

٤١٥

ش.ج

شرح الكافية ، جلال الفجدواني ، احمد بن علي

- في حدود ٧٣٠ هـ . بخط مسعود بن

علي نظام العباسقاني سنة ٢٣٣ هـ .

١٩٧ في ١٧ س ١٧ × ١٤ سم .

نسخة قديمة ، ناقصة من الاثنا ، خطها نسخ  
معتاد .

٥٨٩٠

هدية العارفين ١٠٧ : ١ بروكلمان ١ : ٤ : ٣٠

١ - النحو ، اللغة العربية . ا - الشارح .

ب - الناسخ . ج - تاريخ النسخ .

١١٢٧

Copyright © King Saud University



DEAN  
UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia  
Universtiy OF Riyadh

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : ..... No. التاريخ : ..... Date

(١٤٠٥ - ٢ - ١٩)

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

١/١٢٣١

الرقم: ٥٨٩٠  
العنوان: شرح الكاظم  
المؤلف: صلاح المصطفى  
تاريخ النسخ: ٧٢٤ هـ  
اسم الناشر: مطبع نظام العاصمي  
عدد الأوراق: ١٩٧ - ١٧  
ملاحظات:

Copyright © King Saud University

١٧٩٠







و منه المعاني في الكلام على التوضيح  
بالشيء في الشيء من المعاني في الكلام على التوضيح

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







غلام ثبت وحصل ليدل على نفع لان مع ذكر التقدير لا يحصل الافادة ايضا لان قولك ثبت  
لزيد في حيز الصفة لا يلزم

ما قال الشيخ للامام عبد القادر وانا يقول الخويعون في غلام زيدا في المعنى غلام لزيد  
لأنه لجزء لان اللام مقدر في كنه والمضاف اليه ينزل منزلة للتبوين ويعاقبة فكما لا يجوز ان

ينصاري للتبوين والمنون بني فكذا لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف  
اليه ايضا واراد بالتضي الترتيب لا حقيقة مشتركة بل قيلم لتقديره من انضرب واختار لفظ

تضي على تركب لانه متعبد دون صلاية في وما قيل في بعض النسخ وان الفاعل فيه ان يدخل  
من انضرب لانه لا يترك فيه ولكن فيه تضي لان التقدير فيه اضرب انت ففعله ككلمتي يا ياقا

لف التضي في من انضرب لانه لا يترك فيه ولكن فيه تضي لان التقدير فيه اضرب انت ففعله ككلمتي يا ياقا  
وعلى اجزاء ففرض على حقيقته ايضا في الصور المجردة التي تخص من طرف الكلام

والشبهات متضمنة لظواهر اخرى وقوله كلمتي المقصود منه بيان ان قوله متعبد  
الكلام لا يبين ان الكلام لا يكون في اكثر من كلمتي واختار الاسناد على الاخبار ليدخل في

والنهي وشبهها حيث لا اخبار فيها قول ولا ياتي ذكر في لا ياتي حصول الكلام الا  
من لسماني لوام وفعل لان لا سائر يقتضي سندا وسندا اليه ولا لغاير يقع سندا

ولم يجرى عندها جميعا فلا بد من اللام تحقفا للسند اليه ثم ان كان مع اسم فهو التسم الاول  
المستلزم

هذا هو المقصود من قوله لا ياتي حصول الكلام الا من لسماني لوام وفعل لان لا سائر يقتضي سندا وسندا اليه ولا لغاير يقع سندا ولم يجرى عندها جميعا فلا بد من اللام تحقفا للسند اليه ثم ان كان مع اسم فهو التسم الاول المستلزم

وان كان مع فعل فهو التسم الثاني فاحفظه يغني عن التطويلات **قال** الاسم ما دل لا  
**قلت** ولنا استئناف تحذير لان علمه عن ضمنا في التقييد

علم في القواما فخره من مطابقة له في الوجهة في التعريفات واراد بالاقول وعدم الاقول  
ما هو مستلزم فلا بد من على الحد ليقال الخبوق والصوبح واسم الفاعل والمفعول

الصفة المشبهة كلها اسما مع انها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة لان اقترانها بالزمان المعاني  
غاري لا وضح وكذا لا بد ان يقال اسما والافعال من حيث هي مقترنة باحد الازمنة ايضا

مع انها اسما لان اقترانها بالازمنة المجردة غير وضح بل لا تاتي اسما والافعال وكذا لا بد ان  
يقال لافعال التي لا تاتي لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة مع انها ليست باسما لان

عن احد الازمنة عارضي بسبب استعمالها للانفصال ولغاير ان يقول ان الابد باحد الازمنة الثلاثة  
واحد حينه يلزم له ان يكون المتقترن به اسما لافعال وان اريد واحد لا يلزم

يلزم ان يكون المقترن بالمعنى اسما لافعال وجوابه انه لا يلزم به وجوبه وان لم يلزم به  
بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين وعدمه ولا يقال لاجاب ان يراد بذلك انه يلزم

منه ان المقترن بالزمان المعنى لا يكون فعلا بل اسما لان تقول لانم لزوم ذلك لان المتقترن  
بالزمان المعنى صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا منافاة بين واحد منها

وبين المعنى لجواز اجتماعه مع التعيين وان لم يقيده كذا في بعض النسخ **ومن**  
فانهم لا يسمون

هذا هو المقصود من قوله وان كان مع فعل فهو التسم الثاني فاحفظه يغني عن التطويلات قال الاسم ما دل لا قلت ولنا استئناف تحذير لان علمه عن ضمنا في التقييد علم في القواما فخره من مطابقة له في الوجهة في التعريفات واراد بالاقول وعدم الاقول ما هو مستلزم فلا بد من على الحد ليقال الخبوق والصوبح واسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة كلها اسما مع انها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة لان اقترانها بالزمان المعاني غاري لا وضح وكذا لا بد ان يقال اسما والافعال من حيث هي مقترنة باحد الازمنة ايضا مع انها اسما لان اقترانها بالازمنة المجردة غير وضح بل لا تاتي اسما والافعال وكذا لا بد ان يقال لافعال التي لا تاتي لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة مع انها ليست باسما لان عن احد الازمنة عارضي بسبب استعمالها للانفصال ولغاير ان يقول ان الابد باحد الازمنة الثلاثة واحد حينه يلزم له ان يكون المتقترن به اسما لافعال وان اريد واحد لا يلزم يلزم ان يكون المقترن بالمعنى اسما لافعال وجوابه انه لا يلزم به وجوبه وان لم يلزم به بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين وعدمه ولا يقال لاجاب ان يراد بذلك انه يلزم منه ان المقترن بالزمان المعنى لا يكون فعلا بل اسما لان تقول لانم لزوم ذلك لان المتقترن بالزمان المعنى صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعنى لجواز اجتماعه مع التعيين وان لم يقيده كذا في بعض النسخ ومن فانهم لا يسمون



فوق الاف  
ادوات  
باب الفقه



كونه مضاف اليه به فلا مذهب في بيان الجر واما ما جاء من نحو يوم ينفع الضاقني فهو على تاويل  
المصدر وقولنا بتقدير حرف الجر رضى من حيث بزيد فاقترحت مضاف الى زيد بواسطة

حرف الجر لفظا عند صاحب الكتاب كذا في بعض النسخ **قوله** وهو الى ان لم يحسب ومبني لانه لا يخ  
اما ان يكون جزء المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**

المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**  
المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**

المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**  
المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**

المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**  
المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**

المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**  
المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**

المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**  
المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**

المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**  
المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**

فلا حاجة بما ذكر من الاستثناء فليت كذا مستتر في قوله فان صاحب المتوسل ان اراد بذكر  
غلام زيد المركب من حيث هو مركب فليست بتوجهه النقض في كلامه في هذا المركب وان اراد كلاً

من جزئي المركب فلا نقض ايضا لقصد الحذف لانه مع الاشارة الى ان المركب الذي لم يندرج في الاصل ولا فان كان فهو محسوب والآ فهو مبني **قال**

لكن ان لا يكون المضاف والمضاف اليه معياني ومختلفا في الجماع واما اعني اني بعني  
الشروح فلو كان الفهم من التفسير يقول المصنف على ان المركب الاضافي معرب فلا دلالة لقول

المصنف عليه فلو كان الغرض ان جزئه معربان فالقيد باقوال الفصحى واستحقاق الالهام المضاف  
والمضاف اليه معياني او لا مما تشكك بقول المصنف وذلك لانه لا يخفى وايضا قد مر في

ان المركب الاسنادي على الخصوص لا يجوز ان يكون مدار المصنف في تشكيك ما ذكره  
المصنف في اول المقدمة فان قلت مشابهة الاسم المبني قسما اسباب البناء بديهيان صاحب

المفرد جعل اسباب البناء تلك المشابهة ووقع في النسخ موقع ما لا يمكن له كذا في مشاكلة  
للاواقع موقعه في سياق ووقع في موقع ما يشبه غير المتكافئ كالمندى المضموم واطرافه

اليه كقوله تعالى من غدا يوم يذبح فيه المذبح فطاف الصواب ان يقال في هذا المركب ما هو خلاف جميع  
لكل اسباب فليست اقيم على خلاف المشابهة قلت النقض عن غلط جوابه مشطرا اللهم الا ان يقال

اراد بالمشابهة هنا المناسبة بذكر الوجوه المذكورة اذ في كل سبب منها تحققت مناسبة  
وتلك ظاهري للمتماثل فيها الاستنباط في المتوسل اجيب عن النقض بالمندى المفرد في



بأنه لا يمكن أن يكون له مشابهة في اللطاف الذي في دعوى المشابهة لللطاف في  
أياك وهي خوف ثم أعترض في ذلك فقلنا لا يمكن أن يكون له مشابهة للشيء المشابه لغيره  
تخالف المشابهة وأجيب عن ذلك بأنه لا تعارض بينهما لأن جهة المشابهة بينهما هي الأفاد والظاهر  
وهي موجودة في المنادى وكافي دعوى وأياك ثم قيل ولوقيل استدلوا بغير المنادى  
المذكور لكونه مشابها لللطاف الذي في ذلك وأياك لكان أصوب فقلت هذا مع أنه ليس بتقوي  
لأن الظاهر في حكم الخيبة فكيف يكون كافي في التصورين للخطاب وهذا في قول  
عني ربي أنه أنا الذي سمعتني أمي حينئذ أنه كان حق الكلام أن يقول سمعتني ولهذا لم تجد الخيبة  
فظهر الخطاب في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إلى المنادى مخصوص ببعض الناس دون حيث المنادى  
دون ما عداه فظهر الصواب في المسئلة في المبدأ بالمشابهة المنيرة هو المشابهة  
الموجبة للبناء لذلك يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للغير المسمى في  
وقوع موقف في كونه المبدأ وفي دلالة كل منهما على الحدث لأن مدعى المشابهة غير  
موجبة للبناء فقلت لو بينا أن المشابهة الموجبة للبناء هي التي تبلغ بالاشتغال على  
على الظاهرية هذا التناهي للبناء وقدر ذلك القول الواسع في غمار الدواعي ولوقيل استدلوا  
غير المنصرف بالنوع المسمى والامر ليس في حق بل في حكمها وكذا وقوع اسم الفاعل موقع  
المسمى ليس بلام لا يبعد عن الصواب **قول** وحكمه أن تختلف أفعاله أي وحكم

المعجب أن يختلف أفعاله باختلاف العوامر فلهذا ثلثة قبور الاختلاف لأن المعجزة  
المختلفة متواردة عليه فلا يخصها بها بالاشتغال واختلاف الآخر لأنه لا يظهر تلك  
المعجزة ولا تحقها أيا قبل تمام الكلمة ولذا لما غلب القادر يقول جيتي كيف تصبر بعدنا  
فقلت هذا صبر فنان من كيف واختلاف الآخر باختلاف العوامر لأن الاختلاف في خبرين  
من أفعالهم من التعجب من زيد لا بالعوامر وليست معجزة وإنما جعلت في التمام للمعجزة  
لأن اختلاف الآخر باختلاف العوامر متوقف على فهم كونه معجزة فأنكر أخا علمت  
المعجزة وكيفية التكيف في كتبها فلم تعلم أن الاسم من قيس المورث عز عليك أن تكلم باختلاف  
لأن فتعرف المعجزة متوقف عليه دور وقيل دفع الدور أن من لا يفهم أن يعلم من استعما  
لأنهم أن هذا النوع من الألفاظ يختلف أفعاله باختلاف العوامر وهذا النوع منها لا يختلف  
ولكن لم تعلم أن المعجزة على أي نوع من النوعين يطبق فيكون الغرض من التعريف بيان  
ذلك وهو لا يكون معجزة الاختلاف متوقفة على معرفة السبب فلا دور وهذا  
ليس بقول قوي لأن من لم يعلم ذلك من استعمال الاسم لا يفهم هذا الكلام شيئا **قول**  
لنظا لفظا أو تقدير انتم للاختلاف فيا في بيانه وواقفها ولم يأت في الآية التي  
وليس منها محال في **قول** الأعراب ما اختلفت أفعاله به أيا ما اختلفت  
ببعض ويو لكان الثالث أو ما يقوم مقامها من الحروف والظواهر به يرجع إلى ما  
فإن قيل يدخل العوامر في هذا التعريف لأن  
المعجزة تختلف باختلاف العوامر  
فإن قيل يدخل العوامر في هذا التعريف لأن

لا يقال معجزة محال مع فلا دور لأن القول قد يتوقف  
المعجزة وألفاظه في ذلك لا يتوقف على الدور ولا يستلزام  
نفي التعريف لأنه التعريف يستلزم سبق المعرف على المعرف  
مؤيد ابن الحاجب للمفسر



والمراذيق قولنا مسببة وهو السبب القريب غير التام لئلا يدخل فيه العوام والمجوز  
المقتضية للاعتراف بها

الاسم في اول التوكيد لانه في انما ينبغي احدى الحركات لغيره في لا تكون سببا تاما للثالث  
الذي هو سبب ادعاء وهو الاختلاف بالحركات الثلاث بل تكون سببا ناقصا حتى لو طرأ  
على آخره من الاسم حركة اخرى بعد ذلك يحصل الاختلاف المذكور فيكون للحركة الاولى

شي في التاثير في وجه الاختلاف وهو المراد بالسبب غير التام وانما عدل عن قولهم  
الاغراب ان يختلف نحو الاختلاف العوام لانه اختلاف آخر المعرب متبب للمحركات  
الثلاث فيكون ذكر الاختلاف

وما ذكره المصنف ذكر السبب في المتناول للبعد والتباعد واداءه لما في  
التباعد لا عرف وذكر العام واداءه لما في شايه ذابح فدو كطاما على حركات  
عن نقص لا حاصرا وتطويلا طارا ايضا يلزم على تعويله ان لا يكون الاسم في اول التوكيد  
سواء لا يحصل له الاختلاف بالحركات الثلاث لكن حصل السبب غير التام للاختلاف

وهو احدى الحركات فيكون حوبا على تعويل المصنف على تعويلهم **قوله** ليدل على  
على المعاني المحتوية عليه متعلق باختلاف واثباته لاسباب وضع الاعراب  
وهو ان يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة فانهم لو وضعوا الكلام في صيغة  
بليزم

والمراذيق قولنا مسببة وهو السبب القريب غير التام لئلا يدخل فيه العوام والمجوز  
المقتضية للاعتراف بها

الاسم في اول التوكيد لانه في انما ينبغي احدى الحركات لغيره في لا تكون سببا تاما للثالث  
الذي هو سبب ادعاء وهو الاختلاف بالحركات الثلاث بل تكون سببا ناقصا حتى لو طرأ  
على آخره من الاسم حركة اخرى بعد ذلك يحصل الاختلاف المذكور فيكون للحركة الاولى

وما ذكره المصنف ذكر السبب في المتناول للبعد والتباعد واداءه لما في  
التباعد لا عرف وذكر العام واداءه لما في شايه ذابح فدو كطاما على حركات  
عن نقص لا حاصرا وتطويلا طارا ايضا يلزم على تعويله ان لا يكون الاسم في اول التوكيد  
سواء لا يحصل له الاختلاف بالحركات الثلاث لكن حصل السبب غير التام للاختلاف

وهو احدى الحركات فيكون حوبا على تعويل المصنف على تعويلهم **قوله** ليدل على  
على المعاني المحتوية عليه متعلق باختلاف واثباته لاسباب وضع الاعراب  
وهو ان يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة فانهم لو وضعوا الكلام في صيغة  
بليزم

وهو ان يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة فانهم لو وضعوا الكلام في صيغة  
بليزم



الاعراب في اللغة العربية

والمستعمل الاضافية ليدخل فيه الاصح وغير الاصح ايضا **قلت** تعين الاضافة وهو نسبة الشيء الى الاسم بحرف جر لنظا او تقدير امرا او استعارة للاضافة المعنوية

واللفظية تتولا واحدا لا تتفاوت في التبيين وان كانت تلك النسبة في اللفظية غير اصيلية نظرا لاصول الكلام فانه ضاربت زيد زيد مثلا في الاسم ضاربت زيدا فاما بعد فمروية الاضافة على هذا التركيب هو غلام زيد يتيان في نفس تلك النسبة بخلاف من يمان الفاعل والمفعول اذ لا يصدق ثوبهما على مشابهتهما البتة في نصب الاضافة اللفظية في البي

في هذا النحو وبقي تحسيرا ثم فعلت لفتنة لا يجانبه واراد بالاضافة المضاف اليه وفعل الرفع علم الفاعلية المناسبة بينهما والقوة والنصب علم المفعولية المناسبة بينهما

ولذلك علم الاضافة المناسبة في اللفظية والاصح في اللفظية فاعلا فاعل محبتي ضرب زيد عمر وانحرى منقول لا خواجيني ضرب عمر ويزيد فاعلى له المنة المنوط الذي يحصل به يد الشدة السببية **قوله** والعام آراءه بنقوم معنى مقتضى اي ما به يتنوع المعنى مقتضى الاعراب

فكأنه مطاوع قوم الخوارج اذا سواه فكان زيدا مثلاً فقول جاء عليه **قوله** ناقص فاعلية فاذا دخل عليه جاء تملك وتوت خرجت من القوة لا الفعل والمقتضى للاعراب هو الفاعلية والمفعولية والاضافة فعلى هذا يكون العام سبب

سبب الاعراب مثلا اذ قلت قام زيد والعام قام والمقتضى للاعراب هو فاعلية زيد

الاعراب في اللغة العربية

الاعراب في اللغة العربية

الاعراب في اللغة العربية

وهي انما تحدد بتمام والمراد بالعام من عامة الاسم فلا ينتقض بعام الفعل وحده انه ليس يقتضي الاعراب بالمعنى المذكور كذا في بعض النسخ **قلت** فالفعل المنصرف

لا قوله غير المنصرف **قلت** اصل الاعراب ان يكون بالحوركات لكونها مما قد ودل فان كان بالحورف فلعله ثم الاصل في الاعراب بالحوركات ان يكون رفعه بالفتحة ونصبه بالفتحة

وجرت بالكرة فانه تخلف فلعله والاصح في الاعراب بالحورف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجرت بالياء ليجانسي الاعراب بالحورف الاعراب بالحوركات فان تخلف عن ذلك

فلعله والمسمى رجع اراد ان يتبين ما جاء من الاسماء على الاصل من كل وجه وما تخلف منها على الاصل بوجه او بوجهي فقال قال المنصرف والجمع المنصرف بالفتحة رفعاً والفتحة نصراً والكسر جهاً ما لا يكون المنصرف والجمع المنصرف

حال اقتضاء عامهما الاعراب الذي هو علم الفاعلية او المفعولية او الاضافة بالحوركات لا بالحورف فجعل الضمة والفتحة والكسرة للحركات والدخوع والنصب للفتحة الاعراب بهذا التقدير نظراً ضعفه في الموقوف واغابا ان يقول في الجبان نظراً والجبان الصريحة انه يقول رفعه الضمة او اعطاه الضمة رفعاً اذ لا شك في صيغته

بهذا التقدير على ان في عبارة السارح انما هو الحاقه على العام دون عبارة المسمى وانما قيد المنصرف بالمنصرف والجمع المنصرف بالذي لم يسم

الاعراب في اللغة العربية

الاعراب في اللغة العربية

الاعراب في اللغة العربية



بناء واحد فيه كرجال اخترا زاعي المفرد غير المنصرف والجمع المكر غير المنصرف كما جده  
وعلى الجمع السالم لأن اعرابك تختلف عن اعرابك استتف قال المصنف في شرحه

واراد بالمفرد ما ليس بشئ مثنية ولا جمع ولا يرد عليه ان الاسماء الستة مفردات  
هذا المصنف واوردنا بالحواف لان قوله فالفرد مهمل فكان في قوع

الجزئية فلا ينفذ الظاهر كما في سور الكهرو ذكركم الاسماء الستة بعد  
يكون بياننا لذلك فان فعلنا هذا لا يحتاج الى قيد المنصرف يعني ما ذكرت

فلم نعم الا ان غير المنصرف الذي نذكره في الاسماء الستة والحناية بالحواف كذا  
وهذا التقدير ظهور ان ما في المتوسط من قوله فالمراد بالمفرد المنصرف غير المثنى

والجوع وغير الاسماء الستة لا حاجة اليه ومن ذلك علم ان ما في بعض السروج  
من الحناية ويوان المراد بالمفرد المنصرف غير المثنى والجمع وغير الاسماء الستة لا

حاجة اليها **ول** جمع الموصف السالم بالصفة والكثرة اي رفع جميع الموصف السالم  
بالصفة ونصبه وجعل بالكره فبنيه تخلف بوجه وهو محمى نصبه على الجاء وانما

جماعه في جميع المذكور السالم فكذا لعلنا سيجي وجميع الموصف فذكره فاعلم  
بحال نصبه على الجاء بل يذم منية الفاعل **قال** قد تحملت تلك المزية كونه

جميع الموصف بالحواف دون المذكور فلهذا تحملت تلك المزية ايضا **قال** انما تحملت  
تلك

هذا المصنف واوردنا بالحواف لان قوله فالفرد مهمل فكان في قوع  
الجزئية فلا ينفذ الظاهر كما في سور الكهرو ذكركم الاسماء الستة بعد  
يكون بياننا لذلك فان فعلنا هذا لا يحتاج الى قيد المنصرف يعني ما ذكرت

وهذا التقدير ظهور ان ما في المتوسط من قوله فالمراد بالمفرد المنصرف غير المثنى  
والجوع وغير الاسماء الستة لا حاجة اليه ومن ذلك علم ان ما في بعض السروج  
من الحناية ويوان المراد بالمفرد المنصرف غير المثنى والجمع وغير الاسماء الستة لا

اقتطعت عطايتك لامة بعد اقامة لانه مصدر لبي المكان اقام به كذا قاله  
المصنف في شرح الفصل فالتقدير فيه انك تسلك وعلم سيعديك معناه سيعبد

سجادة بعد سجادة وانما وجب الحذف هذه الصور لانه جعلوا الاول ناسا  
مناسب الفعل وكونه محض الدعا قد منه له اذ الدعاء انما يكون فعلا فان قلت

بها الفرق بين ما تحققت به من التكرار قلت هو انه التكرار كان المصداق  
المذكورة مذكورة بصورها فامكن جعل احد مقام الفعل بخلاف ما يكون للمثنى

حقيقة **وال** دمج الله المفعول الى قوله الثاني المنادى قلت انما هي مفعول  
به لانه كانه الحق في الفعل يقال فعلت به فعلا اي احدثه فلهذا **قال**

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل والى المصنف في توجيهه ونفعه بالوقوف تعلقه  
لي يعلق الفعل بما لا يعقل الآية قلت هذا الكلام بذل الشارحون فيه

تزيينا وتصحيا ودرجاتا يستحق فيها طفر على من الشرح يتبع العليل  
ويتبع العليل في بعض السروج قيل فيه ان لا يحج يرد المفعول فيه لان الزمان

محال يعقل الفعل الآية وفي بعض السروج اوردت العنارة اخضر محاذ كونه  
المصنف في ان ايراد وقوع الفعل تعلقه به ان يعقل لا يعبد تعقل ذلك

الشعر واجب عن النظر المذكور فقول لا يرد عليه المصنف وانما هو تعقل الفعل  
ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الفاعل والمكانة لا تلام

المتن في شرحه  
في باب الافعال  
سبعة

قال المصنف في شرحه  
ان يقول هو الذي وقع  
واما قلنا انما القامات  
فمن يتوهم فاعلم ان  
فعل في قوله ليس هو  
والا فاعلم انما القامات  
والمراد من قوله ليس هو  
والمراد من قوله ليس هو

انما هو الذي وقع  
والمراد من قوله ليس هو  
والمراد من قوله ليس هو  
والمراد من قوله ليس هو



سميته يدل على الزمان فيوقف تعقلا لتعقل على تعقل الزمان واجيب عن ذلك  
 بأنه المراد بالفعول قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك في المصدر  
 لا يدل على المكان والزمان إلا بالانضمام ثم قيل ولما قيل ان يقول انه منقوض انما  
 فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله واجيب بأنه المراد ان تعقل  
 الفعل موقوف على تعقله في غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قلت  
 السارحون جزاءهم الله وان الزمان المصنوع الذي هو اذ يتوقف من ستم احوالها وقوا  
 الغاية لا احوالها والاحتياط الا انهم ما سئلوا احوالها المصنوع وهو خرج صيرت  
 زيدا او عمرا او غيرهما من الشخصيات عن هذا المفعول به لانه تعقل الفعل  
 لا يتوقف على زيدا ولا عمرا وهلم جرا بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضمر به  
 فاذا قلت ضربت شخصا ما يكون هو مفعولا به لا غير لتوقف تعقله عليه وهو الفاعل  
 غير من العينية فانه قلت يتوقف تعقل الفعل على الشخص لوجود  
 شخص فانيه قلت نعم لو كان توقف تعقل الفعل على شخص كان شرطه  
 فاما اذا كان بشرط لا يشترط له فلا هو هنا كذلك لا مدخل للعوام في اعتبار  
 تعقل الفعل فانه شرطه خالطها امتعانة النظر في علم اخر ليعمل  
 العناية بوجه اخر يبيح المقصود بايسر وجه وهو ان يقال المراد بـ  
 الوقوع على الشيء هو الوقوع عليه حقيقة او عبارة كما مر في الفاعل في قوله  
 فعلا اخر للظهور اذ هو عبارة الوقوع في الشيء عليه كذلك بقية الفاعل  
 ان كان الطرف اذ

في قوله  
 لا يدل على المكان والزمان  
 الا بالانضمام  
 ثم قيل ولما قيل  
 ان يقول انه منقوض  
 انما فان الفعل  
 متعلق به

في قوله  
 فانيه قلت  
 نعم لو كان  
 توقف تعقل  
 الفعل على  
 شخص كان  
 شرطه

اذ ليس شي منها عبارة الوقوع على الشيء وكذا الفاعل اذ عبارة  
 الوقوع منه لا الوقوع عليه و دخل مثل ضربت زيدا اذ فيه جعل الوقوع عاونه  
 بالمعنى المذكور وكذا ذلك خلا ما يكون عبارة المصنف لاجله ومثله خلو العالم  
 ولم يصرف زيدا عمرا فان قيل ان لم يكن حقيقة الوقوع الا لانه جعلت العبارة في  
 التقدير كما ان الفعل وقع على العالم وعلى عمر وبعض ما مر في الفاعل **قوله** وقد  
 يتقدم على الفعل الذي قد يتقدم المفعول على الفعل العام فيه لانه الفعل اصل  
 في العمل فيتم ترتيب معموله لينا وقع **قوله** وقد يحذف الفعل الى آخره يعني  
 الفعل التام للمفعول به جوازا كما ذكر **قوله** وجوابا لدرجته بواب يعني  
 يحذف الفعل بطريق الوجوب في لدرجة بواب **قوله** الاول سما على محذوف  
 الفعل بطريق القسم الاول من مثله لاربعة موقوف على السماع **قوله** مثل  
 اضرأ ونفسه تقديس دفع اضرأ ونفسه اى دعه مع نفسه **قوله** انه واخيرا  
 لكم وفي الكشف هذا خطأ للمصنف اى انتم هو اعني التثنية واقعدوا  
 او ايتوا خيرا مما انتم فيه وهذا مذهب يسيرون وعند الكسائي انه خبرني  
 ان يكون لا سقا خيرا لكم وعند الفراء انه صفة لمصدر محذوف اى انتم  
 ايتها خير لكم **قوله** اهلا وسهلا اى ايتها لافلا لاجانب وطيب سلا  
 من البلاد لا خير بكم **قوله** رحمه الله الثاني المنا وكما قوله المنا فامر عاملة  
 قلت اراد ان الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف  
 الفعل

لا يقتضي  
 بقاء







في مضمونكم  
الحبيب المحرم  
حرمي الزكوة  
الطيب دما  
موجبه عاصم  
فموضه فاشبه  
اشبه الاعراب  
النساء عارفا  
بغض لاناك فيه  
الحملة على الحجاب

أقلوا محركاتهم المقدرة بما يطلق على النصب كجدار البيت



بالفتح المعطوف

الى فيها لفظ قلب **قل** لم تصور المحلين للشيء والواحد وما اراد في المثال  
 لان صحتها فان كل معبر في موضع هذا يكون مجردا قطعيا انما انه  
 من فوج باعتبار المعنى لكن هذا الرفع غير المحل بالمعنى المذكور وقوله **قل** فلو طلق  
 المحل على اللفظ المقدر الى حرفا فذا رخصا لم يلزم ان يندلج لفظ على اللفظ المقدر اليه  
 المقدر كما يطابق على الملتزم للالتباس فانه **قل** لا التباس في المتقين  
 حكما اقول فانه الحكم يحصل بانهما كان **قل** لو امكن التفرقة وجدت لو وجدت  
 الالتباس بين هاتين الحفظ والمحل فيكون الالتباس في المختلفين حكما **بول**  
 وكذا في المعطوف على تارة الرفع ولو عرفت ان نصب هذا المعطوف  
 كانه حكما بطريق كونه في موضع ذكره بطريق الاختيار فاحتمل الخليل  
 في هذا المعطوف الرفع تنسها على انه منادى تارة واختيارا في غير فله النصب  
 لانه معرب تابع للمعنى فيجمل على المحل اوله فيجمل معرب **بول** واما العباس  
 ان كان كالحسن فكما حمل الى آخره ليقول ابو العباس المعرب في كانه المعطوف  
 المذكور مثل الحسن يعني يكون من المعرف باللفظ الذي يكرر نزعها عنه الى  
 لا يكون موضوعا معها فالقول كقول الخليل وهو اختيار الرفع لا يمكن  
 انه جعل منادى ثانيا له مكان تقدير دخول حرف النداء عليه على تقدير نزع  
 اللام عنه وان لم يكن المعطوف المذكور فاما يمكن نزع اللام منه ان يكون موضوعا  
 معها كالحسن والضيق فالقول كقول عمر وهو اختيار النجيب **قل** لا يمكن  
 تقدير

غير موقع هذا

في موضع هذا

لا يمكن

لا

بالفتح المعطوف

تقدر حرف النداء فيه فكان تابعا محضا فاذا ان يكون تابعا للمحل كما مر  
 في هذه اللام وان صار جزءا من العلم ولم يبق التعريف الا انهم اعتبروا ضرورة  
 فلا يقولون بالبحر وبالصيق **قل** في معنى بولك العباس لانه المعطوف على  
 معرنا باللام كحور يارند والنصب كانه الرفع او في ان لم يكن علما كحور يارند والرجل  
 كانه النصب او في انما ان اللام في العلم لا المعنى وفي الرجل تعاقب المضاف الى الواجب  
 في المضاف النصب فيهما هو من رتبة كانه لا اختيار في هذا القول ليعلم من الاول ان  
 يتبين ان يكون حكم الصيق واحدا بخلاف الاول **بول** والمضافة تنصب  
 عطوف على بول المفردة في تنويع المنه اذا كانت مضافة لم يجرها الله بالنصب  
 لانه الرفع في المفرد لما كان يتقدّر حرف النداء واذا قدر حرف النداء المضاف  
 نصير منادى محضا فاوله يجوز الرفع في المنادى المضاف ولا يرد ان يارند  
 للحسن الوجه من تنويع المضافة فلا يتعين فيه النصب بل يجوز فيه الرفع  
 والنصب حمل على التفظ والمحل له مفرد حكما اذ هو من تقدير الانصاف  
 لانه التقدير كسره وجره فهو المشبه بالمضاف حقيقة وهذا حكم ما يشبه  
 بالمضاف اذ اياه تابعه فانه **قل** المشبه بالمضاف اذ وقع منادى في  
 بعد نزع اللام في الرفع على اللفظ ويكرر من نحو بلاه انما باله اعتبر  
 فيه ذلك اذ كان تابعا **قل** لو اعتبر ذلك المشبه بالمضاف اذ اياه  
 منادى لكان تكلفا لتصحيح اللفظ العارضي وهو ليس منادى ولا كذا

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف

بالفتح المعطوف



في التابع فان لم يتبادر ذلك فيه تفتت في رايه واما هو اليعراب **قوله** والبدل  
 والمعطوف غير ما ذكر وهو المعطوف الذي لا يمنع دخول ما عليه حكم اي حكم  
 كذا واحد منهما فاخره للضمير عاذا ويل المذكر او هو من باب الكسرة كما  
 في سائرهم يميم عدي في احد وجوه اليعراب كاسي حكم المستقل اي حكم المناد  
 المستقل يعني اذا كانا مفردين يكونان مبنيين على ما بينهما في اذا  
 كانا مضافين يكونان منصوبين اما البدل فلا نه المتصور بان النداء في حكم  
 تكرير اليعراب فيجعل حكمه حكم ما يباشره حرف النداء واما المعطوف الذي  
 لا يمنع دخوله عليه فهو مقصود بالنداء ايضا واما من تقدم به حرف النداء  
 لروا الميان وكان حكمه حكم المستقل ايضا **قوله** مطلقا اي في كل موضع  
 بعد المفرد وبعد المضاف مفردا او مضافا نقول في البدل والمنادى مفرد  
 يازيد بشر يا زيدا خا عمرو وبقول في المنادى مضافا يا عبد الله زيدا  
 عند الله اخاله وتوالت المعطوف والمنادى مفردا يازيد ويا زيدا ويا خا  
 عمرو وتقول في المنادى مضافا يا عبد الله زيدا يا عبد الله ويا خا عمرو  
**قوله** والعلم الموصوف بان مضافا اليه علم تحتار فتحة يعني اذا كان  
 المنادى علميا وصفه بلفظ ان يكون الالف مضافا اليه علم آخر كخاتار  
 في المنادى وان كان مفردا معونة نحو يا زيدا عمرو وهو وجه حواد  
 الهم والنما اختير فتحة لطوله وكثرة استعماله والفتح اخف من الهم

في التابع فان لم يتبادر ذلك فيه تفتت في رايه واما هو اليعراب

في التابع فان لم يتبادر ذلك فيه تفتت في رايه واما هو اليعراب

والبدل

منادى

اعلم انهم

وانما شرط ان يكون مضافا الى علم لانه لما كثر في ذلك بخلاف ما ذهب  
 اخينا فانه لم يكثر كونه موصلا مضافا فاجل من ان يكون معرفة لان  
 المراد به اللفظ **قوله** واذا نودي بالمعروف باللام قبلها بالرفع لانه اذا نودي  
 بالنداء والمعرف باللام واجتماعه مع حرف النداء متنع فوشلوا اما ذلك  
 باي واسم الة مشارة كما جعلوا ذروا الذي وصلته بالوصف بالاجناس  
 والعيان والاعمال كذا ذكر المصنف في شرح المفصل ثم من حواله كذا يكون  
 مضافا على اللدوم وكما له من حقه لا يفاكيا اي الترحيل بالاضافة كذا اضافته  
 الى المفرد متنع كما عمل المفصل يطلع عليه فيعدل عن الاضافة الى الوصف  
 لانه كلامه للبيان والتوضيح ثم ان تحتها جبر الماذن عن صورة  
 الاضافة فالقول ذكرنا اجتماع المعرف باللام مع حرف النداء متنع  
 فان كان ذلك الاجتماع التعريف في التصنع بيا زيدا قل الفرقة بين  
 الصورتين يتوقف عليه اذا تصنع كلامنا بالاضافة عند قوله وطرما  
 تجريد المضاف من التعريف **قوله** بالترية الرجل في بعض النسخ وهو العاواب  
 لانه لا معنى للجمع بين الوصلتين في نداء المعرف باللام ووجه صحته في نفسه  
 ما ذكره بعض شيوخ المفصل ان لجام لي فيه لشر في نداء اسم الإشارة  
 نوع كراية لشر بها بالمضمرة حيث التعريف وعدم التعريف والمضمرة  
 متنع نداءه فلذلك ادخلوا النظم في حرف النداء واسم الإشارة فاقام

في التابع فان لم يتبادر ذلك فيه تفتت في رايه واما هو اليعراب

اي على اهل اللذين



هنا لند اسم الإشارة لنداء المعد باللام ومن هذا المخرج الجواز على في  
 المتوسط من قولهم لقاك لنقول لقاك في إتيان اسم الإشارة بعد إتيان  
 حاجتها إلى الاسم حينئذ فيه اللام لا الحذف **قوله** والتزموا رفع الرجل لأنه  
 المقصود أي التزموا رفع الرجل إذا كان حقة للمنادي المبهم وحكم صفة  
 المنادي إذا كانت مفردة جملها على اللفظ والمحل فكل جواز سوا المقيد  
 ووجهه لزم المقصود بالنداء وهو الرجل بجوارحه أي بالحرارة التي كانت فيها  
 لو بآسن النداء تنسقا على أنه المنادي ولو عديت من هنا إلى آخرها قول  
 ترفع على لفظه وتضبط على محله مع ما نقلنا من المتوسط سهل عليك أمكان  
 حمل الصفة هنا على اللفظ والمحل لو لم يكن المقصود ذلك في المتوسط وأعلى  
 أنه قال في جبهته نحو هذا الرجل نداء الرجل كان هذا منزلة لنداء في وقت  
 نداء هذا كان منزلة ريد على هذا يجوز أن الرجل المضطرب والنداء على وجهه  
**قوله** وتوابعه بالجر عطف على الرجل أي والتزموا رفع توابعه لأنها  
 توابع العرب توابع العربية للفظ العرب أي لا محالة فتقول يا هذا الرجل  
 ذو المال ولا تقول ذا المال في المتوسط وفيه نظر لجواز أن يكون سماع المقيد  
 تابعه للمحملة إذا غاير إعراب محله إعراب لفظه بحوزة بقاء وقاعد  
 بالمخبر كجر قلت النظر كليل أذن العرب الواحد لا تتصور إلا إعراب اللفظ  
 المحلى بها وها هو في المسالك ليس فيه تغاير الإعراب مع واحد لفظا وحالا

أي قوله  
 الجواز على في  
 المتوسط من قولهم  
 لقاك لنقول لقاك  
 في إتيان اسم الإشارة  
 بعد إتيان حاجتها  
 إلى الاسم حينئذ فيه  
 اللام لا الحذف  
 المقصود أي التزموا  
 رفع الرجل إذا كان  
 حقة للمنادي المبهم  
 وحكم صفة المنادي  
 إذا كانت مفردة  
 جملها على اللفظ  
 والمحل فكل جواز  
 سوا المقيد ووجهه  
 لزم المقصود بالنداء  
 وهو الرجل بجوارحه  
 أي بالحرارة التي  
 كانت فيها لو بآسن  
 النداء تنسقا على أنه  
 المنادي ولو عديت  
 من هنا إلى آخرها  
 قول ترفع على لفظه  
 وتضبط على محله  
 مع ما نقلنا من  
 المتوسط سهل عليك  
 أمكان حمل الصفة  
 هنا على اللفظ  
 والمحل لو لم يكن  
 المقصود ذلك في  
 المتوسط وأعلى أنه  
 قال في جبهته نحو  
 هذا الرجل نداء  
 الرجل كان هذا  
 منزلة لنداء في  
 وقت نداء هذا كان  
 منزلة ريد على  
 هذا يجوز أن الرجل  
 المضطرب والنداء  
 على وجهه قوله  
 وتوابعه بالجر  
 عطف على الرجل  
 أي والتزموا رفع  
 توابعه لأنها  
 توابع العرب  
 توابع العربية  
 للفظ العرب أي  
 لا محالة فتقول  
 يا هذا الرجل  
 ذو المال ولا  
 تقول ذا المال  
 في المتوسط وفيه  
 نظر لجواز أن  
 يكون سماع  
 المقيد تابعه  
 للمحملة إذا  
 غاير إعراب  
 محله إعراب  
 لفظه بحوزة  
 بقاء وقاعد  
 بالمخبر كجر  
 قلت النظر  
 كليل أذن العرب  
 الواحد لا تتصور  
 إلا إعراب اللفظ  
 المحلى بها وها هو  
 في المسالك ليس  
 فيه تغاير الإعراب  
 مع واحد لفظا  
 وحالا

لله الجواب

الأن المجزوء لفظا قائم والمنعوت محلا بقاء والكلام في المنعوت الواحد **قوله**  
 وقالوا بالله فاخته لنداء اللام فيه لم يبق التعريف لأنها منزلة من اللفظ  
 للنداء وما عطفها عن المنعوت التي هي الأصل إذا أصلها إلا أنه منقول حركته  
 لأن من بعد جزمها إلى اللام كما هو الأصل في الإعراب أصلها حرف صحت وانما  
 كأنه أصل فيها ذلك لأنها مشتقة لوقوعها في أقصى الخارج ولا يعود بها عن  
 اللسان الذي هو آلة النطق في مدار الكلام فطلبوا التحفيف بحذفها لأنها  
 لم يجدوا من غير نقله يودي ذلك إلى الخلط باستقام حرف مع حركة مجازا  
 من غير حاجة تضطرنا ذلك ثم بعد ذلك صار الكلام إلى الله فاجتمع مثلان  
 فادغمنا الله **قوله** وذلك مثل ياتيم يتم عدي الخيم والنداء إلى أم مثله  
 باسم يتم عدي المنادى المكدر بلفظه وجه الضم فيه لئلا يكون منادى مفردا  
 معرفة على أنه يكون يتم الثاني مضافا إلى عدي لا أول ويكون إعرافا  
 أو بده ووجه الضم أن لا يكون له أول مضافا إلى عدي المذكور يتم الثاني  
 تأكيدي لفظي للأول وأما التبريز مضافا إلى عدي المحذوف وقدس ياتيم  
 عدي يتم عدي حذف لدلالة الهمزة عليه والنتيجة خاصة ياتيم يتم عدي  
 أبالكيم لا يفتقد ضم في سورة غفر **قوله** والمضاف إلى ياء المسكلم المحذوف  
 أقل شائلا لئلا يفتقد الأصل فحما أو سكونا وأما حذفها وبقا الكلمة فللتعريف  
 لكثرة وأما إبدال الهمزة من الياء لئلا يفتقد ولا يفتقد الحذف والهمزة لئلا يفتقد  
 خلقا

أي قوله  
 الجواز على في  
 المتوسط من قولهم  
 لقاك لنقول لقاك  
 في إتيان اسم الإشارة  
 بعد إتيان حاجتها  
 إلى الاسم حينئذ فيه  
 اللام لا الحذف  
 المقصود أي التزموا  
 رفع الرجل إذا كان  
 حقة للمنادي المبهم  
 وحكم صفة المنادي  
 إذا كانت مفردة  
 جملها على اللفظ  
 والمحل فكل جواز  
 سوا المقيد ووجهه  
 لزم المقصود بالنداء  
 وهو الرجل بجوارحه  
 أي بالحرارة التي  
 كانت فيها لو بآسن  
 النداء تنسقا على أنه  
 المنادي ولو عديت  
 من هنا إلى آخرها  
 قول ترفع على لفظه  
 وتضبط على محله  
 مع ما نقلنا من  
 المتوسط سهل عليك  
 أمكان حمل الصفة  
 هنا على اللفظ  
 والمحل لو لم يكن  
 المقصود ذلك في  
 المتوسط وأعلى أنه  
 قال في جبهته نحو  
 هذا الرجل نداء  
 الرجل كان هذا  
 منزلة لنداء في  
 وقت نداء هذا كان  
 منزلة ريد على  
 هذا يجوز أن الرجل  
 المضطرب والنداء  
 على وجهه قوله  
 وتوابعه بالجر  
 عطف على الرجل  
 أي والتزموا رفع  
 توابعه لأنها  
 توابع العرب  
 توابع العربية  
 للفظ العرب أي  
 لا محالة فتقول  
 يا هذا الرجل  
 ذو المال ولا  
 تقول ذا المال  
 في المتوسط وفيه  
 نظر لجواز أن  
 يكون سماع  
 المقيد تابعه  
 للمحملة إذا  
 غاير إعراب  
 محله إعراب  
 لفظه بحوزة  
 بقاء وقاعد  
 بالمخبر كجر  
 قلت النظر  
 كليل أذن العرب  
 الواحد لا تتصور  
 إلا إعراب اللفظ  
 المحلى بها وها هو  
 في المسالك ليس  
 فيه تغاير الإعراب  
 مع واحد لفظا  
 وحالا

أي قوله  
 الجواز على في  
 المتوسط من قولهم  
 لقاك لنقول لقاك  
 في إتيان اسم الإشارة  
 بعد إتيان حاجتها  
 إلى الاسم حينئذ فيه  
 اللام لا الحذف  
 المقصود أي التزموا  
 رفع الرجل إذا كان  
 حقة للمنادي المبهم  
 وحكم صفة المنادي  
 إذا كانت مفردة  
 جملها على اللفظ  
 والمحل فكل جواز  
 سوا المقيد ووجهه  
 لزم المقصود بالنداء  
 وهو الرجل بجوارحه  
 أي بالحرارة التي  
 كانت فيها لو بآسن  
 النداء تنسقا على أنه  
 المنادي ولو عديت  
 من هنا إلى آخرها  
 قول ترفع على لفظه  
 وتضبط على محله  
 مع ما نقلنا من  
 المتوسط سهل عليك  
 أمكان حمل الصفة  
 هنا على اللفظ  
 والمحل لو لم يكن  
 المقصود ذلك في  
 المتوسط وأعلى أنه  
 قال في جبهته نحو  
 هذا الرجل نداء  
 الرجل كان هذا  
 منزلة لنداء في  
 وقت نداء هذا كان  
 منزلة ريد على  
 هذا يجوز أن الرجل  
 المضطرب والنداء  
 على وجهه قوله  
 وتوابعه بالجر  
 عطف على الرجل  
 أي والتزموا رفع  
 توابعه لأنها  
 توابع العرب  
 توابع العربية  
 للفظ العرب أي  
 لا محالة فتقول  
 يا هذا الرجل  
 ذو المال ولا  
 تقول ذا المال  
 في المتوسط وفيه  
 نظر لجواز أن  
 يكون سماع  
 المقيد تابعه  
 للمحملة إذا  
 غاير إعراب  
 محله إعراب  
 لفظه بحوزة  
 بقاء وقاعد  
 بالمخبر كجر  
 قلت النظر  
 كليل أذن العرب  
 الواحد لا تتصور  
 إلا إعراب اللفظ  
 المحلى بها وها هو  
 في المسالك ليس  
 فيه تغاير الإعراب  
 مع واحد لفظا  
 وحالا



كذا ذكره المصنف في بعض مروج المفضل ما يؤيد  
 بالكل تقول يا علامي ويا غلامي ويا غلاماه وهو الصواب في  
 التثنية كما في بيان الالف في لبيان كذا ذكره المصنف شرحه في  
 باب المندوب **قوله** ويأتي في الحاشية إذا كان المنادي المحذو  
 المضاف إلى المتكلم أو أمّا يجوز فيه سوى الالف كقوله يا كذا حجازي سائر  
 الالف المضاف مع زوايد وهي بالياء الآخر فيكون كذا في يا أمي سائفا  
 لذلك وإنما يكتبوا بالالف في الحاشية بالعدد الصحيح فلم يكتبوا بالياء في  
 كذلك إن وجد فيه القدر الصحيح بدون الياء تنجّلاب **قوله** يا أبلي علم  
 أن من هذا القدر القدر كانه لظهر والياء المقدره من المفعول المفعول  
 أن يكتبوا بها غير الياء كقوله يا أمي حجازي سائر الالف كقوله يا كذا حجازي سائر  
 زادوا الالف أيضا هذه التاء أو قال المطابقة بين الالف والياء في  
 من التثنية ومن هذا الخرج جرّة عدم التثنية في **قوله** يا أمي علم  
 دونه الياء بعد انهم يقولون يا ابتاد يا امتا ولا يقولون يا أمي ويا أمي  
 التاء بدل من الياء فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه وفي حاشية المفضل  
 امتناع الجمع بين التاء والياء فالجواب أن الممتنع هو أن لا يجمع بين البدل  
 والبدل منه كما فعلوا في قولهم هما يتشاك في فت من يويها فاقا الجمع  
 بين البدلين في غير ممتنع **قلت** ولعل التاء والياء في التثنية هما مفعول  
 في قولهم يا أمي علم

فإنه  
 يقال  
 وكان  
 في قولهم  
 يا أمي علم

عن الياء ولا عمل كذا يعوض شيئا عن شيء أو كونه كل منها أخف منه **قوله**  
 ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصة مثل يا غلامي مع إذا كان المنادي بنا مضافا  
 إلى الغيم أو الهمّ المضاف فيلحق بالياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في يا غلامي  
 فيقول يا ابن عمي ويا ابن أخي في حق الياء وسكوفها ويا ابن عمّ ويا ابن أمّ محذوف الياء  
 وسكوفها بالسدة ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ مضافا الياء الفاء والياء خاصة  
 لأنه لا يجري تلك الأحكام إلا فيما يكون من الضميمة المذكورة لوقته يا غلام أمي  
 أو يا ابن عمّ يا غلام أمي أو يا غلام علماني يجوز فيها تلك الأحكام لأن هذا  
 كثر في يا غلامي فعوضت معاملته بخلاف بقية الأفعال فإنه لم يكثر ولم يعامل  
 تلك المعاملة **قوله** وقالوا يا ابن عمّ ويا ابن عمّ يجوز فيها وجه آخر  
 وهو حذف الالف والفاء لاكتفاء بالفتحة وإفهام مجزئ يا غلام أمي على اللغة المشهورة  
 أقوالها إنما أطول لفظا من ذلك فاسببها التحف وإقالاتها في صورة  
 المركبة فجعلت حركته حركة المركبات **قوله** توخيم المنادي جازي  
 غيره ضرورة الرواية الصحيحة بنصب ضرورة التي ترضى المنادى جازي في سعة  
 الكلام والتخيم في غير المنادى جائز للضرورة وفي بعض النسخ مقبلة بالرفع  
 وإنه خطأ لأنه لا يكون الرفع ترضى المنادى جازي وتوخي غير المنادى ضرورة  
 وليس كذلك فإن ترضى غير المنادى ممتنع إذا لم يكن في الشعر ومما جاء في الشعر  
 قول ذي الرقة يا دارمة إذ في تساعفنا أي إذ مئة **قوله** وهو حق  
 في آخره

فإنه  
 يقال  
 وكان  
 في قولهم  
 يا أمي علم

في قولهم  
 يا أمي علم  
 في قولهم  
 يا أمي علم

في قولهم  
 يا أمي علم  
 في قولهم  
 يا أمي علم

في قولهم  
 يا أمي علم  
 في قولهم  
 يا أمي علم



Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to a calendar or a record. The script is dense and fills most of the page.

[illegible]

اي في الزيادة  
دفعه واحدة



۱۸۸

عليه السلام



زجاء زيدا الطريتا  
 الشا ايضا لانه ليس  
 زجاء زيدا الطريتا  
 حجة بونس انها كس

موقف

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured appearance with visible creases and some discoloration. A small, dark, curved mark is visible near the top center.



ومثله حذف كجاءه من قال لا يا اسلم يا ارمي  
 على البلي وقال قال قلت هل تعرف الواقف  
 من الشرائع قلت نعم اذا خفف وقتك على فم لا يتدنس في ابتدا الا يا اسجدوا وان شاء وقتك على الايام ابتدا اسجدوا وان شاء  
 امرأة طردوا امرؤ القيس كان مبعضا بين النساء فجعلت تقول اضعت يافعة  
 فبقول الفرج خط الخط الابل كما انها تستعطف لفرط تضرعها والثاني فمن  
 يتكبر وقد تواقع من هو اسرف منه في مستحب الله جاز الله العلافات ذكر  
 الخباري كقول طويل العنق فيراد اخفض عنك للصيد فانه البرمكة واطول اعناقا  
 وهي النعام قد اضبطت وخجلت من الذل والقرى ومما اطرقه ان  
 النعامة في القرى وكذا مرخم كروان على اخره من يتولى حمار بالضم وقدم **قول**  
 وقد حذف المنادى الى ارض لوى ويجوز حذف المنادى اذا ادفع عليه قرينة لانه مفعول  
 فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله لا يا اسجدوا وعما قرأه الكسا  
 فانه مخفف لا ويقف على ما وينبغي ان يحدوا بضم الهمزة والتقدير لا يا قوم  
 اسجدوا والقرينة هي دخول حرف النداء على الفعل فاقا قوله موبق وتسد يد  
 الا ويسجدوا عاصفة المضارع فليست مما تحذفه ولما علم فله **رحمته**  
 الثالث فالضمير عام له عا شريطة التفسير الى قوله الداع التحذير **الاد**  
 الا بالبا بالثاني من ابواب الاربعة التي فيها حذف الفعل التام المفعول  
 به ما اضمير عام له عا شريطة التفسير **قول** كل اسم قيد بذل لانه لا بد ولا يفتقر  
 اسمالة مفعول به فانه قلت في آخر التفسير ما يغني عن هذا القيد وهو قوله  
 لوسط عليه وهو او مناسبه لنصبه في لا قيل وهو كذا  
 بعد فعل الى اخره **فله** **له** ذلك طريق الالتزام والمعتبر في التعريف  
 دلالة

دلالة المطابقة **قول** بعد فعل الخرج ما بعده اسم سواء كان مفردا او غير  
 كقولك زيد منطلق زيد ابوه منطلق **قول** او شبهه لم يدخل فيه ما بعده  
 الفعل مثل قولهم ازيدا انت محبوب عليه كذا الشرح ولعل المبتدئ يعترض في  
 هذا المقام انه القيد منطلق لا خارج ولا داخل ولا ينبغي ان يكون كذلك فان  
 بعض ما بعده اسم داخل كقوله ازيدا انت محبوب عليه وبعض ما بعده  
 شبه الفعل خارج عنه كقولك زيد منطلق فالوجه كرفعه عنه ان يقل قوله كل  
 فعلا وان كان يخرج القيلين اعني زيد منطلق ازيدا انت محبوب عليه الا ان قل  
 او شبهه يعيد قوله ازيدا انت محبوب عليه وكذلك قوله او شبهه وان كان  
 يدخل القيلين الا ان قوله لوسطا عليه لنصبه مع مثل زيد منطلق عن القول  
 واعلم ان تقدير قوله ازيدا انت محبوب عليه ان تقدر زيد انت محبوب عليه  
 الى موقوف سبه لانه جسد سبه فقد انتظر **قول** مستغفر عنه ضميره  
 يعني كذا الفعل وشبهه عاملا ضمير يرجع الى ذلك اسم يخرج عنه مثل قوله  
 زيد اضرمت فانه ليس من قبيل حذف الفعل اذ لا اسم منصوب بالفعل الذي بعده  
 وهو مفعول مقدم عا فعليه **قول** او متعلقة اي ويكون مستغلا عن اسم  
 ما يتعلق بضمير عايد الى ذلك اسم فيكون الضمير متعلقة عايد الى الضمير  
 وهذا يدخل مثل زيد اضرمت غلامه فان الغلام متعلق بضمير عايد الى زيد  
 والفعل مستغفر عنه بالغلام وبعض الشرح اعيد الضمير الى اسم المذكور  
 المتعلق

عليه

ان











واذا انحز ويضرب وانما كانت قرينة الرفع اقوى هنالاحول في المفاجأة في  
 المبتدأ غالبا فارقا بينها وبين اذا الشرطية فعارضا في ذلك قرينة النصب وهي  
 خرجت فيرجح الرفع بسلاطية عن انحرافه في التقدير كما مر في الفصل <sup>القرينة الرفع</sup> بليغي ان  
 الرفع بعد اذا المفاجأة لما قل المصنف في الظروف وقد تكون المفاجأة فيظم للمبتدأ  
 بعدها قل كانه لا اصل كذلك الا انهم جوزوا النصب اكتفوا بالمبتدأ الاصل  
 عن المبتدأ الاصطلاحي ببيان ان لزوم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما كان فارقا  
 بينها وبين اذا الشرطية وهذا الفرق كما يحصل بالمبتدأ الاصطلاحي وهو غير مرفوع  
 مثلا يحصل بالمبتدأ الاصل وهو غير منصوب فان قولك اذا عجز ابيضته وان كان  
منصوبا لانه ليجال بتسليط الفعل الا انه كان في لاصل مرفوعا كما علمت زيدا فاضلا  
 فالحاصل ان المراد بقوله ويلزم المبتدأ بعدها ويلزم الرفع بعدها لانها <sup>اذا</sup> كان  
 كان بعدها مستند غالبا وهو لا اصل في الوقوع بعدها <sup>اذا</sup> خبر في المبتدأ والى  
 هذا الخواصة في شرح المصنف في باب الظروف قوله ونحو لا نصب بالعطف  
 على جملة فعلية الى اخره اعلم انه النصب مختارة مواضع منها في اذا عطف الرفع  
 الذي عليه فعل مستقل عنه بضمير مع ما بعده على جملة فعلية كقولك ضربت  
زيدا او عجز الكرامة فلما اختير النصب هنا ليكون الجملة الثانية مقبوضة بفعل  
نشد او يا المعطوف مع المعطوف عليه ومنها فيما اذا كان ذلك الرفع بعد  
 حرف النفي مثل ما زيد اضربه او بعد حرف الاستفهام نحو اريد اضربه او بعد

اذا

اذا الشرطية نحو اذا زيدا اتلقاه فاكرمه او بعد حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه  
 وانا اختير النصب في هذه المواضع اقلما النفي والاستفهام فلان على تقدير الرفع  
 كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كانا داخلين على الفعل  
 ولا اسم ثابت في الفعل متروك لا لشكل ان تطرق الاستفهام والنفي على المتروك  
قوله واصلنا اذا الشرطية حيث قلنا على تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الثانية  
 وعلى تقدير النصب الى الجملة الفعلية واما فترها الى الجملة الفعلية او الى مضافاتها  
 الى الجملة الثانية لكونها مع الشرطية قل اذا كانا مع الشرطية قل خطا لذات ما في معنى الشرط  
لنصب بعديا كما يجب بعد حرف الشرط قل خطا لذات ما في معنى الشرط  
عما هو متبع للشرط قل ما تضع علا كذلك المفصل من ان اذا النصب  
لا الى الجملة الفعلية قل كانه هذا ليس اختيارا للمصنف فانه نقل من رفع  
المفصل عن بعضهم انه يجوز اضافة اذا الى الجملة الثانية سميت ولذلك قال عند ذكر  
اذا الشرطية وكذلك اختير بعدها الفعل وايضا قال حرف الاستفهام ليخرج عنه  
الاستفهام لأن هذا الحكيم يترتب عليه كذلك شرح المصنف منها اذا كان  
بعد ذلك السم امر نحو زيدا اضربه او نحو زيدا لا تصربه لانه لو رفع ذلك  
السم يكون الطلب حرفا وانه لا يجوز الا بالا اول و نا وبله كان بين الفصل جا  
مذكور هذه رايت الذي يقول على مقول عند هذا المقال منها اذا النصب  
المفسر بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود والمراد بالنصب المفسر

انما ان الاضافات والفتوح  
 كما رتبان عن الحق  
 في اللغة يقال عطف  
 اذا قوي وما في ذلك  
 من القوة حكمية نظر  
 في الادنى من ان  
 اهل اللسان  
 في الايات قد را  
 في التقررات على  
 من تصرف الاخير  
 ضعف في وهو الرفع  
 في بعض النسخ  
 في الاستفهام نحو  
 زيدا فانه  
 في النفي لا الاستفهام



وحيث

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

المجلد الحادي عشر

صوفی (مکتبہ)

[illegible]

وقال في هذا الموضع  
بأنه ليس له  
سبب بل هو الصفة  
والى أن يقال إنه  
هو هذا الباب

البركة  
والسلامة  
والخير

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله





يكون المعنى فعلوا كل شيء مستطورية الزبر وهم لم يفعلوا كلها وعلى التقدير الثاني  
يكون المعنى فعلوا الزبر كل شيء وهم ما فعلوا الزبر شيئا والضمير في فعلوا عا  
الى الاشياء في قوله به ولقد اهلكنا اشياء علم لبي شيا يعنى على الكفر والكل من  
هذه الامم التي ذكرناها وقوله في الزبر ان الكتب التي عنك وعلى الكتاب وفي  
في كتابك حفظه كذا في تفسير العلاء في النسخ رحمه الله **و** نحو الذاتية  
والذاتي فاجلدوا عطف على قوله كل شيء في فعلوا في الزبر وكذلك نحو الذاتية والذاتي  
ليست من هذا الباب وان كان في ظاهره انه منه لانه اسم بعد فعل مشعر عنه  
عما يتعلق بضمير و لو سطر عليه لنصبه ولكن لما اتفق القائلون بالشبهة على  
الرفع علم ان المقصود غير انظار مريم المبردة وسبويه احتمل في التفسير فتاكر  
المبردة رفعها عما لا يتدار والخبز فاجلدوا عا ثا ويل معقول فيهما والفاء لتضمن  
المبتدأ معنى الشرط تقديره التي رنت في الذي في فاجلدوا وما على هذا لا يكون من  
هذا الباب لان التسليط يخرج له اسم عن كونه مبتدأ فلا يكون للقاء الخبر  
الذي هو جملة **و** قال سبويه الخبر محذوف على معنى فما فرض على حكم الذاتية  
والذاتي اي كثر ما وقوله فاجلدوا جملة في قوله بعد هذه الجملة لبيان الحكم  
الموعود فها هذا لا يكون ايضا من هذا الباب لانه يستقيم عمل فعل من جملة  
في مبتدأ من جملة اخرى فلا يستقيم في ذلك ضرورة فاكرهه ان لا يفسر فاكراه  
عنا زيد لا خلا المعنى وهو ما يلزم من كونه مفعول خبر او غير خبر فافهمه

فيما في كلامه  
فيما في كلامه  
فيما في كلامه

فانما عرف طائفة **و** والافنا المختار للنصب في قوله الذاتية والذاتي  
يعني انه لم يأتوا بل المبردة وسبويه ويعتبر الظاهر في هذا المختار للنصب  
لا مكانه لا امر ودجاء في قراءة من غير السبعة بالنصب كذا في الكشاف **و**  
رحم الله اللامع التحذير في قوله المفعول فيه **قل** **و** اراد ان يبين ان  
من الابواب الاربعة التي يجب فيها جواز الفعل الناصب للمفعول بالتحذير  
وانما وجب جواز الفعل هنا لانه اذا كانا في البيت مشرفة والوقت  
صيق فكان القابل بركة الوقت اصبحت من ان يتكلم فيه فمما في ذلك **و** معقول  
تناول غير التحذير ايضا مثل اياك اوزيد المزن في من اضرب في قوله تقدير  
ان خرج ذلك وقوله تحذيرا مما بعد اجترار من قولك اياك المزن في من ان  
فانه اياك معقول بتقدير اتقوا على التحذير **و** او في ذلك المحذره مكررا ليدخل  
مثل قولهم لا سدا لا سدا والخرق الطريق وهو عطف على ما نصب في قوله  
تحذيرا لان تقدير قوله تحذيرا مما بعد تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا  
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له ولا يجوز ان يعطف على معنى قوله معقول وهو  
يكون **و** في التقدير الثاني معقول بتقدير اتقوا وليس كذلك **و**  
مثل اياك والاسد لا اصل له ان يفسر له انهم يوسطون النفس بين صمري  
انما على المفعول في غير افعال القلوب المسمى ثم لما جردوا اتقوا بالعلل المذكورة  
نالا معجلا في النصب وهو اجتماع الضمير في تحذير ثم ابدل المنفصل  
بالمشبه

فيما في كلامه  
فيما في كلامه  
فيما في كلامه

والما قال في غير افعال القلوب  
لان افعال القلوب هي التي لا يكون لها مفعول  
والغيره هي التي يكون لها مفعول



[illegible][illegible]

أبأن مسقط ثم شرع في كلام آخر فقال المراء <sup>أي المراء</sup> وإذا أحمد ذلك لم يوجب حجة فيه  
لأن أصول الأبواب <sup>أي الأبواب</sup> ثبتت بالمحتملات <sup>أي المحتملات</sup> فإن وجه لسه المفعول فيه إلى  
قوله المفعول قلت وجه تسميته بهذا الاسم لأنه فعل فيه فعلاً فكان المفعول  
فيه والقول المفعول فيه بالأصطلاح هو اللفظ وما فعل فيه فعل  
<sup>أي لفظ اليوم</sup>



ليس به فانه ما فعل في لفظ اليوم مثلا في فكيف يعرف به قلنا في هذا ذلك  
 جعل الدال المبدل كشيء واحد نشأ فلما لم يعرف اللفظ في اليوم والاول  
 فاعرفه **و** ما فعل فيه فعل متساو والمثل قولك يوم الجمعة حسن بالرفع **و** قاله  
 يوم الجمعة مما فعل فيه فعل في قوله مذكور خرج ذلك لانه ليس فيه فعل مذكور المراد  
 بالمد كذا عجم من لم يكن مذكورا لفظا او تقدير اللفظ في يوم الجمعة في جواب  
 من قال اية في خرجت في بعض الشروح ولما قيل لم يورد عليه التقط مثل  
 طاب اليوم وصام اليوم فانه فعل فيه فعل مذكور مع انه ليس بلفظ اليوم  
 الا ان يثبت الحد بغير اشارة بقاء وهو مقداري **و** كان كلامه  
 حق وما قيل في جوابه في بعض الشروح لانه لم يذكر من المثل اليوم في جملة  
 ما فعل فيه لانه اول فاعله الثاني من فاعله **و** قاله اليوم كما وقع اليوم  
 لانه كونه الله فاعلا او مفعولا لفظا لا يمنع من ان يقع فيه الفعل المذكور  
 حقيقة وذلك بين في بعض الشروح حاجا صله انه تعرف الشيء بما ساويه  
 المعرفة والجمالة اذ يفهم من المفعول فيه ما فعل فيه فعل **و** ما العكس  
 وكان هذا من تعريف اللفظ بلفظ مراد وفيما احيا منه ومثل هذا جائز عند  
 اهل التحقيق كتحريف الوجود بالكون **و** شرط نصبه تقدير في  
 بع لانه بدل المفعول فيه من كلمة في حقيقة الظرفية في ان كانت على لفظ  
 وجب الخفض بها فيجب ان تكون مقدرة **و** ظروف الزمان كلها ما قبل

في قوله ليس به فانه ما فعل في لفظ اليوم مثلا في فكيف يعرف به قلنا في هذا ذلك  
 جعل الدال المبدل كشيء واحد نشأ فلما لم يعرف اللفظ في اليوم والاول  
 فاعرفه **و** ما فعل فيه فعل متساو والمثل قولك يوم الجمعة حسن بالرفع **و** قاله  
 يوم الجمعة مما فعل فيه فعل في قوله مذكور خرج ذلك لانه ليس فيه فعل مذكور المراد  
 بالمد كذا عجم من لم يكن مذكورا لفظا او تقدير اللفظ في يوم الجمعة في جواب  
 من قال اية في خرجت في بعض الشروح ولما قيل لم يورد عليه التقط مثل  
 طاب اليوم وصام اليوم فانه فعل فيه فعل مذكور مع انه ليس بلفظ اليوم  
 الا ان يثبت الحد بغير اشارة بقاء وهو مقداري **و** كان كلامه

ذلك في ظروف الزمان معينة كانت او منتهى تقبل النصب تقدير في ظرف  
 المكان ان كانت منتهى قبل النصب تقدير في ظرف لم تكن منتهى لم تقبل النصب  
 في ذلك لظروف الزمان ساكنة المصدر ان صيغة الفعل تدل على القبليتين  
 دلالة واحدة اذا المصدر والزمان تحت حيزه فيجوز المصدر في تقدير الفعل  
 الى جميع انواعها مجزوءا ومبهاها بخلاف المكان فانه الفعل لا يدل عليه  
 بصيغته بل انما يدل عليه نظرا الى ان الفعل لا يوجد الا في المكان والفعل هذه  
 الدلالة على المعلوم اذ دل منه على المجزوء في ذلك المصطلح جري المجرى  
 الزمان في تقدير الفعل اليه بغير واسطة **و** وظروف المكان ان كان فيها  
 قبل ولا فلا كذا بلفظ التذكير كان **و** منها وقيل نسخة سماح في النسب  
 التي عند غيرهما وتعلم صنع ذلك نظرا الى المخا واليه وهو الذي قاله  
 الضمير الذي كان في البيت ثم بنى على التذكير اللفظين السابقين **و** وقيل  
 المجرى بالجهات الستة فستر المكان المجرى بانه جهات ستة هي الخلف والقدام  
 والنفوذ والاحت واليمين واليسار **و** حمل عليه عند ولدي وشبههما الى حمل  
 على المكان المجرى عند ولدي وشبههما وهو مخدود وسوى **و** لانهما  
 الى عدم تعيينهما فاما بالابهام هنا هو لا بهام النفوذ وهو خلاف التعيين  
 دور الا حيطا الى فان ذلك من جهة الجهات الستة على سلف بيان الابهام  
 فيها عند قولك جلست عندك لا يتناول مكانا بعينه بل يتناول جميع الامكنة

في قوله ليس به فانه ما فعل في لفظ اليوم مثلا في فكيف يعرف به قلنا في هذا ذلك  
 جعل الدال المبدل كشيء واحد نشأ فلما لم يعرف اللفظ في اليوم والاول  
 فاعرفه **و** ما فعل فيه فعل متساو والمثل قولك يوم الجمعة حسن بالرفع **و** قاله  
 يوم الجمعة مما فعل فيه فعل في قوله مذكور خرج ذلك لانه ليس فيه فعل مذكور المراد  
 بالمد كذا عجم من لم يكن مذكورا لفظا او تقدير اللفظ في يوم الجمعة في جواب  
 من قال اية في خرجت في بعض الشروح ولما قيل لم يورد عليه التقط مثل  
 طاب اليوم وصام اليوم فانه فعل فيه فعل مذكور مع انه ليس بلفظ اليوم  
 الا ان يثبت الحد بغير اشارة بقاء وهو مقداري **و** كان كلامه







في بعض الشروح لما قال على الاصح تنبيها عما قال الجرمي ان دخلت عمل  
تارة وفي تارة بغيرها نقول الدليل دخلتها وان شئت نقول دخلت فيها  
سبويه اظها ان ساد هذه فائدة لطيفة في بيان ذلك القيد **د**  
وتنصب على مضمير الذي تنصب المفعول فيه بعامل مضمير كما ينال المفعول  
سرت يوم الجمعة الى سرت يوم الجمعة **د** وعما شريطة الى تنصب المفعول  
فيه على شريطة التفسير حسب ما ذكر في المفعول مفعلا في تارة في تارة ونصبه  
تارة ويتولى المارة تارة ونصبه تارة كقولك يوم الجمعة سرت فيه  
وايوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سار فيه عباد الله ويوم الجمعة سار فيه  
عمر وفي الجمعة الاولى اذ جرت سن وان يوم الجمعة سرت فيه وهذا يوم الجمعة  
سرت فيه كل ذلك على نحو ما فصل في باب ما اضمير على شريطة التفسير  
قال رحمه الله المفعول الى قوله المفعول معه **د** فاعمل لاجل تارة  
وكرهت التاجيب **د** غير المفعول نحو التاجيب قولك اعني للتأديب في فعل الاجل فعل من  
الضرب والتيم وغيرهما في قوله المذكور خرج ذلك انه لم يفعل لاجل شيء من  
الافعال المذكورين **د** ضرته تأديبا وقعدت جينا انما ورد  
مثالين في توقع بعضهم انه الفعل سبب للمفعول نظر الى مثل ضرته تأديبا  
فاورد المثال الثاني رد ذلك انه لا ينقسم انه يكون القعود سببا للجي  
**د** خلافا للزجاج في بعض الشروح جعله متعلقا بالمثالين المذكورين

وكرهت التاجيب  
مفعول به

الافعال المذكورين

في تفسيره الى التأديب في المثالين المذكورين مفعول خلافا للزجاج  
ولعله لو جعل متعلقا بقوله المفعول ليكون التقدير هذه الترجمة صحيحة  
خلافا للزجاج كما ان اوله لا اختصارا بخلاف الزجاج بالمثالين المذكورين  
صاحب التحصيل البصري هم الذين يتجوزون بهذا الباب هذا الاسم والكوفون  
لا يتجوزونه ويجعلونه نوعا من انواع المصدر فيضيد ما ذكره قوله في  
عنه مبدد بتوجيه الضمير وجه قول الزجاج ان قوله تأديبا في ضربه  
تأديبا مثلا نوع من انواع الضرب فان قيل انما يرجع الى تقدير  
والمعنى ضربته ضربا ديب وكان مبددا ووجه قول غير انه متضمن  
لللام وهذا التضمن عن مواقع المصدر محض لا يرى انه لا يصح ان يقال ضربته  
لضرب او لسوط ولما امتنع هذا التقدير المجدد خرج عن حيزه وكان تأديبا  
على حيزه اللهم الا اذا جعل المنصوب على المصدر نوعين **د** وشرط  
نصبه تقدير اللوم انه لا بد من اللام بحقيقة العملية وهو ان كانت مفعولة  
لكان مجردا فتكون مقدره **د** وانما يجوز حذفها الى اخره الى انما يجوز  
حذف اللام عن المفعول عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول مقبلا  
للام الفعل يكون ذلك الفعل محلا بالمفعول يعنى يكون المفعول انفعلا  
واحد وثانيهما ان يكون المفعول مقارنا للفعل المذكور في الوجود وانما  
ان شرطها جواز حذف اللام لان المفعول في تقديره تأديبا بالمفعول المطلق

في التسمية  
دون المثالين

في التسمية  
دون المثالين

في التسمية  
دون المثالين

في التسمية  
دون المثالين

في التسمية  
دون المثالين

في التسمية  
دون المثالين



لا ينفصل الفاعل عن الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل اليه  
 بغير اللام فكذلك يتعدى الى المفعول بغير اللام فان قيل او اختلفت  
 فلا بد من اللام مثلا فقدا انما جئت لك كراما كذا غدا او مثلا فقدا لا او جئت  
 للسمن والكرام كذا فانه قد لم يرد ولا يكون بانه يكون فعلا اصلا او يكون  
 فعلا لا لانه لا يكون لفاعل الفعل المفعول مثال فقدا للثاني جئت لك كراما كذا  
 وفي بعض الشروح جعل الشرط الا في متضمنه لا من المصدر والمفعول وفعل  
 الفعل المفعول فلهذا يطوف ما يصنع المصنف فانه عبد عما قال صاحب المنهاج  
 وفيه بلائ شرطا لانه يكون مصدرا وفعل لفاعل الفعل المفعول مقادرا له  
 الوجود فزارا عن ذلك استدراك فانه قوله فعلا لفاعل الفعل المفعول شرط في  
 اللام عن المفعول فلا بد من تحقق المفعول ليحذف منه اللام بهذا الشرط  
 والمفعول اذا كان فعلا بهذه الصفة لا يكون الا مصدرا ولا حاجة له الى جعل  
 المصدر شرطا على جايه وهذا القابل كما يرد او وقع فيما فتر منه والشرط لله  
 المفعول مع الى قوله الجاء قل قوله بعد الو او احترلت عما وقع بعد الفاء  
 و ثم وغيرهما لعدم المقارنة فيها والمقارنة شرط لتثبت المعية **قوله**  
 لمصاحبة مفعول فعل احترلت عما لا يكون مفعول فعل كوزيد وعمر واخوك او يكون  
 مفعول فعل احترلت لما يصاحبه نحو جازي زيد وعمر وقيل او بعد ولا ينقض  
 احبة بقول جازي زيد وعمر ومعها المصاحبة هو المصاحبة المحببة

لا ينفصل الفاعل عن الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل اليه

من العا وابدأ عليه تسبقه لواء بالمصاحبة وهذا ليس لواء للمصاحبة  
 والالكان ذكر مع تكرارا كذا في بعض الشروح **قوله** لفظا او معنى تفصيل  
 للمفعول المراد ليدخل فيه النوعان فاللفظي مثل قولك جئت لك المعنوي مثل قولك  
 جئت لك ما شئت كذا في المصنف وفي بعض الشروح ان هذا تفصيل للفعل الثاني  
 ولكية مما قيل وبعضهم عرف المفعول معه بانه مذكور بعد اللوا وشيئا من الفاعل  
 احترلتا عن مثل من زيد او عمرو فانه يصدق على عمر وجميع الذين  
 ذكره المصنف وليس بمفعول معه بل مفعول به فقيده هذا القابل بقوله وسار  
 الفاعل لانه غير متساو للفاعل بل متساو للمفعول والذكر قد كان في نفسه تعريفه  
 اظبا قريه على ان زيد احترلتك زيد ادرهم مفعول معه مع انه ليس متساو للفعل  
 بل متساو للمفعول لفر معناه كفاه وزيد ادرهم واكواب عن من ضربت زيدا  
 وعمر والانه وجدما هو اول من المفعول معه وهو المفعول به او هو الاصل في  
 المفاعيل فيجعل عليه كذا قال المصنف **قوله** مع هذا الكلام ان حمل هذا المثال  
 على المفعول به او على من حمل على المفعول معه لفر المفعول به (اصل بالنسبة الى سائر  
 المفاعيل ولهذا يتعين ان يقوم مقام الاصل وهو الفاعل عند وجدان سائر  
 المفاعيل معه والوهذا انما رافق التحيز واعترض عليه في بعض الشروح وقيل  
 وتبايله يقول اذا كان الجاء ما ذكرتم بحجة الاحترلت عن مثل هذا ابارك بقية  
 اخر وتبايله كذا بعد الو او وكان لا يرد على الجاء عليه **قوله** وكان هذا

لا ينفصل الفاعل عن الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل اليه

لا ينفصل الفاعل عن الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل اليه



من قبل التخلّف لما في ذلك عدم المانع غير مشروط في كل شيء فانه عطف  
 استنباط **قوله** فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجه ان كان  
 كانه الفعل مذكورا في اللفظ ولم يمنع مانع عن العطف على معموله فالوجه  
 العطف والنصب على المفعول معه مثل جئت انا وزيد وزيد او لقابل للقول  
 ينبغي ان يكون العطف والى لانه يصير الاسم فاعلا وهو الاصل في الكلام  
 فان قلت لم يلزم من تردده ان يكون المفعول معه غير المفعول معه  
 فانه رد في المفعول معه وجعل في قسمين وهو التقسيم لانه يكون متراكبا  
 بين قسميه فيلزم ان يكون العطف مفعولا معه ولما جعل العطف قسما  
 للمفعول معه يجب ان يكون غير المفعول معه **قوله** يلزم ذلك وان كان  
 يوصف لانه قصد الترتيب فيما يكون صالحا للعطف والمفعول معه  
 هو مفعول قطع النظر عن غيره لا انما يكون مفعولا معه على القطع ومثل هذا  
 الصنيع صنعة في اللغة كما شريطة التفسير حيث قال في حاشية الزرع بالامتنان  
 الى آخره ومعلوم ان هذا ضمير على ما عليه شريطة التفسير لا يرفع ما ابتدأ لانه  
 لا يكون مجردا عن العامل اللفظي الا ان غرضه وضع المثل فيما يكون صالحا  
 للتبديل من حيث هو وهو كذلك **قوله** ولا تعين النصب على المفعول  
 العطف على المفعول **قوله** الفعل تعين للنصب على المفعول معه كجئت وزيد التقيد  
 بالعطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التاكيد بالمنفصل **قوله** وان كان

من قبل التخلّف لما في ذلك عدم المانع غير مشروط في كل شيء فانه عطف

الوجه ان كان كانه الفعل مذكورا في اللفظ ولم يمنع مانع عن العطف على معموله فالوجه العطف والنصب على المفعول معه مثل جئت انا وزيد وزيد او لقابل للقول ينبغي ان يكون العطف والى لانه يصير الاسم فاعلا وهو الاصل في الكلام فان قلت لم يلزم من تردده ان يكون المفعول معه غير المفعول معه فانه رد في المفعول معه وجعل في قسمين وهو التقسيم لانه يكون متراكبا بين قسميه فيلزم ان يكون العطف مفعولا معه ولما جعل العطف قسما للمفعول معه يجب ان يكون غير المفعول معه

الوجه ان كان كانه الفعل مذكورا في اللفظ ولم يمنع مانع عن العطف على معموله فالوجه العطف والنصب على المفعول معه مثل جئت انا وزيد وزيد او لقابل للقول ينبغي ان يكون العطف والى لانه يصير الاسم فاعلا وهو الاصل في الكلام فان قلت لم يلزم من تردده ان يكون المفعول معه غير المفعول معه فانه رد في المفعول معه وجعل في قسمين وهو التقسيم لانه يكون متراكبا بين قسميه فيلزم ان يكون العطف مفعولا معه ولما جعل العطف قسما للمفعول معه يجب ان يكون غير المفعول معه

من وهذا العطف تعين ان كان الفعل تقديرا وجاز العطف بعن العطف  
 كوما لزيد وعمر واما تعين العطف لغير العامل هنا ضعيف فاختاروا  
 العطف لانه قوة تتركب ليعمل ليعتقوا العامل بذلك **قوله** تعين فكانه  
 لاختياره فانه قد ذكره الفصل في مثل هذا المثال ان الجذر هو الاختيار والنصب  
 جاز **قوله** ولا تعين النصب على ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معي  
 تعين للنصب بعد العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم **قوله** مالك  
 وزيد او ما شئت من غير او اما لا بعد العطف في المثالين لانه كان فيهما ضمير  
 مجرور والعطف على الضمير المجرور لا يجوز الا ما عاودة الجار نحو مررت به وزيد  
 لما سبق في بعض الشرح واما اورشالين ليعلم ان معنى الفعل موجود في حاشية  
 الاستنباط والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم **قوله** رحمه الله  
 الى قوله التمييز **قوله** كلمة او ليعلم ان الخلو لا يمنع الجمع بينهما فافهم هذا  
 يدخل فيه ليقين زيد اركبني وخرج بالامانة عالم ببيت الهيم كالتمييز فانه يبين  
 الذات والهيئة وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به **قوله** فانه يميز  
 هيئة الذات باعتبار الذات لا باعتبار الفاعلية او المفعولية خلافا لما كانها  
 تميز هيئة الذات باعتبار نسبة الفعل اليها سواء كان نية فاعلة او مفعولة  
 واما في المفعول به لانه يحال اليه بياننا لانه انما عايد لكونها فضلة  
 بالنسبة الى المفعول به كذا في بعض الشرح وفيه ايضا ولا يشك في جيت انا وزيد

قوله جيت انا وزيد







بما سلف تلك انما من قول صاحب الكشاف **و** وعاملها الفاعل او  
 شبهه او معناه اي وعامل الحال اقا فعل بحضرت زيد اقايا واحاشبه  
 فعل وهو اقا اسم فاعل كوزيد صار بعمرو اقايا واسم مفعول نحو  
 زيد مضروب فاقيا او القنفة المشبهه بخمرت بالحسن وجها فاقيا او الصبر  
 خوف زيدا فاقيا و اقام مع فعل كخوف التنبيه واسم الإشارة كما  
 وليت كوليبت زيدا عند عمرو فاقيا اي اقامته في حال قيامه وكوكبات  
 زيدا فاقيا اسد اي شبهته في حال قيامه بالاسد وغيرهما من الظرف والجار  
 والمجرور وانما يكون العامل فيها اجد الاشياء لان العامل ما به يقوم  
 المعنى المقضي للاعراب والمعنى المقضي لكون الحال منصوبا الى الية وهي  
 تحقق الالاء هذه الاستيلاء بها بان هيئة الفاعل في المنعول **و**  
 وشرطها ان تكون نكرة اي شرط الحال ان تكون نكرة حتى لا يلبس بالقنفة  
 في قولك ضربت زيدا التاكيد **و** وصاحبها معرفة الزيادة برفعها  
 ولو عطف صاحبها على الضمير الذي شرطها لم يستقم لان تعريف صاحب  
 الحال ليس بشرط الالاء تقع اكثر الامور معرفة لان المعنى محكوم وانما  
 غالبا لا تصاحب الحال قديمي نكرتها كما هي **و** ولم يسلها العواك  
 ومرونته وجها ونحوه متاقل سوال وجواب في تقرير السؤال ان شرط الحال  
 التذكير وقد وقع المعرفة في الاية حاله ووجه الجواب ان كل واحد منها

ومثل ذلك  
 ومثل ذلك

منها متاقل ومثاويله وجها في احد ما انما المعنى نكرات وان كان اللفظ معرفة  
 تمنع لرسالة العواك لسلها معتركة ومرونته وجها في منفرد او الوجه الثاني  
 وهو اختياره في معرفة النكرة لسلها معتركة العواك في الحال هو الفعل المحذوف  
 والعواك مصدر على حاله وكذلك مرونته وجها في منفرد وجها في حال  
 محذوف وهو منفرد وجها مصدر على حاله وقوله ونحوه اراد به مثلا قولهم  
 فعلته جهلك وتقدرين تحمدا جهلك اياه **و** ارسلها العواك من ازل  
 بيت سيد نصف الحمار ولاثت فارسلها العواك لم يذرها ولم يشفق على  
 نقص الرجال ورواية الفصح فاوردها العواك ولا في اقا البيعة التخلية  
 المرسل وما يريد والنقص بالصلة المهمة وتجربك الغيرة المعجزة والرجال  
 كسر الدال ومعنى البيت ارسل حمار العواك في تن الى الماء بجمعة نكرا او ردا له  
 العواك اذا اوردها جميعا الماء كذا الفصح ولم يذرها اي لم ينعها ولم يشفق  
 اي لم يخف الحمار عما الات من نقص الدخول من تكدير الماء الاصل بالداخل  
 والداخل في الغورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الخوض ويخرب  
 يعيرين العطشانين يشرب منه ما يشاء لم يكن يشرب كذا الفصح ولعل  
 المراد هنا نفس ما اخله بعض في بعض **و** فان كان صاحبها نكرة وجب  
 تقديمها اي فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال عليه نحو جاني ناكيا  
 حذره نيا لواجرت لا التمسب بالصفة في مثلا قولنا ضربت زيدا خلا راجيا

هذا اللفظ معرفة

ومثاويله

ومثاويله







تقدم الخيال على المجرد اذا كان هو صاحبها في مثل قولك مررت بأكية هندية  
 مختلف فيه فأكثر البصرية عما منعه وكثر من العلم بما يجوز في قوله  
 الجولزانه حاله في فعل لفظي فجاز التصرف فيه بتقديمها وتأخيرها ظرا  
 الى عموم القاعد <sup>لأن</sup> سقار كلامهم ووجه المنع انه كثر الخيال من المجرد  
 في كلامهم ولم يسمع من الفصحا تقديمها والوجه الآخر وهو صاحب الكتاب  
 لهذا الخيال الذي هو زيدك امتنع تقديمه على الجاد امتنع تقديم ما هو فرع عليه  
 وقع له وذل الطريق لا وحده وما اسلفك علم انه انما جاز في الامور لا في تقديمه  
 وازكان جازا عند البعض فهو خلاف لسمع الفصحا <sup>اولا</sup> (التأخير موزون  
 بالاصل لفرقنا في الخيال التأخير لانها تابعة لذي الخيال في بعض الشروح  
 المراد بالمجرد في قوله ولا على المجرد المجرد من المحرر والجزء لا المجرد بالاضافة  
 للمجرد تقدم الخيال فيه عليه بالاتفاق مثل قولك زيد ضارب هندية قائم <sup>في</sup>  
 وكل ما دل على هيئة صحه اتفق حاله لقياسه مع الحالة فلا حاجة الى شرط  
 الاستيفاق كما شذبه كثير من النحويين مثل هذا بسرا طبيب من طبيا وطبا  
 وبسرا حاله لكونها دال على الهيئة وليس بالمتعين ثم العامل في طبيا  
 اطبا لاتفاق وقد اختلفوا في بسرا اما العامل فيه فذهب قوم الى انه عامل  
 اسم الاشياء منهم لبوعلى الفارسي وليس لهم حجة ذلك سوى انه متبعدها  
 انه يكون اذ التخصيل على ما قبله مع ضيقه في العمل فذهب قوم الى انه

المراد بالمجرد المجرد من المحرر والجزء لا المجرد بالاضافة للمجرد تقدم الخيال فيه عليه بالاتفاق مثل قولك زيد ضارب هندية قائم وكل ما دل على هيئة صحه اتفق حاله لقياسه مع الحالة فلا حاجة الى شرط الاستيفاق كما شذبه كثير من النحويين مثل هذا بسرا طبيب من طبيا وطبا وبسرا حاله لكونها دال على الهيئة وليس بالمتعين ثم العامل في طبيا اطبا لاتفاق وقد اختلفوا في بسرا اما العامل فيه فذهب قوم الى انه عامل اسم الاشياء منهم لبوعلى الفارسي وليس لهم حجة ذلك سوى انه متبعدها انه يكون اذ التخصيل على ما قبله مع ضيقه في العمل فذهب قوم الى انه

العام

العامل فيه ا طبيب لانهم اتفقوا على انهم متعلق بشرا ا طبيب منه طبيا  
 والعامل هنا بشرا ا طبيب بالاتفاق وهو متعين لذلك فلما عمل ا طبيب في العمل  
 المتقدم هنا عمل فيها ثم اذ ما نظيره واما المتبعدها فعمل ا فاعل  
 المتقدم فالجواب عنه انه لا بعد فيه لكونه ليزكون للمجال اختصاصا على  
 العامل الضعيف فيها متلجرا عنها كالظهور في توسعها وان اعمال  
 اسم الاشارة في بسرا غير متعين بوجه ذكرها المصنف من جهة وانا اورد  
 اقوالها مشدحا وهو انه لو كان اسم الاشارة عاملا في بسرا لزم ان يكون  
 التميز بالاسم محكوما عليه بكونه في حال البصرية ا طبيب منه في حال البصرية  
 الا في حال البصرية وليس كذلك بانه ا في حال البصرية المحكم كما صار  
 الجملة التي هي في ثلثها كما في قولك جاني زيد راكبا فان محض زيد في مقيد فيه  
 محال للذكور فلو كان العامل هنا اسم الاشارة لكان كونه المميز ا الى  
 محكوما عليه بكونه في حال البصرية ا طبيب منه في حال البصرية مختصا على  
 البصرية وليس كذلك فانك لو قلت عندما يكون طبيا او ياتي هذا بسرا  
 ا طبيب منه طبيا كان متوقفا فاه قلت ما الاختصاص لهذا البصريان  
 يكون العامل اسم الاشارة وهذا يلزم ذلك لكونه العامل ا طبيب فلو كان  
 العامل ا طبيب لم يلزم بغيره الحكم وهو لو كان المتبادر الى محكوما عليه بكونه  
 ا طبيب في البصرية بل يلزم بغيره بكونه ا طبيب في البصرية وانه صحيح

المراد بالمجرد المجرد من المحرر والجزء لا المجرد بالاضافة للمجرد تقدم الخيال فيه عليه بالاتفاق مثل قولك زيد ضارب هندية قائم وكل ما دل على هيئة صحه اتفق حاله لقياسه مع الحالة فلا حاجة الى شرط الاستيفاق كما شذبه كثير من النحويين مثل هذا بسرا طبيب من طبيا وطبا وبسرا حاله لكونها دال على الهيئة وليس بالمتعين ثم العامل في طبيا اطبا لاتفاق وقد اختلفوا في بسرا اما العامل فيه فذهب قوم الى انه عامل اسم الاشياء منهم لبوعلى الفارسي وليس لهم حجة ذلك سوى انه متبعدها انه يكون اذ التخصيل على ما قبله مع ضيقه في العمل فذهب قوم الى انه



فاقا تعيد احكم على المشا واليه يكون اطيب البشرية فقايدة اذا اختصا  
 لهذا الحكم بملك الجلال فانه فل ط الفرق بين قولك هذا زيد قائما  
 وبين قولك هذا بشر اطيب منه ط ط ولم جازا على اسم الاشارة في  
 الاول وفي الثاني فل ط الفرق بين الاثنين بين فانه يفهم من قولك  
 هذا زيد قائما انك اشترى الى زيد في حال القيام ط ط لعل الاشارة اليه انما  
 وقعت تلك الحال فتقيدت ط اما قولك هذا بشر اطيب منه ط ط فطبا ويقوم منه  
 لو كان هذا عاملا انك اشترى ط ط وقيدت كونه محكوما عليه بانه اطيب  
 بحال البشرية وليس كذلك فالخاص ط ط الاشارة الى ان يكون الالف في وقت  
 معين فاتفق لئلا يكون في ذلك الوقت حال القيام وكونه محكوما عليه بانه اطيب  
ط ط حيثما يخصه بالحال يكون لغوا فانهم على خذاته وفظانه ط  
 وقد يكون جملة خبرية فلي قد يكون الجملة خبرية لانه الحال حكم على  
 حال من حيث المعنى والحكم على الشيء كما يكون بالمفرد يكون بالجملة ومن هذا  
 علم سبيل الجملة بالخبرية ط ط فلا سمية بالواو الى آخر الجملة  
 التي تقع جالة اقالته يكون اسمية او فعلية اما فعلها مضارع  
 مثبت او منفي اما ما هو مثبت منفي فلهذا هو في الجملة الاسمية  
 بالواو والخبرية كقولك جاءني زيد وابوه قائم اما الواو فتشعر بالجمالية  
 في اول الامر وهذا امر وضعي اما الخبرية فللربط وانما كانت بالخبرية وحده

هذا هو الوجه في قوله  
 فاقا تعيد احكم على المشا  
 واليه يكون اطيب البشرية  
 فقايدة اذا اختصا لهذا  
 الحكم بملك الجلال فانه  
 فل ط الفرق بين قولك  
 هذا زيد قائما وبين قولك  
 هذا بشر اطيب منه ط ط  
 ولم جازا على اسم الاشارة  
 في الاول وفي الثاني فل ط  
 الفرق بين الاثنين بين فانه  
 يفهم من قولك هذا زيد  
 قائما انك اشترى الى زيد في  
 حال القيام ط ط لعل  
 الاشارة اليه انما وقعت  
 تلك الحال فتقيدت ط اما  
 قولك هذا بشر اطيب منه ط  
 ط فطبا ويقوم منه لو كان  
 هذا عاملا انك اشترى ط ط  
 وقيدت كونه محكوما عليه  
 بانه اطيب بحال البشرية  
 وليس كذلك فالخاص ط ط  
 الاشارة الى ان يكون الالف  
 في وقت معين فاتفق لئلا  
 يكون في ذلك الوقت حال  
 القيام وكونه محكوما عليه  
 بانه اطيب ط ط حيثما  
 يخصه بالحال يكون لغوا  
 فانهم على خذاته وفظانه ط  
 وقد يكون جملة خبرية فلي  
 قد يكون الجملة خبرية لانه  
 الحال حكم على حال من  
 حيث المعنى والحكم على  
 الشيء كما يكون بالمفرد  
 يكون بالجملة ومن هذا علم  
 سبيل الجملة بالخبرية ط ط  
 فلا سمية بالواو الى آخر  
 الجملة التي تقع جالة  
 اقالته يكون اسمية او  
 فعلية اما فعلها مضارع  
 مثبت او منفي اما ما هو  
 مثبت منفي فلهذا هو في  
 الجملة الاسمية بالواو  
 والخبرية كقولك جاءني  
 زيد وابوه قائم اما الواو  
 فتشعر بالجمالية في اول  
 الامر وهذا امر وضعي  
 اما الخبرية فللربط وانما  
 كانت بالخبرية وحده

على  
 عليه

هذا هو الوجه في قوله  
 فاقا تعيد احكم على المشا  
 واليه يكون اطيب البشرية  
 فقايدة اذا اختصا لهذا  
 الحكم بملك الجلال فانه  
 فل ط الفرق بين قولك  
 هذا زيد قائما وبين قولك  
 هذا بشر اطيب منه ط ط  
 ولم جازا على اسم الاشارة  
 في الاول وفي الثاني فل ط  
 الفرق بين الاثنين بين فانه  
 يفهم من قولك هذا زيد  
 قائما انك اشترى الى زيد في  
 حال القيام ط ط لعل  
 الاشارة اليه انما وقعت  
 تلك الحال فتقيدت ط اما  
 قولك هذا بشر اطيب منه ط  
 ط فطبا ويقوم منه لو كان  
 هذا عاملا انك اشترى ط ط  
 وقيدت كونه محكوما عليه  
 بانه اطيب بحال البشرية  
 وليس كذلك فالخاص ط ط  
 الاشارة الى ان يكون الالف  
 في وقت معين فاتفق لئلا  
 يكون في ذلك الوقت حال  
 القيام وكونه محكوما عليه  
 بانه اطيب ط ط حيثما  
 يخصه بالحال يكون لغوا  
 فانهم على خذاته وفظانه ط  
 وقد يكون جملة خبرية فلي  
 قد يكون الجملة خبرية لانه  
 الحال حكم على حال من  
 حيث المعنى والحكم على  
 الشيء كما يكون بالمفرد  
 يكون بالجملة ومن هذا علم  
 سبيل الجملة بالخبرية ط ط  
 فلا سمية بالواو الى آخر  
 الجملة التي تقع جالة  
 اقالته يكون اسمية او  
 فعلية اما فعلها مضارع  
 مثبت او منفي اما ما هو  
 مثبت منفي فلهذا هو في  
 الجملة الاسمية بالواو  
 والخبرية كقولك جاءني  
 زيد وابوه قائم اما الواو  
 فتشعر بالجمالية في اول  
 الامر وهذا امر وضعي  
 اما الخبرية فللربط وانما  
 كانت بالخبرية وحده

كقولك كلمته فوه الى حيث او بالواو وحدها كقولك حشك الشمس طالعة  
 على ضعف لعدم العلم في اول الامر يكون جالاه وعدم ما يدعى ربط الجملة  
 بالجملة وانما سمى انة هذا المقام بحيث يجب ان يكون هو ما بالحيات الفصل  
 في حواشيه انة مثل قولك انتيكل وزيد قائم ليست الجملة هنا ببيان فعله  
 ولا المفعول ولكن ببيان لازم النافعا والمفعول وقد استمر في كلام العرب  
 العبارة عن المندوم باللائم فاللائم هنا زما لا لسان فكانه بياضا ذائما  
 والمضارع المبتدأ بالضم وحده وانما جاء بالضمير وحده لانه مثابه  
 لاسم النافعا لفظا ومعنى ولم ينفى عن الواو كما استغنى هو عنهما ولا بد  
 من ضمير الفعل المضارع العائد الى ذي الحال كما يكون اسم النافعا ومثاله  
 جاء زيد يصيح ط ط وما سواما بالواو والضمير او باحدهما يقع فيها  
 سوى الجملة سمية والمضارع المبتدأ من الجملة اذ وقع جالاه وهو المضارع  
 المنفي والمضارع المبتدأ المنفي فانت بالخبرية اقالته بالواو والضمير او  
 باحدهما كقولك جاءني زيد وما يتكلم علامة وقد تكلم علامة وما تكلم  
 علامة وجاءني زيد وما يتكلم عمرو وما تكلم عمرو وجاءني زيد ما يتكلم علامة  
 قد تكلم علامة ما تكلم علامة وانما كانت بالخبرية هذا الموضع الثلاثة اما  
 في المفسر للضمير ما وقع جالاه فيها فوجرت من جهة من غير اسم النافعا وحده  
 منه فوجرت له الجملة الحقيقية هو لا تنفاه فاه قولك جاءني زيد لا يتكلم

هذا هو الوجه في قوله  
 فاقا تعيد احكم على المشا  
 واليه يكون اطيب البشرية  
 فقايدة اذا اختصا لهذا  
 الحكم بملك الجلال فانه  
 فل ط الفرق بين قولك  
 هذا زيد قائما وبين قولك  
 هذا بشر اطيب منه ط ط  
 ولم جازا على اسم الاشارة  
 في الاول وفي الثاني فل ط  
 الفرق بين الاثنين بين فانه  
 يفهم من قولك هذا زيد  
 قائما انك اشترى الى زيد في  
 حال القيام ط ط لعل  
 الاشارة اليه انما وقعت  
 تلك الحال فتقيدت ط اما  
 قولك هذا بشر اطيب منه ط  
 ط فطبا ويقوم منه لو كان  
 هذا عاملا انك اشترى ط ط  
 وقيدت كونه محكوما عليه  
 بانه اطيب بحال البشرية  
 وليس كذلك فالخاص ط ط  
 الاشارة الى ان يكون الالف  
 في وقت معين فاتفق لئلا  
 يكون في ذلك الوقت حال  
 القيام وكونه محكوما عليه  
 بانه اطيب ط ط حيثما  
 يخصه بالحال يكون لغوا  
 فانهم على خذاته وفظانه ط  
 وقد يكون جملة خبرية فلي  
 قد يكون الجملة خبرية لانه  
 الحال حكم على حال من  
 حيث المعنى والحكم على  
 الشيء كما يكون بالمفرد  
 يكون بالجملة ومن هذا علم  
 سبيل الجملة بالخبرية ط ط  
 فلا سمية بالواو الى آخر  
 الجملة التي تقع جالة  
 اقالته يكون اسمية او  
 فعلية اما فعلها مضارع  
 مثبت او منفي اما ما هو  
 مثبت منفي فلهذا هو في  
 الجملة الاسمية بالواو  
 والخبرية كقولك جاءني  
 زيد وابوه قائم اما الواو  
 فتشعر بالجمالية في اول  
 الامر وهذا امر وضعي  
 اما الخبرية فللربط وانما  
 كانت بالخبرية وحده



معناه غير متكلم كأن له جهة غير الفاعل مرجع البجته المجاليه  
هو الفعل الثاني وانما جئنا به لغرض كون الذببة مُتَّفِقَةً كانه جهه اسم  
الفاعل من جهتها معانيهما اما الواو وترجمه غير اسم الفاعل اما الضمير  
من جهته ووجه اسم الفاعل بجى بالضمير دون الواو ومن جهة غير بجى بالواو  
دونه الضمير لانه غير اسم الفاعل انما يكون عند قطع النظر عن الفعل وعند  
عدم الفعل يجوز ترك الضمير والى هذا اشارة في بعض شروح المفصل ولا يكون  
ضعيفا لانه ليس باسم صرفي اما المآضي فانه من حيث انه مخالف الحال  
وبواسطه قد صدقوه او قدرة يوافقها في حين المخالفه وصلت بالواو  
دليلا على الجاليه ومن حيث الموافقة الحاصله بقدر استغنى عنهم ثم لا عليك  
ان تكثر عند الدرب الحاصل بالواو بالضمير فتطرحه وينبغي ان يعلم  
ان طرأ وقع في الكافية وشرحها بالمصنف في هذا المقام مخالف لما وقع في شرحه  
المفصل حيث اطلق التخييره هنا بين الواو والضمر وحصر التخيير في الواو عليه  
وكان الحق في شرح المفصل اذ هو موافق لقول المصنف في هذه الصنعة  
**اول** ولا بد في الماضي من قد ظاهره او همل مقدرة وانما اوجروا  
قد فيها لتقر الماضي من الحال واعترض على بعض المختلفه التي كان قد  
تقر الماضي الى حال ومما عرفت في الحال المصطلجة لا يلزم ان يكون  
في وفاة الحال قل نعم لا يلزم ان يكون الحكم بقاء الحال تعريفا اما استعلاء

فيلزم ولهذا قالوا وهي جواب كنه لا شك انه سؤال عن الحال وتقريره وان كان  
لا يدرك على لزوم زمانه الى ان يصيها فلا ينافيه فيصح حقيقة الاستمرار  
مثال قد اظهره جاء في زيد قد ركب ومنه المقدرة قوله (وجاءه)  
جاءه صدره هم الى قد جهرت <sup>ان قد كانت</sup> لنا قيد الماخيه بالشبهة لا لو كان معنيا  
لم يحج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك الحال الى ان يحكم الاستصحاب  
تخلو الشبهة فانه يحتاج في استمراره الى فاعله <sup>ان قد كانت</sup> فيكون كذا في بعض الشرح  
وفي بعض الشرح وجه كونه ذلك وهو ان الماضي المنفي يكون للحال غير قد  
بسبب كونه ما وهذا اما <sup>ان قد كانت</sup> ما فعله في قول النافي هو يفعل اذا اراد  
به الحال وقيل في قد فعل <sup>ان قد كانت</sup> ويجوز حذف العامل الى يجوز حذف عامل  
اذا دل على فعله فربته كما جاز حذف عوامل سائر الامثله <sup>ان قد كانت</sup> راد  
مهديا الى سائر راشدة امهديا والقرينة هي هيئة <sup>ان قد كانت</sup> سبب السفر  
ويجب المؤكدة الى يجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي الحال التي لا ينتقل عن  
صاحبها ملام موجودا غالبا مثل زيد ابوك عطوف فان العطف ثاب للاب  
في غالب الامر لا ينتقل عنه <sup>ان قد كانت</sup> وانما وجب حذف العامل فيها لانه الجملة لما كانت  
متضمنة لهذا العامل ضرورة <sup>ان قد كانت</sup> لتستغنى بذلك عن اظهاره <sup>ان قد كانت</sup> اوجه الى  
انته من احق <sup>ان قد كانت</sup> المراتبة والضمير عايد الى الله عز وجل قوله احقه امارة لما  
لنا التعريف الذي مر شامل للحال المنتقلة والمؤكدة معا فانه لما كان التقدير  
<sup>ان قد كانت</sup>

الحمد لله الذي جعلنا من هذه  
الجزيرة التي هي بلادنا

وذكر في الكتاب ما كان عليه من  
عليه في قوله تعالى في قوله  
ويعطى له العبد ما كان عليه

بالمنزوم في البيت  
فوقه زيد ابوعلي  
انما له في البيت  
فلا حاجة الى ذكره



[illegible]

عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يفتخر بالجاه  
أو بالمال أو بالنسب أو بالعلم أو بالدين  
أو بالدين أو بالعلم أو بالدين أو بالعلم أو بالدين

1840

وتمت ما سوا ذلك باعتبار ما اسلفنا ذكره في  
 ١٢٠

انما يكون بالنسبة الى السماع له الواضع وخرج بعض الصنف التي تقع الابهام  
 عن ذات كقولك غير مبني فانه قولك مبني في رفع الابهام عن ذات وليس  
 بتمييز للابهام العز غير مستقر اذ لفظ العز في الواضع والابهام  
 كل واحد من دولاته على النحس فان رفع الابهام في جهة خفاء القرائن على  
 السامع بخلاف نحو عشرة وفانه في اصل وضعه لذات مبني وبقول عمر  
 خرج بقية الصنف فانها انما ترفع لابهام عن عواض النارة فانك اذا قلت  
 العاقل ما رفعت الابهام عن زيد اذ لا ابهام فيه وانما الابهام في فانه على ك  
 صفة من الصنف فرفع ذلك الابهام وخرج الحلال ايضا لانه لا نفع للابهام  
 عن صفة الذات من الابهام فخرج ايضا من رجوع القري فانه انما يرفع  
 لابهام عن هيئة الرجوع له عن ذات الرجوع وفي بعض الشروح ولا يتنقض بصفاء  
 ان سما الجرمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز  
 ضرورة **قوله** مع هذا الجواب ان يزداد في شيء **قوله** مذكرة او مقدر قليل  
 قسم التمييز كما سيأتي قالوا عن مفرد الى التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات  
 مذكرة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد هنا ما يباير النسبة التي في الجملة  
 وما شابهها كما سيأتي **قوله** مقلد لادب القيد ما يعرفه من قدر الشيء  
 وانما قلنا غالبا لانه يحى غير مقلد قليلا كقولك خاتم حديد كما سيأتي  
**قوله** اقام في عدد اي وذلك المقلد اقام في عدد نحو عشرة وندرها **قوله** وسياتي

1



اي و ساقى تسير العبد في باب العبد **و** وفاقا في غيره له في غير العبد ذلك  
 افاكل كقولك بركا او وركا كقولك سنا او مينا كقولك السمة  
 مثلها زيدا او مساجة نحو ما في السماء قدر راحة سجايا وحي من قولهم مسج  
 الارض اذا فرغ من المصنوع ما اورد مثال الكلب والمساجاة وكذا في الوزن  
 هذه النظم نصف من كذا الفتح لغيره ليداد له مثل التي تها بالمثون  
 والنوع والاضافة **و** فيفرد اركان جنسا والمراد بالجنس ما يطوع على  
 حقيقة عاصمة من جملة نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك بقول عند رطل او  
 رطلا او لوطا كقوله والما يفرد لانه لم يسم بقصد فيه الانواع والافراد كان  
 الغرض عناية الحقيقة خاصة وهو يخص بالجنس فلا حاجة الى التثنية والجمع  
**و** الا انه يقصد الانواع يعني اذا قصد انواع الجنس يجمع الى يثنى ويجمع  
 الجنس المميز اذ يحصل فائدت الجمع حينئذ كقولك عند رطلان زيتين وارطل  
 زيتا **و** وجمع في غيره ذكر الجمع دون التثنية اذ يعرف حكمها منه لعدم القاب  
 بالفصل او اراد الجمع للنفوي فيشمل المنة والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة  
 التثنية واما ومعناه انه يثنى ويجمع المميز اذا كان غير جنس ان اريد استعمال  
 التثنية والجمع كقولك عند رطلان زيتا ويد كتابا والى طائر شريفا  
 زيتا جنس من التثنية ولا يجمع الا عند ارادة الانواع وتوابع ليس بجنس يثنى  
 ويجمع مطلقا مع انه اسم الجنس ويعرفه بتميزها قلنا كان هذا المراد

في قسم من القسم

حيث

في قسم من القسم

في قسم من القسم

اي الزيت والنوع

يرجع الى المراد ببيان انه الجنس ما يطوع على كذا يثنى وغيره فاذا قيد بـ  
 غير معين فهو نوع واذا قيد بـ معين فهو فرد والمميز اذا اراد التميز  
 بجنس النوع في ثوبا واذا اراد التميز بالانواع في ثوبا او اذا اراد التميز  
 بافراده قلنا انواعا كذلك في المصنوع عند المراد ان يميز تلك المعاني الثلاثة  
 فكل يعبر ان كان جنسا ليكون بيانا لارادة الجنس ثم قلنا ان يقصد الانواع  
 ليكون بيانا لارادة الانواع ثم قلنا ويجمع في غير ليكون بيانا لارادة الافراد  
 ثم تخصص هذا الجنس والنوع بالزيت والزيتون ومثال الفرد بالثوب والكتب  
 والابا في الشرح لانه بعض الانواع حيث لا يميز افرادها في الخارج الا  
 باختلاف المحال ويميز انواعها مع قطع النظر عن اختلاف المحال كالزيت  
 والخل وبعضها حيث يميز افرادها من جملة الوجوه كالثوب والكتا ولا مكان  
 تشبه الجنس والانواع بالقسم الاول وتمثيل الافراد بالقسم الثاني **و**  
 ثم ان كان بثنوين او نون التثنية جازت الاضافة بغير ان كان اسم الفرد  
 الذي يميز بالثنوين او نون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى التثنية وجازت  
 ايضا تسمية اليه بقول رطل زيت ومنوا من ان الغرض رفع الابهام وهو يحصل  
 بالنصب يحصل بالاضافة فان قلنا هذا قيل ونون الجمع ايضا قلنا هذا الجمع  
 لم يعلم صفاته وانما علمه فيكون عناية المقادير بغيره ولا يميز الفرد  
 ذلك اما جاز من قولهم حنون وجوها فقد قال المصنف في شرح الفصل

بالثوب

كذا الزيتون  
 حنون وجوها



ان هذا المستعمل من المفرد في قوله ذلك من غير ما يصح على الجملة الحسن  
منسوب الى الضمير العايد الى المستند في قوله الصهر كالمفرد وفي الجملة  
ولا لا فلا الى ان لم يكن تمام ذلك الاسم بالتووين وعند التنبيه بل يكون  
احتمل بحذف الاضافة لهذا ذلك الشيء اما شبهة نوع الجمع نحو عشرة زدي وما و قد عرفت  
الاضافة فيه لانه لو اضيف مع حذف النوع لم يستقم لهذا النوع من نفس الكلمة  
ولو اضيف مع النوع لم يحذف هذا شيعة بنوع الجمع وهي تسقط عند الاضافة  
واما الاضافه نحو مثلها زيدا والوجه في الاضافة فيه ايضا وبما انه ما قال  
المصنف في شرح المفضل وهو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف والمضاف  
اليه او كلاهما لا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من  
جهة اللفظ فللفاصل واما من جهة المعنى فلا في الغرض من النسبة الى المقدم  
او الى الزيد فلو اضيف الى الزيد فسد المعنى ولا يمكن اضافة المضاف الى المقدم  
المعنى الا يرى انك اذا قلت عندي مثل من زيدا فاضيفت الى زيدا لم يكن له معنى  
اذ ليس الغرض بتعيين المقدم بالزيد واما الغرض بتعيين المقدم بالزيد  
فكانت للاضافة توكيدا الى ما ليس مقصود في المعنى ولا يستقيم اضافتها  
جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما فاذا امتنع اضافة كل  
واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافة كليهما محتملا احذر **في غير مقادير**  
عطف على مفرد والمقدّر عن مفرد غير مقدر وفقد في بعض

هذا المستعمل من المفرد في قوله ذلك من غير ما يصح على الجملة الحسن  
منسوب الى الضمير العايد الى المستند في قوله الصهر كالمفرد وفي الجملة  
ولا لا فلا الى ان لم يكن تمام ذلك الاسم بالتووين وعند التنبيه بل يكون  
احتمل بحذف الاضافة لهذا ذلك الشيء اما شبهة نوع الجمع نحو عشرة زدي وما و قد عرفت  
الاضافة فيه لانه لو اضيف مع حذف النوع لم يستقم لهذا النوع من نفس الكلمة  
ولو اضيف مع النوع لم يحذف هذا شيعة بنوع الجمع وهي تسقط عند الاضافة  
واما الاضافه نحو مثلها زيدا والوجه في الاضافة فيه ايضا وبما انه ما قال  
المصنف في شرح المفضل وهو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف والمضاف  
اليه او كلاهما لا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من  
جهة اللفظ فللفاصل واما من جهة المعنى فلا في الغرض من النسبة الى المقدم  
او الى الزيد فلو اضيف الى الزيد فسد المعنى ولا يمكن اضافة المضاف الى المقدم  
المعنى الا يرى انك اذا قلت عندي مثل من زيدا فاضيفت الى زيدا لم يكن له معنى  
اذ ليس الغرض بتعيين المقدم بالزيد واما الغرض بتعيين المقدم بالزيد  
فكانت للاضافة توكيدا الى ما ليس مقصود في المعنى ولا يستقيم اضافتها  
جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما فاذا امتنع اضافة كل  
واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافة كليهما محتملا احذر **في غير مقادير**  
عطف على مفرد والمقدّر عن مفرد غير مقدر وفقد في بعض

النزوح

الشروح بانه كل نوع اضيف الى جملته **قوله** والحفظ اكثر من الحفظ هذا  
النسب اكثر من النسب **قوله** لا يهاجم تحصل الاضافة مع انها اصل لما عرفت  
انها الاضافة التي وضع الاء على جملتها في الفاعلية والمفعولية والاضافة  
**قوله** والثاني في عرصة اراد بالثاني ما يقع لاهام عزاء ففقد ذكر  
المصنف في شرح الكافية ما يشعير به الذات المقدرة هي النسبة التي اجمعت  
او بما يضل الجملة في قوله والتميز هذا القسم من نسبة يقصد بها الى امر  
تعلق بالمزيد كمن عرفت بعد ذلك فلو لا ذلك لم يكن كذا ما يحتاج الى التمييز  
طاب زيدا ايهام في واحد منها واما الايهام نشأ من نسبة الطبيب الى امر تعلق  
بزيد وذكر في شرح المفضل ما يشعير به الذات المقدرة هي تعلق بالاسم  
للمدح حيث قال وقد يكون عزاء في هو ايضا صفة نحو حسن زيدا بالالف  
الحسن وان كان مضافا الى زيد فهو في الحقيقة مضاف الى مقدم متعلق  
بزيد وذلك مبهم لاحتمال متعلقات كليهما في تلك الذات بقوله ايا و كانت  
العوضه في شرح المفضل لفظا ومعنى فلا تطلق لفظ الذات على ما يتعلق  
بالاسم المذكور من نحو الدار والعلم ولا بد وغيره فالوجه في اطلاقه على النسبة  
واما مع فلا لانه لا يهاجم على الحقيقة في النسبة فانه النسبة وهي تعلق الطبيب  
لشيء معلومة واما لاهام في ان النسبة الذي ينسب اليه حقيقة ما هو فان  
الطبيب ان نسب ظاهرا الى زيد لانه منسوب الى الحقيقة التي في اخر كلامه **قوله**  
الطبيب

هذا المستعمل من المفرد في قوله ذلك من غير ما يصح على الجملة الحسن  
منسوب الى الضمير العايد الى المستند في قوله الصهر كالمفرد وفي الجملة  
ولا لا فلا الى ان لم يكن تمام ذلك الاسم بالتووين وعند التنبيه بل يكون  
احتمل بحذف الاضافة لهذا ذلك الشيء اما شبهة نوع الجمع نحو عشرة زدي وما و قد عرفت  
الاضافة فيه لانه لو اضيف مع حذف النوع لم يستقم لهذا النوع من نفس الكلمة  
ولو اضيف مع النوع لم يحذف هذا شيعة بنوع الجمع وهي تسقط عند الاضافة  
واما الاضافه نحو مثلها زيدا والوجه في الاضافة فيه ايضا وبما انه ما قال  
المصنف في شرح المفضل وهو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف والمضاف  
اليه او كلاهما لا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من  
جهة اللفظ فللفاصل واما من جهة المعنى فلا في الغرض من النسبة الى المقدم  
او الى الزيد فلو اضيف الى الزيد فسد المعنى ولا يمكن اضافة المضاف الى المقدم  
المعنى الا يرى انك اذا قلت عندي مثل من زيدا فاضيفت الى زيدا لم يكن له معنى  
اذ ليس الغرض بتعيين المقدم بالزيد واما الغرض بتعيين المقدم بالزيد  
فكانت للاضافة توكيدا الى ما ليس مقصود في المعنى ولا يستقيم اضافتها  
جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما فاذا امتنع اضافة كل  
واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافة كليهما محتملا احذر **في غير مقادير**  
عطف على مفرد والمقدّر عن مفرد غير مقدر وفقد في بعض

الطبيب



دارا وعلما و ابا وغيرها لما ذكرنا الفصل في هذه المحترزات عن اخرها اسما  
 منزلة عن اصلها فاقولت فعلى هذا ما تصنع بقوله عن نسبة قوله  
 عن نسبة غير متعلق بقوله الثاني بل متعلقة بمحذوف مع متعلق قوله الثاني  
 تقدم للثاني عن ذات مقدرة ناسية عن نسبة الى الثاني فيميز عن ذات مقدرة  
 وتلك الذات انما تشاء في علم السامع عن نسبة في جملة وان كانت النسبة انما  
 تشاء من الذات في الحقيقة لا تهاولم يكن هذه النسبة لم يزم مقدرا ما يولد  
 ما قال المصنف في شرح الفصل والذات المقدرة انما يكون باعتبار النسبة  
 طارئا مثلا في الجملة **وزيد طيب** مثال طارضا في الجملة فان الكلام  
 وهو مع ضمير ليس بجملة كما اخبرت في باب الخبر لكن مشابه لقوله منسوب  
 الى هذا الخبر كإزالة الفعل منسوب الى فاعله **ابا وابو** الى اخره  
 ينصرف الى طارئا **زيد و زيد طيب** كإزالة الفعل منسوب الى فاعله **الله** والله  
 ذرة فاسما مثلا الاضافة فان الكلام في ذرة والذرة اللغة التي وضع  
 خير العرب به معانهم فلما كان ذلك معظما عندهم مرغوبا فيه يستلزم  
 في موضع الخبر الى الله ما خرج منكم من خير وهذا القول انما يستلزم  
 ثم اعلم ان المصنف جعل لله ذرة فاسما من باب تمييز النسبة ومما يجب  
 الفصل جعل من باب تمييز المفرد وزيق المصنف قوله في شرح الفصل حيث  
 قال لله ذرة فاسما ليس من المفردات فابواذها في المفرد غير مستقيم

باب

هذه المحترزات عن اخرها اسما  
 منزلة عن اصلها فاقولت فعلى هذا ما تصنع بقوله عن نسبة قوله  
 عن نسبة غير متعلق بقوله الثاني بل متعلقة بمحذوف مع متعلق قوله الثاني  
 تقدم للثاني عن ذات مقدرة ناسية عن نسبة الى الثاني فيميز عن ذات مقدرة

في موضع الخبر الى الله ما خرج منكم من خير وهذا القول انما يستلزم  
 ثم اعلم ان المصنف جعل لله ذرة فاسما من باب تمييز النسبة ومما يجب

جهة الى المعنى ثم در فوسيه فهو مثل تجميعه حتى زيد ابا وان جئت  
 اكانه كذلك فهو من باب تمييز النسبة **زيد ابا** تمييز النسبة الى ابيه  
**زيد ابا** تمييز النسبة الى ابيه **زيد ابا** تمييز النسبة الى ابيه  
 اي انك ان التمييز اسما يصح ان يكون به الذرة المذكورة اي يجمع بين علما  
 بزيد والذات المذكورة هي زيد فطابق بين زيد جازا لانه يكون زيد وهو الذي  
 زيد جازا لانه يكون متعلقا بزيد كذا الذرة فانما زيد ابا لما جازا  
 لانه يكون زيد ابا لانه يكون متعلقا بزيد كذا الذرة فانما زيد ابا لما جازا  
 للمعنى اذا تميزت **زيد ابا** تمييز النسبة الى ابيه مثلا اذا كان له يكون المعنى  
 زيد يدرسه اذا كانه متعلقة بزيد المعنى زيد يدرسه في اطلاق قوله ما  
 لانه تميز عنه على الاسم المذكور في المثال نظوا فان التمييز غير منتصب عنه بحال  
 والا فهو متعلقة اي وان لم يجمع له يكون التمييز هو الذات المذكورة  
 تميز ان يكون متعلقا بزيد كذا الذرة فانما زيد ابا لما جازا  
 زيد ابا لانه يكون متعلقا بزيد وفي بعض الشروح نقلت الرواية هكذا ثم ان كان  
 اسما يصح جعله ليا ان يميز عنه ولمستعلقة طارئا لانه لم يستلزم واورد  
 سوالا ان احد مما انه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحد **زيد ابا** تمييز النسبة الى ابيه  
 انه يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون متعلقا بزيد كذا الذرة فانما زيد ابا لما جازا  
 ان يكون كما انتصب **زيد ابا** تمييز النسبة الى ابيه لانه يلزم ان يكون متعلقا بزيد كذا الذرة فانما زيد ابا لما جازا

عنه وليس له ان يميز

فانما تميز لانه متعلق بزيد كذا الذرة فانما زيد ابا لما جازا



فان على نقلته وهو المشهور لا يرد عليه شيء مما اما الاول فلا يخار  
 فيه مجموع والشرط جزؤه على انه يمكن تصحيحه على هذا النقل ايضا بان يكون  
 المراد بقوله يصح جعله لما انتصت عنه المتعلقة ان يحمل على هذا الاسم على  
 متعلقه فهو هو ويكون المراد بقوله جازله المتعلقة ان يكون التمييز المتعلق  
 بـ **بـ** بـ التباينة بينهما من حيث المفهوم واما الثاني فلان مجموع المذكور  
 انما يكون على نقله حتى يرد على تقدير انتفاؤه ما ذكره الا انه يرد على طاعة  
 زيد نفسا فانه لا يباين له ان يكون لما انتصت عنه ولا يباين  
 لمتعلقه **و** فتطابق فيهما ما قصد الى مطابق لفظ التميز في الصورة  
 اي فيما جعلت التميز لما انتصت عنه وفيما جعلت لمتعلقه فان تصحعت  
 قصدت منهما الى ان قصدت فردا افردت التميز وان تنبته فتنبته  
 وان جمعتهم عنه بقول اذا كاه التميز لمتعلقه على اسم **عنه** لا يربط  
 انتصت عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون ابا وكذا في باقي  
 التميز لمتعلقه ما انتصت عنه طاب زيد ابا ان قصدت ابا واجدة وطاب  
 زيد ابوين ان قصدت ابا وامه وطاب زيد ابا ان قصدت ابا واجدة وامه  
**و** الا ان يكون جنسا مستثنا من قوله فتطابق يعني اذا كاه التميز  
 جنسا لم يطابق التميز ما قصد كقولك طاب زيد ابوة وعلمنا انه تعذر  
 جمعه على التميز **و** الا يقصد الا انواع مستثنا من قوله الجنس ايضا  
 فان كانا ابا وابنة

ونشتمل للوصفية وسبب حمل كل واحد منهما على صاحبه سواء فاعيد كل  
 منهما معاير لما قبله **و** اذا كانت تابعة لجمع منكر غير  
 انما سمع الالف غير بطريق القوة اذا كانت لا بعد جمع يكون نكرة بل  
 محمودة الى **و** يكون من اسماء الاله بعد احدها عشر واطلاق الجمع  
 له في حكم الجمع وانما يحمل الالف هذه الصورة على الغير لتعذر استثنائها  
 فحقيقته فقوله تابعة احترلز قولك قام الله زيد على تقدير قيام رجل الا  
 زيد فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه هنا كما ان في غير  
 نحو قام غير زيد **و** الله غير اصيل **و** الوصفية فلا حذف موصوفها  
 لئلا يتضايف عليها الضعف بخلاف غير فانها اصيل **و** الوصفية  
 وقوله لجمع احترلز من قولك قام رجل الله زيد **و** الله  
 ان يكون فاعيد ما بعضا لما قبلها فيضغيان **و** الله **و** الله  
 كذا بعض الشروح قلت ما كاه ينحصر في هذا القول **و** الله  
 حملة الكافية الى ان عشرت في التخيير عما هذا القول يعني مع زيادة **و** الله  
 وميها قال ان كاه في الالف مستثنا افاد ان نقل الى غير **و** الله  
 يكون صورة الاستثناء محفوفة قلت وكاه هذا **و** الله  
 الموصولة فانها وان كانا بمن الذي الا انه رويت صورة **و** الله  
 بله ان التعريف حتى جعلت صلتها اسم فاعيد وفعول **و** الله  
 انما يكون على كونها  
 من هذا الوجه **و** الله

انما سمع الالف غير بطريق القوة اذا كانت لا بعد جمع يكون نكرة بل محمودة الى  
 محمودة الى يكون من اسماء الاله بعد احدها عشر واطلاق الجمع له في حكم الجمع  
 وانما يحمل الالف هذه الصورة على الغير لتعذر استثنائها فحقيقته  
 فقوله تابعة احترلز قولك قام الله زيد على تقدير قيام رجل الا زيد  
 فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه هنا كما ان في غير  
 نحو قام غير زيد الله غير اصيل الوصفية فلا حذف موصوفها  
 لئلا يتضايف عليها الضعف بخلاف غير فانها اصيل الوصفية  
 وقوله لجمع احترلز من قولك قام رجل الله زيد الله  
 ان يكون فاعيد ما بعضا لما قبلها فيضغيان الله الله  
 كذا بعض الشروح قلت ما كاه ينحصر في هذا القول الله  
 حملة الكافية الى ان عشرت في التخيير عما هذا القول يعني مع زيادة الله  
 وميها قال ان كاه في الالف مستثنا افاد ان نقل الى غير الله  
 يكون صورة الاستثناء محفوفة قلت وكاه هذا الله  
 الموصولة فانها وان كانا بمن الذي الا انه رويت صورة الله  
 بله ان التعريف حتى جعلت صلتها اسم فاعيد وفعول الله  
 انما يكون على كونها من هذا الوجه الله



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

لیسی مقام  
بابائے اقبال فقیر زید

சுருதி

اوله و کل فریده قرینت باضی وانی لست بهر استغراق از

[illegible]



محرر غير ذلك قال المصنف الاصح وبتسليم قولهم ولم يبق سوى العداوة  
 دناهم كما دناوا سوى فاعلم يبق كانه والغير العداوة وقوله خائف  
 من هذا القامته نافية وما قصدت من اهل السواك الى غير ذلك قال الاول  
 تقدير لم يبق شيء سوى العداوة فلم يبق حجة وعيا الثاني فلما المصنف هو عند  
 الاولين شاكرا لله خبر كان القول خبر ان قل قول المسند بشمل  
 خبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبرها ولا في قوله بعد دخول كان واخواتها  
 خرج الجميع وتعلل الصواب انه يقال بعد دخول كان واحد واخواتها  
 وامر كما مر خبر المسند اراى حكم خبر كان واخواتها حكم خبر المسند اراى جولة وقوله  
 مفرد او جملة لقافعية او اسمية وجولة تقديم على اسم وجوب العائد عن  
 الجملة الى اسم تقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائما وكان زيد يقول كذا  
 وكان قائما زيدا وبعض الشرح هذا على اطلاقه ليس بجيد انه يجوز ان يكون خبر  
 المبتدأ فعلا ماضيا نحو زيد قام بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا  
 لدلالة كان على المكالمات في اللام الا ان يكون الماض مع قد فانه يجوز كقولك كان  
 زيد قد قام لتقريب قداية من الحال او وقع الفعل الماضى شرطا لقوله تعالى  
 ان كان قميصه قد من دبر **قوله** ويتقدم بعده هذا منزلة الاستثناء عن الحكم  
 المذكور كما انه قال وامر كما مر خبر المبتدأ الذي جولة تقديم الخبر على اسم اذا كان  
 معروفا فانه يجوز هنا لعدم اللبس لتغاير اعران اسم والخبر وهذا التعليل

قوله خبر المبتدأ  
 خبر المبتدأ خبر المبتدأ

الما

انما يكون محققا اذا كانا عدا بها لفظيا فاذا كانا عدا بها تقديريا فلا  
 كقولك كانتا يحبب الشكرى في بعض الشرح لوقول ويتقدم معرفة او متساوية  
 لكاه اولى لتساؤل مثل قوله كاه افضل من افضل منى فانه يجوز تقدير الخبر  
 هنا على اسم المحمول التمييز بالاعراب **قوله** وقد يحذف عما جله في مثل التنا  
 مجزئون باعمالهم اي يحذف عامل خبر كان يعني يحذف كان في كل موضع جاء  
 بعد حرف الشرط منصوب ومرفوع مع الدلالة حرف الشرط عليه ولعله لوقوله  
 ويحذف كاه في مثل كاه اخبر واظرو **قوله** وكوزا مثلها الى مثل هذه  
 المسئلة لربعية اوجه اعلم ان هذه المسئلة اوردتها سيوتوب في كتابه وخوزي  
 اعرابها لربعية اوجه لا اول نصب ولا رفع الثاني اقام نصب اول فينقد  
 كانه لا فعل كثر الدورية الكلام اولا نه لما وجب تقدير الفعل ولا دليل  
 على الفعل الخاص فتقدم ما هو اعم لا فعلا وهو كاه لا ندراج جميع الافعال  
 تحت الكون فاه قلت هلا اضمرت كاه التامة حتى يرتفع اسم طه  
 الناقصة لدورية الكلام من التامة فكاه الجملة على الاكثر اولى وما رفع  
 الثاني فبا ضم المبتدأ له باضماد الفعل لئلا يجر امة كان فعلا لم يحج الى الفاعل  
 فكاه الله بتد ان الذم وقوعا بعد الفاعل والتقدير ان كان علمه خيرا اخذ او فم  
 خيرا والوجه الثاني رفع الاول ونصب الثاني بتقدير ان كان علمه خيرا وكا  
 خيرا او فم خيرا او فيجوزون خيرا الدلالة محذوون عليه والوجه الثالث نظيره ما يقا

لا يحذف اخواته لعدم التشيق  
 ولا يحذف كاه بالذم  
 وانما يترك كاه لانه لا يثبت  
 في قوله وكان اولى الى ان يقول  
 يحذف عما جله



بعد ما كان علم خبره فكان جزاءه خير والوجه الرابع رفع ما تقدم به كان  
 في علمه خبره فجزاءه خير واعلم انه برأى من الوجوه هو اوضح بالانضام  
 في الشرط قليل وفي الجزاء اضعف المبتدأ وهو كبر الثاني اضعف بالهتاف في الشرط  
 كثير الاضمار وفي الجزاء اضعف بالهتاف وهو ضعيف كما مر والآخرين  
 متوسطا لا جتماع جهتي القوة والضعف في كل منهما اتمام الاول منها فلا في  
 الشرط قلة الاضمار وفي دليل القوة وفي الجزاء اضعف بالهتاف وهو دليل  
 الضعف اتمام الثاني منها فلا في الشرط كثرة الاضمار وهي دليل الضعف وفي الجزاء  
 تقدير بعد الفاء وهو دليل القوة **و** ويجب الحذف مثل ما انضام فليقل  
 انطلقت قالوا ان اصل هذا الكلام لانه كنت منطلقا انطلقت له احوال  
 كنت في هذه هي المصدرية حذف الهم منها لانه حرف الجر محذوف عن  
 وان كثير اتممت حذف كانه اختصارا وجعل الخبر المنفصل به  
 الضمير المتصل حذف فاكاد يتصل به فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا  
 عن كانه فصار انفا وخفقا بالزيادة هنا لا بها حتى زيادة كما في قوله فيما  
 هم من الله مع ما لها من المشاهدة باخت كانه وهي ليس واما ان كان كذلك  
 في مجيها زيادة ومثاله لها الا انها اقل مشاهة بليس ولا قبل عمل ليس  
 في ان كان مترجما ادغمت نون ان فيم لقرب مجيها فصار الكلام اما  
 انت منطلقا فيكون وجوب حذف كانه لانه قد رتبته وهي ان المجدي لانه  
 تدعى

ان صواب محو  
 كان مع اسمه  
 ان حو محو  
 كان مع تارة محو  
 ان حو محو  
 كان مع تارة محو  
 ان حو محو  
 كان مع تارة محو

تدعى الفعل مستدعا ان السطحية اياه ولا دليل على الخاص في تدعى  
 العلام الناصب لوجود النص منطلقا وهو كانه مترجما فيم عوضا ما كان  
 وهو ما كما عرفت واعلم انه ذكر منصوص كانه المشابهة في الفعل والذكر  
 مرفوعا في المشابهة في الفاعل وكان داخل في حد الفاعل عند حذف تانف  
 له ذلك ان الساتر المحذوف فله اسم له اسم ان واخواتها الى آخره **و** قوله  
 المبتدأ اليه تشمل المبتدأ واسم كانه واخواتها واسم ما ووه وغيرها فبقوله  
 بعد دخول ان واخواتها خرج الجميع قال **و** هو اسم المنصوب بل لا التلغ الجلس  
 الى قوله المجزوات **ف** **و** انما ترجم هذا الباب بقوله المنصوب بل لا ولم يقل  
 اسم لان يخرج ما هو مبني من اسمها **و** المبتدأ اليه شامل للمبتدأ واسم  
 كانه واخواتها واسم ما ووه السبعين بليس فلما قال بعد دخولها خرج  
 عنه الجميع **و** يليها نكح مضافا او مشبه بها بيليها بلفظ التذكير فاعلم  
 الضمير العائد الى المبتدأ اليه والضمير المؤنث فيه عائد الى المبتدأ لان  
 منصوب على الحال عن هذا الضمير العائد الى المبتدأ اليه وكذلك قوله مضافا او  
 مشبه بها فيكون حاله بعد حوال المصنف كما كانت ترجمته هذا الفصل  
 بقوله المنصوب وجب لترجمة ما يكون منصوبا فلذلك ذكر في هذا الشرط  
 فلو ترجم باسم لانه شغفي بانه يقال هو المبتدأ اليه بعد دخولها فبقوله فيها  
 اجتزأ عما يكون مفصلا بينه وبين **و** قوله نكح احتراما للمعرفة  
 اسم لا

لا يكون ان يكون مضافا  
 لا يكون ان يكون مضافا  
 لا يكون ان يكون مضافا



وقوله مضافا او مستتر به اجترار لزم المفرد فان الصور الثلاثة لا يكون منصوصا  
كما سيأتي والمراد بالمشبه بالمضاف ما مر في المنادى وما في بعض الشروح من  
انه اراد بالمشبه بالمضاف ما يكون خلافا لاسم عامل مما يعاين منقوض  
بقولهم لا خير احسن زيد **قوله** فان كان مفردا فهو مبنى عما ينصب به  
فلهذا كلام لا يمكن حمل على الظاهر فان ظاهره يوحي الى ان يكون معارفا  
للتقدير الذي كان هو المنصوب بلا هذه اية في اية الترجمة بذلك فلا بد من تقدير  
يصح الكلام ووجهه انه يجعل اسم كان الـ اسم الذي بعده اي ان كان الاسم  
الذي بعده للنفي الجنس مفردا الى ان يكون مضافا وله مستتر به وهو مبنى  
عما ما ينصب به اي ان كان نصبه بالحركة بنى عليها كقولك له غلام في اللام  
وان كان بالحرف بنى عليه قوله غلام من لـ وقوله على ما ينصب به لواجري  
عاطا هـ يذهب لفايدة الترجمة ايضا فلا بد من ان يكون التقدير هو  
مبنى على ما ينصب به لو نصب واما بنى المفرد مع له لتضمنه الحرف تقدير  
له رجلا من رجل ليفيد استغراق الجنس وما قيل من بعض الشروح انه  
حوال من رجل وليس بجواب له جواب لا اذ نعم نضر عليه في شرح الفصل  
للمحرف سياتي حكمه وانما لم يبين المضاف له المشبه به لانه لا مضافا فائدة  
لخصوصيتها بالاسماء البناء اذ لا مضاف له مما لا يعرب الا هو المضاف اليه  
سأله خاتمة التنوين ولذلك يتعارفان والبناء مع التنوين الذي هو للمتكلم

هذا هو الوجه في قوله  
فان كان مفردا فهو مبنى  
عما ينصب به اي ان كان  
نصبه بالحركة بنى عليها  
كقولك له غلام في اللام  
وان كان بالحرف بنى عليه  
قوله غلام من لـ وقوله  
على ما ينصب به لواجري  
عاطا هـ يذهب لفايدة  
الترجمة ايضا فلا بد من  
ان يكون التقدير هو مبنى  
على ما ينصب به لو نصب  
واما بنى المفرد مع له  
لتضمنه الحرف تقدير له  
رجلا من رجل ليفيد  
استغراق الجنس وما قيل  
من بعض الشروح انه حوال  
من رجل وليس بجواب له  
جواب لا اذ نعم نضر عليه  
في شرح الفصل للمحرف  
سياتي حكمه وانما لم  
يبين المضاف له المشبه  
به لانه لا مضافا فائدة  
لخصوصيتها بالاسماء  
البناء اذ لا مضاف له  
مما لا يعرب الا هو  
المضاف اليه سأله  
خاتمة التنوين ولذلك  
يتعارفان والبناء مع  
التنوين الذي هو للمتكلم

سجل

ما يحمل فكل مع القيام متامة ونحو المفرد على الحركة او على الحرف اذ ان يعرف  
البناء كما مر في المنادى في بعض الشروح وبني على الفتح خفته وليس حسن لان  
هذا انما يستقيم له غلام لك ون لا غلام لك اما ان الفتح لا يطلق على هذا  
البناء او له تحفة النصب من نفس الكسر لا يميز فيه لانه في كلتا الحالتين البناء  
فلهذا الوجه ليقول انما بنى عما ينصب به له اخف من بناء الوجهين في مثل غلام  
لك ولما في المفرد عما ما ينصب به لذلك المعنى بنى السمة والجمع عما ما ينصب  
به كذلك الحاقا للمفرد بالاصول المصنف هذا هو قولهم من على الفتح وانا  
نقول له غلام من لـ وليس مبنيا على النعم وكذلك مسلمين لـ واذا قلنا مبنية  
عما ما ينصب به ثم ذكر كـ **قوله** وان كان معرفة او مفردا بنى وبني وحيث  
الرفع والتكرير لـ ان كان الاسم الذي به حل عليه معرفة او رفع فصل بينه  
وبين له وجب رفع المنفى والتكرير لـ تجا بعده والمنفى بلا متعلق اخر تقول  
له زيد في الدبر له عمرو وله فيها رجلا له امرارة اما وجوب الرفع في المعرفة فلا  
له قد دخلت في غير موضعها فضعف عليها فرفع الـ سم بلا ابتداء واما وجوب  
التكرير فيها فلانه من على سؤال سأل لا زيد الدار ام محرو فوجب التكرير في الجواب  
ليكون مطابقا للسؤال وانما قدر السؤال فذكر له انه لو كان مفتحة راعا ان يند في  
الدبر استغنى المجيب بلا ارفع عن الذكر ثانيا فلما لم يكتف به واقدم على قوله  
زيد فيها علم ان السؤال مكرر او عدم له مستغنا به لانه يكون في المذكر وانكر  
اذا قلت

انما هو البناء على الفتح

انما هو البناء على الفتح

سؤال



المتنوع في  
الاجزاء  
الاجزاء

لله جواب قوله لرجل الدلام امرأة ولم يكن فيها احد مما لم يستخرج جوابك فيها  
كلها نفا والى هذا اشار 2 شرح الفصل للمصنف اما وجوبك لرفع في المصنف  
منه وبينك فالحصول ضعف عملها بالفضل واما وجوبك لتكرار فلانه فيجب ان يصح  
على سؤال سايل سأل ان لا يرد رجل ام امرأة بدليل عدم كفاية المجهول لا او  
نعم واقدمه على قوله لا فيها رجل **قوله** ومثله قضية ولا ابا حسن لها متاوه هذا  
جواب سؤال يرد على قوله فان كان معرفه وجب الرفع والتكرار او على قوله بلها  
نكره فان ابا حسن معرفه ولا رفع فيه ولا تكرار او هو منصرف بل مع انه  
معرفه وتوجيه الحوار ان متاوه تقلب من هذه قضية اي حكم ولا قاضي مثله  
حسن لها محذور المضاف واهم المضاف اليه مقامه والمثل وان اضيف الى المعرفة  
لا يكون معرفه لانه لا يتعرف بالاضافه كما جئ في تناوله وجه اخر هو اخي  
بالقبول واجبرك العقول وهو ان العلم في شتمه ينف من المعاني نزل تزيده  
لجنس الله الى محاذك المعنى كما في قولهم لكل فرع من موسى لذلك استقوام  
لا اعلام فتاوا متعددا اذا شئت في خستونه العيش **قوله** ابا حسن على هذا  
التاويل لا حاكم فنصير والمراد ابا حسن على ان طالب كرتن لسيده وجهه وكما  
فيصلا الخوضات **قوله** ولا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه الى اخره  
لي اذا عطف على المنفي به في تكرار له وهو المراد سوله في صلا حول ولا  
قوة الا بالله يجوز في المعطوف والمعطوف على خمسة اوجه الاول فيجها نحو

مثل

حول

حول ولا قوة وجبره ان يكون كذا احد منهما مستقلا وعطف احدى الجملتين  
على الاخرى وذلك واضح ولما لا شك في الاستسار الوامع بكون وهو المعنى  
الاجمع الى الجملتين والاستسار اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانيه وان  
ما يشارك في الجملتين التوق لما كانا يابعا كانه تكرر فصح وجوب الاستسار  
لتنزيلها منزلة في رواجها كذا حاله المصنف في شرح الفصل الثاني في الاول  
وبعد الثاني محوله حول ولا قوة اما في الاول فظا هذا واما نصب الثاني فعلى  
العطف على اللفظ كقوله ابا بنا ويكون ان الثانية مزبلة للتاكيد الثالث  
فيه نه وله رفع الثاني محوله حول ولا قوة وجهه ان يكون مقطوعا على المحل  
كقوله لم لي ان كان ذلك وان الداع لغيرها نحو له حول ولا قوة وجهه ما  
تقدم من قصد مناسبة لسيوئك هو ان يقل احول ام قوة وان المصنف طال انما  
لوفتيما على اصلاها اليوم التركيب وليس في كلامهم مثلكم كره هو لا العذر  
باحد مما لما فيه من التحكم **قوله** هذا منقوض بالوجه الاول الخامس رفع الاول  
وجهه الثاني نحو له حول ولا قوة وجهه لم يجعل الا الى في محله ليس الثانية لنفي  
الجنس وهذا القسم لغيره بمعنى ليس في وهذا هو المراد بقوله على ضعف والى  
جعلها حيا للمفصلة القسم الجا بنى استه وصاحب الكافية خمسة من المحقق  
منها قلت لعل صاحب الكافية لما قال في شرحه للمفصلة واما الوجه  
اليكس فلا حاصلا لانه عكس الخامس وعكس هو الثاني بعينه وقد توهم بعضهم  
ان في الاول

والسؤال عن المرجح انما  
يكون في الموضوع الذي  
يكون الاخرى والنية  
بني الشئ من واما  
في الفصل الاول فما  
في الموضوع الذي يكون النية  
التي هي من واما  
في الفصل الثاني فما  
في الموضوع الذي يكون النية  
التي هي من واما  
في الفصل الثالث فما  
في الموضوع الذي يكون النية  
التي هي من واما

والسؤال عن المرجح انما  
يكون في الموضوع الذي  
يكون الاخرى والنية  
بني الشئ من واما  
في الفصل الاول فما  
في الموضوع الذي يكون النية  
التي هي من واما  
في الفصل الثاني فما  
في الموضوع الذي يكون النية  
التي هي من واما  
في الفصل الثالث فما  
في الموضوع الذي يكون النية  
التي هي من واما



ان في كل وجه سلاسة اعتبار وجه الرفع فيكون وضع الثاني في الثالث على غير هذا  
الرفع لانه ذكر في الخامس على ان لا يحسن الرفع او عما ذهب اليه العباس ومذهبه  
انه يحسن الرفع لا جزاء الدليل بالرفع وهذا لا اعتبارا وليس بشي فان لم يقبل  
الحجج الخمسة باعتبار توجهها وانما قصد الحجة باعتبار اختلاف  
لفظها ولا يزيد ذلك على خمسة وعما ذكره المعتز في قوله لا يزيد على الستة  
لغير رفعها جميعا يجوز ان يكون على المناسبة وعلى كراهة وهم التركيب وعما ان  
لا يحسن الرفع وعما ذهب اليه العباس وعما انه لا يولى معنى ليس والثانية على ما ذهب  
اليه العباس وعما العكس **و** فاذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اي اذا دخلت  
الهمزة على الالف التي هي في الجنس لم تغير عملها من العامل لا يفتقر عملها بدخول  
كلمة الاستفهام عليه **و** اما قوله لا رجلا جزاء الله خير فعلا فاعلم ان فعله  
كانه قال ان يروني ويقيم يونس انه يوزن مضطرا كذا في الفصل **و**  
ومعناها الاستفهام اي معنى الهمزة الداخلة على الاستفهام كقولك لا رجل  
في الدلالة والعرض كقولك لا تزل عندي والتمس كقولك لا ما اشتهيت  
**و** نعمت المنة الاول مفردا يليه مية ومغرب رفعا ونصباً يعني  
اذا وصف المنة بـ مية بصفة ولم يتخلل بينهما وبين الموصوف صفة اخرى وهو  
المراد بقوله لا تزل تكون تلك الصفة مفردة ولم يفصل بينهما وبين  
الموصوف فاحل اخر وهو المراد بقوله يليه جازاة الصفة البناء ولا عرك  
اي لا وجد ظرف

والمراد بقوله لا تزل تكون تلك الصفة مفردة ولم يفصل بينهما وبين الموصوف فاحل اخر وهو المراد بقوله يليه جازاة الصفة البناء ولا عرك اي لا وجد ظرف

جاء في الرفع والتمس كقولك لا تزل عندي والتمس كقولك لا ما اشتهيت  
**و** نعمت المنة الاول مفردا يليه مية ومغرب رفعا ونصباً يعني  
اذا وصف المنة بـ مية بصفة ولم يتخلل بينهما وبين الموصوف صفة اخرى وهو  
المراد بقوله لا تزل تكون تلك الصفة مفردة ولم يفصل بينهما وبين  
الموصوف فاحل اخر وهو المراد بقوله يليه جازاة الصفة البناء ولا عرك  
اي لا وجد ظرف

والمراد بقوله لا تزل تكون تلك الصفة مفردة ولم يفصل بينهما وبين الموصوف فاحل اخر وهو المراد بقوله يليه جازاة الصفة البناء ولا عرك اي لا وجد ظرف



الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً

*[Faint handwritten text in Devanagari script, likely bleed-through from the reverse side.]*

تقرن الخاف خوف المملوك لا يابى عليه

و چون در این مذهب مذکور  
در کتابهای دیگر فقهیست  
افضل است

فصل في تصانيف



بعينه طرات عليه كلمة التي فجاء حذفه قياسا على حذف المبتدأ لا يبراهم جروا  
حذف خبرها ايضا فيقولون لا يبراهم قياسا على جولة حذف خبر المبتدأ والكلام  
في المحاور هنا كالكلام في المحاور **قوله** خبر ما ولا المشبهتين بليس قد مر  
وجه ما بينهما بليس وقوله البند شامل خبر المبتدأ وخبر كان وخبر  
ان وغيرها فلما قال بعد دخولها الى دخول احدهما خرج بغير معنى  
لغة اهل الجاز في اللغة لست بها لغير لغة اهل الجاز فان تعميم  
يرفعون ما بعد ما على المبتدأ والخبر ويقولون مما يدخل الاسم والفعل  
وكما يدخل على القبيلين لا يعبر كذا في شرح الفصل للمصنف **قوله** اولي اذ  
هي اللغة التي ورد عليها التنزيل قال لست بها صا هذا **قوله** واذا زبدت  
ان مع ما الى آخر هذه ابيات الاسباب التي تبطل عملها ومضى بآية ان المكسفة  
مع ما نحو ما ان زيد منطلق وقوله مع ما احترق من غله فافهم ان يزداد معها  
بالنقل وانتفاض النفي بآية سوار كانه النفي ما او بلا نحو ما زيد الى منطلق  
ولا رجل الا افضل منك وتقدم خبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل  
منك رجل وانما تبطل عملها في هذه المواضع **قوله** اول فلان فاعلم  
ضعيف عمل على خلاف القياس **قوله** ليس بقوي فلما فضل بينهما  
معمولهما ضعف العمل وانما الثاني **قوله** النفي انتقض لا وهو المعنى  
الذي حملت الاجل ولما تبطل العمل وانما الثالث فلما تقدم كون

الاسماء  
التي هي  
التي هي  
التي هي  
التي هي  
التي هي

وهذا ما  
الذي هو  
الذي هو  
الذي هو  
الذي هو

على الاما  
على الاما  
على الاما

عملها على خلاف القياس فلا يجوز ان يتصرفوا كصرف الاصل بخلاف ليس فانها  
اصيله في العمل علم بطل عملها بتقديم الخبر ولا يعطف عليه بموجب فالرفع  
لولا ان يعطف على خبر ما ولا يحذف عطف موجب الى مبتدأ ما بعاء وهو بطل  
مثل ما زيد قائما بل قاعلا لا زيد قائما كذا في بطل عملها بطلان  
النفي كما مر ولا يجوز في المعطوف الى الرفع عملا على خبرها ولا اذما  
مر موعا المحل نظرا الى الاجل فاما اذا عطف بحرف غير موجب مثل ما زيد  
قائما ولا قاعلا فحكمه حكم سائر المعطوفات فلا ريب له **قوله** المحرور **قوله**  
التوابع **قوله** المجازات في النقطية هنا ايضا مثل ما مر في المرفوعات

**قوله** والضائر الى كل اسم ليس عليه شيء **قوله** المحرور **قوله** وانما هو اسم  
لا يكون له اسما كما مر وقوله **قوله** ليس عليه شيء احترق من غله  
كخبر المبتدأ مثلا كذلك بعض الشروح وانما هو اسم ليس عليه شيء  
وهو مررت رجلا **قوله** بولطه حرف جر احترق من غله اسم والفعل مثل غلام  
وغيرهما فانها مما ينسب اليه شيء كذا في اسطره حرف الجر وقوله لفظ البدل  
مثل مررت بزيد وقوله تقديرا ليدخل مثل غلام زيد وخاتم فضة وخبر  
اليوم لغير حرف احترق من غله **قوله** مراد الاحترق **قوله** قولك حمزة يوم الجمعة  
فانه نسب صفة الى اليوم بولطه حرف جر تقديرا وهي في كذا غير مرادة  
ولهذا لا يظهر اندرها وعلم ذلك من مرادة بقوله مراد ان يظهر اندرها  
ذلك

التي هي  
التي هي  
التي هي  
التي هي  
التي هي

التي هي  
التي هي  
التي هي  
التي هي  
التي هي

التي هي  
التي هي  
التي هي  
التي هي  
التي هي



ذلك الحرف المقدّر فما بعده **قوله** فالقدّر شرطه الى آخره يعني ان  
 حرف الجر مقدّر ان الاضافة شرط ان يكون المضاف اسما مجردا عن التنوين  
 قال المصنف يزيد التنوين وما قام مقامه وهو نون التثنية والجمع والماثرون  
 ذلك لانه السون وما يقوم مقامه يؤذن بانقطاع الاسم عما بعده وما قام  
 والاضافه يؤذن به ذلك ولا يجمع بينهما والاضافه والاضافه  
 يقترن ان لو كان فيه تنوين كان مجردا لاجل الاضافة والاضافه  
 تقدّر في ما جدد تنوينا ثم تطرح لاجل الاضافة ولم يفتح مثل هذا الضم  
 في الضارب متلافت بعد السون في الضارب استتافا من قدرها  
 فيما سواه وذلك لانه التعريف لما تناوشت السون صارت كانهما بدل  
 منها ولا شك ان تقدير الشئ مع وجود بدله ليس بقدّر بدله وهذا  
 يتبين الفرق بين ما جدد والضارب في آخره وهو ان شبه الفعل في مساجد  
 هو المانع عن التنوين لا شك ان هذه السببه انما تقوم بالتبديل فيكون هذا  
 لاحد مما هو ضرورة خلاف اللام فانه لا موقف حقيقيا الى شيء خارج عن  
 ذات الكلمة المسترجعة الى بها كانت قوتها باهذه ظاهرة فافترقا  
**قوله** لاجلها اي لاجل الاضافة فان التنوين لو جرد لاجل الالف واللام  
 كما في الضارب في المذهب الا انه لا يجوز الاضافة بتقدير حرف الجر وما  
 قيل عن الفذ ان لا يجزى الاضافة فيه فانما يجزى ان لا يتوالت انما يسقط

كلامه

سقط التنوين بالاضافة لا بالالف واللام وكذا التنوين لو جردت لغير الاضافة لم  
 يكن للاضافة متفقه والكلام في الاضافة المتفقه وهذا كما جردت التنوين  
 لا تقبل الضمير في الضارب فانه لا حاجة الى الاضافة هنا لاسقاط التنوين  
 بل يسقط مجرد اتصال الضمير ومختلف بين الضميرين لانه محل الكاف هنا  
 مجرور او منصوب فيكون شرط حذف التنوين لنفس الاضافة وشرط حذف الضمير  
 للاضافة المتفقه والباء في هذا التكلف ما نقلت عن شرح المصنف ان  
 اراد التنوين في ما قام مقامه فيكون قوله لاجلها متعلقا بهذا المجموع فلا بد  
 من تحقيق ضرورة يكون حذف التنوين فيها لاجل الاضافة وما لم يقدّر على غير  
 ما ذكرته من تراخي لم يشأ آخر اقوى من ذلك فليثبت هنا مثابا من البر  
 الرحيم في بعض السور وانما قل لاجلها اجترأ انما سقط لعله اخرى  
 مثل التقاربات الكين قلت ما ظهر على ضرورة قد جددت فيها التنوين لاجل  
 التقاربات الكين ثم انما ينسب اليه تلك الجموع موجودة الا ان كلامه لا يتوفر  
 على المقصود لان نون التثنية والجمع لا يكون ساكنة حتى تحذف التقاربات الكين  
 قال العبد الفقير جامع هذه الفوائد قد مر على بعد من الفراع  
 عن هذا الشرح عند مذكري المفصل مع امكان قواضيه وقد حذف  
 اي التنوين في اثنائي ساكن آخر لقوله والفتحة غير مستغنية ولا  
 ذلك لانه الا قليلا وقوي قد هو الله جدد الله هذا الحق

قوله

قوله



على هذا السارج الا لا اعتراض الثاني **قوله** ومضى لفظية الى الاضافة على  
 خبرين معنوية لفظية والمناقضة المعنوية لانها هي الحقيقية فالمعنوية لا يكون  
 المضاف غير صفة مضافة الى محمولها **قوله** ذلك ان يكون بان لا يكون  
 المضاف صفة صلا كخو غلام زيد وقيام زيد حسن في المحذور وهذا وان اضيف  
 الى فاعله فالاضافة معنوية لغوات الصفة وان يكون صفة لكن غير مضافة  
 الى محمولها كوكريم العزاق فان الكديم وان كان صفة والعزاق ليس بمفعول لانه  
 لا يعلق كديم العزاق بل يعلق كديم من العزاق والمراد بالعمل فمنا ان يرفع المضاف  
 المضاف اليه او ينصب له سبط عليه او يرفع رافعا او ناصبا الى قبل الاضافة  
 كذلك بعض الشروح **قوله** وهي اما مع اللام فيما عدا جنس المضاف فظرف الى  
 اخرها الى الاضافة المعنوية على ثلاثة اقسام **قوله** المضاف اليه اتم بكن جنس المضاف  
 ولا ظرفه كانت الاضافة بمعنى اللام كخو غلام زيد وان زيد ليس جنس الغلام  
 ولا طرفه وانما كانت بمعنى اللام ههنا لان اللام هي الاصل في افادة اختصاص المضاف  
 بالمضاف اليه المقصود بالاضافة اذ هي الوصف بالاصح من مكانة هي المتعينة  
 للتقدير اللهم الا اذا قطع النظر عن الاختصاص ولزيد البيان او الظرفية في  
 التثنية تقدير مزاجه لذلك الغرض وان كان المضاف اليه جنس المضاف الى كونه  
 المضاف بعد الاضافة اخص مطلقا من المضاف اليه والمضاف اليه اعم مطلقا  
 من المضاف كقولك خاتم فضة فان الخاتم بعد الاضافة الى الفضة يصير نوعا

معنوية لفظية  
 ماضية

على هذا السارج

من الغضة والفضة جنسها ولا تقبل الاضافة اليه انعم من وجه فليكون  
 احدهما جنسا للآخر وتحقيق ذلك يساهل للمزاويل في علم اخر كانت الاضافة  
 بمعنى من المضاف الغرض من هذه الاضافة هو البيان ذلك انما يحصل من التبيين  
 وان كان المضاف اليه ظرف المضاف فحوضه اليوم كانت الاضافة بمعنى في  
 وذلك ظاهر ولا سبيل الى دليل سوى الاستقراء وهو قيل الكتاب  
 ينصرف الى القسم الثالث فلما جازى لفظ التذكير والافلوا عيدين لما الاضافة بمعنى  
 في لوجب لفظ التانيين الى القسم الثالث وهو الاضافة بمعنى في قيل الاستعمال  
**قوله** وتفيد تعريفا مع المعرفة لاضافة المعنوية تفيد تعريفا للمضاف  
 اذا كان المضاف اليه معرفة كخو غلام زيد لانها تفيد خصوصية المضاف بالمضاف  
 اليه فلما لم يكن المضاف اليه شيئا يعا في مقته كاه المخصوص به كذلك في قوله  
 لما يكون في الاسماء التي لم يتوغل في الابهام اما التي توغل في مثل غير ومثل قوله  
 فلا يتعرف بالاضافة اللهم الا اذا استمر المضاف والمضاف اليه او مغايرة  
 وقيل ان الاضافة في مثل هذه الامثلة لفظية لانها لا تعبر بالغايز والمثل  
 المماثل والنسبة المماثلة فلعل المصنف خذ هذا المذهب فلم يستثن هذه الامثلة  
 مما ذكره من الحكم الكلية انكافة تعريف الاضافة المعنوية **قوله** وتخصيصها  
 مع النصرة الى تفيد الاضافة الى النقص تخصيصها في المضاف والمضاف اليه  
 تفيد خصوصية المضاف بالمضاف اليه **قوله** تعريف المضاف اليه حتى تعرف

على هذا السارج

معنوية لفظية

على هذا السارج

ن



المضاف بقى على الصلة خصوصية النائية من الإضافة **قوله** وشرطها  
 تحريم المضاف من التعريف للشرط الإضافة المعنوية **قوله** يكون المضاف يعرف  
 والآلة أضف للمعرفة يلزم تحصيلها أصله إذا ضعف إلى التكرار يلزم  
 تحصيله لا يفي مع حصوله قوي وما بعض الشرح ويعلم منه أنه لا يفي العلم  
 الأبعد اتفاق الاشتراك فيه كوزيدنا خير من زيدكم ولا المعروف باللام الأبعد  
 حرف اللام منه وإن المصنوع المتيقن لا يضافه أصلا لا متناع سلب التعريف  
 عنها لو ضبعها على المعرفة فانه قلت قد شرط تحريم المضاف في  
 حرف التعريف فما تصنع بيا عبد الله **قوله** حرف النداء غير موضوع للتعريف  
 وإنما يعرف ما بعد بالقصد والاقبال ولهذا قد يكون بعد ذلك عند  
 عدم القصد والاقبال نحو يا رجلا غير معين وكأنه لم يعتد بتعريفه اعتداد  
 سائر التعريفات فاعترف دخوله فيما لا يكون تعريفه بولمطة كقول لم يعتد  
 فيما يكون تعريفه بولمطة كقولك يا رجلا إذا شئنا عفة فيه الثروة والساعة  
 الكبر ولو تنفس اجتماع الحرفين **قوله** وما أحارة الكونين من الثلاثة لا ثواب  
 وشبهه من العدد ضعيف هذا سؤال آخر عما شرط تحريم المضاف من التعريف  
 فانه الكونيين جمعوا بين التعريفين الإضافة إلى المعرفة ودخول الالف واللام  
 في المضافات في قولك الثلاثة لا ثواب فيلحق الشرط المذكور العذر للكونيين  
 في الخمسة والآثاب لداية أحالة في المعنى وإنما هي الأولى لفرض العدد فليما

فأعني

الخلق على زير  
 لا يضاف إليه

ثم

فهم أي الذات عرفوا الأول لانه محل التعريف ولم يخلوا الثاني لانه المقصود  
 بالذات حقيقة فهذا وجهه وإن كان ضعيفا كما أن شرح المفصل المصنف أجاب  
 عنه بأنه ضعيف وجده الضعيف انه خلاف القياس ولم يستعمل الفصيحة أما القياس  
 فلما تردد أمال استعمال الفصيحة فالمسموع منهم ثلاثة لا ثواب **قوله** والرقعة  
 ثلاث لا ثوابي للديار البلاقع **قوله** وقال الغزواني فيملاوذكر خمسة لا ثواب  
 انشد به المصنف في شرحه **قوله** اشترح هذين المستشهدين وأهل يكن شرهما  
 مقصودا هنا ليخارجا المراد وتكيد للاستشهاد أما صدر زيد في الرقعة  
 فقوليه أمثولي في سلام عليكم **قوله** هلا لأمن الذي مخير رواج **قوله**  
 يرجع التسليم أو يكشف العجى **قوله** ثلاث الأنا في البيت **قوله** الثاني ورسوم الله  
 بعد خبره لا ترد جواب سلام ولا توضح عن خبره إذا استخبر **قوله** وهذا معنى  
 قوله أو يكشف العجى وصدر بيت الغزواني ما زال فليعتقد يده أراة فسمما  
 البيت بعد يدي خوفاق من خوفاق تأتي ظل مغتبط الغبار **قوله** الثاني الذي يشو الغبار  
 عن الخوفاق الدباب **قوله** مغتبط الغبار مكانا لم يقاتل فيه فله ولم يتر غبار  
 حة انارة وإذا بالخمسة الاشارة القدر وهو ممدح يزيد من الممدح فيقول  
 لم يزل مديك صغيرا إلى ان طار **قوله** يقول الجيتوش ويحضر الكروبي والمعنى  
 هو أمير فمذا كان في الكشاف **قوله** الحجاب **قوله** وأذكر خمسة الاشهاد  
 اشارة الى مذهب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه انه كان يفتي بالثواب  
 بالقاعة

الأنثى جمع  
 الأنثى



المضاف اليه

5

وامتنع الضارب زيد خلافا للفرار والامتنع المحض في شرح المفصل واما  
الضارب زيد في نظر الملام سابقة التنوين فالله جليلا حكيم منع  
الاضافة لقوات الشرح وهو التحفيف ومن نظر الى الاضافة سابقة وقد  
حصلت الحقة بها محذوف التنوين جوز تعريفة والوجه مولا والفر  
اللام في اول الاثم سابقة على كل شئ بالاضافة فوجب ان يكون حذف التنوين  
ها لا للاضافة لانه موجب له موجبا لشيء واحد ما ثبتت احكام السابق  
لما لو ستم بالانقضاء التوضو للمشرى الى محصل الحاصل وكل ما ضرب  
من المثل شائع في الخيفي هو اذا قصد المحبة مع طوع على الاثم باك  
اي حكم شافعي



**قوله** وضعف الواهب المانية الإيجاز وعندها وانما ضعف ذلك لقوله  
 وعندها معطوف على المانية المضاف اليه الواهب المعطوف حكمه حكم المعطوف  
 عليه فكانه قال الواهب عندها فيكون مثل الضارب زيد في الاضافة باللام  
 واللام الى المعرفة وانما جوزه بعض النحويين لانه اضافة الواهب الى عندها  
 ليست بصرحة بل انما قد رز لوجود حرف العطف قد يتحمل التقدير  
 ما لا يتحمل في التصديقات كما في رب شاة وسخلة فانه ادخل كلمة رب  
 على سخلتها ليجوز قصد الالة السخلة معرفة بالاضافة الى المضمرة ورت  
 انما يدخل على النكرة لكن جاز بواسطة حرف العطف فذلك ههنا وكذلك  
 جاز لزيد قال ياريد والحارث ولم يحز بالاحارث ولعلنا لنقول الواهب المانية  
 الاحياء وعندها كالمثابئين المستهدين حدو القدة بالقدة فلم يضعف وهو  
 ولم يضعف **قوله** وانما حاز الضارب الرجل جملة على المختار الحسن  
 الوجه اراد ان يتبعه على الفرق بين الضارب الرجل وبين الضارب زيد  
 فانه لا ويجازي والثاني متبع ان في كليهما اضافة الاسم المحي بالالف للام  
 الى المعرفة ووجه الفرق الة للضارب الرجل متببة بالحسن الوجه حيث  
 ان كليهما مما يتبع اجزا ومما بالالف واللام ووجه الضارب زيد فانه قد تترك  
 المشابهة فيهم حيث ليس في المضاف اليه في الالف واللام والحسن الوجه المختار فيه  
 الاضافة ولا فلورفع الوجه يلزم خلق الحقيقة عن الضمير الذي به يرتبط

الاجازة هنا الالة  
 ربي حتى قال السخلة  
 حجازة الالة

الوجه المانية  
 المانية المانية  
 المانية المانية

الوجه المانية  
 المانية المانية  
 المانية المانية

الوجه المانية  
 المانية المانية  
 المانية المانية

بالموصوف في قوله فزيد الحسن الوجه ولو نصب فاما نصب شيها بالفعو  
 اذ لا يجوز ان يكون شيها الالة معروفة والاضافة لانه اصل الالة في المشبه بالفضلة  
 على انه مؤلف تعديته ما ليس بتعدي وهذا هو المراد بقوله جملة على المختار في  
 الحسن الوجه فانه قلت ما وجه بياض الحقيقة في الحسن الوجه حتى ساء في الاضافة  
 فيه قلت هو الالة الحسن وجه لانه معناه الذي حسن وجهه فز الاضافة  
 وكانت مستقلة على الضمير المردف بالواو التي هي مدة وعلى حركة الرفع وضمة الضمير  
 الضمير وهذا حصة من غير وجه اصلا للام التي حصلت عند الاضافة في  
 حرف ساكن كالعدم لا يعاير به فان قلت ليس الحقة الاضافة في طي جعل  
 بحرف التنوين او التثنية قلت بل كان ذلك على حدة في حصة في حصة  
 الكافية ولعل هذا من باب اخذ الحكم بالشبه فان اصل لكفة المحوارة للاضافة  
 لن يكون بحذف التنوين او التثنية الالة لانه هذه الحقة لما استركت بتلك الحقة  
 لكفة اخذت حكمها ولم لذلك من نظائرها لا في بياض **قوله** والضاربك  
 وشبهه تقديرا الكلام انما جاز الضاربك وشبهه جملة على الضاربك لانه عطف على قوله  
 الضارب الرجل واراد به شبهه الضاربك وتثنيتهما وجمعهما فالجاء في قوله  
 الضاربك يرد اعتراضا على مسلة الضارب زيد وذلك لانه متناع الاضافة  
 موجودة في الضاربك كما هي موجودة في الضارب زيد مع انه الضارب مضاف الى  
 الضمير المتصل عنه يسبويه واحكامه والجواب عنه انه انما جاز ذلك جملة على  
 ضاربك

الوجه المانية  
 المانية المانية  
 المانية المانية

والتي هي في كونه  
 وحده كونه الضارب  
 وحده كونه الضارب  
 وحده كونه الضارب

الوجه المانية  
 المانية المانية  
 المانية المانية



بيانهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والفعولين مفعولا متبوعا وكان خبرا  
 متصلا بالترتو الاضافة ولم يظروا الى تخفيف خفيف فقالوا اضاربك وان  
 لم يجعل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصا الكاف اذ لا يجمع الضمير المتصل  
 مع التثنية والنون لانها مشعران بالتمام والضمير المتصل في حكم تامة لا وفخبر  
 متصلا منفصلا في حاله واحدة ثم لما اعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه مدونه  
 اجماعا حملوا الضاربك عليه لانها من باب واحد ولا يحملوا الضاربك عليه لانها  
 ليس من باب واحد والى هذا اشار بقوله جملا عاضا ربك وهذا كله على قول  
 ان الضارب مضاف الى الضمير المتصل فاما من زعم ان هذا الضمير مفعول لهذا  
 الاعتراف من ساطع غير الى هذا اشار بقوله فمن قل ان مضاف فان قلت ما  
 الدليل على ان سقوط التثنية في ضاربك لا اتصال الكاف وهذا قبل انها سقطت للاضافة  
 قلت لو سقطت للاضافة لكاف ينبغي ان يتصور ضاربك اذ لا ثم يضاف ويقل  
 ضاربك كما يتصور ضاربك زيد اثم يضاف ويقل ضاربك زيد ولا يتصور ضاربك  
 كعلم لانها سقطت لاتصال الكاف للاضافة **قوله** ولا يضاف موصوف الى صفة  
 ان الصفة حقها ان يكون باعرا الموصوف والمضاف اليه حقه ان يكون مخفوضا  
 بالاضافة فيؤدي الى ان يكون مخفوضا مدفوعا وهو باطل **قوله** ولا حصة  
 الى موصوفها لانه يؤدي الى تقديم التابع وتأخير المتبوع **قوله** ومثل مسجد الجامع الموصوف  
 وجانب الغري واصلوه الاولى بقوله الحق متاوه قال المصنف هذا يراد به اسم  
 الموصوف

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يضاف موصوف الى صفة  
 لان الصفة حقها ان يكون  
 باعرا الموصوف والمضاف  
 اليه حقه ان يكون مخفوضا  
 بالاضافة فيؤدي الى ان  
 يكون مخفوضا مدفوعا  
 وهو باطل

ولا يجوز ان يضاف الموصوف  
 الى الصفة لان الصفة حقها  
 ان يكون باعرا الموصوف  
 والمضاف اليه حقه ان  
 يكون مخفوضا بالاضافة  
 فيؤدي الى ان يكون  
 مخفوضا مدفوعا وهو  
 باطل

2 اضافة الموصوف الى صفة لانهم يقولون المسجد الجامع الجانب الغري والقلوب  
 الاولى والبقلة الحقة فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفة  
 فالجواب انه مثل ذلك متاوه فمسجد الجامع متاوه مسجد الوقت اجماع وكما يصح  
 وصف المسجد بكونه جامعاً لانه موضع الاجتماع يصح وصف الوقت بكونه جامعاً لانه  
 وقت يجمع فيه وجانب الغري متاوه الجانب الكاه الغري وحاوله لاوى متاوه  
 بصلاة الساعة لاوى وبقلة الحقة متاوه بقلة الحقة الحقة وكما يصح وصف بقلة  
 بالحقة لا بها تنبت مجاز السيل فحذفها السيل يصح وصف الحقة بالحقة كذلك  
**قوله** ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاوه قال المصنف هذا يراد به اسم  
 اضافة الصفة الى موصوفها لانه يقولون قطيفة جرد وثياب اخلاق فاذا قالوا  
 جرد قطيفة واخلاق ثياب فاننا اضافوا الصفة الى موصوفها والجواب عنه ان قول  
 ذلك متاوه ووجه تاويله انهم جردوا قطيفة ولم يجعلوا جردا مكانها على  
 طريقة حذف الموصوف واقامة الحذف مقام موصوف ولا استعمال كانه اسم غير صفة  
 بمنزلة خاتم وسوولر فلما قصدا واخصيصه بكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها  
 مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافة الى جنسها التي يختص  
 به كما اضافوا خاتما الى فضة فحاصل التاويل ان جردا بعد حذف موصوف واقامة  
 مقامه متاوه لانه اسم غير صفة فلم يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فان قلت  
 لما كانوا محتاجين الى الاتيان بالموصوف دفعا للباس فلم لم يبقوا الكلام على  
 اصله

ما هو  
 في مدح الاشياء  
 المضاف الى الموصوف وهو  
 لفظ الصفة



كفاية لمؤيد الحذف ثم الرد فلهذا **هذا الاحتياج** ما كان أو أن الحذف  
الالتباس المتأخر من بعد طول العهد المتأخر للموصوف فاما عند قربة العهد حذف  
الموصوف فلما كانت الاذهان متاعرة بالموصوف فلم يقع الالتباس اذ كان  
كأنه لباس اقل وهو ليس بغير الكلام أصلي فان قلت فعند الالتباس  
هلا ردوا الكلام عما أصلي قلت لا لا لصفه كانها خرجت بهذا الاستعمال عن  
كونها صفة فلم يجرى الى الموصوف بل اجتنبت الى المبين والبيان بالاضافة هو  
الاجمل **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه الا خالفه لا يضاف واحد  
المتساويين في الصدق الى الآخر كقولنا سدة الاعيان وجلس في المعاد  
لعدم التماثل اذ لا معنى لتخصيص الشيء بنفسه كقوله نسف في الناطق **قوله**  
ومم بخلاف كل الدراهم هذا الدفع من عسى يتوقع ان كل مع الدراهم متساويان منشأ  
الوهم هو ان بعض الكل لا معنى له بعينه بل يكتب مع ما اضيف اليه فلما اضيف الى  
الدراهم كلف معناه هو الدراهم فيكون اضافة الشيء الى نفسه وهذا الوهم انما يعم  
بعد اضافة الكل الى الدراهم فقال انما ليسا متساويين بل الكل اعم من الدراهم بل غير  
اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جازل لم يكون دراهم او درايم او غيرها فبعد  
الاضافة بالدراهم اختص بها وكذلك لفظ العبر قبل الاضافة جازل لم يطلق على  
العدم المحض لعدم المطلق كذا في بعض الشروح فبعد الاضافة خصص بالشيء  
الذي لا يطلق الا على الوجود قلت في تحقيق هذا المثال ما جازي علم الا ترى

هذا الاحتياج ما كان او ان الحذف  
الالتباس المتأخر من بعد طول العهد المتأخر للموصوف  
فاما عند قربة العهد حذف الموصوف  
فلما كانت الاذهان متاعرة بالموصوف  
لم يقع الالتباس اذ كان كأنه لباس  
اقل وهو ليس بغير الكلام أصلي  
فان قلت فعند الالتباس هلا ردوا  
الكلام عما أصلي قلت لا لا لصفه  
كانها خرجت بهذا الاستعمال عن  
كونها صفة فلم يجرى الى الموصوف  
بل اجتنبت الى المبين والبيان  
بالاضافة هو الاجمل  
قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف  
اليه الا خالفه لا يضاف واحد المتساويين  
في الصدق الى الآخر كقولنا سدة  
الاعيان وجلس في المعاد لعدم التماثل  
اذ لا معنى لتخصيص الشيء بنفسه  
كقوله نسف في الناطق  
قوله ومم بخلاف كل الدراهم  
هذا الدفع من عسى يتوقع ان كل مع  
الدراهم متساويان منشأ الوهم هو ان  
بعض الكل لا معنى له بعينه بل يكتب  
مع ما اضيف اليه فلما اضيف الى  
الدراهم كلف معناه هو الدراهم  
فيكون اضافة الشيء الى نفسه وهذا  
الوهم انما يعم بعد اضافة الكل الى  
الدراهم فقال انما ليسا متساويين  
بل الكل اعم من الدراهم بل غير اعم  
من الشيء لان الكل قبل الاضافة  
جازل لم يكون دراهم او درايم او  
غيرها فبعد الاضافة بالدراهم  
اختص بها وكذلك لفظ العبر قبل  
الاضافة جازل لم يطلق على العدم  
المحض لعدم المطلق كذا في بعض  
الشروح فبعد الاضافة خصص بالشيء  
الذي لا يطلق الا على الوجود  
قلت في تحقيق هذا المثال ما جازي  
علم الا ترى

كافلا يابها ولا تترك ان قلت لا يطلع على العدم المضاف لعدم زيد وامثله  
**قوله** فانه يختص به فان لم يكن يختص بالدراهم والعين يختص بالشيء وانما وجد الضمير  
وقد ذكر شيئين فيها بالالف المعنى لشكهما بما حكم به واحد وهو المضاف للاعم من  
المضاف اليه كاذبه في قوله ثم الذين يكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها الى المعنى  
وهو العلة الكثير من الدنانير والدراهم فذا قيل ينفقونها او الى الكنوز او الى  
الاموال اذ يكون المعنى فانه الكل يختص بالعين كذلك كما قيل في هذه الآية انفعناه  
ولا ينفقونها والذهب كما انه مع قوله فاني فتيان بها الغريب قيا كذلك تحقيق  
امثال ذلك انما يشاع بعد المزاويل في الكشاف **قوله** وقولهم سعيد كرز ونحو  
مما ذكر هذا يرد اعتراضا على قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص  
فان سعيدا وكذا زامتا ثلاث في العموم والخصوص كونهما علمان لرجل واحد اذ يضاف  
احدهما الى الآخر اكو **قوله** متناول ووجه تاويله لمراد بالمضاف المشتق للدلول  
وبالمضاف اليه لا مع فاذ قلنا جاز في سعيد كرز فكان ذلك جازي مدلول هذا  
اللفظ ولم يكن التاويل بالعكس لا لاحتياج لمراد المحكي ومنه الى اللفظ ولم يضر  
اللفظ الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لانه اللفظ اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى  
اللفظ ايا من العكس كذا في بعض الشروح **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح الى  
به الى يا المتكلم الى اخره بغير ما ليس اخره حرف علة نحو ثوب ودر  
وبالمحقق بالصحة والاضحى واواليا قبلها ساكن وانما كذا ذلك في حكم الصحيح

هذا الاحتياج ما كان او ان الحذف  
الالتباس المتأخر من بعد طول العهد المتأخر للموصوف  
فاما عند قربة العهد حذف الموصوف  
فلما كانت الاذهان متاعرة بالموصوف  
لم يقع الالتباس اذ كان كأنه لباس  
اقل وهو ليس بغير الكلام أصلي  
فان قلت فعند الالتباس هلا ردوا  
الكلام عما أصلي قلت لا لا لصفه  
كانها خرجت بهذا الاستعمال عن  
كونها صفة فلم يجرى الى الموصوف  
بل اجتنبت الى المبين والبيان  
بالاضافة هو الاجمل  
قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف  
اليه الا خالفه لا يضاف واحد المتساويين  
في الصدق الى الآخر كقولنا سدة  
الاعيان وجلس في المعاد لعدم التماثل  
اذ لا معنى لتخصيص الشيء بنفسه  
كقوله نسف في الناطق  
قوله ومم بخلاف كل الدراهم  
هذا الدفع من عسى يتوقع ان كل مع  
الدراهم متساويان منشأ الوهم هو ان  
بعض الكل لا معنى له بعينه بل يكتب  
مع ما اضيف اليه فلما اضيف الى  
الدراهم كلف معناه هو الدراهم  
فيكون اضافة الشيء الى نفسه وهذا  
الوهم انما يعم بعد اضافة الكل الى  
الدراهم فقال انما ليسا متساويين  
بل الكل اعم من الدراهم بل غير اعم  
من الشيء لان الكل قبل الاضافة  
جازل لم يكون دراهم او درايم او  
غيرها فبعد الاضافة بالدراهم  
اختص بها وكذلك لفظ العبر قبل  
الاضافة جازل لم يطلق على العدم  
المحض لعدم المطلق كذا في بعض  
الشروح فبعد الاضافة خصص بالشيء  
الذي لا يطلق الا على الوجود  
قلت في تحقيق هذا المثال ما جازي  
علم الا ترى



أيامها والرفق  
الف

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

ای  
تقد  
ال  
المف

مئة ألف فيقوم مقام مائة ألف

6. 10. 1891.



[illegible]

بذاد الواو للقسم وذو المجاز اسم لسوق العرب بناحية مكة يحضرونها كل سنة  
 يقيمون شهر البقايع والتفاح وتنشد الشعير قال المصنف وليس فيه دليل  
 لاحتمال انه يكون القسم بالآباء وذلك ان الابطح جمع السلافة في كلامهم فيقال  
 ابون وابين فمن الجائز ان يكون قوله واي جمع الجالاء الواو للقسم فكان وابين  
 مجرورا في الاصل ثم اخيف الحياء المتكلم فسقطوا الجمع وادغمت الابطح في  
 الاضافة فصارت الكلمة والفتح مثل هذا الاصل يدفع كونه حجة للمبرد قوله  
 وتقول عبيد بن جني عن ابن حكيم ما حكم الصبي كما كان في اخيه وابيا فصلها  
 عن اخيه في البيت الاولين نقل خلاف المبرد وليس ذلك فيها واذ كان القياس  
 ان يفتح على قوله حمي وهي الا انه ذكره بعض الشرح انه لم يثقل عن المبرد وغير  
 اخي واخي فان قلنا فصل من محتمل في اخيه واخي سوى انه لم يثقل عليه غيرهما  
 قل نعم ورد في الشعرية اي وثبوت التاني بين اخي مع اخيه الصغر اكثر  
 مما بين اخي وغيره **قوله** ويقال في في الاكثر وفي في اصله فوه حذف الهاء  
 تحذفها ثم الواو لا يعتل لها فلم يوال حرف واحد وليس في السماء المتكلمة  
 مثله في كلامهم وادادوا ان تحذفه فحرفي اخوانه معا بالجر كما وصفتونا  
 عند الافاد وذلك يمكن في حرف واحد لا يعمول نظير في الكلام فابدلوا  
 الواو المحذوفة فيما تجانسهما انهما من حرف الشفة فصارت على حرفين  
 نحو اخ وا ب وهن ثم جعل لهم بعد ذلك طريقا عند الاضافة في طريق  
 ان حذف الواو







اوله في التوقيف  
المعنى في التوقيف

وان جاء بخلاف ذلك فشا فوصلنا محرو و ذويه وكقولنا انما يعرف المفضل  
من الناس ذويه فليس وهذا ذكره المفضل من قوله ايضا والى احوال  
لا اجناس الظاهرة اذ في مما ذكره صاحب الكافيه لانه لا فائدة في التخصيص بانه  
لا يضاف الى مظهر فانه كما لا يضاف الى مظهر لا يضاف الى كل عام لا يكون اسم  
حينئذ كالعلم وغيره فان المصنف لم يقطع عن الاضافة لانها ليست مقصودة  
ولما هي صلة الى المخالف اليه فلا ذلك لم يقطع فان رحمه الله التوابع الى قوله  
الحق قلت لما مضى بياض الاعراب الى تنقاضي حيله شرع في بيان الاعراب السبع  
بتقاسيم كل ثلث اشكال التتابع وغيره من خبره رزوي كان ما ولا غيرها  
توازن كسماءها فيقول باعرا سابقة خرج جميع ذلك ثم قوله ثانيا اعرا سابقة  
ليتم خبر البتة والى الثاني والثالث علمت فيقول من جهة واحدة خرج  
هذا ذلك ايضا فان اعرا خبر المستدام جهة كونه مستدابة واعرا البتة  
من جهة كونه مستدابة وكذا اعرا المفعول الثاني من اعرا علمت من جهة  
كونه محكوما به فان اعرا واعرا المفعول الاول منه من جهة كونه محكوما عليه  
كذا بعض السروح وفيه ايضا ولا ينتقض هذا كذا بالمعطوف بالجر ومثل  
قام زيد وعمر وازي كانه اعرا الثاني بعلمه طاكيف فان الثاني من نوع يكون  
فاجلا كانه فان قلت ففهم من جميع ذلك ان المراد بالاجزاء ان يكون  
بين القول الثاني تخالف من حيث كونه محكوما عليه لا من حيث كونه

هذا هو المعنى في التوقيف  
المعنى في التوقيف

قوله

هذا هو المعنى في التوقيف  
المعنى في التوقيف

هذا هو المعنى في التوقيف  
المعنى في التوقيف

ان يتوقف على اخراج ما يجب اضرابه لانه يبق عليه المفعول الثاني من اعرا علمت  
فانه ليس به من الاول بخلاف هذا المعنى وليس بتابع فالمعنى ان يقال  
المراد بالجهة الواحدة هو الاشياء المتعلقة بالجهة عند قولهم نسبحك  
اي عامر على القبيلين اعرا التابع والمتبوع بياض ذلك من عمل العامر في الشيء على  
ضربين ضربت يتوقف عقلية العامر عليه فيفتحه بما معا على السوار علمت  
بالنسبة الى مفعوليه وضربت يتوقف على واحد فلا ينتقض لاذلك الواحد وانما  
يعني الاخر لانه في ذلك الواحد ومتعلق به اي متعلق كان لانه يتوقف  
عقلية ذلك العامر عليه ايضا وهذا هو المراد بالاشياء فها هذا خرج خبر البتة  
والمفعول الثاني الثالث سوار كانت من اعرا علمت او من اعرا علمت  
العامر في اعرا ليس بطريق الاشياء بل بالافتخار الاول واما خفيق الاشياء  
في جاء في زيد وعمر فلان عقلية العامر هنا جعلت بزيد ثم انشعب الى عمر  
لانه متعلق به استمر المجرى فارتبط هذا الحد ينتقض بالحي اذا كان عن  
المفعول في ثانيا باعرا سابقة من جهة واحدة بكذا فان الاعراب  
قلت المراد بالثاني ما يكون ثانيا حتما حينئذ يصير او لا فطر والحي  
ليست كذلك لانه ليس محتم كونه ثانيا لانه قد يصير او لا فطر فلو لم يمتدح  
طرد قديم ومثل ذلك بخلاف التوابع فانها لا يصير او لا البتة فان قلت  
فلا اخرج خبر البتة او الثاني والثالث علمت في اعرا علمت هذا لا يقتد ولم يقتل

هذا هو المعنى في التوقيف  
المعنى في التوقيف

هذا هو المعنى في التوقيف  
المعنى في التوقيف

هذا هو المعنى في التوقيف  
المعنى في التوقيف



Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with entries numbered 1 through 10. The text is written on aged, yellowed paper.

بداخله في التوابع حتى تحتاج الى اخراجه بقيد كما مر في ما قبله بعض الشرح  
 والناق ومطلقا يخرج عنه مثل قولك ضربت زيدا قاتلا لفرقا لما اذا دخل في  
 التوابع بدغم بعضهم بل داخل قوله تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا كان مطلقا  
 حطوا يخرج عنه لانه ما دل على معنى في متبوعه مطلقا بل انما دل على القيد كمال  
 الضرب هذا تقديره فاذا ذكره المصنف في شرح هذا الكتاب في آية غير سد بدغم  
 قوله قائما داخل التوابع بدغم بعضهم فالمصنف يدعي عن هذا النقل فلا  
 يكون هذا التقدير قوله ولا ذلك قوله بل داخل قوله تابع يدل على معنى في متبوعه  
 لان المصنف لم يذكر بطريق البتة بل ذكر انه يرفع ويتم التوهم ان داخل التوابع  
 ولم يرفع بينه وبين ذلك فاسمع مني وان لم اكن ههنا في بعض السور ولو لم  
 تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقة لكاه اصبحت لشمس النوعين في بعض السور  
 لوقول قيل يرد على هذا الآية الرجل في قولك مردت فهذا الرجل فانه صنفه مع انه  
 ليس يدل على معنى في متبوعه ويكون انما يجب عنه بان يقال لا يعلم ان الرجل يدل  
 على معنى في هذا او لا الله عليه ظاهر لانه يدل على الذكر المعين من ذكر بني آدم  
 وهو جليل في هذا وفي الايضاح انه يرد عليه مثل حنة في المعينة زيد في  
 لانه يدل على معنى في متبوعه مطلقا مع انه يدل على تفاق فيكون انما يجب عنه ايضا  
 بان يقال المعينة انما يذكر ليدل على معنى في المتبوع لانه مقصود بنفسه كلاف البدل  
 فانه انما يذكر ليدل على معنى في نفسه لانه هو المقصود له متبوعه وكذا الخواتم  
 عن قولهم



٨٥  
٨٤  
٨٣  
٨٢  
٨١  
٨٠  
٧٩  
٧٨  
٧٧  
٧٦  
٧٥  
٧٤  
٧٣  
٧٢  
٧١  
٧٠  
٦٩  
٦٨  
٦٧  
٦٦  
٦٥  
٦٤  
٦٣  
٦٢  
٦١  
٦٠  
٥٩  
٥٨  
٥٧  
٥٦  
٥٥  
٥٤  
٥٣  
٥٢  
٥١  
٥٠  
٤٩  
٤٨  
٤٧  
٤٦  
٤٥  
٤٤  
٤٣  
٤٢  
٤١  
٤٠  
٣٩  
٣٨  
٣٧  
٣٦  
٣٥  
٣٤  
٣٣  
٣٢  
٣١  
٣٠  
٢٩  
٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١

خيرت القوم منهم وقيل كان ذلك عليه انما لو كان مع التبعين متبوعين  
ومتبوعين غيرهم لكانت معناه في غير ذلك لو كان كذلك لكان النفع حرا لكونه  
لفظا دالا عامعا في غير ذلك ويمكن ان يحاط عنه بان المراد بما ذكره ان يكون  
عامعا حصلا للتبوع لانه لا يدرك عامعا الا بواسطة التبوع الى هذا لفظا  
في بعض الشروح **قوله** وفائدة تخصيص او توضيح في اخر هذا اشارة الى  
ان النفع ينقسم اقساماً في الاعداد منها بالاختصاص في الذوات كقولك جاني رجل  
كريم فبتقيدك مع الكرم حيا اخص مما كان في قبلك ومنها التوضيح في المعارف  
كقولك جاني زيد لكريم فانه انما يتاخر في الاسم فيتميز الكرم عن ذلك  
المشارك وهذا التاخر ان كان الكرم خاصا به وهذا هو المراد بالانتماء  
فالفرق بين التخصيص والتوضيح انك اذا قلت صديقي كرمي كنت قد شغلت  
من عموم الاسم جعلته يقع على بعض الجنس من كل حيث لا بد من ان يكون  
كرويا من الرجال فيه هذا هو المراد بالتخصيص اما التوضيح فالمصطفى هناك  
لا يجازي به الا ان يخص من الجنس بعضهم وانما الغرض منها ازالة اللبس ومنها  
ان يكون مجرد التاخر كما وصاف الله نوحا وهو الله الخالق لانه لما لم يصح  
ارادة التخصيص والتوضيح هنا جعل الله لوصاف المحض التاخر وخرجه عن  
معنى التخصيص والتوضيح وان كان في الاصل لهما ثم لما كان ذلك الصفة  
للتخصيص والتوضيح هو الغالب في كلمة التقييد فيما جاءا لغيرهما فصارا

الحكم

لمجرد التاخر الى اخره ومنها ان يكون مجرد الذم كقولك فعل زيد الفاسق الخبيث  
اذا كان زيدا معذوبا بالفسق والخبيث قبل ذلك هذه الصفاة فائدة هذا القيد  
ان يتحقق الصفة للذم ولا يحمل التخصيص والتوضيح ومنها ان يكون التأكيد  
كقوله تفتخره واجدة لانه لما علم من بناء الفعل انها واحدة لم يقدّر كقولك  
الأمجد التأكيد **قوله** ولا فصل بين ان يكون مشتقا وغيره الى اخره فلو كان  
من النجاة ان الاشتقاق شرط في النعت حتى اولوا غير المشتق بالمشتق فذلك  
المصطفى في هذه المذاهب قليل فلو كان يكون مستقيا او غير مستقيا كان  
موضوعا له ان يدرك عامعا في متبوعيه او لا في جميع استعماله كقولك تفتخره  
فانه لا يستعمل الا لانه لا يندرج عامعا في متبوعيه وهذا هو المراد بقوله عموما  
او بعض استعماله كقولك صديقي رجل ابي كمال الدخولية فاني  
يدل عامعا في متبوعيه ههنا لم يدرك قولك ابي رجل عندك وخوال رجل فاولنا  
مررت بهذا الرجل فانه يدل عامعا في متبوعيه في هذا الموضع لم يدرك قولك  
حالي الرجل ونحو اسم الاشارة في قولك زيد هذا اما هذا يدل عامعا في متبوعيه  
وهو الاشارة ولم يدرك هذا ارد وهذا هو المراد اخصا منها وانما قاله فرق  
بينها لانه الغرض من الصفة هو الدلالة عامعا في التبوع وهو كما يحصل بالمشق  
يحصل غيره ولا حاجة الى تراط الاشتقاق **قوله** ويعوض التاكيد  
بالجمل الخبرية الى اخره يعني اذا كان الاسم نكرة يعم ان يوصف الجملة الخبرية

اي وهو تعان  
الذات

بقوله

لأنه لما شئت التاكيد  
بالنكرة كما في قوله  
قال الله تعالى  
وقالوا يا ابراهيم  
اننا انما نأمر بالعدل  
والإحسان  
وقالوا يا ابراهيم  
اننا انما نأمر بالعدل  
والإحسان



لحصول غاية النفع نحو مردت برجل يضرب قوله النكرة لا تحترق المعرفة فالحق  
 لا توصف بالخيرية لا لأنها نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة والتاقلنا ان  
 نكرة لا التعريف عند النكوتين غير المعنويات ولا اشارات الوصول والاعلام  
 انما يحصل بالالف واللام او بالاضافة الى المعارف ولا يقع دخول اللام في الجملة  
 في يوصف احداهما من حيث هي الاشياء فلا يحصل التعريف وهو في الجملة  
 الخبرية احترازا عن الحمل الانشائي من الامور والنزول والاستفهام وعندها هن  
 النعيت حكم النفع عما جاب فيه بالخبر فلم يستعمل لئلا يكون انشائية ومن ثم انفقوا  
 عما ياء ويل بولس جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط بانه مقدار مدق مقول عندك  
 هذا القول المدق لم يخطأ بالآتي فيقول بياضه فيسببه لونه الذئب **قوله** ويلزم  
 العنيد لي ويلزم الخبرية الجملة التي تنوع صفة للنكرة ليعود الى الموضوع فيربط  
 تلك الجملة به كما كان ذلك في الخبر الا يدرى انك لو قلت مردت برجل قام عمولم  
 تكن بطلت بينهما **قوله** ويوصف بحال الموضوع وحال متعلقه لو وصف  
 الاسم بحال نفسه الى صفة ثابتة به حقيقة نحو برجل عالم ويوصف بحال متعلقة  
 الى صفة ثابتة متعلقة نحو مرد برجل حسن علامة في صفة ثابتة بالاعلام  
 وهو متعلق برجل وصفه من حيث الظاهر **قوله** والاول ان ينعى في الاعمال  
 الى الصفة بحال الموضوع تتبع الموضوع هذه الاشياء اما في الاعمال  
 فلامه ينصب على العامل على القيلين انصباية واحدة واما في الاموال فلان الصفة  
 البعدية

في الجملة لا يخلو من ذلك  
 في الجملة لا يخلو من ذلك

في النع للاثبات المتبع لها فوجب مطابقتها هذه الاشياء لتلاختم النع كذا ذكره  
 المصنف **قوله** والثاني يتبعه في الخمسة الاول الى النعيت بحال متعلق الموضوع  
 الثاني المتبع الموضوع في الخمسة الاول في الرفع والنصب والجر والتعريف والتكثير وفي  
 بعض النسخ في الثلاثة الاول وفي الاظهر وانها ليست بلامه المصنف لانه قال في شرحه  
 فقد اتبعه في الخمسة الاول الرفع والنصب والجر التي غير عنها بالاعمال والتعريف  
 والتكثير **قوله** وفي الباء كالفعلى في الخمسة الباقية وهي الرفع والاداء والتعريف  
 والتكثير الثاني في معنوله كانه فعل ان النعيت في هذا القسم مسند الى ما بعده  
 لانه مسند الى ما بعده فكما ان الفعل سوار كان فاعله مفرد او ثنية او جمعا  
 فالنصب لغيره الفعل والضعف في يطابق الفاعل فكذلك حال النعيت مع ما بعده  
 وكما ان الفعل يجب تنكيره اذا كان الفاعل مذكرا او يجب ثانيته اذا كان مؤنثا  
 حقيقيا وكذا الامر ان اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك هذا النعيت بالانثى الى  
 بعده بخلاف الخمسة الاول لانه عند وضعها على اللاحق لا من جهة فاعلا يكون هي  
 باعتبارها في حكم ثمة باصل المطابقة لانه الذي مر **قوله** ومن ثم حسن قيام  
 قاعده علمانه الحاضرين من جهة كونها كالفعل فيل قاعده فوجد وان كان  
 ما بعده جمعا كالمقول قام رجل فقد علمانه وضعف قاعده علمانه كضعف  
 يقعدون علمانه ولما جاز قام رجل يقعدون علمانه لم يشبه بها  
 الفعل بخلاف قاعده علمانه فانه شبه بقولك يقعدون علمانه فلم يلزم اقتضائهما

في النع للاثبات المتبع لها فوجب مطابقتها هذه الاشياء لتلاختم النع كذا ذكره  
 المصنف **قوله** والثاني يتبعه في الخمسة الاول الى النعيت بحال متعلق الموضوع  
 الثاني المتبع الموضوع في الخمسة الاول في الرفع والنصب والجر والتعريف والتكثير وفي  
 بعض النسخ في الثلاثة الاول وفي الاظهر وانها ليست بلامه المصنف لانه قال في شرحه  
 فقد اتبعه في الخمسة الاول الرفع والنصب والجر التي غير عنها بالاعمال والتعريف  
 والتكثير **قوله** وفي الباء كالفعلى في الخمسة الباقية وهي الرفع والاداء والتعريف  
 والتكثير الثاني في معنوله كانه فعل ان النعيت في هذا القسم مسند الى ما بعده  
 لانه مسند الى ما بعده فكما ان الفعل سوار كان فاعله مفرد او ثنية او جمعا  
 فالنصب لغيره الفعل والضعف في يطابق الفاعل فكذلك حال النعيت مع ما بعده  
 وكما ان الفعل يجب تنكيره اذا كان الفاعل مذكرا او يجب ثانيته اذا كان مؤنثا  
 حقيقيا وكذا الامر ان اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك هذا النعيت بالانثى الى  
 بعده بخلاف الخمسة الاول لانه عند وضعها على اللاحق لا من جهة فاعلا يكون هي  
 باعتبارها في حكم ثمة باصل المطابقة لانه الذي مر **قوله** ومن ثم حسن قيام  
 قاعده علمانه الحاضرين من جهة كونها كالفعل فيل قاعده فوجد وان كان  
 ما بعده جمعا كالمقول قام رجل فقد علمانه وضعف قاعده علمانه كضعف  
 يقعدون علمانه ولما جاز قام رجل يقعدون علمانه لم يشبه بها  
 الفعل بخلاف قاعده علمانه فانه شبه بقولك يقعدون علمانه فلم يلزم اقتضائهما



قوله ويجز قعود  
عالمه على قدر  
او على قوته وضعف ما  
انها كالنقل فكلما كان  
قوة عالمه كان له كفاية

قاعدون (منع) قعود كذا ذكره المصنف في شرحه والشارحون في شرحهم قل  
الحكم بانه كالنقل ان كان لا جلا له منسند الى ما بعده منسند في ان يسع قعوده  
كالمسح قاعدون علمانه وان كان لا جلا له شارب كرها في الحركات في السكنات منسند  
اربعون الباقي كالنقل اذ اكانه النعت مشاركال للنقل في حركاته لا يختص احكام  
بتلك المصروف اذ هو محل تحتاج الى هذا البيان **قوله** والمضمر لا يوصف انما لا  
يوصف المضمر لكونه واقعا لان انما في غاية الوضوح في باب المضمر عليه فلا يحصل  
بالصفة الوضوح كذا في بعض الشرح قل **قوله** هذا الكلام مع انه لا يستوي المقصود  
لما عرّض المصنف من هذه الالة المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة وانه دليل على الاول  
دور الثاني ولم يذكر هذا الثاني دليل اخر على الثاني انما يتم ان لو كان فائدة النعت  
هو التوضيح لا غير وليس كذلك كما مر وعرض بعض الفضلاء واحسن ما قيل  
في المضمر انه توجد فيه الاختصاص لا يدرك تقولا ان حركاتها ومعناه الرط  
وام الرطان فلما استطيل اقيم حرف مقام ذلك المطول فحصل الغرض واذا  
كان الغرض من وضعه للاختصاص فليكن في صفة رجم الامر على موضوعه بالنسبة  
وهذا من كلام الامام عبد القاهر حاه **قوله** حاد كذا التطويل انما يلزم في الالة  
الالة الموصوف حتى يلزم تطويل المضمر **قوله** انما كان الوصف مع الموصوف في علم  
شيء واحد كما مر مرارا كانه التطويل انما الوصف كانه في الموصوف وانما يقع وصف  
الشرع الصفة ان يكون اعم من الموصوف او ميسا وباليه كما سيجي في ذلك اخبر

قوله ويجز قعود  
عالمه على قدر  
او على قوته وضعف ما  
انها كالنقل فكلما كان  
قوة عالمه كان له كفاية

٢١

من المصنف ولانه لا يصدق على المصنف انه يدل على معنى في قبوعه اذ هو لا يدل الا  
على محض الذات **قوله** والموصوف افعال ومساو اختلاف الدار الشاخير  
للكافية والمفصلة قوله اخبر المراد به فكل بعضهم الاخص ضا طبعه في  
من غير عكس كما هو حقيقة وهذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر ايضا  
والا المتقصد من حق الصفة ان يكون اعم من الموصوف فادلت حذرت يزيد  
الطويل كانه الطويل اعم من زيد لا يرى ان الطويل كما يكون لزيد يكون لغيره  
وزيد لا يكون كذا واحد ودليلهم على الالة الصفة بحسب كون اعم هذا المعنى هو انما  
لو اختصت الموصوف على وجه لا يكون لغيره فاما يكتف بها ولا يحتاج الى ذكر  
الموصوف نحو الالة يقال الجسم المستخيرة الالة فائدة الجمع بينهما لا فائدة كل منهما  
ما يفيد الاخر **قوله** وقال بعضهم المراد بالاختصاص هنا الاعرف وباعينهم الى هذا التاويل  
ما ورد على الاولين من التقصير في الخيول الناطق فان الحيوان مع كونه موصوفا  
هنا اعم من الناطق بالنسبة للمذكور دليلهم على الالة الموصوف بحسب كون اعرف  
من الصفة او ميسا وباليه هو ان الموصوف هو المقصود بالنسبة ولا يتوكل على  
المقصود اذ هو من غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة **قوله** عدوهم على  
ذكره الاولون بولسطة هذا النقص يترأى ان غير سديد لانه غير في الناطق  
اخص الحيوان من حيث المفهوم فان المفهوم الناطق في الالة النطق وهو المسمى  
لن يكون حيوانا والالكان الحيوان داخل في طبيعة الفعلة وهو غير جائز لما عرفت

قوله ويجز قعود  
عالمه على قدر  
او على قوته وضعف ما  
انها كالنقل فكلما كان  
قوة عالمه كان له كفاية

٢٢



في علم احد ولانه لو كان اخف من الحيوان من حيث المفهوم لكافه الناطق من عالم الحيوان  
من حيث المفهوم وليس كذلك ينبغي ان يكون سبب العذول وروى النقض في طويل  
وانه يقع قول او مساويا ضابعا لنفسه لا يلائم لما ارى من الجسم التحيز يوجب  
ذلك ما نقل عن صاحب المنصلا انه قال في قول او مساويا نظرا قلت وفي قول المصنف  
ومن ثم الى اخذ اشارة الى انه قد ذهب الاخر واخيرا في قوله ومن ثم لم يوصف في اللام  
الابتنه الى اخذ الى ومن اجل ان الموصوف يجب ان يكون المعرف من الصفه او مساويا  
لها في التعريف لم يوصف الاسم المعرف باللام الا بالاسم المعرف بها او بالاسم المضاف  
الى المعرف بها واختار اجاز وصف المعرف باللام بهما لخصر المساواة في التعريف في الموصوف  
والخفة وانما لم يجز غيرهما من العوارض في نقض الوصفية في ان علم والمفترق  
وكون المبرها والمضاف الى احدهما الثلاثة اعرف بالنسبة الى المعرف باللام **قوله**  
وانما التزم وصف هذا بذى اللام للابتنه جواب سؤال وجهه لنقل قولك الموصوف  
اخف انما ينبغي ان يجوز وصف اسم الاشارة بالاسم المضاف الى المعرف باللام  
وبالاسم المضاف الى اسم الاشارة فيقال مررت بهذا صاحب الرطل ومرت بهذا  
صاحب هذا اذ في الاول يكون الموصوف اخف من الثاني مساويا ووجه الجواب انما  
التزم وصف هذا بالمعرف باللام لغيره اخر وهو ما في هذا امر لا بهام فان هذا الامر  
يقضي تبين جنسه وانما يتبين جنسه باسم جنسه وجب ان يعرف باللام للموصوف  
معرفه واللام اداة وضع لتعريفه في نفس فلما المقصود التزم وصف هذا

في علم احد ولانه لو كان اخف من الحيوان من حيث المفهوم لكافه الناطق من عالم الحيوان  
من حيث المفهوم وليس كذلك ينبغي ان يكون سبب العذول وروى النقض في طويل  
وانه يقع قول او مساويا ضابعا لنفسه لا يلائم لما ارى من الجسم التحيز يوجب  
ذلك ما نقل عن صاحب المنصلا انه قال في قول او مساويا نظرا قلت وفي قول المصنف  
ومن ثم الى اخذ اشارة الى انه قد ذهب الاخر واخيرا في قوله ومن ثم لم يوصف في اللام  
الابتنه الى اخذ الى ومن اجل ان الموصوف يجب ان يكون المعرف من الصفه او مساويا  
لها في التعريف لم يوصف الاسم المعرف باللام الا بالاسم المعرف بها او بالاسم المضاف  
الى المعرف بها واختار اجاز وصف المعرف باللام بهما لخصر المساواة في التعريف في الموصوف  
والخفة وانما لم يجز غيرهما من العوارض في نقض الوصفية في ان علم والمفترق  
وكون المبرها والمضاف الى احدهما الثلاثة اعرف بالنسبة الى المعرف باللام

بذى

بذى اللام واياها القياس يدعى ان يقع وصفه بما يكون اعظم منه **قوله** ومن ثم  
ضعف مررت بهذا لا يفيض الى اخره الى ومن اجل هذا لا بهام المقضي لتبين الجنس  
هذا التركيب على الضعف للمر لا يفيض في موضع جنس الى يفيض في انظر اليه كونه جازيا  
كن يقصر التوضيح للمر لا يفيض في موضع جنس واحد للمر لا يفيض في موضع جنس واحد  
الى ذلك فضعف وحسن هذا العالم للمر لا يفيض في موضع الجنس غايه الموضوع لانه يعلم انه  
لانه انسان بل رجلا والى هذا العطف تابع الى قوله التاكيد **قوله** قوله مقصود  
بالنسبة لخرج الصفه وعطف اليها والتاكيد للمر المقصود في هذه الاشياء هو الاول  
دونه الثاني وقوله مع متبوعه يخرج البدل لانه وارب كان مقصودا بالنسبة الى حق  
متبوعه ليس مقصودا بها كما سيجي **قوله** يتوسط بينه وبين متبوعه شرط بعد  
تمام احد المراد ما قبله قد تم قال الله وفيه يستغنى بقوله تابع يتوسط بينه  
وبين متبوعه احد الحروف العشرة التي تحذف قد يتوسط بين الصفات في عرضنا  
حيث يفضل عنها فلو حذف العطف بدل الذي دخل فيه بعض الصفات فله ظاهر  
هذا الكلام يشعير بان مراد المصنف من هذا الحرف بين النعتين لانه بين النعت  
والمنعوت فلو سلم انه يكون هكذا لم يلزم دخول النعت في الصفات على هذا  
التفسير وانما يلزم ان لو كانت جارية النعتية هي بعينها جارية العطفية  
وان كان مراده انه يدخل العطف بين النعت والمنعوت كما قبل في بعض  
الشرح ان احدهما الحرف يتوسط بين النعت والمنعوت فيكون ذلك اعوى

بلا دليل

على وجه  
والا فليس  
والا فليس



وما ضرب في هذا الشرح مثالا لذلك من قوله تعالى <sup>أي التواط</sup> **الذي انزل الكتاب** فالذي انزل الكتاب  
من ربي الحق وغير متيقن فيهم <sup>أي التواط</sup> **تخلد العاطف** بين الذنوب والنعمة فانه المراد  
بالكتاب السورة وبقوله الذي انزل اليك القرآن كنه كذا الكشاف فكيف ينبغي السورة  
بأنها القرآن كله بل هو على حقيقة عطف الجملة على الجملة كما قال في الكشاف تلك  
إشارة الى آيات السورة والمراد بالكتاب السورة التي تلك الآيات آيات السورة <sup>أي السورة</sup> **التي انزل اليك**  
في بارهايم فلا والذي انزل اليك من القرآن كله هو الحق من زيد عليه السلام هذه السورة  
وجدها الى هذا اللفظ الكشاف والحق انه يستعمل في ذلك <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **الاول** ولهذا عرفت  
به في شرح المفضل انما استرط توسط الحرف بين التاني والتابع <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **هنا** فإشارة الى  
بينهما بخلاف سائر التتابع وأورد في هذا الحجة نقوض احدها جاني زيد  
لا يجد وفان الثاني غير مقصود بالنسبة مع الاول وثانيها جاني زيد غير وفانك  
لما اصررت على الاول <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **كف** يكون مقصودا والثانيها قام زيد او غير وفان المقصود  
بالنسبة احدهما فلا يكون التابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه وكما عرفت  
ان المراد بكونه مقصودا بالنسبة اعم من كونه مقصودا بالنسبة لايجابية او سلبية  
كذا بعض الشروح وعز الثاني به المراد يكون يكون لا مقصودا ان يكون معه  
احد <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **ثاني** لا يذكر لتوطئة ذكر الثاني هناك كذلك في مقام زيد <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **مقصد**  
ابراة فلما اورد عرفت للمعتمد عرفت احردها الى حديث اخر اقوى من  
الاول او اذون منه فاصبر على الاول وورد ذلك الحديث وهذا اعني

ما يقع من ان يكون الاول مقصودا باللفظ المذكور عن الثالث المراد بالمعنية اعم من ان  
تكونا محتمة عين كونها مقصودا من جهة او كونها جازية المقصد وهناك كذلك فانه  
كما يصح ان يقال زيد جازية المقصد بالنسبة فلا يصح ان يقال عرفت جازية المقصد  
بالنسبة محلا في المبدل فانه لا يصح ذلك <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان** واذا عطف على المرفوع المتصل  
لكن بفصل يعني اذا اريد ان يعطف شيء على المضمرة المرفوعة المتصلة كذلك المتصل  
او لا بفصل منفصل ثم عطف عليه كخوضرت انا وزيد لان الخبر المرفوع المتصل لما أكد  
لتصله لفظا ومعنى جازية من الكلمة ولذلك سلموا اللام في خبره فانه هو العطف  
عليه واتوا باسم مستقل موافق لللفظ ليعلم انهم عطفوا عليه في الجوزة <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان**  
وقيد الضمير بالمرفوع فانه اذا كان منصوبا او مجرورا يجوز العطف به <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان**  
بالمفصل كخوضرتك وزيد او ممرت بك وزيد <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان** لا يتصل بالاول وجوز  
اعادة الخاقص الثاني كالحج واعادها ما نعمة لئلا يكون عطفها على جزئية  
<sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان** لا يقع فصلا في يجوز تركه يعني اذا وقع فصل بين الضمير المرفوع وبين  
المعطوف يجوز ترك التأكيد ويجوز الا تيان في مع ما يقدم كقولهم <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان** وقال الذين  
لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان** لا ياباونا فانه لا يكبح الضمير المرفوع  
الذي عبدنا مع وقوع الفصل بقوله من دونه من شيء <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان** لا ياباونا فانه لا يكبح الضمير المرفوع  
كقوله <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان** لا ياباونا فانه لا يكبح الضمير المرفوع في سبيلها  
بمن التأكيد اعتمد على الفصل وهو قولنا لا اذا تهيى <sup>أي قوله ما في السورة</sup> **فان** واذا عطف



فمن جهات اعاجلة كتحقيق  
التي هي السطوح والاراضي من كل  
التي هي السطوح والاراضي من كل

[illegible]

و  
بقا  
م  
ر  
ن  
ف  
ن  
و



مطلقاً على الآية والشعر والمثل أمّا الآية فنقول: ثم إن في السموات والأرض لآياتاً للمؤمنين  
وإن خلقكم وما بينت من آيات ليقوم يوتنون واختلاف الليل والنهار وما  
أنزل الله من السماء من رزق فأجيب به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات  
للقوم يعقلون فغطف على اختلاف على خلقكم وآيات على آيات فيكون عطف على عاملين  
مختلفين لأن خلقكم مجرور بفي وآيات الثانية منصوبة بآيات الأولى وفي خلقكم  
معطوف على قوله في السموات فيكون أن عطف في هذا الاسم والخبر أيضاً فقد ذكرنا  
الكشاف صدق آيات تقوم يوتنون بالنصب والرفع عما قولك لنزدك الله عموماً  
في السور وعمرو في السور وكذلك يلزم للعطف على عاملين مختلفين في قراءة من  
قرأ بالسكت آيات بالرفع لأنها يكون عطف على موضع إن واسمها وفي الكشاف  
أمّا قوله آيات يقوم يعقلون من العطف على عاملين سواء نصيب أو رفعاً فالعامل  
إذا نصب فيما إن في أقبل العواطف أو فعلية الخبر في اختلاف الليل والنهار  
أو انصب على آيات وإذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عمل الرفع في آيات الجن  
واختلاف وأما الشعر فنقول: كل أمر تحسب من أمراء ونار توقد بالليل نارا  
فانه عطف نارا على أمر والعامل فيه وعطف نارا على أمر أو العامل فيه تحسب  
وأما المثل فنقول: ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء ثمرة فانه عطف بيضاء على  
سوداء والعامل فيها كل وعطف ثمرة على ثمرين والعامل فيها كلمة ما وجملة  
المفضلين إلى الآية والشعر والمثل قدّم فيها المجرور على غير ما يخص الجواز

خلق

Handwritten Arabic script, likely a continuation of a list or account, featuring several lines of cursive text.

2

ذكرك لم يجوز غيره بعينه ما ذكره المانعون وما تشكك به المجوزون ضعف أمّا  
 الآية فقد قال المصنف لربّ آيات حتى بها تؤكد الآيات ما دلت على أنها قيل  
 آيات المتشابه لا يكون من المعطوفات <sup>وهو</sup> للكشاف وجه آخر وهو أن يصرّح  
 على الاختصاص بعد انقضاء المجزوء معطوفاً عما قبله ورفقها بأضمار شيء وأما  
 الشعر والمثل فقد قيل الفصل بينهما مما حذف فيه المضاف وترك المضاف على  
 إعرابه فيكون التقدير الشعر وكل نادر والمثل وكل كلياً وإذا كان لا من ذلك  
 يكون الجتزئة نافية هذا المضاف والمقدّر بالعطف على أمر ثم يكون ذلك المجموع معطوفاً  
 على معمولي تحسبين وكذلك الكلام في المثل وإنما هو على عاملين <sup>لجوز العطف على معمول</sup>  
 عاملاً واحد مخوضراً <sup>وغيره</sup> وأما قوله لا يلزم هنا إقامة كره الضعيف  
 مقام عاملين وأنا قيد العاملين بالمتخالفين <sup>وقالوا</sup> لبعض تنوع أركان قولنا خبر  
 صررند عمرو وأمر هذا الباب <sup>ولا يجوز</sup> العطف على زيد وعمرو وليس هو الباب <sup>لأن</sup>  
 السابق تأكيداً للاول فيجوز العطف عليهما كذا في بعض الشروح <sup>ولعل</sup> حقيقة العا  
 لبعض أمثال هذا المثال قال رحمه الله يؤكد لما قبله البديل <sup>فله</sup> قوله تابع مع  
 جميع التوابع فيقول يقرر أمر المتنوع خرج العطف بالحرف والبديل فإنها لا يقرر أن  
 أمر المتنوع ويقول في النسبة خرج النعت <sup>وعطف</sup> البنية لا تنافي يقرر أن أمر المتنوع <sup>لكن</sup>  
 لا النسبة ولا في الشمول بل لا يوضح وفي بعض الشروح <sup>أخرج</sup> النعت بقيد المقرر  
 فيلزم المراد المقرر تثنية المعنى وتكينية في نفس الجامع بأعلاء <sup>أو</sup> إقفاظ <sup>أو</sup>

معنا



والشيء كما يوصف بالحقيقة يوصف بالمجاز كقولك لزيد وجه جميل **فصل**  
 هذا القول لا يتوقف على اخراج جميع انواع النعت بل يخرج بعضها كما ترى في بعض  
 الشروح الحجة المذكورة تتناول النعت واخواته لا نهال بتقدير امر المتبع في النسبة  
 ولا في الشمول فلو كان كذلك تابع بتقدير امر المتبع في النسبة او في الشمول او متبع ما  
 بتقدير امر في النسبة او الشمول لكافة اصبحت قلت تناول هذا الحجة هذه الاسماء  
 ظاهرا في هذا المقادير بالتقدير المذكور اعلم من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية وفيه  
 ايضا يتشكل هذا كتحقيق التوكيد التي لم ينسب اليه متبوعها في كونه زيدا قائما  
 وان لم يتبعه قائم **فصل** وكافة النقص بالمعنى الثاني هو التوكيد دون الاول  
 مؤثما اذ الواحدة في قوله تعالى بنحة واحدة ليست من هذا الباب بل يقرر امر شئ  
 المتبوع في النسبة على ما قد مر في التقدير وهو دفع ومع المجاز ولا في الشمول بل  
 تبيد معنى في النحة وهو الواحدة فيكون من باب النعت لا من التاكيد وهو لفظي قوله  
 ومعنوي له التوكيد على ما ضرب من لفظي ومعنوي واللفظي ان يكون اللفظ الاول وليس  
 يقع بتكون اللفظ الاول ان يعاد اللفظ الاول بعينه جئنا بل هو اعيد مراد فيه كونه  
 كمن صدره مع هذا لا شك في ضرب انت بكونه امثال ذلك **فصل** ويجوز  
 ان لفظا كليهما الى كبري لتأكيد اللفظ في الاسم كما اري من التظير وفي النعت كونه  
 ضمت زيدا او كبري فخر ان زيدا منطلق **فصل** والمعنوي في اللفظ محفوظ  
 الى حقيقة وهي علة في المتن واما اجمع فقد في صاحب الفصل الذي قد انا

وهذا الذي في المتن بالام  
 لا يخلو من الغلط واللام

بالاصلا غير المعجزة ومن انزل عن ذلك بانفسه معجزة قال وكافة من النعت ومن  
 المبدأ في المعجزة اعرفت في الصحاح رواية الصلا المعجزة ليست بالعلية وابتع من نفع  
 الما في ثمة الجبل اجمع والبضع غير معجزة ذلك في الصحاح وابتع فاحود من قول  
 اتي عليه جواكيب لى تام كذا في الصحاح وابتع من الشئ وهو طول الفتح مع سدة  
 مقرونه والجامع بينهما اليان والوكادة كذا في التخيير وفيه فلا ولا يتجان  
 باختلاف صغيرها وخميرها ارادة النفس والعين في جعل كل منهما المذكور الموثق  
 والسنة والجمع باختلاف صفة كل منهما وباختلاف ضمير كل منهما المحسب الموصد  
 تقول جاتي الرجل نفسه والمرارة نفسها باختلاف الضمير والرجلان في المرات انفسهما  
 والرجال انفسهم والنساء انفسهن باختلاف الجوع والضمير واما قالوا بصيغة اجمع  
 في السنة الجيا قالها بالجمع في موضع لا يقع له لباس كانه قوله مع فقد صفت فلو كان  
 وسببه كراهة اجتماع لفظتين في ما لا اتصالهما لفظا ومعنى مع هذا يكون طاء  
 معض الشيخ من قوله باختلاف صفتيهما وضميريهما غير فصيح وكذلك رواية في  
 ضميرهما بل لفظ الواحد بل الحق وضميريهما عما هذا التقدير **فصل** والما في المتن  
 واما جعل المالك ثانيا لنفس النفس والعين كل منهما في واحدة والمعنى ان كل واحد منهما  
 المتن خاضه كحذف ضمير باعتبار من هو له من متبوع او مخاطب او غائب  
 سوا حينا كلانا وحيثما كلاهما وجاء كلاما واد كانت ثوبت في هذا التام فقلت  
 كلانا وكلتا كذا وكلتا مائما **فصل** والباقي لغو من المتن يعني بالما في المتن الثانية  
 وهي كذا واعلم

وهذا الذي في المتن بالام  
 لا يخلو من الغلط واللام







من مواقع الاستسار لا معنى هذا الكلام اما قام ذلك كذا في بعض الشروح ونحوه  
 تامل لانه لا يتضح عينا ان هذا المعنى هل يتصور بدو لن يكون صدر الكلام مقصودا  
 ام لا **والجواب** وهو بطلان الكل الى اخره ارادة البديل باعتبار دلالة ودلالة متبوعه  
 لربعة اشياء وذلك لان البديل اما ان يكون مدلوله مدلول المعدل منه او لا فان كان  
 فهو بطلان الكل من الحكمة نحو جاتي زيد اخوك وان لم يكن فاما ان يكون مدلوله بعض  
 مدلول المعدل منه او لا فان كان فهو بطلان البعض من الكل كخوضرت زيدا باسم وان  
 لم يكن فاما ان يكون من المعدل والمعدل منه ملابسة غير الكلمة وكذا تسمية وولد  
 بقوله ملابسة بغير ما او لا يكون فان كان فهو بطلان الاشياء كقولك زيد ثوبه  
 وان لم يكن فهو بطلان الغلط لو البديل من الغلط كخوضرت رجلا حمارا واختلاف تسمية  
 بدل الاشياء كقولك لا الاول **والجواب** على الثاني وقيل ان الثاني مشتمل على الاول  
 وكلاهما غير متقدم **والجواب** في غلامه بدل الاسم لان نقل المصنف شرح نوبته  
 المصنف وليس زيد مشتملا على الغلام ولا الغلام عليه وقيل لا شتم المعنى  
 عليه ببيان انك اذا قلت اخي زيد جئت فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاما  
 الى الحسن فالتشتمل عليه المعنى هو البديل ولذلك شتم بدل الاشياء وهذا هو  
 الصحيح فانه قلت لا بد ان كل ما لذلك فانك اذا قلت اخي زيد رأيت رجلا  
 بالنسبة الى العاص فالتشتمل الى الحسن في الاشياء قل من ذلك لا يضر  
 بالتسمية بالتسمية في الاصطلاح فكم من مستعمل باسم جعل عالما عليه ليعرف

وان كان ذلك المعنى يوجد في غير ذلك السمع هذا كله هو المفهوم من شرح المصنف  
 للمصنف قل هذا الكلام يلوح من جهة سماع التحقيق لا انه بقي على ما اعتد  
 وهو انه لما كان الاشياء لا شتم هذا المعنى متراكبا بين الابدال كلها فكيف تميز  
 بدل الاشياء تميزا عن غيرها ووجه دفعه ان لكل بدل بدل سوى الاشتراك خاصية  
 ليست عليه اما الكل فكل من مدلوله مدلول المعدل او اما البعض فكل من بعض  
 الاول اما الغلط فكل من تدارك الغلط فاذا وقع الاشتراك المذكور ضرورة ولم  
 يكن مع شيء من هذه الخاصية التسمية حكم بانه بدل الاشياء ومما ترعى ان  
 ما في بعض الشروح من ان المراد بالملا بسة الشمول والاحتياط ليس بسيد اللزم  
 الا ان يراد بالشمول شمول معنى الكلام كما مر من التحقيق وبعض الشروح لا يقول هذه  
 التسمية غير حاصرة لانه يقال نظرنا الى القمر فلكه فالفلك بدل القمر بدل الكل  
 على البعض لا نقول انكم حولته كيف وهذا غير ضروري عند الضرر وليس سلكنا  
 حولته لكن انك تعلم ان القمر بعض الفلك بل هو شيء مركوز في الفلك فيكون الفلك شاملا  
 له وهو غير بدل الاشياء الى هذا الغلط قل هذا الجواب غير وطرد  
 فانه لو قيل انك حجة الاسد بوجه مثلا لا يكون هذا الجواب منسجما واعلم  
 ان التسمية التي في العلامة السيكاني مستند باخراج مثل هذا النقض فكل  
 في الفتح ووجه كبحر عندي هو اننا نقول البديل اما ان يكون غير المعدل منه  
 او لا يكون فان كان فهو بطلان الكل وان لم يكن فاما ان يكون احشيا عنه



اولاً يكون فان كان هو بدل الغلط وان لم يكن فاما لم يكون بعضه هو بدل البعض  
 من الكل او غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط هذا في عم من زعم  
 انه ههنا قسماً خاصاً اهمه الخوتون وهو بدل الكل من البعض كخوتون الى  
 القمركه الى هذا اللفظ المفتاح **قوله** والثلاث بينه وبينه ملائمة بغيرها  
 بعض السروج فتح بغير الوتة واعيد الى البعضية والكلية وهو الظهور  
 لانه كما يجب اخراج بدل البعض عن هذا الموضع اخراج بدل الكل عنه ولا شك في  
 بدل الكل ملائمة بالمعنى المذكور فيجب اخراجه **قوله** وكونا معرفتين ونكرتين  
 ومختلفتين اذ لغير المدل والمدل يكونان معرفتين ونكرتين ويكون البديل معرفتين  
 والبديل نكرة ويكون البديل معرفة والمدل نكرة فهذه لربعة فاطر بها  
 في الابدال الاربعة فيحصل لك ست عشرة صفة لربعة في بدل الكل وهي زيد اخو  
 ورجل اخ له ورجل ابيه وزيد اخ له ولربعة في بدل البعض هي زيد رأسه ورجل  
 رأسه ورجل رأسه وزيد رأسه ولربعة في بدل الاشتمال وهي زيد ثوبه ورجل  
 ثوبه ورجل ثوبه وزيد ثوبه ولربعة في بدل الغلط وهي زيد الحمار ورجل حمار  
 ورجل الحمار وزيد حمار **قوله** واذا كان نكرة من معرفة فالنكرة اذا ابدل  
 النكرة من المعرفة فالأيتام بالنصب للبذل اجب كقوله بالناحية ناحية  
 كاذبة وذلك لان البديل هو المقصود بالنسبة فلم يحسن ان يكون المقصود مخطأ  
 عن غير من كل الوجوه فاتي بالنسبة ليختص بغير من المعرفة القريب

منها

منها قد تتعم مقامها كمال البتداء **قوله** وكونا ههنا هذين مضميرين ومختلفين  
 هذا تقييم (خبر البذل والمبدل منه باعتبار الاظهار والاظهار ههنا لربعة اقسام  
 انما فاضلها في لربعة البذل يحصل ست عشرة صورة انما لربعة بدل الكل  
 وهي زيد اخو وضرته اياه وضرته فدا وضرته زيد اياه ولربعة في بدل  
 البعض وهي زيد رأسه ورايس زيد ضرته اياه على ان يكون ضمير ضرته عابدا  
 الى زيد واياه عابدا الى الرأس ورايس زيد ضرته زيد اياه وزيد ضرته  
 رأسه ولربعة في بدل الاشتمال خوزيد ثوبه وثوب زيد سلبته اياه على ان يكون  
 ضمير سلبته ثوبه ولربعة في بدل الغلط خوزيد الحمار وحمار زيد ركش اياه على  
 ان يكون ضمير ركش عابدا الى زيد واياه الى حمار وحمار زيد ركش زيد اياه على  
 ان يكون زيد اياه عابدا الى الحمار وزيد ركش حمار **قوله** ولا يبدل الظاهر مضمير  
 بدل الكل الا من الغايب فك المصنف انهم لو فعلوا ذلك لادى الى التكرار المقصود  
 بالنسبة اقل دلاله من غير المقصود لان المضمير المتصل والمخاطبة اقوى واخف  
 من الظاهر فلم يتولوا ضميرتي اخل ولا ضرته كذلك بالذكي واما الغايب فلم يكن  
 في القوة كذلك الاحتمال ليرتفع غيب محو وضرته زيد كذلك اما غير بدل الكل  
 فيجوز ان يبدل في الظاهر من المضمير لفقد المانع عنه ما سواه من الابدال  
 لم يطلوا الساتر فيه هو قول الاول فلا يلزم فيه كون غير المقصود اقوى دلاله  
 بالنسبة الى المقصود لانه ذلك انما يتصور بالنسبة الى المدلول واحد وليست سلم

ورايس زيد ضرته زيد اياه على ان يكون  
 زيد اياه عابدا الى الحمار وزيد ركش حمار  
 ولا يبدل الظاهر مضمير  
 بدل الكل الا من الغايب فك المصنف انهم لو فعلوا ذلك لادى الى التكرار المقصود  
 بالنسبة اقل دلاله من غير المقصود لان المضمير المتصل والمخاطبة اقوى واخف  
 من الظاهر فلم يتولوا ضميرتي اخل ولا ضرته كذلك بالذكي واما الغايب فلم يكن  
 في القوة كذلك الاحتمال ليرتفع غيب محو وضرته زيد كذلك اما غير بدل الكل  
 فيجوز ان يبدل في الظاهر من المضمير لفقد المانع عنه ما سواه من الابدال  
 لم يطلوا الساتر فيه هو قول الاول فلا يلزم فيه كون غير المقصود اقوى دلاله  
 بالنسبة الى المقصود لانه ذلك انما يتصور بالنسبة الى المدلول واحد وليست سلم







هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

واعلم ان من صفة المكاني في كل ركنه اسم المنع الى قوله ونون الوقاية فليس اعلم  
الاسم البناء اما اصله الوضع كماء الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف ليس كل  
منها من اصل وسبب وضع هذه الاسماء مبنية ما فقد فيها من مقتضى الاعراب  
ومشابهتها بالاسماء كمشابهة الفعل المضارع واما المشابهة بين الاصل والحق في  
المضمرات وغير ما على ما سيجي واما وقوع الكلمة غير مركبة كزيد بكر واحدا  
فقوله ما ناسب معنى الاصل يشتمل التسمين الثاني بالشرح والاول بالدلالة ومثل هذا  
التسامح معقولة امثال هذه العلوم وقوله او وقع غير مركب يشتمل التسمين الثالث  
قال وليست هذه بالية يفسد بها الحد لانه المراد منها ما كان على احد هذين  
الوصفين انما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشك ولم نقل هذه ما لا يختلف  
اخره لا لعدم اختلاف الآخر في عا عقلية فلا يستقيم ان تجعل فرعها في فروع  
المراد من ذلك كما ذكر في الاعراب **قوله** والقباه انما يقال البناء لدلالة المنع عليه  
ضم وفتح وكسر وقف فالضم كقولهم منذ وقتل زيد وبارك في قوله  
اين وكف ولا رجل والكسر كقولهم هو كذا وامس والوقف كقولهم وفي بعض  
السنوح واما قال البناء القباه في الاعراب انواعه لانه انواع الاعراب مختلفة  
بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القباه البناء فانه ليس المراد منها  
الا اللفظ **قوله** هذا انما يبيح انه لو كان المعوية مقتضى الى ذلك المعنى  
وهو ممنوع فانه النوع عبارة عن الجنس المقتد وكل واحد من الحركات بالنسبة  
الى الاعراب

الاولى

المعنى

المراد من ذلك  
اللفظ الذي هو  
اللفظ الذي هو

المراد من ذلك  
اللفظ الذي هو  
اللفظ الذي هو

بالنسبة الى مطلق الحركة بهذه المثابة سواء اعتبر ذلك اللفظ منه او لم يعتبر  
الصواب ان يقال انما يقل هذه الحركات الوقوف هنا انواعا لفظيا يكون  
حذسا لها نظر الى الاصل اذا الاصل ان يكون جنس البناء مختصرا في نوع واحد  
وهو السكون بالنقل فانهم قالوا الاصل البناء السكون فلما كان من جنس  
البناء ان لا يشتمل هذه الاشياء نظر الى الما قبل لم يطبق عليها اسم الانواع رعاية  
لما بنا الاصل فكل المصنف جعلوا لها تسمية مختصة كما جعلوا حركات الاعراب  
وسكونها تسمية مختصة ليكون التقيد اذ كرهت شيئا انهم ابدوا احد التسميات  
دون الاخر فاذا قال قائلهم رفع علم انها حركة اعرابي اذا قل ضم علم انها حركة  
بناء وكذلك باقيها وهذا الاصطلاح للبحر في افعال الكوفيين فيجوز ان يكون واحد  
من التفتين لكل واحد من المعنيين **قوله** وفي المضمرات الاخرى للمبنيات هذه  
الاسماء والاصوات بالدفع لئلا يلزم عطفها على الافعال فيكون تقديره اسما للاصوات  
اسم هذا النوع من الاصوات في الحاجة الى اضافة الاسماء اليها **قوله** المصنف  
ما وضع لمنكلم الى اخره وجه بناءه احتياجه الى الرجوع **قوله** تقدم ذكره لفظا اد  
مع ادراكها لفظا فيكون صريحا في غلظه واقام مع فهو قوله به اعدوا هو ثوب  
للتقوى فان هو عائد الى معنى اعدوا وهو العبد كما قال حكيم طه في الشارح  
هو زيد قائم فزيد قائم مرجع مقدم على هو حكيم لانه انما يؤتى بضمير الشأن فيما  
ادفروا محله معبودة بينك وبين مخاطبك وسيجيء الكلام فيه وكما في نعم خلا

شاملا

حق

المعنى

المراد من ذلك

اللفظ الذي هو

المراد من ذلك  
اللفظ الذي هو  
اللفظ الذي هو







6

لمتعة الثانية



ضابطہ

بسم

[illegible]

ذكر في هذا الكتاب  
بذكر زيد قبل إذ حصل بدو الفصل بأنه بقا زيد اضرب في الغرض المثال المذكور  
في المتر وهو حاضر بك لأننا هو حرك الفاعل **قوله** أو بال حذف أي بحذف عامل الضمير  
كتقولك أياك الشتر لآلة المفوظ لا يتصل بالمحذوف **قوله** أو حرفا إلى ويكون عامل  
الضمير حرفيا نحو ما أنت قايما لأنه لو اتصل به فصار استبر ولما تناسل اسم كحرف  
لا كحرف أو يبرز فقل قايما عما معنى ما أنت قايما وذالم كي لغتهم وقول الضمير  
مرفوع أحترلز عن مثل أنك فاذ المنصوب والمجذور وهكذا جاء امتطلين بالحرف  
في لغتهم **قوله** أو يكونه مسندا إليه صفة جرت على غير من مع الضمير فيكونه راجع  
إلى الضمير ومسندا إليه خبر كان وصفه بالرفع اقيم مقام فاعل مسندا إليه لأن  
التقدير مسندا إليه صفة والمعنى أن التبعذر يكون مسندا إلى الضمير صفة تكون  
حيث اللفظ صفة لشئ ومر حيث المعنى لشئ آخر وهذا هو المراد صفة جرت على غير  
من له كقولك هند زيد ضاربته هي تقولك في ضمير ليسند ضاربته إليه وضاربته  
صفة لزيد حيث اللفظ إلى خبر عنه لأنه المراد هي الصفة الاصطلاحية للضمير  
مر حيث المعنى وإنما يتعدل الاتصال بهذا الشك لأنهم جعلوا انفصال الضمير في مثل زيد  
عمرو ضاربته هو مع إمكانه تعالى وحده الاستدراك على عودده إلى بعد  
المكني وهو زيد وكان موجعا للضمير لأنه يرجع إلى أقرب المكني وإنما فعلوا ذلك رفعا  
للبأس لأن هؤلاء هذا الضمير لم يعلم أنه الضارب زيد لم عمرو فاذا غيروا  
الضمير عن العود إلى أقرب المكني غيروا اللفظ عزاله تعالى ليكون تغيير اللفظ  
مطلوبا



دليلا على تغيير المعنى لما اوجبه اذ ذلك الصنيع في تلك الصورة رفعا للالباس  
اوجبه في مثل هذه زيد ضاربه هي ان كان الالباس طرد الباب ثم لما فرغ  
عن تعداد الاسباب المستدعية لتعدد الاتصال او رد امثلة الكل على الترتيب  
واذا اجتمع ضميران في الاء اراد بالاجتماع انهما احدهما الاخر واحترز بقوله وليس احدهما  
مرفوعا عن مثل قولك ضميرك فانه يجوز فيه ضميرنا ان يكون لوجود الاخير في قوله  
يلزم مما ذكرت لئلا يجوز انفصال الثاني اذا كان احدهما مرفوعا وذلك منقوض  
بكتاباتكم كما سيجي حكمه الاصل ان يجوز ذلك الا ان خبر كان خاصية تليق  
ذلك مكان هذا من قبيل التخلّف ثم الضمير ان يحسب العقل انما مجرور لان منصوبا  
او مختلفان وحسب الوقوع لله ولا فطرية فان كانا منصوبين او احدهما اعرف  
وعدمته اعرف بالاولوية فلذلك اخبارنا في الثاني يعني يجوز لك ان تقول اعطيتك ولم  
تقول اعطيتك آياه اما الاتصال فلا يمكن لانه لا يصار عنده جزء الكلمة فليتم  
عن الاتصال واما الانفصال فليعد الاتصال حقيقة بخلاف الاول اذ لم يكن احدهما  
اعرف او كان ولم يقدم فالثاني منفصل لا غير مثل اعطاه آياه واعطاه آياه  
لأن الاول فلان يكون استقلال الثاني عوضا لغير تقديم الاول واما المثال الثاني  
فلان يكون القوي مستقلا غير تابع للادنى وان كان احدهما مجرورا والاخر منصوبا  
واحدما اعرف ودمت الله عرف بالاولوية فلذلك اخبارنا في الثاني ايضا كوضريح  
وضريحك فانه ضمير المتكلم اعرف من الخطاب ودليلا لخيارنا ما حرر وان لم يكن  
احدهما

ملاحظة  
في قوله اعطاه آياه  
فان قوله اعطاه آياه  
فان قوله اعطاه آياه  
فان قوله اعطاه آياه

اعرف او كان لم تقدم فالثاني منفصل لا غير كما مر **قوله** والاول منفصل معناه  
انه لم يكن احدهما اعرف او كان لم تقدم **قوله** والمختار من خبر كان ان الانفصال  
يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جازا لا اتصالا نحو كونه تسميها بالمفعول اذ ان ضميرا  
وجازا لا انفصال نحو كونه تسميها لا ضميرا بانه لا اصل خبرا مبتداه وخبر المستداه  
اذا وقع ضميرا انجب انفصاله كما عرفت فاجرى هذا الخبر مجراه لكن المختار هو  
الاتصال لانه لم يستعمل الانفصال **قوله** ولا اكثر لولا ان الثاني اخرها يعني لو حثت بالضمير  
بعد لوله وعسى يلغي في الاكثر لئلا يكون مرفوعا منفصلا بعد لولا ومرفوعا متصلا  
بعد عسى اما كون مرفوعا بعد لولا فلان من ضمها يصير بالوضع وقوع لا بالرفع  
بعدها اذ ان ظاهرها فكذا اذا كان مفعلا يلغي لئلا يكون مرفوعا لقيامه  
بمقام الظاهر وان كان مرفوعا منفصلا فليعد اتصال المرفوع بالحرف واما  
كون مرفوعا بعد عسى فلا في هذا الضمير فاعلم عسى ويكن اتصالا بعسى لانه فعل  
الى اخرها في صورتين معناه الى اخرها انما يد كقولك لولا انت لولا انتم لولا انتم  
عسى عسى عسى عسى الى الآخر **قوله** وجاء لولا ان اخرها وعسا الى اخرها  
لأن عسى بعد لولا هذه الضمير يترك الاول في مجرور المحل بعد لولا منصوبه بعد عسى  
عند مسوره مرفوع المحل بعد عسا عند الاخفش حجة سبويه ان هذه الضمائر  
انما يجزئ المجرور والمنصوب فلما اشتبهت لولا بكون المحل على الغالب  
اولا من حروف الجر وكثرة كلامهم ولا بعيد ان يكون لولا بعد الرفع في انية الخبر

ملاحظة  
في قوله اعطاه آياه  
فان قوله اعطاه آياه  
فان قوله اعطاه آياه  
فان قوله اعطاه آياه







واما الضعيف في العمل يقول لعلني عما ضعيف في القوي لعلني وجه لا تيان فيه  
 هو المشبه باخواتها واما كان الحذف هنا اولى لا اللام كالنوع لقرينة خرجيهما  
 ولهذا يدغم احد مائة الا حرفه تخولم بكونه فيكون اللام المشددة كالنوينة فينتفي  
 لتسوية الالف ثبات الحذف كانت لكن لما كانت الكلمة على الدقة احرف وتطول ينز  
 الوقاية كان الحذف احسن بخلاف ان فاضل ثلثية وبخلاف كان فاضل ثلثية  
 وكلاهما لضعف الضمير لكان والدليل عليه ولكن من حيثها العبد فان اللام لا تخرج  
 الا ان على ما عرف **و** وعكسها العلامة الى هذا القسم مع لعل عكس لبت  
 ومن عن وقد وقط وكان لا تيان مختارا فيهما والترك ضعيفا في لعل يكون  
 الترك مختارا والافان ضعيفا **و** رحمه الله ويتوسط بين المبتدأ والخبر  
 الى قوله ويقدم قبل الجملة قلت انما اطلق لفظ المبتدأ والخبر عما بعد  
 العوامل نظرا الى الامور لقائل ان يقول على هذا يلزم شبهة كج بين حقيقة  
 والمجاز واما قل ضعيف مرفوع ولم يقدح في مرفوع للاختلاف في ان هذا الفصل  
 حتمي مرفوع لما استعرف واختار الضعيف ليشتملها واما تعينه ضعيف المرفوع  
 المتفصل لانه اذا دل على الخبر لزم مرفوعه الخبر كناية في كلامهم واما تعين  
 المتفصل لذلك المرفوع المتصل فاعل ليس الا فاتي يتوسط بين المبتدأ والخبر  
 مطابق للمبتدأ اى الى الا فلا والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كقولك زيد  
 هو المنطلق والزيادة مما المنطلقان في الزيد وفي هم المنطلقون والذين في الغاية

٢٢

للفصل

والذين في الغاية والذين في الغاية والذين في الغاية والذين في الغاية  
 سوار كانت الضعيف اى اى حرفا قلت المصنف شرحه وان كان حروفه فيهم  
 جعلوا الموافقة في الغيبة والكلمة والخطا من تفسير المطابقة ومثلوها انما  
 نحن القايرون وانك انت القايما في انهم من القايما في نفسه تأمل لانه لا يتا  
 لا حبا لا الضمير بالصفاء رجة محتاج الى الفصل اذ المضمحل بوصف في هذا جعل  
 العلامة صاحب الفصل فائدة هذه الضعيف شين الفصل وفائدة خبر من التاكيد  
 واورد الضعيف التي بعد الصما يد مثل كنت انت الذي عليم القسم الثاني لعدم  
 دخولها القسم الاول فالتحليل ما ذكره القسم الثاني كقوله فانه يجوز ان يكون  
 فائدة هذه الضعيف شين عند دعاء الموضعين اذ ليس في لفظه ما يدل على التاكيد  
 قوله الموضعين بحيث ترك كل منهما في نصيب صاحبه بل قوله ليفيد ضربا من  
 التاكيد اشارة الى انه لم يرد تخصيص كل من الموضعين بامر فلو كان المراد ما ذكر  
 فما تصنع بخوك كنت انت الذي عليم قلت في حنبذا المتسلك بالطرز واضح  
 كلام الشارحين بانه لا اصل هو المظهر فلما احتج الى الفصل في حكاية زيد هو المنطلق  
 وحكيه في حكاية في نحو هذا المثال طرد النار لكن لو جعل الكلام على نحو ما مضت  
 لكانت في من التثنية **و** ليفصل بين كونه نعتا وخبر اللين في الفصل  
 ان طبعه خبر له نعت كان الفصل هذه الضعيف جعل على ما لا بد والاف الفصل  
 من النعت والمنعوت بغير الضمير جاز ان يكون تعالى والله قسم لو تعلو عليهم

موزان على  
فصله



**فصل** في شرطه ان يكون الخبر معرفة الى آخره الى شرطه ان يكون الخبر  
 معرفة لانه لا يتناسب ان يتبع فيها لانه التكرار في المبتدأ لا يكون تكراراً او يكون خبر  
 افعلة التفضيل المستعمل مع من لانه مشابه بالمعرفة لانه لا يدخل فيه علامة التعريف  
 كما لا يدخل المعرفة مع ثابته وانما يتعدى لتعريف المبتدأ لانه لا يكون المبتدأ  
 تكراراً والخبر معرفة وما بعض الشروع لوقوله شرطه ان يكون الخبر معرفة او  
 مشابهاً لها ليدخل الاسم المتوغل في الهمام من غير ومثل وجهه اذا اخيفت <sup>مطوف عليه</sup> الامام  
 المضافة الى المعرفة اضافة لفظية كوضا رب زيد <sup>الان</sup> ان او غدا <sup>الان</sup> او في <sup>الان</sup> وارسل  
 هذه الامثلة لم يقنع صفاً للمعرفة فاينما التباس فيها حجة في الفضل **فصل**  
 كانه في الاصل رفع الالباس من اجل ذلك الحكم لانه عمم الاستعمال في الفصل فيما لا  
 يقع الالباس وقية ايضا بمجرد شبه بالمعرفة وان كان السبب بعدم دخول اللام وهذا  
 قالوا كان زيد هو تقول ذلك ثم انما تقولوا كان زيد هو قال ذلك <sup>الان</sup> لانه شبه بالمعرفة  
 انما يقع بالفارغ المشابة بالاسم دون السام **فصل** ولا موضع له عند الخليل  
 فهو حرف عند بمنزلة الكاف في افعال والتارة انت وحجت انه لو كان لم موضع  
 من الاعمال فاما ان يكون بالاسم مستقلاً وتعين ان يكون مبتدأ لانها احتملت ان يكون  
 ولو كان مبتدأ لكان ما بعده مرفوعاً ايما يكون خبراً الى ولا يلزم ذلك لوقوع  
 المنصوب على ان كان زيد هو المنطلق او بالسمعية ويلزم ان يكون مثل المتووع  
 في المرفوعة وغيرهما كاسماء التوابع وهو غير <sup>مفهوم</sup> انما كان في مثل

ان زيد هو المنطلق فانه لو كان تابعاً لزيد لكان ينبغي ان يقال اياه **المنطلق**  
 وبعض العرب يجعله مستنداً وما بعده خبراً فهو لا يرفعون المنطلق في كل  
 زيد هو المنطلق ويجعلون الجملة في محل النصب خبراً لكان فيكون هذه الصيغة عند  
 امثا قياساً عما هو زيد وانت زيد ويكون اعرابه بالسمعية ولا يلزم ان يكون مثل  
 المتووع كانه مررت بك انت **فصل** وهو الله ويتقدم قبل الجملة الى قوله اسماء الاشارة  
 قلت معناه يجب تقديم هذا الضمير لانه انما وضع ليفسر ما بعده ليكون لنفسه  
 بعد الهمام اوقع في القلب فلو اخر لبطل هذا الغرض **فصل** قبل الجملة احتمل  
 الضمير في نعم رجلا وزيد رجلا فان فيه ما تقدم الضمير لغاية على فسر من  
 وليس الضمير فيها للشأن **فصل** ضمير غائب احتراز عن ضمير المخاطبة والتعظيم  
 فانه لا ابراهيم فيها وهو من شرايط **فصل** يستعمل ضمير الشأن في بعض الشروع ايما  
 ضمير الشأن الى ضمير الجملة لانه الشأن والجملة والقصة والقضية والحدث يعنى  
 واحده وهذا الضمير كناية عن جملة لانه كان قايلاً قال ما الشأن فله هو زيد قائم  
 الى الحدث الذي سألته عنه هو زيد قائم وقيل انما يستعمل ضمير الشأن لانه هذا الضمير  
 لا يجوز دخوله الا في كلام له شأن عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا وان يكون قيام زيد  
 امراً عظيماً وقع في قلوب الناس فلذا يستعمل ضمير الشأن كذا في بعض شرح المفضل **فصل**  
 يفسر الجملة بعبارة لانه وضع لذلك **فصل** ويكون منفصلاً ومتصلاً مشتملاً او بارزاً  
 على حسب العود الى المصنف فاعثر فيه قياساً بالضمير او اذ وقع مبتدأ وجب

الكلام ضمير الشأن



ان يكون مرفوعا منفصلا كقولك هور يد قايما فاذا وقع فاعلا فليكون ضميرا  
 لانه ضمير مفعول غير في الفعل فلا يكون الا ضميرا كقولك كاي زيد قايما وليس زيد قايما  
 واذا وقع منصوبا فلا بد ان يكون بارزا اذ لا يستتر المنصوب كقولك انه زيد قايما  
 وحكمه ان يعلم ان الجملة كانت تفسر هذا الفهم وهو كانه عندها استغنت  
 بذلك هذه الجملة عن غيرها **قوله** وحذفه منصوبا ضعيفا معناه ان حذف هذا الضمير  
 اذا لم يكن منصوبا لا يكون ضعيفا بل يكون فضيحا وليس كذلك فانه لا يمكن ان يكون  
 لم يحذفه اصلا فاما هذا يكون قوله منصوبا احترازا عن المرفوع من حيث المرفوع  
 لا يجوز حذفه اصلا والمنصوب يجوز حذفه عما ضعيفا انما لا يجوز حذفه اذا كان  
 مرفوعا ويضعف حذفه اذا كان منصوبا لانه حذف المفعول بلا دليل على ان عليه  
 ان المنصوب جاء محذوفا في قول الشاعر **ان من يدخل الكنيسة يوما** يلق  
 فيها جازا وظيفا فانه لو لم يحكم ههنا بالحذف وان التقدير انه من يدخل يلزم  
 بطلان صدرته من دخول ان عليه مجوز الا فاما عما ضعيفا المنصوب خاصة  
 امتحاننا على مورد السيرة وبعض الشروح ولم يحترز بقوله منصوبا عن ذلك  
 هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يحذفه اما اذا كان مبتدئا فلا يلزم تحذف  
 الفرض واما اذا كان اسما كان فلا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان حزنه  
 منصوبا جازعا ضعيفا **قوله** لم يحترز لو جعل عاظا ههنا يراى ان غيبه  
 منقسم اذ هو احتراز عن المرفوع كما مر وكانه اريد بذلك العناية التي اسلفنا

استعمله في قوله  
 هذا الكلام يوضح  
 ان حذفه من غير  
 دليل على ان عليه  
 ان المنصوب جاء  
 محذوفا في قول  
 الشاعر ان من يدخل  
 الكنيسة يوما  
 يلق فيها جازا  
 وظيفا فانه لو  
 لم يحكم ههنا  
 بالحذف وان  
 التقدير انه من  
 يدخل يلزم  
 بطلان صدرته  
 من دخول ان  
 عليه مجوز الا  
 فاما عما  
 ضعيفا المنصوب  
 خاصة امتحاننا  
 على مورد  
 السيرة وبعض  
 الشروح ولم  
 يحترز بقوله  
 منصوبا عن  
 ذلك هذا  
 الضمير اذا  
 كان مرفوعا  
 لم يحذفه  
 اما اذا كان  
 مبتدئا فلا  
 يلزم تحذف  
 الفرض واما  
 اذا كان اسما  
 كان فلا  
 يجوز حذف  
 الفاعل بل  
 ذكره لبيان  
 ان حزنه  
 منصوبا  
 جازعا  
 ضعيفا  
 قوله لم  
 يحترز لو  
 جعل عاظا  
 ههنا يراى  
 ان غيبه  
 منقسم  
 اذ هو  
 احتراز  
 عن  
 المرفوع  
 كما  
 مر  
 وكانه  
 اريد  
 بذلك  
 العناية  
 التي  
 اسلفنا

اسلفنا ان مطلع هذا البحث الا ان عبادته قد حوت عنها ويجب ان يعلم ان المراد بالحذف  
 هنا الاضمار كقولك لا اله الا الله من المصطلح بل عاظا بقرينة قوله ما اضمعه عاملا الى كونه منصوبا  
 غير موقوف وله مستان في رواية واحدة وكنت بهذا الهذيل المصنف في شرحه على قوله  
 الاعم ان اخفقت فانه لا يلزم لم يساعده الا هذا التقدير كما استغنى عليه  
 الاعم ان اخفقت فانه لا يلزم ان اخفقت في المفتوحة بل يلزم ان اخفقت في الضمير والاشارة  
 بعدها بالضمير المذكور من حيث انهما بافعال اقوى من المكسورة لثابتة في اولها  
 ايضا في اولها في دور المكسورة والمكسورة المخففة جاءت على طرفة قوله وان كان  
 لثابتة فيهم فلو لم يتقدم ضمير مفعولا ههنا في الظاهر بعد التخفيف لغير الاشارة  
 فانما لا تعمل في الظاهر بعد التخفيف مسيحي وجه ذلك ان كرونا مثال من التزليل  
 واخر دعوانهم اذ اجد الله رب العالمين اى انه الحمد فقد ظهر وجه ما ولينا الحذف  
 بالاضمار لانه لا يلزم بهذا الدليل لزوم الاضمار بالمعنى المذكور لانه لا يلزم الحذف ويغض هذا  
 التاويل قول المصنف شرح المعقل قدرا لا يجوز ضمير الشأن في المفتوحة المخففة  
 كيف ما وقع ولم يقدروه في المكسورة البتة فاعرفوا التحقير والاستعظام والاشارة  
 غضبا **قوله** محمد الله اسما لا اشارة الى فعله الموصول قلت انما بنيت اسما لا اشارة  
 لثابتها بالجرف لا احتياجا الى المشارة اليه ثم انه عرق اسما لا اشارة اصطلاحية  
 بالمشارة اليه اللغوي فلا يساوى العرق المعروف في المعرفة **قوله** وهي المذكورة  
 في آخر المشارة اليه ينقسم عقلا الى ستة اقسام لانه اما مفرد او ثنية او جمع وكل  
 واحد منها

ولم يرد ان الضمير لا يستعمل  
 في قوله لا اله الا الله  
 من المصطلح بل  
 عاظا بقرينة  
 قوله ما اضمعه  
 عاملا الى كونه  
 منصوبا

على ما سبق في  
 الاشارة الى  
 الاقوى والاعمال  
 في حصرها  
 بعد التخفيف

والله اعلم



المذکور ذان لیست  
 لیست المفردة وقا

Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper. The text is written diagonally across the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

فليكون كالكا في اباك صرفا في الاعمى الخطاب **قوله** وهي خمسة في حروف الخطاب  
خمسة وهي كـ حـ كـ تـ و اسماء الاله سارة خمسة على ما مر واقفا في ونه وهذه هي معنى  
تا في بعد كلهما لفظا واحدا ويتصل خمسة الخطباء على كل من خمسة لامثلة فيكون خمسة  
وعشر بمثاله وهي ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك  
تاك  
اوليك اوليك اوليك اوليك **قوله** ويقال في القريب لما اخبر وانما يقال هكذا المناسبة  
بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثير المسافة وكثير الحروف وانما اختصت اللام للبعيد  
هذه الاصل في الزيادة حروف المتصل لاستقامتها وقد عذرت هنا لانه لفظ فلا يلزم  
اجتماع الساكنين واما اختصارها فلا يستفاد الكثرة عليها ثم بعد ذلك في حروف من  
الحروف منها هو التوضيح لحفته ولوريد لا شبهة المفرد بالثنية فيصير الى حرف محانس  
له وهو اللام فافهم مقامه لتجصيل تلك الغاية كذا في بعض شرح الفصل **قوله**  
وتلك ذاك وتاك مسددتين او لاك مثل ذلك فتقوله تلك مستدرة والبواقي عطف  
عليه ومثل ذلك خبر عن الكل والعينه ان هؤلاء كلهم للبعيد كما انه ذلك للبعيد في غرضه  
ان يثير الى ان صيغة المفرد المؤنث وصيغة تثنية المذكور المؤنث وصيغة الجمع  
مذكرا ومؤنثا بحيث يحل في الخيارات الثلاثة ايضا للقريب والبعيد والتوسط فجعل تلك  
لبعيد المؤنث فيكون اشارة الى انه تا لقريبها وتا لتوسطها وجعل ذاك  
وتاك مسددتين لبعيد تثنية المذكور وتثنية المؤنث فيلزم اشارة الى ان ذاك تاك

فلم يداك من قبل الموتى فلو تفتنوا ذكروا اصله الذل  
فقلبت الامم الى النفاق وادعيت ثقتهم الخواص ولم  
تلبس النفاق لئلا يلاحظوا النفاق في  
مزية الغيبة على غيره



تقديمها واذ انك تارك مخففتين في وسطها وجعلها اولها كالمعبد لجمع فيكونه اشارة  
 الى المزاولة او اولها يك للقرين والمتوسط **قوله** واما ثم وهناك وهناك المكان  
 خاصه مع الاول يعني الهاء وتشديد النون لا تسمى من واحد واولها مستفاد المعنى  
 لهذه اللفظاظ مخصوصه باشارة لا مكنة وقاسم سبق كان من تركها بين لا يحتاج لانها  
 واه مكنة وتم وهناك بالتشديد للمكان البعيد وضعها وهو ليس من هذا الاصل  
 هنر مثلا نونا مثل جعفر فاندلوا من احلى نونات الفانها عن التضعيف  
 كذا بعض شروح المفصل وهذا للقرين وهناك هناك للمتوسط على الاصل  
 المتقدمة ذلك ما كمر لله الموصول الى قوله اسماء كذا فعلت وجه بناء الموصول  
 احتياجا الى الصلات وانما قلنا جزءا لجزء الكلام ولم يقل انما لانه بعض  
 احيلة الموصول الى الصلات لا لاسميته لانها اسماء بذورها فاعلم كيف تكون اسما  
 وهي محتاجة في الاشارة الى اعيانها وهذه الحاجة من خواص الحروف قل **هذه**  
 كحاجة ليست بها فان حاجة الحروف المتعلقاتها مشروطة في الوضع وفي كلام المصنف  
 شرح المفصل اشارة الى ذلك **قوله** بصله اراد بها اللغوية فلا دور كما مر في اسما  
 لا اشارة **قوله** وعابدا حرة عن غير حيث اذا واذا فانها محتاجة الى الجملة  
 والعابدة غير مشروطة فيها وانما وجب العابد هنا لانه الجملة مستقلة فلو لم يكن الرابط  
 لم يكن للكلام معنى **قوله** وصلة جملة خبرية الى صلة الموصول جملة خبرية ولا  
 ينقض صلة للالف واللام ههنا وان كانت اسم فاعلم او مفعول صوة الله انما

وهي محتاجة في الاشارة الى اعيانها وهذه الحاجة من خواص الحروف قل هذه كحاجة ليست بها فان حاجة الحروف المتعلقاتها مشروطة في الوضع وفي كلام المصنف شرح المفصل اشارة الى ذلك قوله بصله اراد بها اللغوية فلا دور كما مر في اسما لا اشارة قوله وعابدا حرة عن غير حيث اذا واذا فانها محتاجة الى الجملة والعابدة غير مشروطة فيها وانما وجب العابد هنا لانه الجملة مستقلة فلو لم يكن الرابط لم يكن للكلام معنى قوله وصلة جملة خبرية الى صلة الموصول جملة خبرية ولا ينقض صلة للالف واللام ههنا وان كانت اسم فاعلم او مفعول صوة الله انما

جملتان في التقديم وقول جملة احترق الفرد وقول خبرية احترق الامر في التسمية  
 ولا استغناء مية وغيرها ولما لم يقع المفرد وتلك الجمل صلة لانه الذي هو الموصول  
 وضع لوصف المعارف بالجملة فخرج المفرد عن كون صلة له وكذلك تلك الجملة لا  
 لا يقبل الوصفية لانه الوصف بالشيء يقتضيه بئوته ولا يثبت له اسماء ثم عمل البواني  
 عليه واما لم يقل ما لا يتم جزا الى جملة خبرية حتى يستغنى عن قوله وصلة جملة  
 خبرية ثانيا احترازا عن استعمال المحاراة في تعريف المطلق لجملة على صلة الله في الكلام  
 مجاز كما مر كرك اطلاق الصلة على الكلمة حقيقة يقال هكذا يكون المحاراة الحكم في الحد  
 ولعل هذه الغاية الذم اقامتها بعض السروح من انما احتاج الى تعريف الصلة  
 لا تلام يكن يتبع وكانت مأخوذة في تعريف الموصول فعدتها بانه فله صلة جملة  
 خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مشتمل في المعرفة والجهالة او بما هو اخص في ذلك  
 الغرض يحصل بالادنى عناية امضيتها مع وجود دفع المجاز وهو العدة في التعريف  
**قوله** وصلة الله في الكلام اسم فاعلم او مفعول وانما لا يكون صلة الله في الكلام معني  
 الذي ان الله اسم فاعلم او مفعول لانه لا يلف واللام مشبهان بالالف واللام التعريف مخوف  
 من حيث الصورة وحرف التعريف انما يدخل في المفرد شيئا من حيث المعنى بالذي هو  
 انما تدخل الجملة فوجب لزم يدخل فيها لفظ مفردة ومعناه جملة وهو اسم فاعلم  
 او مفعول على ما لا يشك في **قوله** وهي الذي شروع في عية الموصول لا الى الموصول  
 الذي المفرد والى المفرد الموننة اللذان واللتان بالالف والياء اي بالالف والياء

وهي محتاجة في الاشارة الى اعيانها وهذه الحاجة من خواص الحروف قل هذه كحاجة ليست بها فان حاجة الحروف المتعلقاتها مشروطة في الوضع وفي كلام المصنف شرح المفصل اشارة الى ذلك قوله بصله اراد بها اللغوية فلا دور كما مر في اسما لا اشارة قوله وعابدا حرة عن غير حيث اذا واذا فانها محتاجة الى الجملة والعابدة غير مشروطة فيها وانما وجب العابد هنا لانه الجملة مستقلة فلو لم يكن الرابط لم يكن للكلام معنى قوله وصلة جملة خبرية الى صلة الموصول جملة خبرية ولا ينقض صلة للالف واللام ههنا وان كانت اسم فاعلم او مفعول صوة الله انما



[illegible]

المفصل  
كذا بعض الشروح **و** إذا بعد ما لا استفهام يعني إذا كان بعد ما لا استفهام  
يكون من الموصولات نحو ما إذا صنعت شيئا **و** والعامل المفعول يجوز حذفه  
يجوز حذف الواو أي من الصلة إذا كان حقيقيا بلا ضعف لأنه يكون حينئذ مفعلا فاما  
إذا كان مرفوعا أو مجزوا فلا يجوز حذفه وإن جاء بعض المصور بكون ضعيفا  
فلا يقال الذين ضربت عما نقدر ضربوا ولا الذي ضربت عما نقدر ضربت إنما المرفوع  
فلأنه يكون أحد جزئي الجملة وأما المجرور فلا حذف يستلزم حذف حاية فيكسر  
الحذف ويستدل بعض الشروح بما امتنع حذف المرفوع بأنه فاعل أو الفاعل لا يجوز  
حذفه وبما امتنع حذف المجرور بما مر ثم قيل فيه نظربنا عما إنما تعليل المصنف

2

في وجه النظر لجولة في المرفوع مستدار وحالاً أو جواز حذفها جولة  
 هذا الجواز المجزوء معاً كقولهم عليه السلام يوم ان يرجع قوماً كالذي كانوا الى  
 كالذي كانوا عليه قل لعل هذا النظر يندفع باد في عنايته وهو ان يقول اد الجولن  
 كون الحذف فصيحاً وبعدهم حوزة كونه غير فصيح فهاذا حذف المرفوع وان كان جازماً  
 في بعض الجوارك لا يكون فصيحاً ولا قلت صيغة جولة عند ناصي البتة او الجوز ولا  
 قابل يقول حذف احدهما ليس بفصيح قلت ذلك فيما يحذف احدهما في موضع لا يكون  
 الكلام احتياج من وجه اضراً الى احدهما فاما فيما اذا احتاج الكلام للتبسيط الى الحذف  
 فلان لم انجسته فصيح وقصده ما ذكرته من العناية قول المصنف في شرح المفصل علم

الصحة الفعول العائدة على الوصول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يسطر الزوال من شأنه في عبادة  
امّا اذا لم تكن مفعولا محذوفه ضعيفا ما ذكر مرارا تشبهها بحذف الحاء والمجرور  
لا يكاد يصح بدله ما ذكره الامام الفاضل المدرزوقي شرح الحماسة عند شرحه  
هذا البيت لا يجوز ان يكون التقدير قوما كالذي كانوا عليه لان مثل عليه لا يجوز  
حذفه من الصلة لا تقول الذي مررت جالس وان كنت تريد به والذي دخل فاقم  
وانت تريد الذي دخلت عليه ويجوز ان يكون قوله كالذي كانوا اراد به كالذي  
كانوا وحذف الفعل تخفيفا قال زهير الذي طاب فعلهم وما وضع هم القدم  
كل النعم يا أم خاليد فكأن المعنى يجعلهم قوما كالذين كانوا ثم قيل  
واذا اخبرت بالذي صدرتها قلت ايضا هذا الفصل يستدعي بقرائن تعديفة

[illegible]



من الاخبار بالذي هو اناسا ذكيت بمجلة اما جدينا او محمد ثابته او متعلقا  
بالجملة على احدى وجوه التعلق نحو ان مفعولا مثلا ثم يذهب عن السماع معونة ذلك  
الله سم ويتبع ذلك معلومه من ذلك فتقصد ان تجد ذلك المعلوم عليه وعلمه  
فتقول زيد اخوك الذي زيد هو اخوك فما قام زيد الذي قام هو زيد وفي ضربت  
زيدا الذي ضربته زيد كان سمع منك ملك الحمد الثلاث ثم رفع لم يستباه في الحديث  
والله ولي المجد عنه الثانية والمفعول الثالثه فارتبت بمرتبته مما خبرت  
بوجهه الدلالة الى هذا اشار في كلام الامام عبد القاهر اذا ثبت ذلك حينئذ الشرح  
المتم فقول بالذي لي باستعانة الذي كما كتبت بالقلم والمخبر اذا اردت ان تخبر  
عن مثل هذا الاسم الذي هو حديث او محدث عنه ومفعول بانه على السماع بعد  
ما عليه باستعانة الذي صدر الذي لهما نصير مخبرا عنها وهو الثاني  
مقدما ثم جعلت موضع المخبر وهو ذلك الله سم المذكور ضمرا عايدا الى الذي  
اما الضمير فالرابط واما في موضع المخبر عنه فلانه في حكم الكناية عنه فاسب  
لن يكتفى في موضعه واخر ذلك المخبر عنه عن الضمير حال كونه خبرا عن الخبر فوضو  
وقوله موضع المخبر عنه اراد المخبر عنه حين الحقيقة وهو زيد الله المخبر  
عنه من حيث اللفظ هو الذي لكن لما كان زيدا هو المراد بالميرم الذي اخبر بواسطه  
الذي عنه جعل خبرا عنه وان كان خبرا في بعض الشرح اعلم انه يجب تقديم  
المستداه هنا مع انه لم يذكر في مواضع وجوب تقديم المستداه وتأخير الخبر

وكذلك الالف واللام يعني اذا خبرت بالالف واللام عن الاسم الذي من ذكره فاصح  
كما صنعت الذي من تصدير الالف واللام ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتأخير  
المخبر عنه حال كونه خبرا الالف الذي يكثر اخبارها فيها كما في ذلك الله سم المذكور  
في جملة فعلية او اسمية كما عرفت في قام زيد وند اخوك والالف واللام لا يمكن  
الاخبار بها اذ كان ذلك الله سم في جملة اسمية فلا يترك المفعول في يد وهو المراد  
بقوله في الجملة الفعلية خاصة وقوله ليحصر بنا اسم الفاعل او المفعول دليل على ذلك  
لهذا الالف واللام انما يدخلان في اسم الفاعل او المفعول كما عرفت في قوله لا يمكن  
بنا اسم الفاعل او المفعول من الجملة اسمية فانه في هذا المأثور اذا كانت  
الجملة اسمية مثل زيد اخوك اما اذا كانت مثل زيد يقوم فلم يجوز بنا اسم الفاعل  
او المفعول من يقوم في تدخل الالف واللام في اسم الفاعل عند تأخير زيد خبرا اول  
هبة كوز بنا لله الله انه لا يمكن دخول الالف واللام في اسم الفاعل هنا لانه لا بد  
ان يقع في موضع زيد ضمير كما عرفت في تدخل الالف واللام فيه لانه اسم الفاعل  
فانه تعذر امر منها الى من التصدير وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتأخير خبرا  
تعذر الاخبار به ومن ثم امتنع في ضمير الشانه الى اخره الى ومحققة انه اذا  
تعذر امر منها تعذر الاخبار بامتناع الله خبرا عن ضمير الشان بالذي انه تعذر  
شما خبرا خبرا لا نكلوا خبرت عن الضمير في قوله هو زيد منطلق فقط الذي هو  
زيد منطلق هو فقد ابطلت لسمي قايه صدر الكلام وامتنع الاخبار عن الموضوع



لتعد رجلاً الضمير موضع الخبر عنه فاند لو اخبرت عن زيد ما تقولك زيد الظرف  
 حسن فقلت الله هو الظرف زيد حسن له وهو اللفظ الضمير موصوف وانه يجوز  
 وامتنع الاخبار عن الصفه لانك لو اخبرت عن الظرف في هذا المثال فقلت الذي زيد  
 هو حسن الظرف لا ومتمم اللفظ الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العام لانك  
 لو اخبرت عن خبر في قولك خبر زيد فقلت الذي هو زيد لا خبر في لا في الخبر  
 ناصب وانما قيد المصدر بالعام لان الاخبار عن المصدر غير العام جائز كما في خبر  
 الضمير فيجب ان تقول الدواجن هو الضمير وامتنع الاخبار عن الخبر لانك لو  
 اخبرت عن قائم في قولك خبر زيد قائم فقلت الذي خبر زيد قائم وامتنع  
 اللفظ الضمير وقع جاله والعرفه لا يقع حاله وامتنع الاخبار عن خبر في مكان  
 يعود الى غير الذي وهو المراد بقوله والضمير المستحق لغيرها لا لغير الذي فانما  
 على انا ويدا الكلمة لانك لو اخبرت عن الضمير في زيد خبرته فقلت الذي زيد خبرته  
 هو فان جعلت الضمير في زيد بقي الموصول بلا عايد وان جعلت الموصول في  
 المبتدأ بلا عايد ولا يكمل اللفظ يكون عايد الموصول هو الضمير لا خبر في العايد  
 انما يكون في خبر العلة فان كان خبر العلة فان الخبر وان كان خبر الخبر  
 فان العايد فان قلت فانه ردت فيه ضميراً ثانياً لظاهر اللفظ المبتدأ قلت  
 نعم لكن لا يكون معناه المسئلة بل مسئلة اخرى كذا بعض شروح المفصل وامتنع الاخبار  
 عن اللفظ المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول لانك لو اخبرت عن غلام

في زيد خبرته غلامه فقلت الذي زيد خبرته غلامه جعلت الموصول المبتدأ بلا  
 عايد كما مر هذا اذا اردت الاخبار عن مجموع اللفظ مع الضمير فان اردت الاخبار  
 عن اللفظ بدون الضمير فقلت الذي زيد خبرته هو غلامه لكون اللفظ هو الضمير  
 لا خبر في عايد الموصول والثاني وهو المضاف اليه في الاصل عايد المبتدأ  
 لقد مت المضاف اليه عايد المضاف <sup>في الاصل عايد المبتدأ</sup> ولا اسمية موصولة الى اخر ما كان  
 في المبتدأ ما يوافي لفظ الموصول لم يجعل له باسماً وبيّن ضمير  
 الموصولات كما بين في خبر وفطار وقطام وان لم يكن من اسما الله تعالى له توافق  
 اللفظ في هذا وترك وتوكل سمته احترق الحرفية هي معناها ليس على  
 تلك الحروف وسبح في الحرف والموصولة كقوله تعالى وما عند الله خير مما تروا  
 الذي عند الله والله استغناها كقوله تعالى وما تملك عينك والشرطية كقوله  
 وما تملك معالي نفسك من خير تحذوه والموصولة كقوله وما تملك النفوس  
 الا موله فرجة كقوله العقل الفرجة بالجم وفتح الفاء التفتيح الهم وبالفهم  
 فرجة الحارط وما اشبهه وفي الشعر بالفتح هو له مع وقوله كقوله العقل  
 لك كما يحل العقل من ركني الجمل واتما حكم بان موصوفة هناك زائد على  
 في النكرة الموصوفة كما سيجي في بابها وقيل ان ما كافه كما في زيدا يود فيكم  
 حرفاً فلا يكون فيه لست له ولا اول اللفظ لانه لو كان حرفاً لم يكن مفعوله  
 لتكرر نصار تقدير الكلام تكون النفوس شيئاً من الله صفة في الموصولة

في اسما بالافعال

قوله

الافصح



واقامة وهي الجارة المجردة ومقامه وهو قليل واقامة يلزم من حذف الضمير العائد  
 الى الموصوف على التقدير الاول **والضام** كذا ذكر المصنف شرح المفصل والقامة  
 هي التي غير محتاجة الى صلة وصفه كقوله تعالى فتحمي لبي نعم شيئا هي **ليس**  
 بصفة له مفردة وله صفة له ضمير والصفة كقولك اضربه ضربا ماضيا  
 اي ضربا مضربا قليلا **ومن** كذلك يعني كلمة من مثل ما في الوجه  
 المذكور **الا ان** من لا يحى تامة وصفه لغتهم وهو المراد بقوله **الا ان** التام  
 والصفة مثال الموصولة معرفة معرفة والاسمها مية ابوك والاسم  
 من تضرع اضرب الموصوفة **رئيس** بكسر الميم **قوله** وايضا انه كمن  
 بجى كلمة اي ايضا على البرعة او وجه موصولة كقولك اضربك انهم خرج  
 واستفهامية كقولك لي الرجل عند شرطية كقولك لي تضرع اضرب  
 وموصوفة كقولك يا هذا الرجل وتعمل المصنف انما ترك قسمين من اقسام اي  
 وهو ان يكون صفة كقولك مررت برجل اي كامل في الرجولية لما لا  
 انما اليه في باب التبع فسطح لا غير انما بعض الشرح **قوله** وهي  
 معدة وحدها الى كلمة اي معرفة وحدها من بين اخواتها وانما اعربت  
 مع قيام علم البناء وهي المتأبهة بالحرف لا بها يكون مضافة غالبا والاضافة  
 من خواص الاسم فعاد صفة البناء فيقاع الامم سائما وهو الاعراب في الاسماء  
 فلما اعربت هذا التبع فسطح الاضافة اعربت فيما لم يضاف طرد الباب

قوله اي ايضا على البرعة او وجه موصولة كقولك اضربك انهم خرج واستفهامية كقولك لي الرجل عند شرطية كقولك لي تضرع اضرب وموصوفة كقولك يا هذا الرجل وتعمل المصنف انما ترك قسمين من اقسام اي وهو ان يكون صفة كقولك مررت برجل اي كامل في الرجولية لما لا انما اليه في باب التبع فسطح لا غير انما بعض الشرح قوله وهي معدة وحدها الى كلمة اي معرفة وحدها من بين اخواتها وانما اعربت مع قيام علم البناء وهي المتأبهة بالحرف لا بها يكون مضافة غالبا والاضافة من خواص الاسم فعاد صفة البناء فيقاع الامم سائما وهو الاعراب في الاسماء فلما اعربت هذا التبع فسطح الاضافة اعربت فيما لم يضاف طرد الباب

كقوله

كقوله تعالى ايا ما تدعو **قوله** لا اذا حذف صلة وصلتها بها اذا حذف الخبر  
 الاول من صلتهما على البناء على اللغة الفصيحة لا فقاره الى ذلك الصدد  
 كما ينبغي قبل لا فقاره الى الحذف اليه المقدر كقوله مع ليم استبد لنا لم  
 يستثنى الموصوفة لبناءه مثل ياتها الدجركا استثنى التي حذف صلة وصلتها  
 لانه ذكر في قسم المنادى من كل ما يتبع فتاوى مفردة معرفة فهو مني ومنيا  
 الموصوفة لهذا فلا حاجة له الى الذكرنا **قوله** وفما اذا صنعت جهازا الى  
 فالوجه الاول ان يكون حاله مستفهامية وذات معنى الذي صنعت صلتهما والعايد  
 محذوف فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته يكون جوابا مرفوعا حاشد مطا  
 للسؤال لان لا يكون الا مبتدأة على هذا التقدير لصيغة صيغة ولا تعمل الصلة  
 فيما قبل الموصول والوجه الثاني ان يكون ما ذا بياها موضوعية بمعنى اي شيء  
 فيكون التقدير اي شيء صنعته فيكون جوابا مطابقة للسؤال ايضا  
 لقوله اي شيء منصوب بصيغة اذ لا مانع من العمل هنا وينبغي ان يعلم انه يمكن  
 في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال وكذا الثاني في الجواب على  
 تقدير خبر مبتدأ محذوف **قوله** انه العجز من المذكورين اوله الى التقدير وحده  
 الاصل فذلك ما يعبر به المصنف حوله العجز من الاخرين **قوله** رحمه الله اسما  
 لافعال لا قوله لا صوات قلت انما نيت هذه الاسماء لا في وضع بعضها  
 وضع الحروف نحو ذلك ثم الحق اليواتي بها او لوقوعها موقع مالا اصله في  
 الاعراب

قوله اي ايضا على البرعة او وجه موصولة كقولك اضربك انهم خرج واستفهامية كقولك لي الرجل عند شرطية كقولك لي تضرع اضرب وموصوفة كقولك يا هذا الرجل وتعمل المصنف انما ترك قسمين من اقسام اي وهو ان يكون صفة كقولك مررت برجل اي كامل في الرجولية لما لا انما اليه في باب التبع فسطح لا غير انما بعض الشرح قوله وهي معدة وحدها الى كلمة اي معرفة وحدها من بين اخواتها وانما اعربت مع قيام علم البناء وهي المتأبهة بالحرف لا بها يكون مضافة غالبا والاضافة من خواص الاسم فعاد صفة البناء فيقاع الامم سائما وهو الاعراب في الاسماء فلما اعربت هذا التبع فسطح الاضافة اعربت فيما لم يضاف طرد الباب

اي كقوله



هذا هو المصدر الذي هو غير اسم الفعل على ثلاثة أقسام قسمان  
 مبنية باتفاق ما هو مصدر معروف كجار وما هو من غير النصف مثل يا فتى  
 لما بينهما بفعل الذي هو اسم الفعل حين العدل والنية (ما النية فطاعة  
 وامت العدل فلا في محار معدول من المحور والنحو وفساق معدول عن فاسقة  
 كماله نزال معدول من نزال القسم الثالث وهو من يكون علما للامعاء مؤنثا  
 كقطام وغلا مبنية في لغة أهل الحجاز معربة لغة بني تميم وإنما بنى الحجاز  
 لما بينهما من حيث الوزن والعدل وإن كان قد يربى إذا ليس لقطام وغلا  
 قاطمة وغاكبة عدله عنها تحقيقا لأنهم أثبتوا العدل التقديرية فهذا الباب  
 ليتحقق المشابهة بترال يكون الأخوات على سنن واحد وإنما عرفت في تمام  
 غير المنصرف من المعربات وهو غير منصرف لوجود العلامة العدل في  
 علما أحترلن عن بياض فاساق وقوله للامعاء أحترلن عن بياض فاساق  
 للفجرة أو العجور ومما من المعاني إنما أحترلن عنهما أنه اختلاف بينهما بل  
 مما مبنية باتفاق **ول** الأجزاء لا حروف جارية أكثر كثير في تمام افتوا  
 المحاريتي فبنا مثل حضارة فليل منهم يعربون على بالقياس إذا فرق  
 طاحنة دار وبن غيرة في موجب العداب وجه لكثرة ذلك الدار حرف مشتق لكونه  
 في محذرة كالمكرر لذلك كثرة الشغ فاختبر فيه البناء لأنه أخف أسلوبا  
 طريقة أسهل من طرية وقد الاعتدال السالك على وجيزة أبا وحضارة وبنوا  
 في اللغة

**وهو الأمر الماضي** **ول** **لح** الأمر الماضي أحترلن عن نفس الأمر والمآخ  
 وأعلم أن هذه الأسماء موضوعية بأذا لفظ الأمر ولفظ الماضي فإن رؤيدا  
 موضوع للفظ الأمر وهيها موضوع للفظ بعد فلا ترد هذه الأسماء نقضا  
 على الأفعال المفترضة مفهوم الأفعال ليس بلفظ وكذلك حرج اسم الفاعل إذا كان  
 بمعنى الماضي لا مفهومه ليس بلفظ **ول** مثل رؤيد رؤيدا إلى أمهم وهيها  
 ذاك إلى جده وإنما بنى بناء الحركة لئلا يجمع الساكنان على الفتح لحقته أعلم  
 أن رؤيدا أربعة أوجه هو واحد مبنية وهو إذا كان اسما للعدل وفيما  
 عداه مفرقة وذلك في تنوع صفة كقولك سار رؤيدا أو جاله كقولك ساروا  
 رؤيدا أو مصدرا مضافا في معنى أجد كقولك رؤيد رؤيدا وللخروج في  
 موضع رؤيد في رؤيد رؤيدا مذهبان أحدهما أنه في موضع نصب على المصدر كأنك  
 قلت أروا إذا رأيتا والثاني أن يكون في موضع رفع على الابتداء أو الضم المستتر  
 فيها فاعيل مستتر كخبر كما أقام الأندلس في الثاني هو الوجه الذي لا قول  
 له يكون اسم فاعله وهو خلاف الإجماع **ول** وفعل بمعنى الأمر من الثلاث قياس  
 فعل مستدار وقياس خبره يعني أن كل فعل مثله في صلح له أن يأخذ منه فعل  
 بمعنى أفعله كزال بمعنى لنزل وضرب بمعنى ضربت وإنما بنى بيزال على الكسر  
 على أصل البقاء الساكنين **ول** وفعل مصدر معرفة إلى آخره فعل  
 مستدار ومصدر أحال ومعرفة حال بعد حال وحنه عطف على مصدر أو تو

هذا هو المصدر الذي هو غير اسم الفعل على ثلاثة أقسام قسمان  
 مبنية باتفاق ما هو مصدر معروف كجار وما هو من غير النصف مثل يا فتى  
 لما بينهما بفعل الذي هو اسم الفعل حين العدل والنية (ما النية فطاعة  
 وامت العدل فلا في محار معدول من المحور والنحو وفساق معدول عن فاسقة  
 كماله نزال معدول من نزال القسم الثالث وهو من يكون علما للامعاء مؤنثا  
 كقطام وغلا مبنية في لغة أهل الحجاز معربة لغة بني تميم وإنما بنى الحجاز  
 لما بينهما من حيث الوزن والعدل وإن كان قد يربى إذا ليس لقطام وغلا  
 قاطمة وغاكبة عدله عنها تحقيقا لأنهم أثبتوا العدل التقديرية فهذا الباب  
 ليتحقق المشابهة بترال يكون الأخوات على سنن واحد وإنما عرفت في تمام  
 غير المنصرف من المعربات وهو غير منصرف لوجود العلامة العدل في  
 علما أحترلن عن بياض فاساق وقوله للامعاء أحترلن عن بياض فاساق  
 للفجرة أو العجور ومما من المعاني إنما أحترلن عنهما أنه اختلاف بينهما بل  
 مما مبنية باتفاق **ول** الأجزاء لا حروف جارية أكثر كثير في تمام افتوا  
 المحاريتي فبنا مثل حضارة فليل منهم يعربون على بالقياس إذا فرق  
 طاحنة دار وبن غيرة في موجب العداب وجه لكثرة ذلك الدار حرف مشتق لكونه  
 في محذرة كالمكرر لذلك كثرة الشغ فاختبر فيه البناء لأنه أخف أسلوبا  
 طريقة أسهل من طرية وقد الاعتدال السالك على وجيزة أبا وحضارة وبنوا  
 في اللغة

من خبر فعل أعلم أنه فعل الذي هو غير اسم الفعل على ثلاثة أقسام قسمان  
 مبنية باتفاق ما هو مصدر معروف كجار وما هو من غير النصف مثل يا فتى  
 لما بينهما بفعل الذي هو اسم الفعل حين العدل والنية (ما النية فطاعة  
 وامت العدل فلا في محار معدول من المحور والنحو وفساق معدول عن فاسقة  
 كماله نزال معدول من نزال القسم الثالث وهو من يكون علما للامعاء مؤنثا  
 كقطام وغلا مبنية في لغة أهل الحجاز معربة لغة بني تميم وإنما بنى الحجاز  
 لما بينهما من حيث الوزن والعدل وإن كان قد يربى إذا ليس لقطام وغلا  
 قاطمة وغاكبة عدله عنها تحقيقا لأنهم أثبتوا العدل التقديرية فهذا الباب  
 ليتحقق المشابهة بترال يكون الأخوات على سنن واحد وإنما عرفت في تمام  
 غير المنصرف من المعربات وهو غير منصرف لوجود العلامة العدل في  
 علما أحترلن عن بياض فاساق وقوله للامعاء أحترلن عن بياض فاساق  
 للفجرة أو العجور ومما من المعاني إنما أحترلن عنهما أنه اختلاف بينهما بل  
 مما مبنية باتفاق **ول** الأجزاء لا حروف جارية أكثر كثير في تمام افتوا  
 المحاريتي فبنا مثل حضارة فليل منهم يعربون على بالقياس إذا فرق  
 طاحنة دار وبن غيرة في موجب العداب وجه لكثرة ذلك الدار حرف مشتق لكونه  
 في محذرة كالمكرر لذلك كثرة الشغ فاختبر فيه البناء لأنه أخف أسلوبا  
 طريقة أسهل من طرية وقد الاعتدال السالك على وجيزة أبا وحضارة وبنوا  
 في اللغة

والفردية ما التناهي إذا كان موقفا  
 كما وأما في حيث يقال في كبره فاقول

هذا هو المصدر الذي هو غير اسم الفعل على ثلاثة أقسام قسمان  
 مبنية باتفاق ما هو مصدر معروف كجار وما هو من غير النصف مثل يا فتى  
 لما بينهما بفعل الذي هو اسم الفعل حين العدل والنية (ما النية فطاعة  
 وامت العدل فلا في محار معدول من المحور والنحو وفساق معدول عن فاسقة  
 كماله نزال معدول من نزال القسم الثالث وهو من يكون علما للامعاء مؤنثا  
 كقطام وغلا مبنية في لغة أهل الحجاز معربة لغة بني تميم وإنما بنى الحجاز  
 لما بينهما من حيث الوزن والعدل وإن كان قد يربى إذا ليس لقطام وغلا  
 قاطمة وغاكبة عدله عنها تحقيقا لأنهم أثبتوا العدل التقديرية فهذا الباب  
 ليتحقق المشابهة بترال يكون الأخوات على سنن واحد وإنما عرفت في تمام  
 غير المنصرف من المعربات وهو غير منصرف لوجود العلامة العدل في  
 علما أحترلن عن بياض فاساق وقوله للامعاء أحترلن عن بياض فاساق  
 للفجرة أو العجور ومما من المعاني إنما أحترلن عنهما أنه اختلاف بينهما بل  
 مما مبنية باتفاق **ول** الأجزاء لا حروف جارية أكثر كثير في تمام افتوا  
 المحاريتي فبنا مثل حضارة فليل منهم يعربون على بالقياس إذا فرق  
 طاحنة دار وبن غيرة في موجب العداب وجه لكثرة ذلك الدار حرف مشتق لكونه  
 في محذرة كالمكرر لذلك كثرة الشغ فاختبر فيه البناء لأنه أخف أسلوبا  
 طريقة أسهل من طرية وقد الاعتدال السالك على وجيزة أبا وحضارة وبنوا  
 في اللغة



كوكبا تطلقان قبل سربل والرحمة الله الاجهوات الموقلة المركبات **قوله** والنايت  
 الاصوات لفقد التركيب لانها انما وضعت لان ينطق بها مفردة اما الحكاية فهو  
 او لتخويت عيول مثلا اذا قلت عاف حاكيا صوت الخراف قلت مخ مسددة او  
 مخففة عندنا خة للبعير لم يحتمل الحيا يتركب معه لشر وضع الا على حكاية  
 لا غير ووضع الثاني لاجتماع هذه الاصوات في غير فم يحتمل باعتبار المعنى الذي  
 وضع له الى جزء اخر بخلاف الحروف المعجمة فانها انما وضعت للمعاني كوضع جـ  
 وفرس فالتا لبا اسم ليد والاسم ليد كذا الكساف في حكاية المعاني جـ  
 وفرس بخلاف تلك الاصوات فانها ليست لها مدلولات ككساف اسماء المعاني ككساف  
 من وضعها حكاية الصوت او لتصور ليس الاقل المحقق ووجدنا اعلاه  
 مركبا قليلا كقولهم يد اعين باسم الشيب مشتق والشيب صوت مشتق من اليد  
**قوله** رحمة الله المركبات الخ قوله الكنايات **قوله** كل اسم مركب مركب  
 مركب من **قوله** ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما تعلق العمل ولا الحكاية  
 خرج بابتائهم سزا او بوق نجيذة فانه محكي عما اصله قبل التسمية وليس بناؤه  
 بالتركيب والعلام فمما بناؤه به وخرج غلام زيد للجزيرة في معربا وهذا  
 المركب انما يكون احد جزئيه او كلاهما مبتدأ في بعض الشروح والحق ان  
 كلمتين لم يزل بينهما ليدخل فيه مثل سبيويه **قوله** كانه وفيه ان احد جزئيه  
 حيز في ليس به فان شيب اسم فارسي وفيه من الاصوات لم يعلو احد من  
 بالاني

قوله كوكبا تطلقان قبل سربل والرحمة الله الاجهوات الموقلة المركبات  
 قوله الاصوات لفقد التركيب لانها انما وضعت لان ينطق بها مفردة اما الحكاية فهو  
 قوله او لتخويت عيول مثلا اذا قلت عاف حاكيا صوت الخراف قلت مخ مسددة او  
 قوله مخففة عندنا خة للبعير لم يحتمل الحيا يتركب معه لشر وضع الا على حكاية  
 قوله لا غير ووضع الثاني لاجتماع هذه الاصوات في غير فم يحتمل باعتبار المعنى الذي  
 قوله وضع له الى جزء اخر بخلاف الحروف المعجمة فانها انما وضعت للمعاني كوضع جـ  
 قوله وفرس فالتا لبا اسم ليد والاسم ليد كذا الكساف في حكاية المعاني جـ  
 قوله وفرس بخلاف تلك الاصوات فانها ليست لها مدلولات ككساف اسماء المعاني ككساف  
 قوله من وضعها حكاية الصوت او لتصور ليس الاقل المحقق ووجدنا اعلاه  
 قوله مركبا قليلا كقولهم يد اعين باسم الشيب مشتق والشيب صوت مشتق من اليد  
 قوله **قوله** رحمة الله المركبات الخ قوله الكنايات **قوله** كل اسم مركب مركب  
 قوله مركب من **قوله** ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما تعلق العمل ولا الحكاية  
 قوله خرج بابتائهم سزا او بوق نجيذة فانه محكي عما اصله قبل التسمية وليس بناؤه  
 قوله بالتركيب والعلام فمما بناؤه به وخرج غلام زيد للجزيرة في معربا وهذا  
 قوله المركب انما يكون احد جزئيه او كلاهما مبتدأ في بعض الشروح والحق ان  
 قوله كلمتين لم يزل بينهما ليدخل فيه مثل سبيويه **قوله** كانه وفيه ان احد جزئيه  
 قوله حيز في ليس به فان شيب اسم فارسي وفيه من الاصوات لم يعلو احد من  
 قوله بالاني

الحروف **قوله** فان نقصنا للثاني حرفا بينت بفتح فان نقصنا للثاني من جزى هذا المركب  
 حرفا اخر الحذف اما الاول فليتل اخر منزلة وسط الكلمة واما الثاني فلنقصه  
 معنى كحرف خمسة عشر اذ اصل خمسة وعشرة **قوله** خمسة عشر وحادي عشر  
 انما اورد مثالين ليظهر ان القليلين اعلى العبد وللواجب من المتعبد مشترك  
 في هذا الحكم وفي بعض الشروح وفيه نظر لان الثاني فيه تتضمن الحروف لا تلازم  
 حادي عشر وجوابه لا يعلم انه لا يتضمن الحروف اذ لم يرد به حادي عشر لان  
 معناه حادي عشر كما انه واحد عشر كان سفي ليقال حادي عشر لانه  
 بعد حذف الواو غير لفظ الحاشي الى لفظ العشر للتخفيف الى هذا اللفظ **قوله**  
**قوله** هذا اصل جوابه لان معناه حادي عشر متطور فيه اذ لو كان كذلك لكان

قوله كوكبا تطلقان قبل سربل والرحمة الله الاجهوات الموقلة المركبات  
 قوله الاصوات لفقد التركيب لانها انما وضعت لان ينطق بها مفردة اما الحكاية فهو  
 قوله او لتخويت عيول مثلا اذا قلت عاف حاكيا صوت الخراف قلت مخ مسددة او  
 قوله مخففة عندنا خة للبعير لم يحتمل الحيا يتركب معه لشر وضع الا على حكاية  
 قوله لا غير ووضع الثاني لاجتماع هذه الاصوات في غير فم يحتمل باعتبار المعنى الذي  
 قوله وضع له الى جزء اخر بخلاف الحروف المعجمة فانها انما وضعت للمعاني كوضع جـ  
 قوله وفرس فالتا لبا اسم ليد والاسم ليد كذا الكساف في حكاية المعاني جـ  
 قوله وفرس بخلاف تلك الاصوات فانها ليست لها مدلولات ككساف اسماء المعاني ككساف  
 قوله من وضعها حكاية الصوت او لتصور ليس الاقل المحقق ووجدنا اعلاه  
 قوله مركبا قليلا كقولهم يد اعين باسم الشيب مشتق والشيب صوت مشتق من اليد  
 قوله **قوله** رحمة الله المركبات الخ قوله الكنايات **قوله** كل اسم مركب مركب  
 قوله مركب من **قوله** ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما تعلق العمل ولا الحكاية  
 قوله خرج بابتائهم سزا او بوق نجيذة فانه محكي عما اصله قبل التسمية وليس بناؤه  
 قوله بالتركيب والعلام فمما بناؤه به وخرج غلام زيد للجزيرة في معربا وهذا  
 قوله المركب انما يكون احد جزئيه او كلاهما مبتدأ في بعض الشروح والحق ان  
 قوله كلمتين لم يزل بينهما ليدخل فيه مثل سبيويه **قوله** كانه وفيه ان احد جزئيه  
 قوله حيز في ليس به فان شيب اسم فارسي وفيه من الاصوات لم يعلو احد من  
 قوله بالاني

هذا الواحد الذي يقال له بالفاستة يزدحم موصوفاتها بين الصفين وكان  
 حادي عشر في دهم لانه الحادي قلب واحد ومعناه بالفاستة في كماله  
 واحد عشر كوجه وظاهره انه ليس كذلك لعل عشر على حقيقة ويكون المقدور  
 حادي عشر عما ان يكون الواو مخففة للمعنة ليكون المعنى بك يادة ومعنى  
 موهوم يازدحم ويندفع النظر من ينظر فيه عن الحجة عن بعض الذي والعيه  
 حقيقة الوضوح **قوله** احده عشر هذا التاويل يعلم لذلك المعنى فخلا قوله  
**قوله** دهم لالباس لان لفظ الحادي كانه جعل علما لهذا الجواز وهو خليص  
 الاول للمعنة من بين سائر المركبات **قوله** الا لا يجمع عشر في غير  
 الحرف الاول

قوله كوكبا تطلقان قبل سربل والرحمة الله الاجهوات الموقلة المركبات  
 قوله الاصوات لفقد التركيب لانها انما وضعت لان ينطق بها مفردة اما الحكاية فهو  
 قوله او لتخويت عيول مثلا اذا قلت عاف حاكيا صوت الخراف قلت مخ مسددة او  
 قوله مخففة عندنا خة للبعير لم يحتمل الحيا يتركب معه لشر وضع الا على حكاية  
 قوله لا غير ووضع الثاني لاجتماع هذه الاصوات في غير فم يحتمل باعتبار المعنى الذي  
 قوله وضع له الى جزء اخر بخلاف الحروف المعجمة فانها انما وضعت للمعاني كوضع جـ  
 قوله وفرس فالتا لبا اسم ليد والاسم ليد كذا الكساف في حكاية المعاني جـ  
 قوله وفرس بخلاف تلك الاصوات فانها ليست لها مدلولات ككساف اسماء المعاني ككساف  
 قوله من وضعها حكاية الصوت او لتصور ليس الاقل المحقق ووجدنا اعلاه  
 قوله مركبا قليلا كقولهم يد اعين باسم الشيب مشتق والشيب صوت مشتق من اليد  
 قوله **قوله** رحمة الله المركبات الخ قوله الكنايات **قوله** كل اسم مركب مركب  
 قوله مركب من **قوله** ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما تعلق العمل ولا الحكاية  
 قوله خرج بابتائهم سزا او بوق نجيذة فانه محكي عما اصله قبل التسمية وليس بناؤه  
 قوله بالتركيب والعلام فمما بناؤه به وخرج غلام زيد للجزيرة في معربا وهذا  
 قوله المركب انما يكون احد جزئيه او كلاهما مبتدأ في بعض الشروح والحق ان  
 قوله كلمتين لم يزل بينهما ليدخل فيه مثل سبيويه **قوله** كانه وفيه ان احد جزئيه  
 قوله حيز في ليس به فان شيب اسم فارسي وفيه من الاصوات لم يعلو احد من  
 قوله بالاني



من بين النكت المشهورة في تركيب الالف واللام والسين والهمزة في العلة كناية عن الاستعانة والبراد  
بالكنيات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم فمفسر انما يهاجم  
على الخطا في الفسيانية فخل ذلك لا يكون من ذلك لا غير من غير شيء وقع  
فمفسر كلام متكلم ولا يستقيم له يكون الكناية مراد اياها وتقع لفظ عوضا من  
لفظ او من الفاظ فانه يؤدى الى الخان يكون اكثر الكلمات كناية عن اعتبارها جميعا  
موضح به الى ان يكون نحو ان وكيف ايا ان ومضى كناية عن قولك ان ليس عوض عن  
فذلك فكان كذا لانه كذا ليس وكذا انهم قد يطلقوا الكناية على لفظ غير  
من لفظ ليس مثله السماجة كما يكن ههنا عوض عن الفرج وكما يكن بالخطا  
عن غير ما وبوطيت عن غيره وليس ذلك مراد اها وانما سبق في كناية  
لما وافق كناية العبد ومما صنفنا فلم نجعل له بالخذ الى هذا اما في مصنف في المروج  
الاخرى فلهذا موضع التقدير حقا المطاه في طول من الزمان فطهرت  
بشيء اعول عليه في بيان الداعي لهم في تفسير الكنايات عن فسر واجتاجوا  
الى تامل الكنايات بالهنية او لا ثم كلفهم خرج كما وهما في الكنايات والبدوا  
بها في كناية حتى يدركوا كرها في مقامها تداركوا ثم لم يخرجوا  
عن فهم دخول الفاظ غيرها عن الفاظ في تعريفهم الا بالتفصيل ثانيا بانها  
ليست مرادة وهلا في اللفظ تفسيرها هي الفاظ مبهمة وضعت في غير ما  
عن عدد مفسر في حديث كذلك اذ الكنايات التي نحن فيها هي كذا العبد  
فوكذا هم

لست اجد في هذا الموضع  
فانما هو في كناية العبد  
فانما هو في كناية العبد

من بين النكت المشهورة في تركيب الالف واللام والسين والهمزة في العلة كناية عن الاستعانة والبراد  
بالكنيات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم فمفسر انما يهاجم  
على الخطا في الفسيانية فخل ذلك لا يكون من ذلك لا غير من غير شيء وقع  
فمفسر كلام متكلم ولا يستقيم له يكون الكناية مراد اياها وتقع لفظ عوضا من  
لفظ او من الفاظ فانه يؤدى الى الخان يكون اكثر الكلمات كناية عن اعتبارها جميعا  
موضح به الى ان يكون نحو ان وكيف ايا ان ومضى كناية عن قولك ان ليس عوض عن  
فذلك فكان كذا لانه كذا ليس وكذا انهم قد يطلقوا الكناية على لفظ غير  
من لفظ ليس مثله السماجة كما يكن ههنا عوض عن الفرج وكما يكن بالخطا  
عن غير ما وبوطيت عن غيره وليس ذلك مراد اها وانما سبق في كناية  
لما وافق كناية العبد ومما صنفنا فلم نجعل له بالخذ الى هذا اما في مصنف في المروج  
الاخرى فلهذا موضع التقدير حقا المطاه في طول من الزمان فطهرت  
بشيء اعول عليه في بيان الداعي لهم في تفسير الكنايات عن فسر واجتاجوا  
الى تامل الكنايات بالهنية او لا ثم كلفهم خرج كما وهما في الكنايات والبدوا  
بها في كناية حتى يدركوا كرها في مقامها تداركوا ثم لم يخرجوا  
عن فهم دخول الفاظ غيرها عن الفاظ في تعريفهم الا بالتفصيل ثانيا بانها  
ليست مرادة وهلا في اللفظ تفسيرها هي الفاظ مبهمة وضعت في غير ما  
عن عدد مفسر في حديث كذلك اذ الكنايات التي نحن فيها هي كذا العبد  
فوكذا هم

فانما هو في كناية العبد  
فانما هو في كناية العبد  
فانما هو في كناية العبد

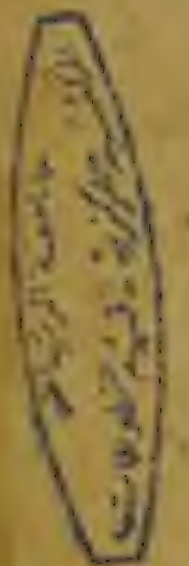


وكيفية حديث يخرج فلان بآية الله ليس يعتبر به عدد او حديث لانه  
 بغير اللام للآية وبها للبهائم ودخل حكم لانها لفظ وضبطا بعد ما عرفت  
 ويخرج ايضا احواش لانه لا يعتبر بها عن القبول اطلاقا بقولنا مائة عبرها  
 وضبطا لا يعتبر بها الا في مخرج بقولنا اسم الذي عنه يعتبر به احد ما كان  
 بغير لامة لو سلم انهما في عن ستة **قوله** كذا في العدد اي بما كنا نعرف  
 العدد واما بنيت اما الاستفهامية فلهذا من مخرج لامة والخبرية لما بهما  
 الاستفهامية لفظا او الحروف في ضبطا واما كذا فلانة في الاصل اسم لا مشارة  
 دخل عليه كذا في التثنية والاشارة مبنيّة **قوله** وكيفية حديث يخرج  
 كتابان عن الحديث على الخبر واما بنيت اما كذا في كناية عن الخبر والخبر  
 حيث منفية فيكون القائم مقامها مبنيّا وكذا حكم ذيت **قوله** فكم الاستفهامية  
 مميّزها منحوب مفرد مميّز الاستفهامية انما يكون منصوبا مفردا للثبوت  
 لا استفهامية عبارة عن مطلق العدد في محتمل عما هو مميّز الامة اذ المتوسطة  
 وهي من احوال التسعة وتسعين لئلا يلدن الترجيح بلا ترجيح **قوله** والخبرية  
 مجرور مفرد ومجموع الى الخبرية مميّزها مجرور مفرد ومجموع واما كان مجرورا  
 لانه بالعدد الكثير والعدد العتري الكثير كناية والف محتمل كذا في  
 سبي باب العود واما ما مفرد الامة الكثير من كذا في التثنية  
 مجموعا لانه العدد الكثير فيه ما يثنى عكسيت صريحا واما كان هذا ليس  
 في الخبرية

من انا في

في

في التصريح جعل حجة كانه نايب عن التصريح بطل كذا في شرح قوله في النقيب  
 لم يترالا استفهامية والخبرية الخبرية يصح ان يقال على خبرية على  
 النقيب على النقيب في رتب من شأنها المجرور بعد ما كذا في المحرر على ما علم بعد ذلك  
 يتعين النقيب الاستفهامية في الامة بالتمييز لا النقيب الجرم على علم  
 انه اذ فصل بين خبرية ومميّزها بغير يمول كذا في الدرر جلا وله مستند  
 2 المصطل والمصطل في ذلك لعل المعول له شبهة عدم جولة الفصل في الضم  
 والمضاف اليه والمميّز لو كان مجرورا لكافة لم مضافة على الاصح فانه لم يستبعد  
**قوله** ودخل من ضمها الى في مميّزها على حذف المضاف كوكم من وجوه خبرية  
 من قوته اهلكناها وهذا امر سماعي او اهل من ذلك استفهامية ثبوتية كذا في خبرية  
 ولذا دخولها في مميّزها اكثر ولما دخلت فيها بالناسية دخلت اخبرها ايضا بالناسية  
**قوله** ولما صدر الكلام اما الاستفهامية فلا استفهام واما الخبرية فلا تهم  
 لكونها لانها التثنية في رتب كذا في الانشاء التثنية والعدد صدر الكلام  
 وكذا التثنية **قوله** وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فيكون محكم  
 الاستفهامية والخبرية لقبول العوامل المعنوية للدفع والنصب والخبر مرفوعا  
 ومجرورا ومنصوبا **قوله** فكل ما بعد فعل غير مشغول عنه ضمير بيان  
 ضابطا يكونان عند منصوبين في كل موضع يكون ما بعدهم قد لا يكون ذلك  
 الفعل عامل في ضمير يعود اليه ولا في متعلق ذلك الضمير كانه محكم منصوبا لذلك  
 الفعل





بحسب مقتضى العاقل لا يقتضيه مفعولاً به كان مفعولاً به كقولكم رجلاً ضربتكم  
 غلاماً ملكاً وان اقتضيه مفعولاً مطلقاً كان مفعولاً مطلقاً كقولكم ضربتكم ضربت  
 وكم ضربتكم ضربتكم وان اقتضيه ظرفاً كان ظرفاً كقولكم يوماً ضربتكم يوم ضربتكم  
 كانك قلت اعشرون رجلاً وكثيراً من الغلمان ملكت اعشرون ضربتكم ضربتكم  
 من الضرب ضربتكم اعشرون يوماً ضربتكم كثيراً من الأيام ضربتكم بضرب  
 لنفس العبد لا الهنكم بدل اعشرون يوماً ضربتكم كيف سلبت الفعل على العشر  
 قلت تسليط الفعل مفعولاً لا يضرب ذلك وان كان مفعولاً لا يضرب هذا الاكراه في الضم  
 عاملاً على شريطة التفسير وانما قال فعل احسن لان الالف تسمى كذا وما قال ان لم يثبت  
 ناصباً وانما قال غير متغلبة عنه بضمير احسن لان الالف تسمى كذا وما قال ان لم يثبت  
 فيه مبتدأ ان سفل الفعل عنها بالضمير كذا في بعض الشروح وفيه نظر في المتغلبة  
 (الفعل عنها) بالضمير لا يمنع تسليط مثله في ينصب وكان هذا القيد لا حاجة  
 اليه في اشتراط انتصابه ليلول جاز الله العلامة في خاصية المفضل لوقلت  
 كم رجلاً دابة كان محكم نصيباً وان كان مفعولاً بالضمير لا يستفهم تقدراً ضمير  
 بعلم الفعل ولا يلزم ما قال المصنف في شرحه ولو قيل يجوز انتصابه فيما اذا اشتغل الفعل  
 عنه بضمير في مثل قولكم رجلاً ضربتكم لم يكن بعيداً وبكونه منزلة زيداً ضربتكم  
 منصوباً بمتغلبة ما بعد الله انه كذا ان تقدر بعلمكم لا فليها لئلا توفرها  
 غير صدر الكلام فيقولكم رجلاً ضربتكم ضربتكم وكل ما قبله حرف جاز

ضربتكم  
 ضربتكم  
 ضربتكم

ضربتكم  
 ضربتكم  
 ضربتكم

كم

فكله النصب  
 احسن

او  
 كان مفعولاً  
 كان مفعولاً  
 كان مفعولاً

او مضافاً فمجرد بيان ضابط يكونان مفعولاً محذوران عن كل موضع يكون قبلكم  
 حرف جر او مضافاً لكم كقولكم رجلاً او رجلاً ضربتكم غلاماً كم رجلاً او رجلاً  
 ضربتكم كذا محذورك هنا مجرد ارفاهه قيلكم يدخر على القدر فاذا دخل الجار عليه  
 لا يكون داخل في الصدر قلت الجار بمنزلة جزاء مجرد فيصدر بتقديمه كقوله كذا  
 في بعض الشروح **ح** والافروغ يعني العلم بكونكم فعل غير متغلبة عنها  
 في اخذ لم يكن قبلها حرف جر او مضافاً فمحذورك مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ  
 ان لم يكن ظرفاً وظهر نيتها انما تعلم بكون المحذورك ظرفاً فان كان ظرفاً فظرفاً واداة  
 فلا يمكن ان تغاها بالفاعلية لا استحقاقها صدر الكلام وبانه خبر ان كان ظرفاً  
 كقولكم يوماً سفركم ان لم يوجعكم مبتدأ ووصي للذات في تقديره كقولكم خبرها  
 السفركم يتعد ذلك في مثل ما سفلكم لتعذر حمل السفركم في محله فيجوز لتقدير  
 السفركم مبتدأ او ما تقدم ظرفاً في موضع رفع على الخبر كقولكم في القتل كذا في مخرج  
 المصنف **ح** وكذا المعاملات المستفهام والشرطية عن حكم اسم الاستفهام والشرط  
 حكمكم كم كونه منصوبة اذا كان بعدها فعل غير متغلبة عنها الى غير هاتين كونهما  
 محذورتان اذا تقدم عليهما حرف جر او مضافاً في كونهما مرفوعة عند فوات  
 احد القيود المذكورة فاذا قلت من ضربتكم من ضربتكم ضربتكم فمفعولاً واداة  
 قلت من ضربتكم من ضربتكم او بغيره محذورك امر بانه كان محذوراً واداة  
 قلت من ضربتكم من ضربتكم مرفوع والاعتراف عليه ما مر **ح** وفي

وفي  
 وفي  
 وفي



النبي في قافله  
ارسل فيها  
انت غلبا في يوم  
قال لودي الحمار بالكر  
وهي النافق التي

ما استمر إطلاق هذا اللفظ عليها إلى حيث ساجها وهذا الكلام ينكم عنه يغتبر بملك  
 كأنه قال كنت خلا ما تزلنا وراعيها من أبنائها وكان قومه معروفاً بملكهم لا بملكها  
 جلبت على لي عاكفة من هذا كما يتلوا بع القاض عليه ذلك كأنه استنكف لم تجلب  
 أمثالها عشاره ونشهد لهذا المعنى الفذاع <sup>في حكم عليه باليمين</sup> وعن بعض الفضلاء <sup>في حكم عليه باليمين</sup> لا يكون  
 على هذا من لسان قولك فلان تقوم على فلان لك حواجيد منه فلان قيم على أهله  
 لى يسعي في أمورهم <sup>في حكم عليه باليمين</sup> والله الظرف المفعول المعرفة والنكرة <sup>في حكم عليه باليمين</sup> فله اللام  
 للمعبر عما نك إلى بعض الظروف المعبر في مطلع المبني <sup>في حكم عليه باليمين</sup> من المبني <sup>في حكم عليه باليمين</sup> وهي على انقسام  
 منها ما قطع عن الإضافة إلى حذف المضاف اليه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> اللفظ والنية فلا يحتاج  
 إلى ذلك المضاف اليه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> كقولك هذا <sup>في حكم عليه باليمين</sup> أعرف إذا لم ينو كونه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> يساع إلى  
 الشراء <sup>في حكم عليه باليمين</sup> كنت قبلاً <sup>في حكم عليه باليمين</sup> أكاد أعطي الماء الفرات <sup>في حكم عليه باليمين</sup> والناهي عما أكره <sup>في حكم عليه باليمين</sup> ببناء عارضا  
 وعما ألهم <sup>في حكم عليه باليمين</sup> المضاف إليه لما اقتطع صار كان بعض الكلمة عدال فظهر النقص  
 فيقول على ألهم جبرا للنقص <sup>في حكم عليه باليمين</sup> لأنه أقوى أكرهات وهو حالة بناءه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> مناسبة للضم  
 لأنها لم تكن في حالة إيمانه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> فلذا نبي على الضمة وصار الضمة علما لهذا الحذف  
 هذا هو المفهوم من الشروع <sup>في حكم عليه باليمين</sup> فلما <sup>في حكم عليه باليمين</sup> قدما <sup>في حكم عليه باليمين</sup> أقام <sup>في حكم عليه باليمين</sup> العرق <sup>في حكم عليه باليمين</sup> بين قبل وقبل إذا قطع  
 في القيلين واحد وكأه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> معنى قبل <sup>في حكم عليه باليمين</sup> قبل زمان <sup>في حكم عليه باليمين</sup> كما أملا <sup>في حكم عليه باليمين</sup> وكذا <sup>في حكم عليه باليمين</sup> معنى قبل <sup>في حكم عليه باليمين</sup> في حكم  
 بناء قبل <sup>في حكم عليه باليمين</sup> وأمراب <sup>في حكم عليه باليمين</sup> قبل <sup>في حكم عليه باليمين</sup> حتى <sup>في حكم عليه باليمين</sup> يترأى <sup>في حكم عليه باليمين</sup> أنه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> عن <sup>في حكم عليه باليمين</sup> يتخلف <sup>في حكم عليه باليمين</sup> عن <sup>في حكم عليه باليمين</sup> هذه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> ذلك <sup>في حكم عليه باليمين</sup> لو عمل  
 في وجه البناء <sup>في حكم عليه باليمين</sup> قبل <sup>في حكم عليه باليمين</sup> تخلف <sup>في حكم عليه باليمين</sup> عن <sup>في حكم عليه باليمين</sup> المحر <sup>في حكم عليه باليمين</sup> عند <sup>في حكم عليه باليمين</sup> القبط <sup>في حكم عليه باليمين</sup> فأنه <sup>في حكم عليه باليمين</sup> ما <sup>في حكم عليه باليمين</sup> اقتطع <sup>في حكم عليه باليمين</sup> من <sup>في حكم عليه باليمين</sup> الإضافة

[illegible]



ونوريته لا ضافه كان معنى لا ضافه التي هي مع الحروف مقدار في فضاء المضار  
 غير ان في تضمينه معنى حرف الاستفهام فبني لذلك في قوله لا ضافه المضار  
 فيه لما لم يتولا يكون المضاف متضمنا للاضافه وان كان مراد اني نفسه كان سائر  
 المحذوفات فلا تضمن هناك للاضافه ولا للمعنى الحرف موضع الفرق بينهما ثم  
 عرفت ان هذا الفرق بعينه في الاقرب فشكلت يد النجعة المتأقبة للمزيد  
 فلا جرى مجراؤه لا غير وليس غير وحسب معنى تجري مجرى طوق غير ان ضار من الطرف  
 في اقتطاعها عن الاضافه وبناءها على الضم والى لم يكن ظروفا الا انها اكثرها المشبهه  
 في الطرف ففعلت معاً ملحقاً بقول فعلته لا غير لئلا يكون ذلك وجاء القدم ليس غير  
 الى ليس غيرهم وافعلت هذا احسن الى حسبك ومعناه لا غير **د** ومنها حيث  
 لا من الظرف والمبني حيث انما بنيت حياجرها الى حمله تبيين معناها كاحياء  
 الموضوع الى ما يتم به لانها موضوعه لمكان يقع فيه النسبة تقوا اجلس حيث جلس  
 رند الى مكان جلوس رند انما بنيت على الضم لشبهها بالغايات من حيث لا يشقها  
 الاضافه **د** ولا يضاف الى الحمله الاكثر انما لا يضاف الى الحمله لانها موضوعه  
 لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثره بما قد تضاف الى مفرد كما في قوله انما يذكر  
 حيث شمل طالعها **د** ومنها اذا وحي للمستقبل اذا في الدفات كحيث كان  
 يعني وضعت له ما لا يقع في النسبة فلذا بنيت تحت حيث هي للمستقبل وضعا سواء  
 دخل على الماضي او المستقبل **د** وفيها معنى الشرط كما اذا في معنى الشرطية

ونوريته لا ضافه كان معنى لا ضافه التي هي مع الحروف مقدار في فضاء المضار

حيث شمل طالعها **د** ومنها اذا وحي للمستقبل اذا في الدفات كحيث كان

غالبا

غالبا معنى الشرط فلا لكي فلا جملته ما لم فالبناء في الشرط اختير ليكون بعدها  
 الفعل والاعراض عليه رواية المنفصل مع ما ينبغي من جوابه اسلفته في الاضمار  
 على شريطة التفسير **د** وقد يكون للمفاجاة فلا حياجر الكشاف انما اذا الكافية  
 بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجه كنه تضاف اليها حصص بعض الموضع بان يكون  
 ناصبا فاعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والحمله ابتدائية لا غير فتقدير يكون  
 على فاد اجبا لهم وعصيتهم ففاجا موسى وقت تحيل سعي جاليم **د** فيلزم الابتداء  
 بعدها وانما التزموا ذلك فرقا بينها وبين اذا السطوية في بعض المخرج لو قال يقع  
 المبتدأ بعدها غائبا كالكاه اصوات لانه يلزم المبتدأ بعدها والالكاه الدفوع بعدها  
 والحياء وليس كذلك اجواب عن ما مضى في الاضمار على شريطة التفسير **د** ومنها  
 اذا كما مضى في الزمان الماضي سواء دخل على الماضي او غير ووجه بناها ما مر في اذا  
 او لم يرضعها وضع الحروف **د** ويقع بعدها المحل لا انها بمعنى فان في غير معنى  
 شرط فيصح ان يفسر الفعل تارة وباله سميته اخرى كحيث الكاه وانما لا يجعل  
 اذ للشرطه في موضوعه للمأث و هو مستقر ثابت معلوم على حد اسماء في تباينها  
 ولست تدر لها غير جرد فربما لا يتم لا يصلح للمجازاة فكذلك ما في معناه كذا  
 اذا نازل امرها مع عيال بها حتى اذا دخل على الكافية في اذ هي في المفعول للمجازاة  
 لا تباينها بها وهذا في ما في المنفصل من قوله وفي اذا في المحاذاه دون  
 اذ الا اذ كقول عياض بن مرداس اذا دخل على الرسول فقل له

نسخ

اذا دخل على الرسول فقل له

فيكون اذ للمجازاة



حقا عليك اذا اطمأن المجلس على بالدشور والاشد علم وصيغون قل هو البيت الثاني  
يا خير من ركب المطي ومن مشى فوق التراب في ايعبد الاثني وحقا عليك  
الى حق القول كلام المصنف صرح عن بيان هذا الحكم وايضا ذكر في الفصل الثاني  
بجاء ايضا مع المفاجأة حيث قال وقد تعبان للمفاجأة والمصنف ما ذكره ثم اعلم  
ان اذا قد يكون ظرفا غير مقتضى للشرط كما في قوله عز وجل والليل اذا يغشى اذ في  
نقد الشرط فساد المعنى من حيث لزم الجزاء لا بد من ان يكون من كورا او ملة المذكرة  
لدلالة ما تقدم عليه ولا ذكرنا الآية لشيء يصلح ان يقع جزاء فيلزم ان يكون متروكا  
بمنزلة المذكرة لدلالة التا بق عليه لا يكون التقدير اذ كان على نحو اذ يغشى انقسم نصير  
الانقسم معلقا لشرط فليس المعنى على هذا فيجب ان لا يكون اذ الشرط هذا هو المعروف من  
شرح المصنف **قوله** ومنها اين واذا في المكان لاستفهاما وشرطا استفهاما  
وشرطا جانبا لان اي مما في المكان حال كونهما للاستفهام والشرط كقولك بدت في  
وقالت خولتان **قوله** فاحسب غنيرا ونشغرا لا يقول اين اين تذكرا كن  
واي اين واذا في الفعل ونشغرا لضمهما مع حروف الاستفهام او حروف الشرط **قوله**  
ومعني ليدان فيها الى متى ظرف الزمان للاستفهام والشرط تقوى التيقن  
بكم مني كدمل وجه بناء ما ت **قوله** وليان للزمان استفهاما ايا ظرف  
الزمان الاستفهام كقوله تعالى ايا في يوم الدين وبناء لضمهما مع حروف الاستفهام  
**قوله** وكف المحال استفهاما يعني كيف لزمان الحالى للاستفهام تقول كيف زيد

اي هو سوال عن حال المستفهم عنه  
من جهة او مرض او نحوهما

قوله فاحسب غنيرا ونشغرا لا يقول اين اين تذكرا كن  
قوله واي اين واذا في الفعل ونشغرا لضمهما مع حروف الاستفهام او حروف الشرط  
قوله ومعني ليدان فيها الى متى ظرف الزمان للاستفهام والشرط تقوى التيقن  
قوله بكم مني كدمل وجه بناء ما ت  
قوله وليان للزمان استفهاما ايا ظرف الزمان  
قوله وكف المحال استفهاما يعني كيف لزمان الحالى للاستفهام

ومعناها على حال هو قال المصنف لست على الشرط اذا دخلت عليها ما ضعيف  
عند المحررين وجاء عند الكوفيين **قوله** وهذا من دعي اول الملة في المصنف  
في شرح الفصل علة بناء هذا ونقد احد العرب ملة احد الوجهين حرفان في الوجه  
الاخر لفظا مثلما حرفين فيهما شبه شي الجز والوجه الثاني ان فيهما اقتطاعا  
علافة مرادة في المعنى لشر فوك في يوم الجمعة معناه اول الملة ولزم بناء واما  
لان المضاف اليه لا يذكر معها ابد الاعماله محذوف بل هو مقتضى قلب وهذا الوجه  
يؤكد ما اسلفنا قبل من الفرق بين قبل او قبل ثم اعلم ان ظرفا من اذا كان ظرفين  
بجاء المعنيين احدهما اول الملة تقوى لانيه من يوم الجمعة الى اول الملة التي  
انقضى فيه الروية يوم الجمعة وحسنه ينبغي ليلهما المفرد المعرفة احدا المفرد  
فليتغير الاولى المقصورة فلما اذا قلت منذ اليوم ان في الملة سقطا  
حيث لا يدخل اليوم الثاني في الروية لشر لا ول اسم المفرد السابق واقفا المعرفة  
فلتفقد النعت المقصود بالذكر لا ترى انك لو قلت طارته منذ يوم وان بعد اول  
الملة لم تعد يعيننا المراجعة الا بام كلها في ذلك **قوله** ومعني الجمع فيلهما  
المقصود بالعدد هذا هو المعنى الثاني من معنيهما يعني انهما كجاء ايضا في جميع الجمع  
فينبغي ليلهما المقصود بالعدد في لو كان المراد ان جمع الملة التي انقضى في الملة  
يومان قبل ما رايته منذ يومان لشر الغرض بانه الملة ما يشرها فلا تزد  
المقصود **قوله** وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضافا يقع بعد

بعد ما هو  
منقذ

قوله فاحسب غنيرا ونشغرا لا يقول اين اين تذكرا كن

قوله واي اين واذا في الفعل ونشغرا لضمهما مع حروف الاستفهام او حروف الشرط

قوله ومعني ليدان فيها الى متى ظرف الزمان للاستفهام والشرط تقوى التيقن

قوله بكم مني كدمل وجه بناء ما ت

قوله وليان للزمان استفهاما ايا ظرف الزمان

قوله وكف المحال استفهاما يعني كيف لزمان الحالى للاستفهام

قوله وكف المحال استفهاما يعني كيف لزمان الحالى للاستفهام



يوم انه نكس لا فطح لها فاه قلل ليس تقديم الخبر مفعلا قلل نعم لما قلل  
المحسن في ترجمه وكون خبر اسم زمان فقد جاء على رايه لا يسبغ ذلك انما يسبغه الجاني  
الذي هو المفعول  
ان

ما ضربته قط كأنك قلت ما ضربته فيما انقطع من غمري أنا بنيت لمضيقها



لأنك إذا قلت ما رايته فقط فكانت ما رايته من خلق الله إلى الآن كذا في بعض الشرح  
اولا من لغاتها قطب في القاف وسكون الطاء عارض الحروف ولما بينت على الضم  
تسبها بقبل من حيث تنطق كالحرف كالمركب **وهو** عوض المستعمل المنفرد في  
لكل الظروف عوض في اللفظ المستعمل المنفرد على سبيل الاستفراق تقول لا افعله عوض  
اي لا افعله ليد او قيل انه مأخوذ من العوض لا الدهر كما مضى منه جزء خلف جزاء  
اخر وكان عوضا عنه كذا في بعض الشرح ولما بينت على الضم لقطعها عن الاضافة  
لاز معنا عوض اي عاضني كما ينقل دهر الداهرين كذا في المصنف شرحه  
**والظرف المضاف الى الجملة** واذا كورد بناؤه على الفتح يفتح اذا اضيف الى الظروف  
الجملة الى كلمة اذ كقولهم ثم هذا يوم سفع الصادقين وكقوله من عذابي من يذبح  
النساء اشارته حيث اذ في الظرفية والاضافة الى المبتدأ ولما بينت هذا النوع من الظروف  
على الفتح فترابستها وبين ما قطع عن الاضافة ويجوز الاعراب للظرف الاضافة فيه غير  
لازمة بخلاف حيث اولان الاصل اضافة الى المفرد فكانت اضافة الى الجملة عارضة  
فلا يعتد بها وفي بعض الشرح المراد بالجملة هي الفعلية لعدم جواز بناؤها عند اضافة  
الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية واسمية  
ويجوز اكتساب المضاف اليه البناء منها **وهو** وكذلك مثله وغيره ما وان كان  
بعض النسخ وفي بعضها مع ما وان ان هو الصواب اي فكذلك يجوز بناؤه مثل  
وغيره على الفتح اذا اضيف الى الما ميا خوقيا مي مثلا ما يقوم او مثل ان تقوم

لأنك إذا قلت ما رايته فقط فكانت ما رايته من خلق الله إلى الآن كذا في بعض الشرح  
اولا من لغاتها قطب في القاف وسكون الطاء عارض الحروف ولما بينت على الضم  
تسبها بقبل من حيث تنطق كالحرف كالمركب وهو عوض المستعمل المنفرد في  
لكل الظروف عوض في اللفظ المستعمل المنفرد على سبيل الاستفراق تقول لا افعله عوض  
اي لا افعله ليد او قيل انه مأخوذ من العوض لا الدهر كما مضى منه جزء خلف جزاء  
اخر وكان عوضا عنه كذا في بعض الشرح ولما بينت على الضم لقطعها عن الاضافة  
لاز معنا عوض اي عاضني كما ينقل دهر الداهرين كذا في المصنف شرحه  
والظرف المضاف الى الجملة واذا كورد بناؤه على الفتح يفتح اذا اضيف الى الظروف  
الجملة الى كلمة اذ كقولهم ثم هذا يوم سفع الصادقين وكقوله من عذابي من يذبح  
النساء اشارته حيث اذ في الظرفية والاضافة الى المبتدأ ولما بينت هذا النوع من الظروف  
على الفتح فترابستها وبين ما قطع عن الاضافة ويجوز الاعراب للظرف الاضافة فيه غير  
لازمة بخلاف حيث اولان الاصل اضافة الى المفرد فكانت اضافة الى الجملة عارضة  
فلا يعتد بها وفي بعض الشرح المراد بالجملة هي الفعلية لعدم جواز بناؤها عند اضافة  
الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية واسمية  
ويجوز اكتساب المضاف اليه البناء منها وهو وكذلك مثله وغيره ما وان كان  
بعض النسخ وفي بعضها مع ما وان ان هو الصواب اي فكذلك يجوز بناؤه مثل  
وغيره على الفتح اذا اضيف الى الما ميا خوقيا مي مثلا ما يقوم او مثل ان تقوم

تقوم او مثلا ان تقوم وكذلك غير قال المصنف اما بنايتها بها بالظروف المستندة  
حيث كثرت وتبنت بالجملة بعدها لان ما وان يستلزم ان الجملة كما يستلزمها اذ كان  
هاذا ان يبنى مضافا الى من الظروف يجوز ان يبنى قال في شية الظروف وكذا غيرها  
لكونها اشبهت مستحقين للاعراب وليس من الظروف حقيقة فلو دعه لانه المعونة  
والدفع الى قوله اسماء العبد **وهو** ما وضع له كالجنس شيئا المعروفة عندها  
فيقوله بعينه خرج غير المعروفة **وهو** في الضمير الى الرفع بعد ادانواع المعرفة  
واراد بالبناء الى الوصول اسماء الاشياء واما المعرف باللام فاللام فيه اما التعريف  
الجنس نحو اهلك الناس الدنيا والدمهم واما التعريف لستغراق الجنس كقوله لعل  
ان الناس في خسر لا الذين آمنوا واما المعرف بان يذكروا ثم بعد ذلك كقوله  
كقوله كما لرسنا الى فديهم **وهو** ففرض نزعون الرسول او بان يكون مفود الى الذم  
كقوله اذ دخل السوق اذا كان سوق مفود بينك وبين مخاطبك اما معنى الذي نحو  
للهار والمصروف كذا في بعض الشرح واما في قوله لولا اضيف الى احداهما المتعرف  
المضاف من المضاف اليه واداء ما اضيف الى احدها مع سوى اسماء وتوعلت لاهام  
كغيره مثل ربه **وهو** والعلم ما وضع له بعينه غير متناول عن موضع واحد  
لما قبله ذكر سابق المعارف سوى العلم اعلم من عندها وجعل يعرفه فقولها  
وضع لشيء بعينه كالجنس طمع المعارف فيقول غير متناول غير خرج ساير المعارف  
لها تستعمل المعين اخره لى انك اذا قلت انت انت مخاطبة يا صاح ان تقول انت  
لعمري

لأنك إذا قلت ما رايته فقط فكانت ما رايته من خلق الله إلى الآن كذا في بعض الشرح  
اولا من لغاتها قطب في القاف وسكون الطاء عارض الحروف ولما بينت على الضم  
تسبها بقبل من حيث تنطق كالحرف كالمركب وهو عوض المستعمل المنفرد في  
لكل الظروف عوض في اللفظ المستعمل المنفرد على سبيل الاستفراق تقول لا افعله عوض  
اي لا افعله ليد او قيل انه مأخوذ من العوض لا الدهر كما مضى منه جزء خلف جزاء  
اخر وكان عوضا عنه كذا في بعض الشرح ولما بينت على الضم لقطعها عن الاضافة  
لاز معنا عوض اي عاضني كما ينقل دهر الداهرين كذا في المصنف شرحه  
والظرف المضاف الى الجملة واذا كورد بناؤه على الفتح يفتح اذا اضيف الى الظروف  
الجملة الى كلمة اذ كقولهم ثم هذا يوم سفع الصادقين وكقوله من عذابي من يذبح  
النساء اشارته حيث اذ في الظرفية والاضافة الى المبتدأ ولما بينت هذا النوع من الظروف  
على الفتح فترابستها وبين ما قطع عن الاضافة ويجوز الاعراب للظرف الاضافة فيه غير  
لازمة بخلاف حيث اولان الاصل اضافة الى المفرد فكانت اضافة الى الجملة عارضة  
فلا يعتد بها وفي بعض الشرح المراد بالجملة هي الفعلية لعدم جواز بناؤها عند اضافة  
الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية واسمية  
ويجوز اكتساب المضاف اليه البناء منها وهو وكذلك مثله وغيره ما وان كان  
بعض النسخ وفي بعضها مع ما وان ان هو الصواب اي فكذلك يجوز بناؤه مثل  
وغيره على الفتح اذا اضيف الى الما ميا خوقيا مي مثلا ما يقوم او مثل ان تقوم



اذا خاطبته ايضا في بعض الشروح اعلم ان فيه نظرا لا انت مثلا اما موضوع لمخاطب  
 معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى القول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني ولا  
 لم يكن معروفا لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال لاختار انه موضوع  
 لمخاطب غير معين فمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لهذا الذي هو معنى خبره  
 مخاطب لثمة عن الحكم والغاية لا سبيل الى القول لا كونه موضوعا لشيء معين ولا  
 لكان مثلا رجلا معروفا لانه موضوع لقول احد من الرجال فتميزه واحده غير الرجل فكان  
 مثلا انت رجل شريك في انهما موضوعا لرجل واحد لكن احدهما واحد من الخاطبين  
 والاخر واحد من الرجال لكن مثلا رجلا نكرة بلا خلاف فلا يكتفي ببيان عن المتكلم  
 والغاية لكونه موضوعا لمعنى يعلم ان جوابه من غير ما هو في غير ان يكون  
 باعتبار انه مفهوم من مخاطب زيد اكان او غير اذ جزئيا باعتبار عرض الجزئية  
 والشخص اياه سبب قد يكون شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع  
 لشيء معين انما هو باعتبار عرض الجزئية والشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول  
 غير انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي يستعمله لكون مفهومه كليا او نقول  
 في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فكونه مع هذا العلم ما يستعمل لشيء بعينه غير جائز  
 استعماله في آخر ولا يتصور الاشكال في هذه النظم **في الشرح** في السمع  
 وان كان في غير المحرك لملك المباحية السنية والاشكال في ذلك فظهر ان  
 من الدجاج السمرية الا ان الجواب القول نظر الا ان رجلا هذه لا اعتبار لشيء  
 السمرية القناعة الصلبة ويقال في منوية الى سموي  
 لاجل هذه تقوم الدجاج يقال في سموي ورواها سموي  
 هذا الموضع الذي ذكره في قوله  
 الذي يعرب بهم

اعتبارا انه كلي عام مفهومه واعتبارا انه جزئي اذا قصد به شخص معين كما  
 ينبغي لم يكون نظير انت وليس كذلك واما الجواب الثاني فتا وبلا موضع بالاستعمال  
 اظنه له محذور شيئا لا لا لخصم ان يحل الترويد في هذه النظم انما هو استعمال  
 لمعنى ان يستعمل لغير معين لا سبيل الى القول ولا لكونه مستعملا في معنى آخر ولا الى الثاني  
 ولا لم يكن معروفا فانه **ليس** يعني بتوكل انت اما ان يخصر استعماله لمعنى فان  
 اردت لمعنى واحد سبعا ان تفعل السبيل اليه فاما لو اردت ان يستعمل للمعنى بعد معنى  
 فما لا دليل على انه لا سبيل اليه قل **عند هذه** لا لادة لا يحتاج الى ان يكون الموضوع  
 بالاستعمال بل يمكن الجواب بدونه هذا التاميل كما سيأتي ذلك في هذا الجواب على ما سلم  
 عن رد انت عما تعريف العلم ولو اردت عما تعريف المعرفة بان قيل لا انت فان وضع  
 اول استعماله لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى القول وتبين ما مر تعريف  
 الثاني فلا يلزم لم يكون المعرفة موضوعا لمستعمل لشيء معين والمقدر خلافه بل  
 القوا في الجواب ان يقال ما المراد بقولك البهية انت اما موضوع لمخاطب معين فانه  
 اردت بذلك ان الموضوع انما وضعه عما زيد مثلا عما مع انه كلما تلفظ بانك علم  
 المخاطب زيد هذا المعنى غير موضوع لمخاطب معين ولا يلزم لم يكون نكرة لمحقق  
 العلم طه ومولن يكون موضوعا لشيء معين عما مع انه كلما تلفظ بانك ينطق عما  
 معين من خصصه فيقطع بانه انطلق عما ذلك المعين ولم يتوكل لانه سواء وان كان ذلك  
 المعنى لا يكون زيدا مثلا لا غير بل يكون زيدا او بكذا او هلم جبا عما جسد ارادة  
 المتكلم

انما هو الجواب  
 انما هو الجواب  
 انما هو الجواب



خلافاً لغيره فإنه كلما تلفظ به انما ينطق على شيء صالح محتمل لكون هذا اذ كان هو الوضع  
 المتاوضعه قابلاً للتعريف والتشكيك فعند التعيين لا يزل قابلية الوضعية عن  
 هو هو فلا يتعين مفهوم هذا التعيين فاما ان كانت قابلاً وضعياً لينطق على عاقلين فهو  
 غير قابلية للتشكيك اصلاً وان كان ذلك المعنى لا يكون محتملاً لكونه في نفسه واذا  
 كما في ذلك فلا يتغير بزيادة الشبهة فوهبت شبهة وهو قد وردت ايضا في المعرفة  
 فما وردت قد وردت يا اخي محضاً صدر عن عقيدة السوسوكا بدو من امر حرك  
 البسوسوكا بوضع واحد يقع وهم من يتوهم ان زيد اذا سمع به رجلاً ثم  
 سمع به رجلاً اخر فهو متساو في غير فلا يكون حاصفاً اذا قيل بوضع واحد دخل ذلك  
 فانه وان كان متساو لا غير لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع وقال المصنف واما  
 الجمع وبما فينا كما في معرفة بتقدير الاضافة فانه ولكنهم التزموا ان ذلك اللفظ لها  
 لما كان ذلك معروفاً فالحاجة الى الترخيل باباً بدائيه **ور** واعرفها المصنف  
 المتكلم الى اخره الى عرف المعارف المختص بالتكلم لا لالتباسه يقع فيه التسمي  
 المخاطب لجمله وقع بشره قائم الغائب ثم انه علام ثم المبهمة ثم الدخول عليه حرك  
 التعريف في المنادى والمضاف الى احدهما مع محسن المضاف اليه فانه قد يتبع  
 العلم اعرف المعارف فاعرف منسأول لغير ذلك المعين بخلاف ان قلت المراد ان  
 بالاعرفيته هنا لا يتفاد ارجام الا غبار والتكلم اذ سمع قد فانه ذلك العلم هو المعارف  
 في العلم يتصور بالتباساً وان كان باوضاع بخلاف ان فانه لا يتصور فيه التباس

هذا هو الوجه في قوله  
 المتكلم الى اخره الى عرف  
 المعارف المختص بالتكلم  
 لا لالتباسه يقع فيه  
 التسمي المخاطب لجمله  
 وقع بشره قائم الغائب  
 ثم انه علام ثم المبهمة  
 ثم الدخول عليه حرك  
 التعريف في المنادى  
 والمضاف الى احدهما  
 مع محسن المضاف اليه  
 فانه قد يتبع العلم  
 اعرف المعارف فاعرف  
 منسأول لغير ذلك  
 المعين بخلاف ان قلت  
 المراد ان

البينة

البينة واما كون باقي الضمائر في العلم فاني غير ملتزم ببيان ذلك في الاصح  
 في ذلك شيء يعول عليه ومما بعض السروج من ان الكلام المحقق ان يقال كل ما كان  
 من المعارف ابعد عن الالتباس كما اعرف فليدعم لكون المصداق من العلم لان  
 اذا قلنا زيد كان اقرب من كذا لتياس اف اقلنا افعل كذا او قلت انت فعل كذا او قلت  
 زيد اضربته فهو كانه في دعوى بلا دليل لكنه بلا تعليل **ور** والتكرار وضع  
 لشيء لا بعينه فقله ما وضع لشيء كالجنس لشيء المعرفة التكرار فينبغي لا بعينه خرجت  
 المعرفة كونه جازيانه وضع لواحد من هذه كقبحه ثم يتناول اللفظ على سبيل البدل  
 قال **عنه** اسماء الاعداد الى قوله المذكور الموت قلت **اراد** ان اسماء الاعداد الفاظ  
 وضعت ليدل على اكيته احكاماً اسماء فالواحد عما هذا الاصطلاح بعد ذلك في جوابها  
 عن سوالهم عن ذلك ان كان ليس بعدد عند كثير من الحشاشين لتعريفهم الاعداد بالخروج  
 الواحد بعينه في بعض الشروح ولا ينتقض الحجة على الذراع مع كونه موضوعاً لكمة  
 احكاماً اسماء لانه غير موضوع لكمة احكاماً لانه لا يمكن تقدير جميعها اسماء  
 بالذراع وقته نظراً لانه لا يمكن تقدير جميعها اسماء بجميع الاعداد والحواف في ذلك المراد  
 ما وضع لكمة احكاماً اسماء بالذراع فلا يشكل بالذراع لانه لكمة عارضة ليه اسماء  
 هذا اللفظ **قلت** ان لا محذور في هذا الاشكال اصلاً فانه ان كان يكون موضوعاً  
 لكمة احكاماً اسماء ان اللفظ موضوع لتلك فذلك غير مستلزم بل هو انما وضع لكمة  
 يعرف بها شيئا لكمة احكاماً اسماء وان عني في مفهومه فربما لذلك فذلك

هذا هو الوجه في قوله  
 المتكلم الى اخره الى عرف  
 المعارف المختص بالتكلم  
 لا لالتباسه يقع فيه  
 التسمي المخاطب لجمله  
 وقع بشره قائم الغائب  
 ثم انه علام ثم المبهمة  
 ثم الدخول عليه حرك  
 التعريف في المنادى  
 والمضاف الى احدهما  
 مع محسن المضاف اليه  
 فانه قد يتبع العلم  
 اعرف المعارف فاعرف  
 منسأول لغير ذلك  
 المعين بخلاف ان قلت  
 المراد ان

اسماء الاعداد



منه  
منه  
منه

يعزى عما نحن فيه **قوله** اصولها اثنا عشر كلمة اذ ادبلاصول لاسما التي يجمع  
ما في الاسماء اليها اما بالثنية او بالجمع او بالتركيب بالعطف على ما سيحى **قوله** نقول  
واحد لثان لى نقول واحد لثان للمذكور واحد ولثنتان لثنتان للمؤنث وهو عيا  
اليتابع **قوله** ثلاثة الى عشرة الى نقول ثلاثة للمذكر الى عشرة وثلث للمؤنث الى عشرة  
مفعول بانه جعل لثا عشرة رجلا وثلاث عشرة لى عشرة بفعول وانما خولف في ذلك القياس  
لهن للحدود المذكور هنا جمع فيكون مؤنثا فحين الحية فلا بد من الحاق التثنية بعدده  
توفيرا لاجانب الجمع فيه ثم بعد ذلك الحقت بالمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لاسر سبق  
المذكر ولما جمعنا في التثنية **قوله** واحد عشر لآخر غير واحد واحد الى واحد  
وواحدة الى واحدة للتركيب اختصارا ثم حكم الواحد والاثنتان عند التركيب حكم  
انفسهما لالتصاق التذكير على ما تقدم وحكم الثلاثة الى السبعة كذلك على ما سبق واما  
غير ذلك حكمها ايضا فيكون مؤنثا في المذكر وهذا في المؤنث لالتصاق التثنية بالواحد  
في المذكر كدهوا يا بنتي التثنية مع استغيايم عذرك لهما كالتثنية الواحد فقالوا  
لثا عشرة المذكر ولثا جعلوا الفرق بين المؤنث بينهما وبين المذكر بطرح التثنية عن  
الجزء الاول اذ هو الداعي الى طرحها عن المؤنث انما بالتثنية الجزء الثاني على الاصل  
مع عدم المسامحة فقالوا لثا عشرة للمؤنث فافق **قوله** ما ذكرت التثنية في ثلاثة  
عشرة وثلاثة عشرة وما بعد ما يتصلح باحد عشر واثنى عشر واحد عشرة واثنا عشر  
لثا عشرة حيث انشأوا الاولى المذكور هنا ليظهر جوا لعلامة التثنية في الثاني وما جعلوا

منه  
منه  
منه

الفرق

الفرق في التثنية بالطرح العلامة عن الاولى ليعملوا الثاني بالاصل فلهذا كان ينبغي ان  
يجتنبوا هنا بالتثنية في العشرة في المذكر ويطرحوها في المؤنث الا انهم اجروا عشرة هنا  
مجرى بقية الابواب كراهة المخالفة في باب واحد **قوله** ويتم تكسر الشين قال الحنف  
وعلم تكسر الشين في عشرة في المؤنث فتقول ثلاث عشرة الى سبع عشرة كانهم لما كرهوا  
توالي الجمع فتجاءت بكلمة واحدة مع الاعتراض بما فيه فتحة عدلوا من فتحة الى كسرة  
وفي الفصيحة من حوكة الى سكون ولا يلزم ذلك لانه عشرة الى سبعة عشر الى عشرة  
ليج مع حركاته ولا يلزم ذلك في عشرة اذ لم يخرج ما فيه فكم **قوله** عشرة وواحد  
فيها هاء حملة تامة الى عشرة في هذه الصيغة واخواتها وهي تلغز وتلغز وتلغز  
على صيغها كائنة فيما الى المذكر والمؤنث نحو عشرة ورجلا وعشرة بعين لا يفرق فيها  
من المذكر والمؤنث بالتثنية او طرحه لان فيهما مشابهة في نون الجمع وليس في كلامهم التثنية  
فيما في آخر نون جمع **قوله** واحد وعشرة ابتداء الكلام في بعض النسخ ما يشعر بان ذلك مستحيل  
بقوله عشرة واخواتها وليس كذلك واخواتها مضيت بدل لاسما قال المصنف شرح عند  
شرح بعض عشرة واخواتها في المذكر والمؤنث بل هو واحد ثم فصل **قوله** واحد وعشرة  
يعني اذ عطف العشرة على عشرة في التثنية على ما ذكر في العشرة وهو من واحد الى السبعة  
يستعمل ما ذكر في العشرة على الترتيب للتأخر وتعطف عليه عشرة في المصنف وادع مثالا  
للتعليم ثم اشار الى هذا المعنى بقوله ثم بالعطف لفظا ما تقدم الى الباقي بعد احدى عشرة  
واحد وعشرة من يعنى تأخر واحد الى عشرة على الترتيب المذكور غير تغيير في عطف

لبن  
انما احد وعشرة  
واحد وعشرة



عليه عتود العشرات فتقول الشاه وعشر من رجلين واثنان وعشر من امرأة الى تسعين  
رجلا وتسعين امرأة وانما لم تتركب الاحكام العشرية في عشرين واخواتها كما تتركب الاحكام  
مع العشرة لان الواو والياء في عشرين واخواتها علامة للاخوات والتركيب موجب للبيان والجمع  
منها مستبعد لانه لا يحذف الشرح وانما عتودوا واحدا الى احد وواحدة الى احدى ههنا  
لأن التركيب لا في هذا المجموع ههنا في قوة المركب ثم فاحذف المركب المستديرا القفيف  
مئة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف  
والناتج من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة وهذا الازالة  
موضوعة بالناتج الحسن الخات نأخرى المون ثم الحق للف عليها ههنا والعدد  
الكثير فاه قلم ههنا استقطبت تارة للمذكر كثره وتمر قلم حفظ على الف مائة  
ثم عما تقدم يعني اذا عطف على المائة والالف مائة من الاحكام والعشرات فتقول عتودوا  
مائة نحو مائة او الف وثلاثة جمل مائة او الف وثلاث نسوة **قوله** وفي ثلث عشرة  
فتح الياء الى اخره يجوز في ثمانية عشر الف مائة على سائر المركبات من الاعداد لانه  
آخر الهم اسم الاول من المركب لانه لما سقطت الهم مائة بقيت الياء مفتوحة كما قال  
والاسكان للتخفيف كقوله يادله هند عفت الاثنا عشر فاذا جاز الاسكان في الفحة  
لا عرابية ههنا يجوز **قوله** وشذوذها بنحو النون الى جذب يائي في مع فتح النون  
شذولا ههنا اذا حذف للتخفيف فالوجه بتاء الكثرة كما في قاض الا ان الذي يستوع ذلك  
كونه مركبا فدروعي زيادة لتقليله فجعل موضع الكثرة فتحة **قوله** وعين  
الملاحة

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف

الى العشرة مخفوض مجموع لفظا ومعنى لهما الخصوصية فلا اله المميز مقتضود في الكلام وهذا  
يوصف هو دور الاول مثل قوله تعالى سبع بقوله سمان والعبد لاجل بيان كنية المميز فكونها  
اعطاء المميز الذي هو حركة فصله الكلام او هذه العدة لما كانا فيهما يصلح لكل واحد وقصد  
للمميزين اضيف كما يضاف فقير وذات وكذا وبعض اذا قصد بيانها ولا صلة ذلك ان  
التمييز بالاصافة اسبق فيكون اولى قلب المصنف ولا يريد بذلك احد عشر الى تسعين اما  
في العتود فليقدر لاضافة اذ لا يستقيم ابقا النون والاحد فيها وانما في احد عشر وبابه فلكونه  
ان يصيروا ثلاثة اسماء كالاسم الواحد فانه قوله فقد قالوا خمسة عشر زيدوه  
خمسة عشر قوله الفرق بين بين ما يضاف الى المميز وبين ما يضاف الى غيره فالناتج  
الكثير الاول هو المقتضود وانما يحسمه لبيان ذلك للعدد وكان الجمع كالناتج الواحد فلهذا  
بخلاف ما يضاف الى غير المميز فانه المضاد اليه لما كان غير العدد لا يترجم معه امتزاج ذلك  
المميز فلا يكون تلك الكراهة فالقيل لم يجوز ثمانية  
امرأة وفيها جعل بلا شك كلمة بمنزلة كلمة واحدة قلنا يجوزنا فيه بالبطر مائة  
امرأة كذا في بعض السدوح قوله ههنا قالوا في ثمانية عشر فمئة عشر لبطر فمئة  
عشرة قلنا قوله اقتضى الدليل ان يطرده هو في الا فراد والجمع لم يتوجبا في الا فراد  
فهما منظور او انما كان مجموعا لبطاق العدد بالجمعية اما لفظا فثولثة جمل او مئة  
كقوله ثلثة رهط وثلثة ذود **قوله** ثلاث مائة مستثناة من قوله مجموع يعني اذا  
وقع المائة فمئة لثلاثة واخواتها الى تسع لم يجمع وتعمل على صورتها الواحدة لانه

ايه

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف

قوله مائة والف مائة والناتج في مائة المذكور المون مائة ومائة والف



ادای (معدود) و معدودا والیوم صلا ایام  
ادبالمعص

५३

يضاف الى العدد  $\frac{1}{2}$  يصير ذلك العدد ازيد مما كان قبل كقولنا انك انما

بنو العباس  
بنو العباس  
بنو العباس

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a small section of text.



عشر

الاضيق



ان فساد طرح التاء عن العشرة من حيث العيايت والاستعمال اما الاستعمال المنقول  
 كان بينهما واما القياس فلان الايم الاول حكمه بانين المونك وتذكر المذكر واما التاء  
 فحقه ان يقع على ما كان عليه في العدد بغير قولهم ثالث عشر حيث تدركوا عشر عام كان  
 عليه ثلثة عشر ولا اصل ما ذكره لعدم التاء فيه لما كان علامة المونك حذفه  
 تؤدي الى اجتماع علامته ثلثة فانه قل **المراد** اجتماع علامة التاء في اجتماع التاء  
 لفظا **قلت** **المعنى** ان صورة اذا كان معناها مختلفا لا يستثنى عن كمال  
 في التواني فاعرفه وانما في الحادي عشر واخواته للتركيب المقتضى لينا الاسم من  
 فقله واحد عشر لغير المتع الحادي عشر فانه قل **المعنى** الكلام ان مثل  
 حادي عشر واحد عشر او حادي واحد عشر على الاحتمال لم يحدتص معناه بواحد  
 من احد عشر وهو المقصود هنا لانه ذلك حمل لم يكون معناه واحد او اثنين  
 ادعى هذا السعد كحمل المضاف الى كل الى الاكثر كما نقل بعض السرخس في  
 ذلك **قلت** نعم لانه انما حمل للمضاف الذي هو واحد من العدد وترك المضاف  
 له ولو مثل المضاف والمضاف اليه كان ينبغي ان يحمل على احد النجوم وسنن  
 المصنف في ساقه هذا الحق كلفه هذا المركب ويشبهه على الوجه المسمى او ما ذكر من  
 الاحكام هي في ذلك على وجوده في الخارج فلا يعجز به اذ هو على الوجه الذي كان  
 المصنف انه وجه التاء المقام وهي غير تدريس فنقول **معنى** المصنف المنفصل  
**قوله** ومن ثم قيل لا يراى ثالثا اشبهت مصيرهما من ثلثتها الذي هو اجد ذلك المصنف  
 ان

المتن

المتن من السعد دله اعتبار ان اعتبار تصدير واعتبار جلاله فاذا اعتبر  
 تصديره اضعفه الى عدد اقل منه فانك لو اضعفته الى عدد اكثر منه او مساو  
 له لفسد المعنى لان ثلثها مثلا لا يصير ثلثة لا متناع فحصل الحاصل بان لا يغير  
 اشير ثلثة ومنه قوله تعالى ما يكون من بحري ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو  
 سادسهم واد اعتبر حلاله الى موافقه في العدد لا في المعنى واحده من فلو اضعفه  
 الى اقل او اكثر فسد المعنى الثالث في قوله تعالى بعد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة  
 كذا في شرح المصنف في بعض الشروح وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثلثة عشر  
 لجولته لم يكون واحد من عشر ولم يقع اخوه هو اتجا فنه بالثالثية قل هذا جائد  
 عند العقل لو كان مستعلا وقوله من ثلثتها بالتخفيف في الصحاح ثلثتهم بثلثهم  
 بالسكون اكنث ثالثهم او ثلثتهم ثلثة بنفسه وهو المراد هنا **قوله** الى تاسع عشر  
 تسعة عشر باعتبار الحال لصحة المعنى في الاما عسا والتصدير لعدم فعله مستق من اسم  
 فاعلم هو العشر هذا المعنى **قوله** وان شئت حادي واحد عشر الى تاسع تسعة عشر  
 فتعرب الاول يعني ان شئت حذف عشر من لا في تخفيفا فقل حادي واحد عشر  
 من ذلك بالنسبة ويكون لا في هذه اللغة معربا لانها التركيب للمصنف لينا في هذا  
 هو المراد بقوله فتعرب لا في ذلك المصنف في شرح الفصل وقد قبل في هذا الموضع وجه  
 بالوهول فيقول حادي واحد عشر حادي فيجوز في الاسم الثاني من الاول  
 من الثاني في لفظه كلفظ الا ولين الصورة ولم ينقل الى البناء فيها قل كما هما  
 اي احدهما

المتن

المتن من السعد دله اعتبار ان اعتبار تصدير واعتبار جلاله فاذا اعتبر  
 تصديره اضعفه الى عدد اقل منه فانك لو اضعفته الى عدد اكثر منه او مساو  
 له لفسد المعنى لان ثلثها مثلا لا يصير ثلثة لا متناع فحصل الحاصل بان لا يغير  
 اشير ثلثة ومنه قوله تعالى ما يكون من بحري ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو  
 سادسهم واد اعتبر حلاله الى موافقه في العدد لا في المعنى واحده من فلو اضعفه  
 الى اقل او اكثر فسد المعنى الثالث في قوله تعالى بعد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة  
 كذا في شرح المصنف في بعض الشروح وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثلثة عشر  
 لجولته لم يكون واحد من عشر ولم يقع اخوه هو اتجا فنه بالثالثية قل هذا جائد  
 عند العقل لو كان مستعلا وقوله من ثلثتها بالتخفيف في الصحاح ثلثتهم بثلثهم  
 بالسكون اكنث ثالثهم او ثلثتهم ثلثة بنفسه وهو المراد هنا **قوله** الى تاسع عشر  
 تسعة عشر باعتبار الحال لصحة المعنى في الاما عسا والتصدير لعدم فعله مستق من اسم  
 فاعلم هو العشر هذا المعنى **قوله** وان شئت حادي واحد عشر الى تاسع تسعة عشر  
 فتعرب الاول يعني ان شئت حذف عشر من لا في تخفيفا فقل حادي واحد عشر  
 من ذلك بالنسبة ويكون لا في هذه اللغة معربا لانها التركيب للمصنف لينا في هذا  
 هو المراد بقوله فتعرب لا في ذلك المصنف في شرح الفصل وقد قبل في هذا الموضع وجه  
 بالوهول فيقول حادي واحد عشر حادي فيجوز في الاسم الثاني من الاول  
 من الثاني في لفظه كلفظ الا ولين الصورة ولم ينقل الى البناء فيها قل كما هما  
 اي احدهما



بعد حذف شرطيهما ابقيا على البناء السابق ونظيرهما يا حاد بالكسرة باب الترخيم  
قال رحمه الله المذكور الموثق بقوله المثنى قلت في كبر بعض الشروح انما عرف الموثق ولا  
لا ان الثاني في جودى والتذكير عدي في معرفة الملكا <sup>الاصح</sup> سابقا على معرفة الاعلام  
لفظا بين منضاربة وظلمة وجهار وذكرى وقوله او قد يوافي مثل الذي في  
فان التام مقدرة فيها بدل تصغير ميا قال المصنف على اذنية وعينية فلولانها  
مقدرة المسكر لانه كان اظهاريها المصنف على خلاف قل المصنف لم يات تقدير  
الالف في التام انما قد لا الف <sup>الاصح</sup> <sup>مع ان كلهما علامة التاني</sup> <sup>المذكور</sup> خلافه لانه يكون فيه علامة  
التاني لفظا وان قد لا <sup>الاصح</sup> <sup>مع ان كلهما علامة التاني</sup> <sup>المذكور</sup> وعلاقة التاني لفظا او الف مقصورة او محذورة  
من بعض الشروح جعل التاني الثاني من الخرج الثاني من مخارج الف والموثق انما  
ثاني المذكور لا الف فغنى او المناسبة بينهما في الوافية قلت هذا وجه لو ثبت  
كونها ثانيا في المخرج قال المصنف قد زاد بعضهم اليها في قولهم هذا من الله وزعم  
انها لثاني وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعية للموثق او يكون اليها  
بدل من افعال قولك هذا من الله <sup>الاصح</sup> <sup>مع ان كلهما علامة التاني</sup> <sup>المذكور</sup> وهو حقيقة ولفظي للموثق اما حقيقة  
واما لفظي فاحص ما يراه ذلوم الحيوان كما مرارة وان ياباها جلا وناقته لان  
بازاها جلا قلى المصنف لا فرق بين ان يكون فيه تارة لفظية او مقدرة كجاءت عن  
واللفظي بخلافه وهو ان يكون يراه ذكر الحيوان قل المصنف لا فرق  
بين ان يكون حيوانا او غير كدجاجة وحماسة اذا قصد به مذكورا فانه مؤلفا

اما اذا قصد به الموثق  
فان يكون مؤلفا  
فان يكون مؤلفا  
فان يكون مؤلفا

هذا الوجه لو ثبت  
كونها ثانيا في المخرج  
قال المصنف قد زاد بعضهم  
اليها في قولهم هذا من الله  
وزعم انها لثاني وليس ذلك  
بحجة لجواز ان يكون صيغة  
موضوعية للموثق او يكون  
اليها

لفظي لذلك كان قول من زعم انه التاني في قوله تعالى قالته انه يورودنا الثاني  
وهو الجولان يكون مذكورا الحقيقة وورودنا الثاني كورودها في فعل الموثق  
قل هذا اللفظ الذي نسبته الى الواحد هو ابو حنيفة رضي الله عنه لا روى  
عن تاركه انه دخل الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة  
حاضرا وهو غلام حدث فقال سلوا عن علي سليمان كان يذكر انما فانه فقال  
ابو حنيفة كانتاني فيقول من اين عرفت ذلك فقال من كلام الله تعالى قالت هذه  
القبض منقولة من الكشاف وعمري انك لا حاجب تعسف هنا وترك الوجود حيث اعترف  
علا امام السلام ولم يقتصر على اعتراضه نسبته الى الواحد بالحياء هانذا قد كشفت عما عدا  
لا يتصور منه والخبر <sup>الاصح</sup> <sup>مع ان كلهما علامة التاني</sup> <sup>المذكور</sup> قلت قوله وورودنا الثاني كورودها في فعل الموثق  
اللفظي وهو عند الاعتراض ليس كذلك اذ لو كان جايذا لوقفت بآل الثاني في الفعل مجرد  
صورة التاني في الفاعل المذكور الحقيقي لكان ينبغي ان يتجأ في طلحة وعلم المذهب  
المجاور لا يجوز ذلك جواب الشرح عن ذلك بقوله وليس ذلك كالتاني في الاعلام  
فانها لا تعتبر فيها الا المعنى دون اللفظ خلافا لبعض الكوفيين والسير في هو ان يقولوا  
عن معانيها الى مدلولها حرفا اعتبروا فيه المدلول الثاني ولو اعتبروا ثانيا في المدلول  
اعتبار المدلول الاول فيفسد المعنى فلذلك لا يقال عندنا ان علام اعجبتني طلحة  
خلافا لبعض الكوفيين تمايخص محض وتغايب صرف وكان شئ هذا المتخير في فعلها  
المتخير في فعله خيلا في حجة تجايب على الامام سراج اهل الاسلام بآدنة الحكيم

هذا الوجه لو ثبت  
كونها ثانيا في المخرج  
قال المصنف قد زاد بعضهم  
اليها في قولهم هذا من الله  
وزعم انها لثاني وليس ذلك  
بحجة لجواز ان يكون صيغة  
موضوعية للموثق او يكون  
اليها



ولفظه الشعا عفا عنه ما هفا وها ذكي اهل الملة البيضاء وحيها ما مع  
في هذا كتابه قوله فان سيج مذكر فشرطه الزيادة فلا يخفى عما مر ان في حكمة  
ان عقيب مع ان علامة السانث فيها معدرة والعليه لا يسعيا عن اعتبار ثانيا  
حتى يسع من الصنف علفه العلمنة عن اعتبار السانث فليحس ان علامة السانث  
فيها عطفية فليس طرح التاء عن الفعل الا لغير التاء انما جاز بها علامة لثانث الفعل  
الفاعل والفاعل هنا مذكر جمعة فلهذا التهمة لو كان في ذلك كان هو صالحة حذوا قد  
بالقوة ويخبر قوله في حقه وهو الله عنه ما نقل عن ابن سبكتة حيث قال هذه اشارة ذكر  
وهذا حكمة وهذا شاه اذا عينة كيشا وهذا بقرة اذا عينة ثورا فان عينة  
انني قلت هذا واعلم انه يلزم من هذا الاصطلاح ان يكون بين السانث والتاء وبين المونث  
المعنوي عموم من وجه وبما اخبر في غير المنصر فيلزم ان يكون بينهما تواف للعلم الآتي  
يراد بالمعنوي ثمة بعض المعنوي فاعرفه **قوله** واذا السند الفعل اليه فبالا اختلف  
انما جاز في معاد الخبير في اليه بعضهم اعاده الى المونث الحقيقي بطر الى ظاهر  
قوله فبالا التاء لهذا السلوب في الدوايا يتقضي انما الحكم واجابنا انما  
يكون ان السند الفعل الى المونث الحقيقي لان في التقطع لا يكون التاء واجبا مطلقا بل انما  
يكون ان السند الفعل الى ضمير وبعضهم اعاده الى المونث مطلقا وهو موقوف المصنف  
حينما في شرحه قوله انه يعني الى المونث مطلقا كقولك قامت ههه وههه قامت  
وامعجتي العيز العيز محبت ووجه ذلك ان يكون قوله فبالا التاء اعني الواجب الجاز  
في قوله العيز العيز محبت ووجه ذلك ان يكون قوله فبالا التاء اعني الواجب الجاز

ثم فصل من الواجب الجاز بقوله وانت ظاهرا غير الحقيقة بالخيار لكون حاصل الكلام هكذا  
اذا السند الفعل الى المونث مطلقا فبالا التاء وجوبا في المونث الحقيقية مطلقا في  
غير حقيقي واما جواز افع ظاهرا غير الحقيقة والمناجعت للتاء بالفعل عند المنه الى  
المونث ليدان باه الفاعل مونث **قوله** وانت ظاهرا غير الحقيقة بالخيار ليدان بجولز  
الحاق التاء بالفعل اذا السند الخطا غير الحقيقة بالعبارة وجوب الحاق التاء اذا  
السند الى المونث الحقيقي مطلقا والمضمير غير الحقيقة بلاشارة وانما وجب الحاق التاء  
في المونث الحقيقية مطلقا كقولك قامت امرأة لههه السانث ثابت في المع بطريق القوة فيجب  
يثبت علامته في اللفظ للمطابقة بين المع واللفظ وان قلت قد حكى جوب التاء للمونث  
بالحقيقي فما تصنع عند قولهم حضر الكلف امرأة قلت الفصل هنا قام مقام التاء  
فكان مع التاء وكذلك اذا السند الى مضمير غير الحقيقة كقولك الشمس طلعت فلعل لمحق  
التاء بفعل الجاز فيقول الفاعل مرفوع منتظرون الذي تقدم ذكره ليس ايا واما  
كان في الحاق كسف الخطا ووضوح الدلالة على الغرض كانه الوجه ان لا يترك  
وجه اخر وهو انه ثابث بالفعل لكون الفاعل مونثا واذا كانا فاعل ضمير كانه  
انصلا واما تراجم الفعل من المظهر فكاه الداعي الى اثبات التاء اكثر والتا جاز لا امر  
2 ظاهرا غير الحقيقة كقوله ذهبت الظلمة وذهبت الظلمة لغير لفظ الظاهر فاشعر به  
فاستغنى عن الحاق التاء بالفعل ولا يرد عليه الظاهر الحقيقة لانه اذا دخل التاء فاعل  
لقوته في السانث ثابته لثانث الفاعل بخلاف غير الحقيقي **قوله** وحكم ظاهره مطلقا

قوله التانثية الحقيقية



کتاب

والجمع عليه وصفاً متصافين **قوله** وضمير العاقلين غير المذكور في المفعول في قوله  
يعني إذا السند المفعول في ضمير جمع المذكور العاقل يجوز بالتأخر أو الرجاء فعمل الفعل الرجاء  
مؤنث ويجوز بضمير الجمع نحو الرجال فعولوا نظر إلى كونه مسنداً إلى ضمير جمع المذكور عاقل  
بالجمعية الثانية قال قلت لم يقال الرجال ففعلوا يشهد بالجمعية والثانية  
قلت لا في قوله ضمير المؤنث الفصل والمذكر الحقيقي قد أعطى الواو باراً أي وقد اجتمعوا مع  
المذكر كما في المؤنث بالمشابهة حين الجمعية فاقصر وايمان جوازاً فيه ثانية الواو  
نحو فعلت الرجال والرجال فعلت ولم يجوزوا ثانياً الجمع لأن لا يلزم خروج المذكور الحقيقي  
عن أصله في كل جملة كذا بعض شروح المفصل وإنما قيد ضمير العاقلين بغير المذكور لأن  
اجتراراً عن قول الزيدون فعولوا فإنه لم يجز أنه يقال الزيدون فعلوا مرة ومرة بعض الشيخ  
هذا القيد ساقط ولا بد من الشبهة **قوله** والنسأ والنسأ ففعلت فعل الواو في  
الفعل مسنداً إلى ضمير جمع مؤنث عما قبل كان في النساء أو غيرهم كالعيون والضمير وذكر  
غير عما قبل نحو الأيام جازاً لما قبل التأنيث الفعل نظر إلى كونه مسنداً إلى ضمير  
مؤنث والما قبل في الجمع به نظر إلى كونه مسنداً إلى ضمير جمع مؤنث تقول النساء العيون  
والأيام فعلت فعلت **قوله** ومما امتروا لنا علم أنه لو قالوا النساء والعيون ولا أيام  
فعلت وفعلت لم يقتصر لفظه عن مراده قال قلت لم جازاً لا أيام فعلت وجمع مذكور  
قلت لأنها وإن كانت شجراً إلا أنه ليس لها أصل في الذكر كالرجال فيمرأى حقاً  
في التذكير فاجزئت على سبيل المؤنث وإلى هذا الإشارة في بعض شروح المفصل قال

عَلَيْهِمْ سَلَامٌ  
إِذَا سَأَلْتَهُمْ  
فَمَا بَالُكُمْ  
لَا تَقِي الْأَيْمَانَ  
بِمَا كُنْتُمْ  
تَعْلَمُونَ  
وَلَا تَعْلَمُونَ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
وَلَا تَعْلَمُونَ







والألفباء وذلك لما يكون باحدا من افعالها بان يكون ثلاثا او بان يكون بدلا عن ذر أو  
ذري ثلاثا افعال الاول فاما ان يكون لغة بدلا عن واو كسها من اللهوا وعزها  
كأعش لا تمة من عشت عشت كذا في مقدمة لا بد لا يكون بدلا عن ش كجها وخبأرى  
وأما الثاني فاما ان يكون بدلا عن با كفت أو يكون بدلا عن ط فطرت على ضال في الكل  
تبدل له فبا معك مكرها في اغشيان حبليا في خباريان في تيار افعال القسم  
الاول لا نهم استقلوا الكلمة بكثرة حروفها فاختاروا فيها الحرفين وهو الباء  
او تاء فعمل بها كذلك في افعال نحو اغوت واستغرت فاجرت الاسماء عليها لان  
الفعل اصله التصرف واما القسم الثاني فلانه لما لم يكن له واو فاني ان عشا فظا  
والهم بكون عشا فذلك قلب الباء اذا الباء اخف من الواو قلب كلام المصنف ههنا  
له نحو عن مع قصور وذلك لانه في الالف في الثلاث اذ اجعل اصلا لها نظرا فاميلت  
قلبت الباء لتعولك متبا وبليا في حسمين بلدي والى كلافه مع انه ساكت عن هذا المفضل في قوله  
والا فبا لبا لا يحرك على اطلاقه لما عرف من ذلك في الواو **قوله** والممدودات  
كانت هجزة اصلية تثبت بعد اذا كان في اخر ال اسم هجزة تسبقها الف فكانت  
الهجزة اصلية تثبت عند التثنية تقولان قدرا قدرا الباء لا اصل لها في اصلها  
وان كان في التثنية قلبت فاما تقولان حمراء وحمراء حمرا وارحمرا وارحمرا بينها  
وبين اصلية وكان الواو اول من الباء كلافه اجتماع الباء في حال النصب والجر للباين  
وقال المبرد الواو كما سلا في نهيا شبيهة بالهجرة لتساوقها في النحج لان الهجرة

والالفباء وذلك لما يكون باحدا من افعالها بان يكون ثلاثا او بان يكون بدلا عن ذر أو ذري ثلاثا افعال الاول فاما ان يكون لغة بدلا عن واو كسها من اللهوا وعزها كأعش لا تمة من عشت عشت كذا في مقدمة لا بد لا يكون بدلا عن ش كجها وخبأرى وأما الثاني فاما ان يكون بدلا عن با كفت أو يكون بدلا عن ط فطرت على ضال في الكل تبدل له فبا معك مكرها في اغشيان حبليا في خباريان في تيار افعال القسم الاول لا نهم استقلوا الكلمة بكثرة حروفها فاختاروا فيها الحرفين وهو الباء او تاء فعمل بها كذلك في افعال نحو اغوت واستغرت فاجرت الاسماء عليها لان الفعل اصله التصرف واما القسم الثاني فلانه لما لم يكن له واو فاني ان عشا فظا والهم بكون عشا فذلك قلب الباء اذا الباء اخف من الواو قلب كلام المصنف ههنا له نحو عن مع قصور وذلك لانه في الالف في الثلاث اذ اجعل اصلا لها نظرا فاميلت قلبت الباء لتعولك متبا وبليا في حسمين بلدي والى كلافه مع انه ساكت عن هذا المفضل في قوله والافبا لبا لا يحرك على اطلاقه لما عرف من ذلك في الواو والممدودات كانت هجزة اصلية تثبت بعد اذا كان في اخر ال اسم هجزة تسبقها الف فكانت الهجزة اصلية تثبت عند التثنية تقولان قدرا قدرا الباء لا اصل لها في اصلها وان كان في التثنية قلبت فاما تقولان حمراء وحمراء حمرا وارحمرا وارحمرا بينها وبين اصلية وكان الواو اول من الباء كلافه اجتماع الباء في حال النصب والجر للباين وقال المبرد الواو كما سلا في نهيا شبيهة بالهجرة لتساوقها في النحج لان الهجرة

الالفباء وذلك لما يكون باحدا من افعالها بان يكون ثلاثا او بان يكون بدلا عن ذر أو ذري ثلاثا افعال الاول فاما ان يكون لغة بدلا عن واو كسها من اللهوا وعزها كأعش لا تمة من عشت عشت كذا في مقدمة لا بد لا يكون بدلا عن ش كجها وخبأرى وأما الثاني فاما ان يكون بدلا عن با كفت أو يكون بدلا عن ط فطرت على ضال في الكل تبدل له فبا معك مكرها في اغشيان حبليا في خباريان في تيار افعال القسم الاول لا نهم استقلوا الكلمة بكثرة حروفها فاختاروا فيها الحرفين وهو الباء او تاء فعمل بها كذلك في افعال نحو اغوت واستغرت فاجرت الاسماء عليها لان الفعل اصله التصرف واما القسم الثاني فلانه لما لم يكن له واو فاني ان عشا فظا والهم بكون عشا فذلك قلب الباء اذا الباء اخف من الواو قلب كلام المصنف ههنا له نحو عن مع قصور وذلك لانه في الالف في الثلاث اذ اجعل اصلا لها نظرا فاميلت قلبت الباء لتعولك متبا وبليا في حسمين بلدي والى كلافه مع انه ساكت عن هذا المفضل في قوله والافبا لبا لا يحرك على اطلاقه لما عرف من ذلك في الواو والممدودات كانت هجزة اصلية تثبت بعد اذا كان في اخر ال اسم هجزة تسبقها الف فكانت الهجزة اصلية تثبت عند التثنية تقولان قدرا قدرا الباء لا اصل لها في اصلها وان كان في التثنية قلبت فاما تقولان حمراء وحمراء حمرا وارحمرا وارحمرا بينها وبين اصلية وكان الواو اول من الباء كلافه اجتماع الباء في حال النصب والجر للباين وقال المبرد الواو كما سلا في نهيا شبيهة بالهجرة لتساوقها في النحج لان الهجرة

من اقص الحلق كما لا الواو من اقص حروف الفم فكانا على طرفي مخارج الحروف صلتها  
وهم محمولون التقيض على التقيض الاول الواو انقل من الباء فكانت مينا مستقلة الهجزة  
ولا يتركب حكمه بعلموا الحكم لخصوا الفرق لان تغيير الزايد اول من تغيير الاصل  
المنع تغيير اعداها والزايد اول من التغيير مينا مستقلة الهجزة واو انقل  
باب التخصيف والمونطاد **قوله** والافبا لبا لا يحرك على اطلاقه لما عرف من ذلك في الواو والممدودات كانت هجزة اصلية تثبت بعد اذا كان في اخر ال اسم هجزة تسبقها الف فكانت الهجزة اصلية تثبت عند التثنية تقولان قدرا قدرا الباء لا اصل لها في اصلها وان كان في التثنية قلبت فاما تقولان حمراء وحمراء حمرا وارحمرا وارحمرا بينها وبين اصلية وكان الواو اول من الباء كلافه اجتماع الباء في حال النصب والجر للباين وقال المبرد الواو كما سلا في نهيا شبيهة بالهجرة لتساوقها في النحج لان الهجرة  
لم تكون منقلبة عن حرف اصل كد او كسا فانه اصلها رد اي وكسا ولا نهما من رد اي  
المنس من اردت لقيت في هذا الهجزة الرداء زيادة عما ساد الشيا من كسوت  
او قرينة للالحاق كعلبا وهو عصب الغنوق فالهجرة فيه للالحاق بقسطا سبيلها ان كسر  
كسرها فيقل على كاي كما تقل قراطيس في كد او احدهم الوجوه من نحو القلحة تقل  
كسا وان ورد ايان وعلمبا وان لا يثبت في الهجزة فيقل كسا ان رد ايان وعلمبا ان  
اقا لقلب فلا تها من جهة كوزها ليست هجزة في اصلها شبيهة هجزة الثانية فقلبت واو  
واما ال بقا فخر هجزة كوزها غير زايدة او من جهة كوزها حاجته بالاصالة الشبيهة  
فبقيت ومع بعض الشرح واعلم انه المراد بالاصالية ما يكون اصليا او في حكمه ليس  
ما فيه هجزة زايدة للالحاق تقول حربان كوزها حكم الهجزة الاصلية قلت سوف  
هذا الكلام يدل على انه لا يجوز له مران في الهجزة التي في حكمها اصلية وانه نظرا ل  
الهجزة التي في حكمها اصلية هي الة للالحاق نص عليه في الة فليد حيث قيل في الهجزة  
في علمبا وخربا منقلبة عن حرف زايدة حكمها اصلية وهو لا يجا للالحاق وقد ذكر في الهجزة

الالفباء وذلك لما يكون باحدا من افعالها بان يكون ثلاثا او بان يكون بدلا عن ذر أو ذري ثلاثا افعال الاول فاما ان يكون لغة بدلا عن واو كسها من اللهوا وعزها كأعش لا تمة من عشت عشت كذا في مقدمة لا بد لا يكون بدلا عن ش كجها وخبأرى وأما الثاني فاما ان يكون بدلا عن با كفت أو يكون بدلا عن ط فطرت على ضال في الكل تبدل له فبا معك مكرها في اغشيان حبليا في خباريان في تيار افعال القسم الاول لا نهم استقلوا الكلمة بكثرة حروفها فاختاروا فيها الحرفين وهو الباء او تاء فعمل بها كذلك في افعال نحو اغوت واستغرت فاجرت الاسماء عليها لان الفعل اصله التصرف واما القسم الثاني فلانه لما لم يكن له واو فاني ان عشا فظا والهم بكون عشا فذلك قلب الباء اذا الباء اخف من الواو قلب كلام المصنف ههنا له نحو عن مع قصور وذلك لانه في الالف في الثلاث اذ اجعل اصلا لها نظرا فاميلت قلبت الباء لتعولك متبا وبليا في حسمين بلدي والى كلافه مع انه ساكت عن هذا المفضل في قوله والافبا لبا لا يحرك على اطلاقه لما عرف من ذلك في الواو والممدودات كانت هجزة اصلية تثبت بعد اذا كان في اخر ال اسم هجزة تسبقها الف فكانت الهجزة اصلية تثبت عند التثنية تقولان قدرا قدرا الباء لا اصل لها في اصلها وان كان في التثنية قلبت فاما تقولان حمراء وحمراء حمرا وارحمرا وارحمرا بينها وبين اصلية وكان الواو اول من الباء كلافه اجتماع الباء في حال النصب والجر للباين وقال المبرد الواو كما سلا في نهيا شبيهة بالهجرة لتساوقها في النحج لان الهجرة

الالفباء وذلك لما يكون باحدا من افعالها بان يكون ثلاثا او بان يكون بدلا عن ذر أو ذري ثلاثا افعال الاول فاما ان يكون لغة بدلا عن واو كسها من اللهوا وعزها كأعش لا تمة من عشت عشت كذا في مقدمة لا بد لا يكون بدلا عن ش كجها وخبأرى وأما الثاني فاما ان يكون بدلا عن با كفت أو يكون بدلا عن ط فطرت على ضال في الكل تبدل له فبا معك مكرها في اغشيان حبليا في خباريان في تيار افعال القسم الاول لا نهم استقلوا الكلمة بكثرة حروفها فاختاروا فيها الحرفين وهو الباء او تاء فعمل بها كذلك في افعال نحو اغوت واستغرت فاجرت الاسماء عليها لان الفعل اصله التصرف واما القسم الثاني فلانه لما لم يكن له واو فاني ان عشا فظا والهم بكون عشا فذلك قلب الباء اذا الباء اخف من الواو قلب كلام المصنف ههنا له نحو عن مع قصور وذلك لانه في الالف في الثلاث اذ اجعل اصلا لها نظرا فاميلت قلبت الباء لتعولك متبا وبليا في حسمين بلدي والى كلافه مع انه ساكت عن هذا المفضل في قوله والافبا لبا لا يحرك على اطلاقه لما عرف من ذلك في الواو والممدودات كانت هجزة اصلية تثبت بعد اذا كان في اخر ال اسم هجزة تسبقها الف فكانت الهجزة اصلية تثبت عند التثنية تقولان قدرا قدرا الباء لا اصل لها في اصلها وان كان في التثنية قلبت فاما تقولان حمراء وحمراء حمرا وارحمرا وارحمرا بينها وبين اصلية وكان الواو اول من الباء كلافه اجتماع الباء في حال النصب والجر للباين وقال المبرد الواو كما سلا في نهيا شبيهة بالهجرة لتساوقها في النحج لان الهجرة







ومثل هذا التغيير معتبر عندهم الا يرى الى التسمية اسم امرأة مثل اسماء في جمع اسم حوت  
 العدة ولكنهم يحذفون في التقدير فور لا اول فاعلا والهمزة لا اول بل من الواو في سائر  
 من و منهم اذا حسن فالهمزة الساكنة بدل من الف الثانية وذلك في افعال الهمزة لا اول  
 لا يلة والثانية بدل من الواو في اسماء وفقر سوى بين الضمة وتحت فذلك كان كسر سوى  
 بين سائر اسماء كذا في بعض شروح المفصل **قوله** وهو محذوف في كثير لان اسم فيه الوحد  
 هو اول الالف الثاني **قوله** فالوجه هو الجمع المذكر او جمع المؤنث  
**قوله** المذكر ما نحو اخره او مضموم ما قبلها الى اخره يعني جمع المذكر اسم نحو باخره الى التام  
 اخره في بعض الشروح ما نحو اخره او مضموم ما قبلها نحو الخ في بعض الشروح هذا  
 ضعيف للمثني ليس به اطلاق **قوله** وهذا اذن من القول المذكور انما يريد ان يقول  
 جمع نحو اخره وايضا قد خرج هذا القيد جمع المؤنث السالم **قوله** ليدل على انه اكثر  
 منه تنبيه عما غرضه الخاق كما هو في التنبيه في بعض الشروح وكان ينبغي ان يقول جنسه  
 كما قال المتن وفي بعض الشروح هذا الحق انه يرد عليه مثل عيون قل كاه هذا القائل  
 وهم لم يهذه الواو والنون لا حقا في اخر عيني والافاضة ورودها نقصا والوجه ان  
 يقال بدم ان يقول من جنسه جمع لا يرد عليه فالتو مثل ان يكون بعض افرادة قايلا  
 من القول وبعض افراد قايلا من القيلولة وكانه تكرر القيد اعما اذا علمنا في مثل ذلك  
**قوله** فان اخبرنا يا قبلها كسرة حذفت مثل ما هو في فان كان له اخره اسم الذي اراد  
 جميعه يا قبلها كسرة حذفت ليا مثل قاضون اصله قاضون في دفع حذفت الحاء مستقلا

لانهم على اليا بعد الكسرة التي ساكنها ليا وواو الجمع فحذفت ليا الالتقاء الساكنين  
 قلبوا الكسرة اليه على الضمة ليمثل النطق بالواو فصار قاضون واما قاضيه الضمة  
 واكثر فاصله قاضين كرهوا الكسرة على اليا بعد الكسرة فحذفوها فالتاء ساكنها فحذفت  
 وبقي ما قبلها الاعراب مكسورا عما كان عليه اذ لم يحذف الى تغيير كذا في شرح المصنف  
**قوله** وان كان معقورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون **قوله** والالف  
 الاسم الذي لا يندمج مع مقصورا نحو مصطف حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا فصار  
 مصطفون اصله مصطفون بحركة اليا لا فتحة ما قبلها فقلبت الفاء فتع ساكنات الالف  
 وصرحوا بحذف الالف لتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا عما حاله اذ لا ضرورة  
 في تغيير هذا النوع فاقلة الضمة والجر فاصله مصطفين بحركة اليا لا فتحة ما قبلها  
 الى اخره فاه ط **قوله** في الداعي الى قلب الف مصطف يا حقه صار مصطفون ثم الفاعل  
 كجمع الساكنات وهذا حكم باحتياج الساكنين الى الالف ههنا فالف مصطف وواو الجمع او الالف  
 فله نعم كذلك مجتمع الساكنات اول الامر الالف لم يتعين حذف الالف حذفت الالف  
 لا ضرورة بل في اذ كان لاولها فاصلا فوضع ما صنع لستدراجا الى اضطرار  
 الحذف فاعترقه وفي بعض الشروح فاه قيل لم لا يفتح ما قبل الواو كذا قاضون **قوله**  
 يجوز فتحه ما قبل الواو كما في قول فلاحا جنة لنا للضم ولا يجوز كسره ما قبل الواو فيض الحاجة  
**قوله** وشرط ان كان اسماء فذكر علم يعقل الى ما جمع جمع الجمع لا كواو اما ان يكون اسما  
 او صفة فابكار اسما فشرطه ان يكون علما فذكرنا تعقل للمصنف وكان ينبغي ان يقول

في بعض النسخ حذفت الالف في قولهم قاضون

في بعض النسخ حذفت الالف في قولهم قاضون  
 في بعض النسخ حذفت الالف في قولهم قاضون  
 في بعض النسخ حذفت الالف في قولهم قاضون







والموت الحق آخر الفتحا وانه بعض الشرح للجمع الموت الصحيح على تقدير حذف الواو  
ولما حاجة الى هذا التقدير لان اللام فيه للعهد ينصرف الى الموت المتيقن هذه الصفة  
عند قوله فالصحيح المذكور وموت **و** وشروطه ان كان صفة الى اخر الى شرط اللفظ  
الموت المذكور او اجمعه بالالف والتاء اذا كان صفة ولم يذكر ان تجمع مذكور بالواو  
والواو للملأ يلزم ضرورة الفتح على الاصل **و** وان لم يكن له مذكور فان لا يكون مجردا  
كما يضر اي فاهم يكن لذلك الموت فذكر شرطه لانه لا يكون مجردا عن حرف التانيث  
كما يضر لانه اذا كان مجردا كان اسما حصول ذلك المعنى لا يلعبنا بالحدوث فارادوا  
ان يفدوا بين الصفة باعتبار وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل  
وجمع على حيض او وائضر واذا اعتبر الحدوث قيل حائض وجمع على حائضات  
ولم يعكس لغير هذا الجمع للموت وجانب التانيث حائضه اظهر **و** وان كان مطلقا  
قال المصنف فلم يكن صفة للجمع بالالف والتاء مطلقا من غير نظر الى شرط ما ذكرناه  
بخلاف الحقيقة فانها للمذكور والموت على حال سواء اقال الاسماء وكل واحد منها بالباء  
مستقل المذكور الموت فلم يكن بينهما رباط فلذلك جمعت الاسماء الموتنة كلها بالالف  
والتاء وانه بعض الشرح فالصحيح لا يجرى من غير العقل المذكور لم يجرى  
الموتة من غير العقل كحوتوات قلنا لاحتياج الموت الى كسر الذيين **و** مع  
التكسير ما تغير بنا واداء كجلا واداء جمع التكسير جمع تغير بنا واداء  
تحقيق الخوار والاداء او تقديرا خوفا كجابت قلنا لو قال فسر لكات

الجمع الفعل جمع الكثير جمع الفعل هو الح الذي يطاوع العشرة فادونها وصيغ  
 جمع الفعل أفعل كأكمل وأفعل كاجمال وأفعل كازغف ونفعل كغفلة وصيغ الجمع الضم  
 كلها وما جاز هذه الصيغ المذكورة فهو جمع كثير قال المصنف قد استعار كلمة  
 من الألفاظ كقولهم ثلثة قروا في موضع آخر والله المصدق لقوله  
أسم الفاعل قل أراد بالحدث الحل أي قال هذا أحد من اصداغ الله هو و أراد بالجارى  
 على الفعل الذي له فعل أجر أن يجري عليه أي على الفعل أي يكون بعلم بيان المدلول  
 ذلك الفعل من غير ضرورة أجر هذا مخرج المصنف فيكون معناه المصدر اسم الحلات  
 الذي يكون بعد الفعل بيان له في المصنف شرحه فجر اسم يحدث يدخل فيه  
 جاري أجر أي على الفعل في قوله الجارى على الفعل يخرج ذلك قلت كأنه أراد على اسم  
 جاري أجر على الفعل ويكون حدثا النوع الثالث من المفعول المطلق على ما قسمه صاحب  
 حيث قال في المصطلح المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل أظهرها فاعله  
 واضمراؤه وما لا يستعمل أظهرها فاعله وما لا فعله أصلا ثم مثل القسم الثاني فقال  
 والنوع الثالث نحو قد أهرأ أو أفة وثمة ووئجك ووئسك ووئك ووئك فكانت  
 هذا القسم على اصطلاح المصنف ليس بتحديد مع أن مثلها دالة على الحدث فتد  
 بقوله الجارى على الفعل يخرج هذا القسم ول وهو من الثلاثي سماع المصنف  
 الثلاثي المجزأ أنا يعرف بالسماع لا بالقياس ويؤتى ما ذكره سيبويه منها إلى أن ينفذ  
 وثلاثي سماع



بمخير فانه سالت قباخي وخر بازيد و ان شيت زيدا و اجبت

دَرْ الثَّوْبِ الْقَصَارِ وَالْمَصْفِ وَالْحَاجِازِ أَضَافَتُهُ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَوَلُوعِ غَيْرِ الْقَارِ

ال بعضی شاد و می











أي من الفعلين  
ما يتصل بالموصول  
في الجملة

مررت بالظفار **لبيع** زيداً **أفتركا** أسلفت لئلا الصلحة المتقدمة تقريره **قول**  
وما وضع منه للمبالغة إلى آخر ما وضع متداوياً من خبره يعني اسم الفاعل الموضع  
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل والشرائط المذكورة وإن كانت  
فيها المشابهة اللفظية كأنهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قائماً مقام ما كان  
عزلة فاعداً فاعملوها **قول** والمخنة والمجموع مثله يعني اسم الفاعل  
ومجموعه مثله مفردة العمل في الصلحة شرح المفصل يريد منها جميعاً أي  
طكاها عما وزر فاعداً وما كان للمبالغة وإنما عملوا هذه الأشياء وإن لم يكن لزم  
مضارعها على الوجه الذي عمل اسم الفاعل به وجري عليه عملها على المضارع  
مرحبة الحروف والاعيان اجبة للفروع مجرى الأصل **قول** ويجوز حذف النون  
العملية التعريفية تخفيفاً ويجوز حذف نون التثنية والجمع عن اسم الفاعل إذا  
كان معدياً باللام عما لا ينصب تقول الضارب زيداً والظاريون زيداً وإنما حذف  
للتخفيف لا للاضافة لأنه لما نصب اسم الفاعل طال الصلحة وهذا هو الفاعل  
بتعريف التعريف ولما طال الصلحة حذف النون كما حذف في الذكر من قوله **والذي**  
جاءت به **قوله** وما وطم **قوله** وبعض الشرح وإنما لم يتغير حرف النون عند الإضافة  
لأنه معلوم من باب المثنى والمجموع **قوله** الله اسم المفعول **قوله** الصلحة  
المستبهة **قوله** ما لم يتغير فعله بخلافه اسم الفاعل والصلحة **قوله** وغيرهما  
من المشتقات فيقولون **قوله** عليه **قوله** جميع ذلك **قوله** وصفته من السلاخ على ما ينفع

أي من الفعلين  
ما يتصل بالموصول  
في الجملة

لأي صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد عما وزر مفعول غايباً وبه سيجي لكثير التلا  
كما مر وذكره القسيمي في الآية من قوله هذه الصلحة كأي علي وأبى حنيفة وعبد الله  
وصاحب الفصل وغيرهم قالوا مفعول أنا زيرت العاديه لأنهم قد رفضوا بناء  
مفعول بفتح الهم وضم العين **قوله** لا أحل في إفتحهم مخومفرد فاجتوا **قوله**  
عزلة موجود في الأصول وأما ما جاء في الشعر من مخومفرد ومكرم ومالك **قوله**  
مخومفرد ومكرمة ومالك **قوله** في الرسالة ثم ذكر للصنف شرح المفصل وإنما غيّر عن  
لفظ مفعول إلى بفتح الهم وفتح العين إلى لفظ مفعول إذ لو بقي على الأصل لم يعلم أنه اسم  
مفعول لا فاعل أو فاعل مفعول فعل ليس من كان في التغيير وهذه الزيادة  
لقلة حروفه في التقدير بخلاف التبعي فإنه أكثر منه حرفاً تقديراً إذا صدر قولك مكرم  
مؤكّر باتفاق ولما زادوا واواً فاجتوا الهم تخفيفاً لم يندرج في المقدمة هذا القول  
إلى النهاية حيث قلنا **قوله** لا تقول المخوتون أصله من قول قد خطاه صاحب البيت  
التقريباً عما نقل من هذه الآية **قوله** لقطعنا النظر عن النقل **قوله** وهذا القول  
القول مفعول المصنف وأنه لم يندرج في ذلك فاعل الحق بجانبه بناءً على أصلهم أن اسم المفعول  
يجوز أن ينعلم من فعله **قوله** وفيه اشتباهاً بين فعل من مفعول فاعله هذا الأصل  
أصله يفعل فدخل موضع الذوال الهم لتعذر حرف العلة وقرب الهم إلى الواو  
فيكونا شفويتين ثم فتح الهم حة لا يندرج مفعولاً بل فاعلاً ولم يتغير هذا  
المفعول عما نقلت من شرح المفصل للمصنف معارضته ثم أدخل الواو ليتغير

أي من الفعلين  
ما يتصل بالموصول  
في الجملة

أي من الفعلين  
ما يتصل بالموصول  
في الجملة







فانه قلت المستغفار العام له يشبه عملها بعمل المضاع معلوما كما في مجهولنا  
 بل الصفة المشبهة يشبه عملها بعمل المآخ ولها شبه في المصباح كدعم اباوه  
 بكم اباوه لا بكم فقلت لانها كانت السو كالمآخ شبه في العمل  
 رعاية لهذا الجانب فالصل <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فاما بالعاملة مع المآخ واسم الفاعل في المآخ  
 له يجمع انها لما تعد تشبيها فيكونان من يد الفرع على اصل تعلق  
 معناها بالمآخ لا يخرجها عن حكم الخلق وذلك لانها هي المآخ الذي يكون موجودا في  
 زمان الاجزاء كقولك زيد يقدر له هو حال حديثك <sup>انما</sup> فلتستعمل بالقدرة ثم اراد  
 الموجود وقت الاجزاء او ان لم يكون ميتا لم يكن قبل هذه الحال كالفائدة ان قولك  
 زيد يقدر ومرادك لاعتقاده بالقدرة حصلا وقت حديثك ولم يكن قبل واما لئلا  
 قد وجد قبله انه لم ينقطع وكان موجودا في زمانك كقولك زيد كرم حسيبه  
 فانكم موجود قبل هذا القول ولست بمراد ان وجدنا هذه الحال فوضع ان الصفة  
 المشبهة ليست كما رجة عن كون عملها في الحال هذا هو المفهوم من كلام امام  
 عبد القاهر **قوله** ونقم ميلها الى اخوة اراد ان يخبر انقسام هذه  
 الصفة مع معمولها وانساها ثمانية عشر لاه الصفة اما ان تكون باللام كحسن  
 او مجردة كحسب ومعملها اما مضاف بحوزة او باللام كوالوجه او مجردا  
 عنهما كوجه فلهذا من ضرر ان تميز في الثلاثة ثم معمولها اما منصوب  
 او مرفوع او مجرور <sup>في</sup> هذه الثلاثة في الية ليصير ثمانية عشر والصل

هنا

هنا اعتبر شاعرا الصفة ليصير القسمة ازيد قلت اعداها في نفسها من احكام  
 اعداها الصفة وقد تقدم وانما الكلام هنا في اعمالها لا ابداءها في نفسها كذا في  
 شرح المصنف **قوله** فالرفع على الفاعل له المآخ لانه اذا رفعت معمول هذه الصفة  
 رفعت على الفاعل عليه وهو لا صلة عملها له عمل فعلها واذا نصبت نصبت تشبيها  
 بالمفعول اذا كان المفعول معترقا له لا يصح له ان يكون مفعولا لتلك الصفة لانه  
 انما اشتقت من فعل لا من ولا يصح له ان يكون غير <sup>المفعول</sup> عن تلك الصفة لان هذا المفعول  
 فرض معرفته والتميز لا يكون الا نكرة وذلك لان التفصيل بعد الاجمال والتميز  
 بعد الاهام انما يكون عند اداة تعظيم الله وخطره على وجه المبالغة في التكرار  
 تعظيم ومبالغة كما مر تلح منه في شرا هذا فانا فلذلك وجوب ان يكون التميز كما  
 ثم لما لم يصح له ان يكون مفعولا ومميزا لما توردت جملة على التشبيه بالمفعول ثم  
 انهم و ان اطلقوا النسبة بالمفعول كذا الظاهر انهم ارادوا النسبة بمفعول اسم المفعول  
 وبما به انخواضا <sup>ان</sup> كما ان حقيقة لم يرد له يضاف الى الرجل لفقه فائدة الاضافة  
 فاضافوه اليه وقالوا الضار من الرجل على النسبة بالحسن الوجه كما مر في بالاضافة  
 فلما شبهوا الضار من الذي حقه لم يرد له يضاف بالحسن الذي حقه لم  
 يضاف ولا يولد صفة فعلا لوال الضار من الرجل كحل شبهوا بالحسن ايضا  
 بالاضافة فاعادوا الحسن الوجه بنصب الوجه كما قالوا الضار من الرجل بنصب  
 الرجل ثم ثابت الحكم الحسن الوجه تعدى الى حسن الوجه بالنصب للحسنة  
 المستدعية

المستدعية



**الضم** **قول** وتبديلها حسن وجهه الى اخره الى متصل مسائل الصفة المشبهة  
 في الاسم الثاني عشر حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وحده وحسن الوجه برفع  
 الوجه ونصبه وحده حسن وجهه وجهها وجه الحسن وجهه وجه الحسن  
 الوجه الوجه الوجه الحسن وجه وجهها وجه **قول** اثنا عشر منها ممتنعان  
 في ممتنع من اسم الثمانية عشر ما كانت الصفة معرفة واضفتها الى معمولها  
 وهو مضاف كقول الحسن وعمر وما كانت الصفة معرفة واضفتها الى كونه كقولك  
 الحسن وجه اما امتناع المسألة الاولى فلا فائدة في الاضافة وهي التحفيف بخلاف التنوين  
 فيها احتقنة لا لسقوطها بل بالام التعريف فان قلت يتبين انما الممتنع بان تمام الكلام  
 وانما الامتناع ان هذا لا اضافة نقلا من الرفع الى الخفض وهو وجه قد عرفت  
 مثل هذا التحفيف في الحسن الوجه كما مضت في الاضافة فهذا لا يعتبر فيه هنا قل **هذا**  
 الحجة ضعيفة فلا يترك بها الاصل بخلاف الصفة الحقة التي في الحسن الوجه فان  
 فيه تعاضد عدة من الحجة كما مر واما امتناع المسألة الثانية فلا فيها اضافة  
 المعرفة الى المعرفة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكله لذلك فاطح كذا ذكر المصنف  
**قول** واختلاف حسن وجهه هذه المسألة مختلف فيها وهي ايضا في الصفة تارة  
 الى ما هو مضاف الى معرفة فمع قوم تلك المسألة ليست تارة ما اضافة الشئ الى  
 نفسه كقول الحسن ع الوجه فاضافة الحسن الى الوجه هي اضافة الوجه الى الوجه  
 وهي فاسدة اكثر اناس عاينوا هذه المسألة فافسدوا ما قاله لسان يعون وجه  
 احدها  
 منع

منع ان الحسن هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه بل المراد منه ضمير المن  
 هو له وذلك شئ ويجمع حيث تثبتت وجهه فيقال من رت برجلين حسني وجهها  
 ويرجل حسني وجههم وثانيهما ان الحسن بعد اضافته الى الوجه صار معنى  
 الوجه واما قبلها كما في اعم من الوجه واضافة العام الى الخاص جائزة كما في كل  
 الدارم وعين الشئ وثالثها ان يتصرف من الوجه وهو اقرب الى المائل ثم هو وجه  
 المحذور ان يستشهدوا بقول الشاعر اقامت على ربيها جارنا صفا كيتلا على  
 جوتيا مصطلا وما قيله امين من بيتين عرج الركبتين هما الحقل الدخاني قد عفا  
 طلائعها لدمنه الموضع الذي اشرفه الناس من زلفهم واقامتهم والركبتين اولا  
 والحقل الموضع الذي بنته الدخاني والتفج ان يعطفوا الى الموضع وتنقوا  
 فيه وعناد دس وبروك في طلاء طلائعها الى حارة لهما ان يلبيا وهو من ضمير  
 من صلة فعل محذوف كانه قل التحذوف ان يجمع من ارجحيتين لايتهما فتدركت  
 من كانه يجل لهما والضمير ما بعدهما يعود الى اليمينتين واليمين الجبل في هذا الموضع  
 وحار تاه ححران خيلان كحلفاد ومما لا يفتيان في هذا القدر الجبل  
 معوم الحبل مقام حجر نال يكون حلفاد والرفع الدله يقول اقامت لانيات  
 اللتان يتربان من الجبل في رية الدمنه والذي يعجب من هذا السقف ان هذا  
 القائل لا يفتن لانيات يفتن لانه ذكر دمنين ثم قال اقامت لانيات يفتن لانه  
 وليس المراد ان لا يفتن لانيات يفتن كل رية اثنته وانما يريد ان يفتن

ان ارا دمنه اضافة وجهه الى الصفة فاما اضافة الصفة الى الاسم وهو جارح  
 بالانفاق  
 وهو وجه الدركب  
 التفرق في الدركب



من هذين انقبض ولا على اعلى الا انما في بريد ان اعلى الى انقبض بدلا من قد  
 انما في بريد انقبض ولا على اعلى الا انما في بريد ان اعلى الى انقبض بدلا من قد  
 انما في بريد انقبض ولا على اعلى الا انما في بريد ان اعلى الى انقبض بدلا من قد

للمحار من جوتنا وصف للمحار من ايضا انما في بريد ان اعلى الى انقبض بدلا من قد  
 مصطلحا ومصطلحا ايضا في المصير وجوتنا نكرة وكان كالمسئلة الى انقبض بدلا من قد  
**قوله** والعو في ما كان فيه ضمير واحد احسن الخ اخر اراد بالعو في الحصة عشر  
 بعد هذه التلمذة التي اثنان منها فمقتضاها واحد مختلف فيه وهي ثلاثة اقسام  
 احسن وحسن وقيح فالاحسن ما كان فيه ضمير واحد وما يله احسن وجهه برفع  
 وجهه حسن الوجه بالاضافة حسن الوجه بتثنية حسن الوجه وحسن وجهها  
 والحسن وجهه برفع وجهه واكسن الوجه بالضم والخبر وكحسن وجهها وحسن وجه  
 بالاضافة وانما كانت هذه المسائل احسن لانه قد حصل الترابط بين الصنف والموصوف  
 فيها من غير زيادة ولا نقصان سواء كان الضمير في مفعولها كقولك حسن وجهه  
 برفع وجهه واكسن وجهه برفع وجهه كذلك اذ في الحذف نفسها كما في الامثلة وانما احسن  
 لما كان فيه ضمير كثر وما يله احسن وجهه برفع وجهه وحسن وجهه برفع وجهه  
 وحسن وجهه وانما كانت هذه المسائل احسن لانها في بريد ان اعلى الى انقبض بدلا من قد  
 المستغنى عنه ومع ذلك لا يقال قبيح لان زيادة الضمير لا تحل بالوجه وانما  
 القبيح خاله ضمير فيه وما يله احسن الوجه برفع الوجه وحسن الوجه برفع

الوجه واحسن وجهه

الضمير

وجهه وحسن وجهه برفع وجهه وانما كانت هذه المسائل احسن لانه قد حصل الترابط بين الصنف والموصوف  
 المحتاج اليه في الصنف ومقاييسها كالاجبة عن موصوفها **قوله** ومن رغبها  
 فلا ضمير فيها اشارة الى ضابط يعرف فيها ضمير واحد وما فيه ضميران  
 وما ليس فيه قبيح انه الضمير الذي في المفعول ظاهر يترك بالسمع فلا يحتاج الى دليل  
 وانما الذي في الصنف هو محتاج الى تدرية يعرف به اذ هو خفي عن السمع وتدريتها  
 انكرته لم ترفع بها بعدها ففيها ضمير الفاعل سواء نصبت ما بعدها او جردته  
 لا احتياج للصنف الى الفاعل لانه مانع من تقدير الضمير ومن رغبها ما  
 بعدها فلا يكون فيها لفظ في ذلك المفعول هو فاعلها ولو كان فيها ضمير كفاعلها  
 ولا يكون له او احد فاعلان **قوله** فاعلها برفع وجهه برفع وجهه  
 فاعلها برفع وجهه برفع وجهه برفع وجهه برفع وجهه برفع وجهه برفع وجهه  
 الظاهر **قوله** والحق فيها ضمير الموصوف وتوثق وتجمع بحسب الضمار  
 المستكن فيها التلمذة الى موصوفها تقول مررت بامرأة حسنة الوجه ومرت  
 بوجبت حسنة الوجهين ومررت بحسن وجههم **قوله** واسما الفاعل والمفعول  
 غير المتعدي من صنف الصنف فيما ذكره اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول غير  
 المتعدي الى مفعول ثان من صنف الصنف في جولة المسائل الست عشرة المذكورة في  
 الصنف المنبهم له حوله هذه المسائل في الصنف المنبهم انما هو ليس بها باسم  
 الفاعل والمفعول في جولة فيها بالظن الاول في قول زيد قائم للاب ومضرو

فانما كانت هذه المسائل احسن لانه قد حصل الترابط بين الصنف والموصوف  
 المحتاج اليه في الصنف ومقاييسها كالاجبة عن موصوفها **قوله** ومن رغبها  
 فلا ضمير فيها اشارة الى ضابط يعرف فيها ضمير واحد وما فيه ضميران  
 وما ليس فيه قبيح انه الضمير الذي في المفعول ظاهر يترك بالسمع فلا يحتاج الى دليل  
 وانما الذي في الصنف هو محتاج الى تدرية يعرف به اذ هو خفي عن السمع وتدريتها  
 انكرته لم ترفع بها بعدها ففيها ضمير الفاعل سواء نصبت ما بعدها او جردته  
 لا احتياج للصنف الى الفاعل لانه مانع من تقدير الضمير ومن رغبها ما  
 بعدها فلا يكون فيها لفظ في ذلك المفعول هو فاعلها ولو كان فيها ضمير كفاعلها  
 ولا يكون له او احد فاعلان **قوله** فاعلها برفع وجهه برفع وجهه  
 فاعلها برفع وجهه برفع وجهه برفع وجهه برفع وجهه برفع وجهه برفع وجهه  
 الظاهر **قوله** والحق فيها ضمير الموصوف وتوثق وتجمع بحسب الضمار  
 المستكن فيها التلمذة الى موصوفها تقول مررت بامرأة حسنة الوجه ومرت  
 بوجبت حسنة الوجهين ومررت بحسن وجههم **قوله** واسما الفاعل والمفعول  
 غير المتعدي من صنف الصنف فيما ذكره اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول غير  
 المتعدي الى مفعول ثان من صنف الصنف في جولة المسائل الست عشرة المذكورة في  
 الصنف المنبهم له حوله هذه المسائل في الصنف المنبهم انما هو ليس بها باسم  
 الفاعل والمفعول في جولة فيها بالظن الاول في قول زيد قائم للاب ومضرو



الطهيات

الملك  
عبد العزيز بن عبد الله



جنتهم اي قبيلة وخيفة اجد منهم **قوله** وهو ان فعل يعنى عا و ز ن افعلا والياء  
لحى خير وشر عا خلافا لهذا الوزن او اذا انبجى الاء عا و ز ن افعلا والياء  
ما دام عا الاصل لان الاصل خير اخير فنقلت حركة العين الى الفاء وجذفت الهمزة  
واصل شد استرقت حركة الياء الى ياء العين الى الفاء وادغمته ولى الثانية  
كذا في بعض الشروح قلت لوضع ذلك كالتثنية فالتثنية **قوله** ويشترط  
ان يبنى من ثلاث مجزئة ليكن وانما امتنع افعلا من المزيد لانه ان يبنى على حرفه لم يلبس  
وان جذفت الزايد اختلف لفظا ومعنى اما لفظا فاما مع فلانك لو قلت  
اخرج من استخرج لم يعلم ان المعنى كثر المخرج او كثر الاستخراج **قوله** هذا الذي  
ذكره بحسب الاليل مستقيم اما بحسب الوقوع فقد جاء في الحديث حذفت اللام اخير  
دعوة وهو من اجاء في الشعر الى سى او ما شئت خرقا وهبتا الخ سيق  
بها سابق فلم يتبلا باضيق من عنيك للامع كمالا **قوله** نوحيته او تذكرت  
منه لا اى شذاضا علة او تضيقا وكفى حجة مذهب يويه الذي كان اوجي  
البحر الى ذكرها بحسب الفصل انه يجيز بناء هذه المنية من المزيد فكان المصنف  
على هذا الاطمانه على هذا البناء من الثلاث عا **قوله** ليس يلون ولا يحيط  
لان منها افعلا لغيره على شرط اخر لاسم التفضيل ان لا يكون له ثانيا ولا محييا  
لانه يبنى منها افعلا لغيره على التفضيل نحو اسود واعمور فلو ان يبنى  
منها شيئا اخر يوازيها فيليب لا يرى انك اذا قلت ذنبا اسود عا تقدير

التي هي في

تقدير بناء افعلا التفضيل لم يعلم انك اذ قلت انه ذو سواد او انه زايد في السواد  
والمراد بالعيوب الطاهرة حتى لا يشكل مثل اجل كذا في الشرح وفي شرح الفصل  
للمصنف لطيفة ذلك حيث قال ينبغي ان يضبط بان يقال كل موضع ليس يلون ولا يحيط  
فما لا يبنى منها افعلا لغيره التفضيل لانه الاطلاق المذكور في الكتب لخصه الخط  
ولا عكسا لصحة قولهم اجل و اجنح امتناع قولهم افعلا **قوله** فان قصدت  
الى اخذ يعنى ان قصد اسم التفضيل لغير الثلاثي مع الالوان والعيوب في افعلا  
من فعل يصح بناؤه من غير ضرورة او غير ذلك على حسب عرضك الذي تعبه  
ثم ثانيا في جعل تلكه فعلا فتصحبها على التمييز تقول شذذت شذراجا واكثر درجة  
واحسن يا ضا واجمع **قوله** وقاسه للفاعل لى وقياسه افعلا التفضيل ان  
يبقى للفاعل وانه المفعول لانه لو يبنى لهما الوقع الالتباس فخرج الفاعل عن المفعول  
بوجوه احدها انه المفعول فخره والفاعل متصوفا ببناءوه للمقصود اولى وثانيها  
انه الحاجة الى مبالغة الفاعل امتش من الحاجة الى مبالغة المفعول في المبالغة  
لا يبقى كثير من الاء فعلا بل تفضل له المفعول لا يحى ان من المتعدي الفاعل  
عام **قوله** وقد جاء المفعول الى اخره اى وقد جاء اسم التفضيل للمفعول بطريق  
الشذوذ كما ارى من الامثلة **قوله** ويستعمل عا احد ثلثة الى اخره يعنى يستعمل  
اسم التفضيل اما مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من يجوزيد افضل من عمرو  
او معروفا باللام نحو زيد الافضل وانما التزم فيه ذلك لانه لا يرضى من التفضيل  
اشارة الزيادة

التي هي في



للموصوفين على الغير وذلك لا يحصل عند تجرده عن هذه الثلاثة فانك اذا قلت زيد  
 اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه من الشرف فاذا قلت محمد بالاضافة او باللام التي  
 للعهد فقد حصل المقصود لا لانه لا يميز على الغير وقوله يستعمل على احد ثلثة اشياء  
 اشارة الى انه لا يجمع بين اثنين منها الحصول الاستغناء بكل منهما عن الآخر كقول  
 واحد منها مستبدا تعيين المفضل عليه فالوجه في شئ من منها الجمع بين امرين  
 بفعل واحد ما هو الاخر هذا هو المفهوم من شرح المفضل للمصنف وما قول المصنف  
 وتنت بالاكثريتهم حتى فتاويلنا من هذه ليست من التفصيلية التي لا تجتمع اللام  
 وانما هي عند انتهاء قولك انت الافضل من قديس كما تقول انت من قديس لا افضل فيك  
 من عيسى النبي عليه السلام وقيل ان من هنا يعني في قول اذا اضيف له معيار الى اخر  
 يعني اذا اضيف للاسم الذي يصح له ان يكون نفسه للتفصيل فله معيار واحد ما لا يكون  
 المقصود اثبات الزيادة لموصوف اسم التفصيل كما اضيف اسم التفصيل اليه وهو المراد  
 بقوله ان يقصد به الزيادة اي يقصد بالفعل لتفصيل زيادة موصوف على من اصف  
 لهم ولست على هذا القسم اكثر من القسم الذي سيجي وهو المراد بقوله وهو الاكثر **قوله**

في شرط ان يكون منهم اي شرط ان يكون موصوف اسم التفصيل بدلالة اسم التفصيل  
 على موصوفه منهم اي في جملة المضافين اليهم وانما شرط ذلك لانه حق هذا النوع  
 من اسم التفصيل ان يضاف لما يضاف اليه اي كشيء مما له المعنى من حيث انما كما  
 ينتق المبعوض والمبعوض عنه فاسم التفصيل كذلك ينتق المفضل والمفضل عليه  
 على ان يكون المفضل عليه هو المضاف اليه اي كشيء مما له المعنى من حيث انما كما

(10) في قوله اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه من الشرف...  
 في قوله اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه من الشرف...

والسبب على الضم في الحكم كتابه النظائر وايضا يضاف الى ما يكون منه كقولك اشرف  
 الرجلين واي الرجل فلذلك يسمى المفضل ولا المصنف وقد توهم به ان سائر المفضل  
 التناقض ذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس فان مقتضى ذلك ان يضاف اليه  
 افضل من جملة من زيد فان مقتضى ذلك ان يضاف اليه نفسه وهو محال فالجواب انه زيد  
 الناس بغير من التفصيل عليه معهم وانما ذكر لغرض التبريد معهم في اصل المفضل  
 والعوض الذي كثر فيهم غير الوجه الذي في قوله **قوله** فلا يجوز يوسف  
 اخوته اي فلا جلاله بشرط ان يكون موصوف اسم التفصيل هذا القسم داخل في جملة  
 من اضيف اليهم فلا يجوز يوسف اخوته يعني انك لا تحسن بين يوسف والاخوة  
 واثبات الزيادة له لانه لا ينتق ذلك يوسف في جملة اخوته لانه لا يكون واحدا منهم  
 لما مر من ان حق هذا القسم اسم التفصيل ايضا والاخوة ايضا واليه اي ثم  
 اضافة الاخوة الى ضمير يوسف مستدعي لانه لا يكون يوسف واحدا منهم ولا يلزم ان يكون  
 يوسف خا نفسه يظهر من كتابه في ثبات ذلك مع بين هتافين فلا يجوز **قوله** والنا  
 انه يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح الى الثاني من المعنيين لتفصيل الموصوف  
 اسم التفصيل بنفس تلك الزيادة لان يكون المضاف اليه شركة في ان يكون هو المفضل  
 على الاطلاق وفي اختصاص هذا من جهة اخرى كقولك انت افضل مني اي ازيد مني  
 تريد الا عدله على الاطلاق ولما بين مراد اختصاص ولا تريد ان يعمروا على ان يكون  
 ومما اعيد فيهم اذ لم يكن فيهم على اسواما كذا ان تعذر شروع **قوله** فيجوز

يوسف احسن اخوته  
 يوسف احسن اخوته

في قوله اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه من الشرف...  
 في قوله اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه من الشرف...











صدق التركيب في هذا ظاهر بين لنا ظريفاً في تأنيده للنسابة في  
 الصدقات كونه كونهما في صاحبه وان قلت هاتين الحدين عن تأنيده في الشرط  
 وانه مراد به في جملته في معنى حسن حتى ينفذ ذلك المعنى بالتقاييم قلت الكلام المحض  
 ان ذلك ان يقدّر هذا الشرط متضمن لا مقرر احد ما كونه التفضيل صفة سببية للاراد حقيقة  
 لمصلحة وثانيتها هو كونه ذلك المتعلق مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبار المحلين وكما  
 تأنيده في جعل احد التركيبين مع الله خرفان بهما صدار الكمال مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبار  
 المحلين واذا نفى ذلك يكون المعنى في فضل حسن الكمال عن غير ذلك غير ذي انما  
 يحصل ايضا في التركيب حسنة كونه والتركيب الكمال في هذا المعنى هو ما رأيت رجلاً  
 حسن كونه الكمال حسنة في غير زيد والتركيب الضابط في مستلزم هذا التركيب في  
 والمستلزم بهذا التركيب الضابط في ظاهره في نسابة في اصل الحسن يستدعي في زيادة  
 الحسن التي فرع عليه ثم اذا انتفى الموصوف السببية وهو ان يجر انتفاء المحل الاول  
 فلم يكن مفضلاً باعتبار الاول فنفي ذلك لم يكن نفيًا بالمعنى المذكور بل هو نفي في  
 حسن واذا انتفى الموصوف الحقيقة وهو الكمال لم يبق ان يقال حسن الكمال في هذا  
 انما يقال في الصفة الحقيقة فلم يثبت انتفاء المعنى المذكور فيها وكذلك اذا انتفى كونه  
 مفضلاً ومفضلاً عليه وذلك ظاهر في هذا ما سيجيء على انظر الفاتر قوله احسن  
 ذلك في كتبها ثانياً من العزيز القادر فانه قلت الامر الثاني كونه في استحقاقه  
 من المعنى المقصود فالامر الاول انما يدرته قلت الامر الثاني انما يتصور في

وكيف انظر التفضيل صفة  
 سببية وحقيقية

بدون الاول اما وقوعه او حقيقة افكانه شرط الامر الثاني فافهم في تيقظ ولم يتبادر  
 ثم اعلم ان قوله منفيًا بعض النسخ سابق وكذا في شرح الفصل المصنف لا بد من  
 اثباته اذ هو العمل في التركيب احسن من حسن في هذا التركيب بالمعنى المذكور لا  
 بعد ولا ثباتاً له مثلاً في التركيبان يظهر عليك اذ تأملت في المعنى مع انهم  
 لو رفعوا فضلاً من احسن ومعمول باحس وهو الكمال دليل اخر على ان المعنى في  
 هنا الظاهر بعد لولم يحلوا الاسم التفضيل في الكمال مثلاً لكاه الكمال صفة لا انتفاء  
 احتمال في آخر احسن لا محذور ذلك لانه لا كمال في المستد قبل صلوحه لا ابتداء في ثبوت  
 ان خبر الكمال يكون خبر احسن فيكون هو مقدم على احسن كذا في مستداه وهو حقيقه  
 فوجب في احسن كونه خبراً عن الكمال في تفراده في ذلك سواء لو رفعوا احسن  
 لفصلوا بين احسن ومعمول اي متعلق الذي هو مستلزم لبعده عن خبره ومثله لفظه  
 باحس اي مستداه لا يكون منزلة جزاء احسن وهو الكمال وهذا شأنه في سوال وجواب  
 ووجهه في نفي الكمال على تقدير نصب احسن بلزم ايضا الفصل من احسن ومتعلقه بالفاعل  
 وهو الكمال فاما انما الى كونه باحس بعينه المستد ارجح من حيث انه كونه كجزء  
 من الخبر ولهذا احتاج الى الربط بينهما بضمير كمال الفاعل فانه في جزاء عامه  
 فالفصل به كمال مفضل لذلك ما مر زيد بعد وان قلت في تقدم منه على الكمال  
 في بلزم الفصل باحس ولا يلزم سبقاً اذ خبر قبل المصنف قلت احب المصنف  
 ذلك في ترجمه قوله ولو قدم منه لرجح الصبر على غير مذكرة في بعض الشرع حتى

قوله المصنف  
 واما في الذي سطره  
 لاجل التوضيح

في قوله المصنف لا بد من  
 اثباته اذ هو العمل في التركيب احسن من حسن في هذا التركيب بالمعنى المذكور لا بعد ولا ثباتاً له مثلاً في التركيبان يظهر عليك اذ تأملت في المعنى مع انهم لو رفعوا فضلاً من احسن ومعمول باحس وهو الكمال دليل اخر على ان المعنى في هنا الظاهر بعد لولم يحلوا الاسم التفضيل في الكمال مثلاً لكاه الكمال صفة لا انتفاء احتمال في آخر احسن لا محذور ذلك لانه لا كمال في المستد قبل صلوحه لا ابتداء في ثبوت ان خبر الكمال يكون خبر احسن فيكون هو مقدم على احسن كذا في مستداه وهو حقيقه فوجب في احسن كونه خبراً عن الكمال في تفراده في ذلك سواء لو رفعوا احسن لفصلوا بين احسن ومعمول اي متعلق الذي هو مستلزم لبعده عن خبره ومثله لفظه باحس اي مستداه لا يكون منزلة جزاء احسن وهو الكمال وهذا شأنه في سوال وجواب ووجهه في نفي الكمال على تقدير نصب احسن بلزم ايضا الفصل من احسن ومتعلقه بالفاعل وهو الكمال فاما انما الى كونه باحس بعينه المستد ارجح من حيث انه كونه كجزء من الخبر ولهذا احتاج الى الربط بينهما بضمير كمال الفاعل فانه في جزاء عامه فالفصل به كمال مفضل لذلك ما مر زيد بعد وان قلت في تقدم منه على الكمال في بلزم الفصل باحس ولا يلزم سبقاً اذ خبر قبل المصنف قلت احب المصنف ذلك في ترجمه قوله ولو قدم منه لرجح الصبر على غير مذكرة في بعض الشرع حتى







موقع المصدر كذا في بعض النسخ  
 فليس بعض النسخ الرواية وثلث بالياء و هو خطأ  
 لغير الغرض نيل المثار المذكور هذا الشعر لا يستيناف كلام فليته الكلام كذا في بعض



لا يسعني وانما ذكرنا بين معرفه الانبياء محيى للاستقبال والطلب خاصا به التي عاصفت  
 والكوار والوقف بعدى والموت ويسمى سنن الكسكسه نحو سجن ولا تستعمله واستجلاء  
 واستنس البغاث واكرمته ومرت يكس فلا بد من ذكره معرفا تعريف عهد لتعبر  
 كثير الاستقبال **والجوارم** اما اختص الجوارم بالنفل لان بعضها بالنف وبعضها  
 للشرط وكذا ذلك معناه انما يتحقق فيها يتجدد وينتفى بالنف والشرط معناه لانه يتعلق

فثبت ان اوله قد  
 لا ينفك عن الالف  
 في اصل الالف  
 في الالف



وهو الحذف فقول ما ذكرنا من ان تدخل فيه لا فعل كانهما وقوله قبل انما قد خرج عند  
 الحذف لا استقبال المواد بالدلالة انما هو بحسب الوضع ولا يتنقض كلامنا في ان  
 خبر مبتدأ وزوجته بعث واسترشت بتفسيرنا لفظة ما بالفعل خرج **مبتدأ**  
 من غير الفتح خبر بعد خبر الى المضاف اليه الفتح او خبر مبتدأ محذوف وهو  
 على الفتح اما البناء فلغوات مقتضى الاعراب والشبه الصور في اسم الفاعل واما البناء  
 على اكره فلا فانه فتنه لا حجة المضارع من وجه فتنانه يقع موقعه جعله خبر  
 الحركات التي هي آلة الاعراب في بني على الفتح لانه اخف **قوله** مع غير المرفوع  
 للتحرك والواو مع ما في المضاف على الفتح اذا لم يكن آخر ضمير مرفوع متحرك  
 ولا واو جمع لانه اذا كان في آخر احد ما نحو ضربت او ضربتوا لم يكن على السكون او على  
 الضم وانما بني على السكون في نحو ضربت كراهة اجتماع لدخول حركات في ما هو كالكلية  
 الواحدة كسنة اتصال الفعل بفاعله وعلى الضم في نحو ضربوا طلبا للمجانسة  
 الضم المرفوع احترق من المنصوب نحو ضربني فانه الفعل مع الضم المنصوب كالمع  
 فحكم كلمة واحدة وقوله المتحرك احترق من نحو ضربنا فانه لا يمكن ان يسكن الياء  
**قوله** رحمه الله المضارع ما يشبه اسم بالحد حروف ثنائيات ما قوله في نصب **قوله**  
 شبه لا اسم كسنة لما في ايضا لا هم يقولون زيد ضربني كما يقولون زيد ضربا فيقولون  
 بالحد حروف ثنائيات في الماضي والماض المضارع بهذا كحرف لا ربعة لا الثلاثة  
 منها اكثر تداءى كلامهم من الحروف المعجم اليه وسهولتها وسكوتها

في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم

عند امتداد الصوت لذلك في المدة التي لا يترك فيها كلمة خالية منها حروف  
 او من افعالها وهي الحركات واما اللواح وهو الهمزة فلا يترك فيها حرفا من  
 غيرها الضمير او كونهما غنة وهي هواء الجسوم واكثر حروف الهمزة الواقعة  
 على هذا العدد قاله **قوله** انما احبته المضارع الالياء والنون فانها الواو والالف  
**قوله** اما الالف فانه انقلبت همزة لتعذر سريانها للدم سكونها وهي اذا  
 لم تحركها صارت همزة لا يها من واد واحد وهو واقع الخلق واما الواو فلا هم  
 كرهوا ايضا وقومها في الكلمة لا يها معروض لوقوع واو العطف وفي ذلك ما  
 يشبه صوتا كما يقولون فتا فوا غنة فعليه الحرف هو مثلها في الضمعة وهو  
 التا فوا غنة تراه في حجة وتجاهه **قوله** لو قوعه متركبا وتخصه  
 بالسين تليق بالحجة التا يها شبه لاسم الا بوز انك اذا قلت ضربت فاعلم ان  
 ولا اسماء فاذا ادخلت عليه التا سوف قلت سبض فيختص بعد ان كان او سوف يفسر  
 شيئا كما انك اذا قلت جرفا فانه يجعله ذات زيد ويجرد فاذا ادخلت الله قلت  
 الرجل خبضته بالمعروف منها بعد التا في شيئا فقد لا شبه لاسم حركتها  
 والتخصيص لهذا المعنى شبه اعطى الاعراب والافعال في ليس لمعان معقولة  
 عليه كما ان اسماء كذا شرح المصنف بعض السرخ لوقوعه كاي  
 ليكون تعرضا لجانبة شبه اللفظي والمعنوي معا **قوله** فانه في الهمزة  
 الحروف تليق المعاني حروف المضارعة وجه تخصيص كل حرف لكل معنى هو ان

في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم

في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم

في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم

في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم

في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم  
 في قوله ما يشبه اسم



بیمارهای

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'सर्व' (Sarva).

والتبني والقبول  
والتبني والقبول  
والتبني والقبول

المدينة المنورة  
التي فيها

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ما قبله

قائم

الشرط  
الرفيع مقدم

المشروع







**قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب المجازم اشارة الى عام في المضارع وهو كونه مجزوا  
 عن العوامل اللفظية وهذا الخالف في الفصل فان فيه جعلا عاملة في وقوعه بحيث يصح  
 وقوع الاسم حين قيل فيه هو لا يرتفع بعام لمعنوي نظير المبتدأ وخبره وذلك المعنى  
 ووقعه بحيث يصح وقوعه اسم **قوله** المصنف هذا اقر على التعلم من قولهم ويرتفع اذا رفع  
 موقع الاسم لا يرد عليه اعتراضا مشكوكا وحتاح الى الجواب عما مثل قولهم كل زيد  
 بغير قلت **وجعل** اشكال بكاد زيد يقوم ان يقل يقوم مرتفع في هذا المركب اسم اليمين  
 محل جعلي للاسم اذ لا يقل كاد زيد قائما او كراس **عنه** ما عطف صاحب الفصل فيه فصلا  
 ولا بولهم كاد زيد يقوم وجعل يرتفع طفونا الى الاصل في لغير قائما وصادرا وادكلا  
 ولكن عدل على الاسم الى الفعل لغرض قلت **وذلك** الغرض ما في المصنف في شرح الفصل  
 ان هذه الالف تعلقا كانت مقاربة جمل الشئ والاخذ فيه جعل ذلك التثنية بلفظ الجمل  
 تقوية للمعنى المراد كما ان عيسى لما كانت للرجاء وهو مستقبلا جعل المرجو موعدا داخل  
 عليه ان تقوية لذلك المعنى ثم لما كان ما في الفصل محتاجا الى مثل هذه التثنية وما  
 في الكافية لا جعل المصنف على التعلم لذلك **قوله** رحمه الله ويتضمن ان لما قوله ونجزم  
**قوله** ذكر النواصب جملة ثم اخذ بتفصيلها فقال فان مثل اريد ان تحشر الخ  
 وان تقو فواض ان في قدمها عما غيرها وجعلها كالم الباب **قوله** ذلك على طائفة  
 ومضمرة ولا نها متفق عليها وغيرها خلاف فان منهم من قال ان اصلها لان  
 و (اذ) مأخوذ من اذ وان في ناصب بتقدير ان بعد ما وفائدة المضاف الى النصب

اقر

في الاول بالفتحة لفظا وفي الثاني بحذف النون **قوله** والى تقع بعد العلم مخففة من  
 الثقيلة الى اخره يعني ان تقع بعد العلم اي بعد كل فعل يدل على التحقيق كوعلم وراى  
 وامثالها في مخففة من الثقيلة لالناصب للفعل المضارع وذلك لانه الناصب لكونها  
 علم الاستقبال اذ هي موضوع لتثقل المضارع من الحال الى الاستقبال كذا في بعض شرح  
 المصباح يكون دليلا على ان ما بعده غير معلوم التحقيق والعلم والى ان طابعها معلوم  
 المحقق في ذلك تناف بين بخلاف المخففة فانها للتحقيق تناسب العلم وبيان تخفيف  
 ان مع سرائط سند كونه موضع لنشأ الله واورد مثالين للمرة الاولى عوضا عن  
 عن التخفيف وفي الثاني حرر النفي عما سياتي تحقيق **قوله** والى تقع بعد الظن  
 فيها الوجه ما لا في ان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن كوظنت وخذت حيث جاز  
 لن يكون ناصبا وجاز لن يكون مخففة من الثقيلة كوظنت لن يكون وان لم يكن هذا الظن  
 يحى للتحقيق بعض مولد لا اسماء ولا في خلافها فيجب ذلك تقع بعد ناصب  
 مخففة **قوله** ولن مثل ان ابرح ولا المصنف لن ينصب مطلقا ومعناها ان المستقبل  
 مثل هذه المعنى الا انها كالمسما بغيره ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح **قوله** واذ  
 اذ لم يعتمد ما بعدها الى ما قبلها الى اخره يعني اذ لم ينصب الفعل للمضارع بشرط  
 احدهما ان لا يعتد ما بعدها عما قبلها الى يكون ما بعدها خبرا عن صند او جوابا  
 عن شرط او قسم قبلها كقولك ان اذ لم اكن اذ لم اكن اذ لم اكن اذ لم اكن اذ لم اكن  
 والى هذا اشارة في الفصل الثاني لن يكون الفعل مقبلا وانما اشتراط الامر الاول















التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

مثلا ذلك ينصب ما بعد الواو باضماره ان شرطين احدهما الجمعية وهو احتراز عن  
الواو التي يستعمل للاستيناف فانه يرفع ما بعدها كذا في بعض الشروح والثاني ان يكون  
قبلها احد الاشياء المذكورة والعلة ان شرطها هنا كما لعلمت في الاحكام كالاحكام  
والامثلة كالا مثله معول احكامه والكمول اي يجمع الا كما ان لا تاكل السمك وتشرى  
اللين في ما بيننا وبيننا وتحدثنا وهذا يعني انكم كانا المسؤول عنه احتيازا لا من  
الاعانة والله للام وليست اما لا وانفق في الاستيناف وتحدثني **و** واو بشرطه الى  
ان من المواضع التي ينصب الفعل فيها باضمارا ان طابعدا اذا كان معنى في الرفع  
الاكثر وهو ان يتبع المصنف معنى الله ان عنده سببونه ولا المصنف فان قلنا يرفع  
الى فالكلام بتقدير ان بعدها عاخذ الكلام في حق واللام او قلنا معنى الله فلا يقتض  
الاسم فوجبنا ويل فاعل بعده مصدر ثم نكلمه في ذلك على ما تقدم ثم اعلم ان اعتبارنا هنا  
في المتن معترض عليه وذلك لغير او المضمرة بعدها ان لو كان معنى في الرفع كان  
التقدير قولنا او يعطينا الى ان يعطينا وهذا خلق من العوار ولهذا ترك صاحبه المصباح هذا  
لا لعبارة حيث قلنا او يعطينا الى او **و** والعاطفة اذا كان المعطوف عليه انما يرفع  
الفعل المضارع بعد اكره في العاطفة بتقدير ان شرط ان يكون المعطوف عليه اسما وال  
المصنف لا نه الى ثبت تقديرها باضماره عا ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير ان  
يقدر ما يتبع تقديره كقولك اعجب فياخذ وتخرج فينتصب الفعل التقدير وان تخرج ليجمع  
العطف على الاسم المقدم بما جازية في الرفع **و** بعض الشرح جعل قوله والعاطفة

التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

الى اخره من احدى الشرطين لتقدير ان بعد او يعطينا الى حيث قبل فيه معنى كلمة او يعطينا  
بشرط ان يكون معناه الى ان في ثانيا لما لا يكون عاطفة على اسم وهذا ليس بصواب في هذا  
لما قد رتب المصنف شرحه على ان يجمع العواطف مستوية لا تقدم ذلك فلا اختصاص له  
بهذا الشرط **و** وكذا اظهر ان مع له في العاطفة الى اخره اعلم ان اظهر ان  
مع هذا الا حرف في عامدا بجا بزو واجت معتنق امتا الجا بزو في له في اكره في العاطفة على  
الاسم اما مع له في طغرض الفصل بينهما وبين له ام يجوز ولم يعكس له في الاختصار احتيازا  
الجود لكونها نافية واما مع اكره في العاطفة فلصرف العناية الى اظهر ان بزيلا كراهية  
عطف الفعل على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ واما الوجه مع له اذا كان قبلها لم ينعكس  
ليلا تعطينا وهو المراد بقوله ويجب مع له في الله واما وجب هنا كراهية في اللفظ واما  
المتنع في بقية المواضع التي ينصب الفعل فيها بتقدير ان كحي والواو والفاء واو واما  
الترمواد فيها هذه المواضع لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تفصيلها  
مع كون الحذف اختصارا كذا في المصنف في الشرح وقيل انما يتبع اظهر ان معولا هذه  
اكره في الاصل للعطف فلو اظهر ان بعد بها لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير  
مستحسن **و** رحمه الله ويجوز بل وما الى قوله مثلا **و** اعلم ان الاصل في الجواز هي  
ان لا يلاما اقتضت فعلين كل منهما تام فاعلم جملة ثم تركب الخ لبيان قصار الجملة واحدة  
طلب الكلام واقضي الحقة ولا اخف من السكون ثم حمل قوله على ما لم تاركها لايها  
في قلب اللفظ **و** الله في الله على ما لم تاركها لايها في دخولها غير الموصوف  
في المفاضة

التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها



عليها لا يقع فوقها ولم يعكس **ال** يقضى انتهى مجزوم دونه النفي ثم حمل بالقطع  
 المجازات عما لا و ذلك طاهر ثم **ال** ربعة لا ولي مجزوم فعلا واحدا او البواقي مجزوم فغير  
 و قوله وكلم المجازاة بالخر عطف على خبر وانما شد المجزوم كغيره اذا اصاب كغيره  
 فلانك اذا قلت كيف كنت فقد صحت لتكون على اجزائه وصفاته وهذا متعذر الوقوع  
 مثل اضر الصفات قال ليس في شئ وسئل وامكانك وفيها كثره بخلاف اني وانك اذا  
 قلت اني كنت اكر فقد شرطت على نفسك انك تتساوى في المكان وتحدث في وجه  
 وقوع الشرط عليه كذا في محصل الامام فحملت على واجتماع اذ اضعفت معنى المجازاة  
 فيه وذلك لانها من جملة ما على الابهام ولذلك فيج ان طبع الشمس انك اليوم انجم فلا  
 اذا طلعت فلذلك الضيف كالمجزوم معه شاذ اذ ان قلت في كذا كذا دون اذا  
 فانه يسهل **ف** لم **نعم** وذلك لانها لا يحل للمجازاة بدونها يصح انما في صورة  
 نحو اذا زارها انما يصح للمجازاة انما ينص عليه المفضل فاورد كيفما يعلم انهم  
 قيل ما ليس للمجازاة في الخالين بخلاف اذا زارها في بدو والمجازاة تنص عليه المفضل  
 اتصالا ان معناها ضعيف فيها فلذلك لم تجز واجاز ان اذاع ما هو يقوي قوة اذعا  
 حتى تجز ما ظفر نصا عليه وان كان الدليل يقتض ذلك بلا **ول** وان مقدرة  
 عطف على قوله لم ان تجز بان مقدرة وسعي بيان **ول** ولم يلق المضارع ما ضيا  
 ونفيل وضعت لتقلب المضارع ماضيا وتنفية مثلا اذا قلت لم يتم زينة معناه ما  
 قام زيد وهذا معنى قول سيبويه رحمه الله لم ينزل انك ان فعل **ول** ولما سئلها

المجازاة  
 المجازاة  
 المجازاة

المجازاة  
 المجازاة  
 المجازاة

الى ما قبله قلب المضارع ماضيا وتنفية فانه سبويه لما قيل انك انك قد فعل قوله  
 وحسن بالاسم عطف وحول حذف الفعل اشار الى الفرق بين لم لما بين لم لما  
 تخصل بين واحد مما سئل في الفعل من الماض الى وقت الاخبار فانه اذا قلت لم لما  
 تنفعه الندم كان معناه لم سئل ان تنفع انتفاع الندم الى وقت التكلم واذا قلت  
 ولم ينفعه الندم لم تنفذ ذلك سئل ان تنفعها جواز حذف الفعل فنقول خرجت ولما  
 لم لما خرج ولم تنفذ خرجت لم كاتهم جعلوا ما زاد عليها سببا لزيادة  
 لا سئل ان تنفعها ما سئل ان تنفعها **ول** ولما الامر اللام المطاوع بها الفعل الى لم  
 الامر اللام التي يطلب بها الفعل والمصنف تختص بالامر اللام المطاوع خط  
 بصيغة الامر عما سئل في قد جازت في القراءة ان آفة فليقرجوا وقول المطاوع  
 بها الفعل اخر لتر عز لم كي لم المحيد كذا في بعض المروج **ول** ولا للمز المطاوع  
 بها الترك في بعض النسخ ولا للمز ضد لها الى ضد لم الامر فيكون حاصلا للمز ان  
 للمز التي يطلب بها ترك الفعل **ول** وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لما اخر اراد  
 ان كلم المجازاة وهي المعدودة في اول البحث تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب الثاني  
 يعني تكلم العقل لثاني يوجب وجود الاول معلقا عليه لا لكونه لا سببا لثاني  
 في الخارج فانه قولك له وجد النهار طلعت الشمس عكس ذلك نظرا الى الخارج مع صحة  
 هذا التركيب **ول** فانه كانا مضارعين او لا وان المجزوم اي اذا كان الشرط  
 والجزاء مضارعين نحو ان تم اتم او كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان  
 تنظر فيه

المجازاة  
 المجازاة  
 المجازاة

المجازاة  
 المجازاة  
 المجازاة







وليس بالكثير لما يلزم من الاضمار من غير حاجة واما المضارع المنع فلا يكون  
 ان لم يأت فلان كرمك ولا كرمك فوجه جواز لاموز في هذا لا يشيخ احدنا  
 النفع والثاني الاستقبال لانها لغة الاستقبال فان اجترجها لم يستقبلها بعد  
 كما يترعرع الشرط في الفعل كما بعد ذلك وسوف والسين للملاحة علامتا استقبال  
 على فعل واحد فوجه دخول الفاء في تخصيصه للارتباط المعنوي وان اعتبر مجز  
 الف مع قطع النظر عن الاستقبال في تارة حرف الشرط في الفعل لا يتغير المانع  
 وهو اجتماع علامتي استقبال في فعل واحد والعلامة لا تجزئ في  
 الاستقبال واما الحال في ان عاله استقبال يجوز فيه الامران كما جاز في قوله  
 امان فلما فيها من التاكيد فكان تجريدها له تأكيد فيه اقرب كذلك في المصنف  
 واما ما فلازها لكونها الحال في ما يمس بلس وليس يجب فيها بعدها الفاء الجزاء  
 كما مر واما ان فلازها من اخلافت كما مر ولا يدرك فارتبا من اخواتها في  
 ضعيفة فيما يثبت الاخرة كما مر خلافا ان فانها قوية في ذلك فاعرفه عن ذلك  
 واما في مضارع اي مضارع من حيث هو هو ليجز مثل قوله ان تقم قسا قوم  
 او سوف اقوم او قلن اقوم لانها حليقة للاستقبال وليخرج للماض والامر والتمني  
 واما في منفي بل احترازا عن المنفي بلم ويلز والمماثل **و** فلا فالف  
 بيان موضع محي الفاء فيه عن اذا لم يكن الجزاء حاصيا بغير قد لفظ او معنى  
 ولم يكن المضارع مثبتا او منفي بل لا وجب دخول الفاء في الجزاء وذلك بان يكون الجزاء

جملة اسمية كقوله تعالى فان شئتم الحالدون امر الفول ثم ان كنتم تحبون الله  
 فاتبعوا في هذا نهيا كقوله فانه علموه من مؤمننا فله ترجعوه من الكفار او  
 لمستغنا ما كقوله ان تدكتنا فربنا او دعنا كقوله ان كدستنا فربنا الله  
 او كان فاضيا بقدر لفظ او تقدير كما مر او منفي كما مر في اسفل ما غير ذلك  
 وبما وجوب الفاء في هذه المواضع استدعي مقدمة وهي ان الجزاء اذا كان فعلا لم يكن  
 حزمة او تقدير كجزم فيه فاستعماله بغير الفاء لوجود الدليل على الربط المعنوي  
 الحاصل في حرف الشرط الجزاء او اهل يكر ذلك فلا بد من الفاء وهذه المواضع لا تقدر  
 فيها على الجزم افعال الجملة لا اسمية فلازها لا تجزم ولا امر والنهي فلازها لا ساكن  
 محال وكذا الدعاء لانها اما بصيغة الماض او لامر وكذا الماض واليه في ظاهر هذه  
 مواضع لا تقدر فيها على الجزم والجزاء كالحزم والكره والافادة فلا بد من علامة على  
 انجز الجزاء بالشرط وهي الانجذاب وقد انتفى في قوله الفاء لانها موضوعه لا تابع  
 الشيء الذي ولا يكون ابتداء الكلام **قوله** ويحي اذا مع الجملة اسمية موضع الفاء يعني  
 اذا كان الجزاء جملة اسمية جاز لمستعلا اذا المفاجاة موضع الفاء تبيينها للفاء  
 باذا المفاجاة لشرط يورى الجواب فكان يرجم عليه ومثال قوله وان تصبهم  
 سميت بما قدمت ايدهم اذا هم يقظون ولما قيد الجملة بالاسمية لانها المفاجاة  
 لم يدخل فيها غيرها الا نادرا **قوله** المصنف في شرح المفصل واما ما ياتي في الجملة الفعلية  
 الخبرية كداهة لم يلبس باذا الشرطية لان وضع تلك نحو وقوع الفعل بعدها لا تضيها بها  
 في الجملة

قوله ان كدستنا فربنا الله  
 او كان فاضيا بقدر لفظ او تقدير كما مر او منفي كما مر في اسفل ما غير ذلك  
 وبما وجوب الفاء في هذه المواضع استدعي مقدمة وهي ان الجزاء اذا كان فعلا لم يكن

قوله ان كدستنا فربنا الله  
 او كان فاضيا بقدر لفظ او تقدير كما مر او منفي كما مر في اسفل ما غير ذلك  
 وبما وجوب الفاء في هذه المواضع استدعي مقدمة وهي ان الجزاء اذا كان فعلا لم يكن



فمنه خفت بالاسمية للفوق بينهما **قوله** وان مقدرة بعد الامر والنهي الى اخره

تقدرا بعد لان فعل الخمسة فيجزم الفعل المضارع الواقع بعدها بالذا قصدان  
 الاول سبب الثاني انما احق تقديران هما بعد هذه الاشياء **قوله** لا سيما انما  
 يتصور فيها قصد كونها سببا لا مسببا وذلك لهذه الاشياء طلبها لا لغيرها  
 فيما لا يكون مقصودا بالذات لا لغرض فاذا ذكرنا له غرض بعد ما علم ان الاشياء  
 سببا لا لغرضها وهي المسببات وهذا معنى الشرط والجزاء فلهذا يصح بعدها تقدير  
 ان التي هي اداة الشرط والجزاء بخلاف الخبر فان لا يلزم ان يكون لغرض خارج  
 عنه ولهذا قد يتوقف مفهومات هذه الاشياء على الجواب وهو الخبر ففقد الخبر  
 مع كونه سببا لشيء اخر حتمها ولا يتحقق مع الشرط المستدعي لتقدير ان ومثله  
 الامر في قوله ومعناه زرفي فانك ان تزد في الكرم ولا يجوز الجمل على الظاهر  
 له جعله كرم جزاء لا امر بالزيادة بل بالاجمال ومثاله الذي لا يفعل كذا خيرا اي  
 انك تفعل كذا خيرا والى ذلك الاستفهام ان يتكلم في انك ان تفعل في  
 بيتك انك ومثاله التي ليست ما لا تنفعه ان يكون ما لا تنفعه التي  
 حيث بانقعه علم ان فعله ان كان او ان يكون التي لا يوجب الاتفاق ومثاله العوض  
 ان تزل تصحيرا اي فانك ان تزل تصحيرا ان معلوم ان اصابة كذا خير من بقاء  
 على الغزول لا عوضه اذا الغرض لا يوجب شيئا فان سالت كيف حال قولهم ان تاتي  
 اجدتك والاما استوبه والانتزل تصحيرا مع انه يقتضي ان يكون الفعل انما

المتكلم

ايجادك وان لم يكن ما استوبه وان لم تزل تصحيرا احسب ما في ذلك جاري مجرى  
 التخي وان كان صورته صورة الفعل لكن لا يراد به المعنى الدليل عليه عوضه بالتكلم به  
 كذا في شرح المفضل المحدث ولا الخروف قد ينطو معاينها عند التركيب فلهذا  
 القيل وذلك لكونه متناع الشيء لا متناع غيره ويقع بعدها الفعل كقولك لو اكدت  
 لا اكدت واذا اكدت مع لا يصير لا متناع الشيء لوجود غيره ويقع بعدها اسم كقولك  
 على انك عمو **قوله** ادا قصد السببية بين صحة تقدير حرف الشرط مشروط بان يقصد  
 ادا الاول الثاني ليصير الكلام من مظان الشرط والجزاء ولهذا يجوز لا تكفر تدخل اكنة  
 الى انك تكفر تدخل اكنة لان عدم الكفر يجعل سببا لدخول اكنة وامتنع لا تكفر تدخل  
 النار بتقدير انك تكفر تدخل النار من عدم الكفر لا يجعل سببا لدخول النار خلافا  
 للكسبيات فانه يجوز انما يدبر لم تكفر اعتمادا على ايضاح المعنى في مثله ولا اوله  
 كذا في شرح المصنف **قوله** كانه يؤمن ما احدثت في الغرض ناقلا عن شرح المفضل قوله  
 الكسبيات ثم اعلم انهم يقصد السببية ولا يجوز لتقديرها في قوله او على الاشياء  
 كقولهم لا تذهب تغلب عليه واما على الصفة كقوله من ذلك من ذلك وليا برشي واما  
 على الحال كقوله ثم ذرهم فخرهم يلعبون كذا في شرح المصنف **قوله** رخصه مثل الامر  
 الى قوله فعلم ان اسم فاعله **قوله** انما في مثال الامر ولم يزل الامر حقيقة  
 طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وهو من ليس الغرض بقاء ذلك بل القصد الى تعريف نوع  
 من صيغة تدل على طلب الفعل وكذا تلك الصيغة مثال الامر ويعضد ذلك ما قاله المصنف  
 في شرحه

قوله او على الاشياء  
 والوجه مما قبله  
 ولم يزل الامر حقيقة



وهذا أحد ما يسمى النجوى في لغة العرب لا في لغة الفلاس فيقولون هذا يتبع هذا المثل  
خروج مثال ما في اللغة العربية من هذا **صيغة** يخرج عنه بالفرض الطلب  
الذي لا إشارة **مولد** صيغة يطلب بها الفعل شامل لجميع انواع الامور كما في قوله تعالى  
المخاطب اليه للمفعول في قوله من الغالب على المخاطب خرج الغالب المتكلم نحو ليضرب  
ولا ضربك وامر المخاطب اليه للمفعول نحو لتضرب انت وتخرج الاستفهام ايضا وانما  
خروجها على المخاطب لانه اكثر وقوعا في العادة من غير الغالب المتكلم قل ان يوقر  
تلك فكل من وقع هذا النوع اخبر عتلم صيغة عاجلة كالغيب من نوعي السراية  
المضارع المضارع لا وقوعها ايضا كثير وقول **مولد** يخرج حرف المضارعة احتراز عن  
قوله لتفعل كذا ومنه قوله تعالى فليفرجوا في القراءة الآية وبعض الشرح هو  
عنه وقوله وانما كان هذا الامر متسكبا على طريقة المضارع لما بين المضارع والامر انما  
في مجرى الاستقبال اما المضارع فلما مر ان يفي الاستقبال واما الامر فانه لا استقبال  
له انما نساها انما يؤمر بما لم يفعله لمفعله **مولد** وحكم اخر حكم المحذور الى حكم اخر  
هذا الامر حكم اخر المحذور يعني ان كان محذورا اسكت اخر محذورا وان كان مفعلا  
حذو محذورا ومنه وانما كان حكمه ذلك تبينها له بما فيه لام الامر من حركات وعيونه  
كل واحد منها طلب الفعل كذا في بعض المشرح ولم يقل اخر محذور لانه خلاف ان  
البصرية والكوفية نعم الكوفية ان محذور باللام مخيرة واحتجوا على ذلك بسنن احمد  
لن اللام كما يضره نحو قوله فحذو بعد نفسك كل نفس يضره هنا ايضا لانه اصل في

اذا اجازت من امره لا يضره فحذو  
المضارع

الاضارع الاعراب وشا بينهما ان فعل الذي محذور محذور نحو قوله فحذو الامر كونه  
ضد النهي في ما شيا تجري على انما يضره كما تجري على انما يضرها وذلك المحذور ان يضره  
على الوقف محذور ان لا يضره خلاف لاصل فلا يضره لانه لا بد له واما قوله لاصل  
المضارع الاعراب فيضرب فحذو بان لاصل المضارع المحذور يكون محذورا فحذو  
اللام هنا غير ممكن بل ليل عدم استيعماله في النادر فلا يضره في لانه محذور  
المضارع في حرف المضارع المستدعي لشيء بالاسم وقد انتهى فيبقى الا عراب لما كان  
كونه محذورا مختلفا وكونه في حكم المحذور متفقا اختيار ذلك **مولد** فان كان بعد  
ساكن لما اخذ تنبيه الى انه كلف بخذال من المضارع اعلم لانه لا يستدعي حذو  
لمس على هذا النوع من الامور يخرج له بناء كما سبق لا الى اليه وذلك يعطى طرح  
حرف المضارعة واللام كما كان بناء مقتضيا ثم بعد ذلك لا يوا اما ان يضره الى بعد  
حرف المضارعة متحرك او ساكن فان كان لا يوا وهو الحرف المبذور به كوضع امثاله  
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره فان كان الثاني في الفعل ليس يرعى الى ليس من باب  
الافعال وهو على ثلثة اقسام لان بعد ان كان اما مضموم نحو نبتل او مفتوح كوي علم  
وتخرج او مكسور كويضرب والحكم في الاقسام الثلاثة ان يوا قبل الساكن محذور  
وحمل متحركه لمكان المنطق وتعينت الامور للزيادة لانها لا تنقل الى البدالة بالمزيد  
واختصاص المحذورة بالمبدأ والمخارج لانها فيما يكون بعد ان كان مفتوحا او مكسورا  
ضمت وكسرت لا تبايع فتقبل امثاله اضرب وفيما يكون مفتوحا لم يفتح فلم تقل اعلم

ظرف محذور المضارع



١٢٢  
 وليست يخرج بفتح الهمزة ولا يفتح فلم يبق اعلم احتمل ان لا يشاء ما لا خيار  
 المحو من باب اعلم فيفتح الكسرية ايضا قال **كل** لا يشاء لا يتجر  
 لو ضمت همزة للامر **كل** لا يشاء فيه لكن لما كسرت الهمزة في التلاوي فما  
 بعد مفتوح كسرت في هذه الابواب اتباعا للاصل ولا ينتقض بيا بالافعال لان  
 فيها رد الى الاصل بخلاف ما يستخرج واخواته ولا يحا عن شبه عدم الاستثناء  
 في استخراج بانه لو ضمت الهمزة لضممت **لا** استفعال اتباعا فيلتبس حسنة المحو  
 هذا الباب لان الاتباع انما يكون اذا كان الفعل يفتح الهمزة نصرة على الاقليل وضمة  
 هذه لا تستخرج لو كانت فليست بالارضة ولا يتصور الاتباع هنا **والذي**  
 هو انفس مسافة ان يخرجه عن هذه التطويلات صغارا وان لا يبعد في هذه  
 الاضرات لم يكن مكسورة الهمزة كحرف السكون والساكن تحريكه بالكسرة **ب**  
 بعد حركات الاعراب غير الاعراب لا متباع دخول في قبيل من المعربات ومما انفرد  
 وجمع المعربات لا ينصرف او بعضها ولا دخول اخوته في المعربات كلها فلما خرج  
 الى التحريك حرك الى ما هو اقل وجوده في الاعراب والكسرة بالساكن الذي وجد  
 في بعض المعربات دون بعض لانما ضمت فيما ضمت من الاوامر للاتباع ولم يفتح للاستثناء  
 المذكرة الى هذا القليل كمثل تلك الاضرات وضمتا انما في مشترك الفصل **ول**  
 وازكانه رباعيا فمقطوعه مفتوحة اراد بالرباعي هنا باب الالف لان ذلك الحرف  
 مخصوص بهذا الباب ثم اطلاق الرباعي عليه ما احاطت به اذ هو مخصوص في  
 المعارف

ساكنه

الذي يصاحف الاخر منه  
 ١٢٣  
 المتعارف بيا يخرج ولو قلنا ليس من افعل وهذا وان كان من فعل الكا اصوب  
 يعني ان كان الفعل من باب افعل فعند حذف حروف المضارعة حتى الهمزة المقطوعة  
 المفتوحة وبما ان الاصل يقولون فعل فحذفوا الهمزة كراهة اجتماع الهمزين  
 في الاكرم ثم حملوا بابا في الباب عليه ثم لما وجب طرح حرف المضارعة هناك لم يفتح  
 الهمزة في ضمة فلم يبق موجب حذفها لانهم احتاجوا الى الهمزة واتيانا كما في الاصل  
 اولى في هذه الهمزة كما في مفتوحة مقطوعة بدليل قولهم الرجل الذي فلذا **قال**  
 مفتوحة مقطوعة **ولا** رحمه الله فاعلم ان يسم فاعمله الى قوله المتعدي **كل**  
 الضمة فاعله عايدا الى ما وصى الذي الى فعل المفعول الذي لم يسم فاعله فتو  
 ما حذفت فاعله لا يكفي التعريف حتى ينادوا وقيم المفعول مقامه وكانه لستيق  
 الاشارة اليه لستغني عن ذلك **قول** فاركان ضام اوله وكسر ما قبل اخر  
 هذا التغيير للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على الضام الاول  
 لئلا يلتبس اعلم ما ضما باعلم مضارعا مثلا ولم يقتصر على كسر ما قبل الاخر  
 لئلا يلتبس المعروف بالمجهول اعلم **قول** ويضم الثالث مع هذه التوصلية اذا كان  
 في اول الفعل همزة يضم الهمزة ويضم الحروف الثالث ايضا كقولك انطلق واستخرج  
 ولم يقتصر على ضم الهمزة هنالك ناعا سرف السقوط عند الدخول في مثل هذا لا يخرج  
 فضم الثالث رفع هذا التلبس **قول** والثاني مع التايع اذا كان في اول الفعل  
 تا اخوتنقل وتفاعله يضم التا واخر الثاني ايضا لئلا يلتبس تعليل المضارع  
 علم

الذي يصاحف الاخر منه  
 المتعارف بيا يخرج ولو قلنا ليس من افعل وهذا وان كان من فعل الكا اصوب



وتجوز بعضا مع جازلا **د** خوف اللبس إشارة الى عمله جميع ذلك **د**  
 ومقتل العين كانه فيل وبع اراد مقتل العين هنا ما كان من التلاوي المجرد  
 لانه اطراد تلك اللفظ لما يكون فيه خلاف غير فان في التفتيل الذي سياتي  
 ثم بناء الجنب للمفعول من الماض المقتل العين ثلاثة هذا هو اجدها وهو الاضغ  
 فيل وبع وذلك لغير قياس هذا الباب لمرئائي مضموم الفاء مكسورا العين فيل قول  
 وبع فاستعملت الكسرة عليها فنقلت الحما قبلها بعد طرح حركتها ثم قلبت الواو ياءا  
 لانكسار ما قبلها **د** وقد جاء الاشهاد اشارة الى المذهب الثاني وهو النسخ  
 اي تسم كسرة الاول ضم تبيينها على الاصل فكل المصنف معج المفضل وقيل هو من  
 بعضهم ان هذا الاشهاد غير ممكن لانه المحرك عنده هو انضمام الشفتين بعد اسكان  
 المسكوت عليه من غير صوت وذلك غير معقول به هنا باتفاق ولم يبق الا ضم  
 الشفتين حال التصويت حقيقة الصفة الخالصة مضمومة الشفتين الحرف مع  
 التصويت فوصلت بحرف ضم خالصة عند ذلك فاعرفه **د** ما ذكره تعريف الاشهاد  
 هو الاشهاد عند الوقوف كما ذكره المفضل والشاطبي حين قيل يا بالوقف والاشهاد  
 اطباء والشفاء ويعيد ما يسكن لا يهوت هناك فيضحي لا والاشهاد المراد هنا  
 هو ضم الشفتين مع التصويت بلا الى جانب السيف وهذا المحل يترك بالوجدان  
 فليعلم ما نسب المصنف هذا القائل الى الوجود لذلك **د** والواو هذا هو المثلث  
 الثالث في قد جاء الجنب للمفعول من هذا الباب بالواو وكقول وبع ووجه انه لما

هذا هو المثلث الثالث في قد جاء الجنب للمفعول من هذا الباب بالواو وكقول وبع ووجه انه لما

استشغلت

استشغلت الكسرة حدثت مسكنة وما قبلها مضموم فبقية الواو عاها انا قول ثم حلت  
 حركات ذوات الياء عليها لاتفاقهم على جري واحد انا ان يخط هذا عن القسمين الاولين  
 لان فيه الياء الاخف على الواو التفتيل والاولين عكس ذلك ثم لما كان في القسم الثاني  
 شوب فتمت فيما قبل الياء ان يخط من لا واذ قال المصنف في الاول الاضغ قبل وبع  
 الشرح قوله ومقتل العين لا ضم فيل وبع عا اطلالة لسر حجة لان عور حيد  
 ليس كذلك بل الاصواب ان يكون مقتل العين المقلوبه الفاء اذ حقه نظرا لانه لا يخلو انا ان  
 يورد عور وحيد عا بناء الجنب للمفعول ولا وجه فيه لانها ليسا بمنين للمفعول ولا  
 بحج منها هذا البناء لانها لا زان واما ان يورد ميا عا فقد مر ان يتحللها  
 حرف التعدية ثم جعل المنين للمفعول فيبعد تسليم انه يسع لاحد ذلك فالتخلف  
 فيها الميانع وهو كونها في معنى ما تحب تصححها وهو افعال الكافي المفضل واما  
 ان يورد ميا عا التفتيل المذكور بناء الجنب للمفعول فذلك غير موجه ايضا لان  
 المصنف لا يفرض بالتفتيل بوجه **د** ومثله باب اختيار واقتيد بغير اختيار  
 واقتيد في اللغات المذكورة كتاب فيل وبع وذلك لان اصل اختيار واقتيد  
 انتق و فجاز بينهما ما جازنا قول وبع عن فامر منها **د** دونه اقيم واستخير  
 لولا يجهدها سوى الكسرة الخالصة مما قبل حرف العلة وذلك لاستفا الضم فيها  
 قبل حرف العلة فيها لان الاصل استخير واستخير واصل اقيم اقيم باسكان ما قبل حرف العلة  
 العلة فلم يجهدها ما وجد في فيل وبع **د** واركاز معيار عا ضم اوله وبع

هذا هو المثلث الثالث في قد جاء الجنب للمفعول من هذا الباب بالواو وكقول وبع ووجه انه لما







الى قوله الاموال الناقصة **ول** سميت افعالا للقلوب لتعلقها بالقوى الباطنية **ول**  
 تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه بعد تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان  
 ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من طرأ على علم كذا بعض الشرح ويمكن تعويضه بوجه  
 آخر اي تدخل تلك الافعال على الجملة الاسمية لبيان الشيء الذي يكون تلك الافعال مشتقة  
 عنه بعد علمت تدخل على الجملة لاجل بيان العلم وظننت لبيان النظر في هذا الدال  
 قد اقامت **ول** فتصليح الخبرين لانها متعلقان لما كان متصلا بعطية وخبره  
 المفعولين **ول** ومن خصا يصحها ان لا اذا كذا احد عماد كذا الا خراي **ول**  
 افعالا للقلوب لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها وانما جاز ظهرهما معا  
 كما في قوله تعالى يوم يقول نادوا شركائي الذين كنتم ائتمتم ائتمتم مع شركائي  
 وكقولهم من يسمع نكح اي نكح المسمع صحاحا وانما لا يجوز الاقتصار على احدكما  
 لانه الغرض من قولك علمت زيدانا فضلا ليس علمك مقصودا عما زيد بل الغرض  
 علمك بصفة زيد وكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك  
 واما جعل لك العلم بفضله ثم اخبر عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة  
 الى حاجتك ولما تبين ان علم زيد ضيق مغزى كلامك ولما تبين ان علم زيد  
 ضيقا الذي يرفع مع احتياجه اليها ومما يظن ان اللطائف فامرتي بعض  
 من طائفة الكشاف في سعة الفلك وحسنه قال الحسين **ول** بعد تعلية معاني  
 المفردات في لفظها من الجملة التي انكر لو قلت حسنة زيدا وطلعت الفرس

كان

انما هو من قولك

يكن شيئا حتى تقول حسنة زيدا فضلا وطلعت الفرس جوادا الفرس قولك زيد فاضلا  
 او الفرس جوادا كذا دال على مضمون ارد شيئا بعد ذلك المضمون ثانيا عندك على  
 وجه النظر اليقين لم يجد زيدا العبا زيدا شيئا عندك عما ذكر الوجه في ذكره شطري  
 الجملة قد جلا عليها فعمل الحساب حتى يتم لك عرضك **ول** من الفقر الكشافية  
 وفي الفرق بين امتناع طرح احد المفعولين هنا وبين جواز طرح الشطرين احدهما  
 في الجواب **ول** في الجواب **ول** في الجواب **ول** في الجواب **ول** في الجواب  
 تلك الافعال ايضا من الجملة ومضامين الجملة امور خفية في نفسها اذ هي المعقولات  
 الذهنية لا من المفظوظات كذلك تعلق الفعل بها امر في انفسها اذ هو مستند الى  
 عقلية الغنى ايضا فلو طرح واحد من الشطرين لتركب ظلمات بعضها فوق بعض  
 بخلاف الجملة الخيرية فانها متعلقة بغيرها اقل فاعرفه في لطائفه ايضا في  
 محل ما اقل بلك اي ترافيه فان قلت فتدحرجت طرح المفعولين كل اقل  
 فنقد ذلك انتهى المضمون وتعلق الفعل به ويصير الغرض من هذا ان ذلك الفعل  
 طالع الفصل تطلع عليه وفي بعض الشرح على امتناع الاقتصار يكون هذه الافعال  
 دالة على البتة والخبر ثم قيل فيه نظريون حذف كل واحد من البتة والخبر  
 لما مر على ان حذف احد مفعولي بال حسنة واقعه قوله ولا تحسنت الذين  
 يخلون بما انهم الله مفضل هو خير الامم **ول** لعل النظر على ما مضيت  
 من التلويح الى الفرق بين البابين ثم تشكك في حذف احد مفعولي بال حسنة  
 هذه الآية

انما هو من قولك



ليس بقوي لانه لما قام المضاف اليه فيها مقام المضاف الى التقرير ولا تحسب  
 نخل الذين يتخولون فكانه **قوله** بخلاف ما اعطيت بعض تعاقب هذا الباب المضمون  
 الجمل ولا ربط بين مفعوليته في حسن لا متصا رعا احديهما **قوله** ومنها ان يكون  
 الالف في الآخر الى من خصا بصرف افعال القلوب جواز الفاعل اي ابطال عملها  
 اذا توسطت الافعال بين مفعوليها كقولك زيد علمت قائم اذا تأخر عن مفعوليها  
 كقولك زيد قائم علمت امسا اذا توسطت علانه انجته وحرمانه وذلك ان الفعل  
 عامل في الابتداء ايضا عامل فيمتجا ذبه طرفان في اعمالهما معا متعذر فكل الحيز  
 والنظر الى اكي العاقلين حيث فاعلم على التعاقب وكذلك اذا تأخرت هذه التعليل  
 بعينه لا الالف لغا عند التأخير كان احسن وافصح لان الابتداء اقوى قوي  
 وضعف الفعل بالتأخير لكن مع ذلك عامل لفظي فله قوة المعنى واللفظ فجاز  
 اعماله وانما قل اذا توسطت تأخرت بينهما عما انها اذا تقدمت عملت تقويها  
 بالتقدم واما اذا توسطت تأخرت فضعف فاختبر فيها الوجهان فكل  
 المصنف شرح المفصل وقد نقل جواز الالف لغا عند التقديم ولا بعد الالف المعنى  
 صحة الالف قائم بتقدم وتأخرت وهو ان تعليلها له اعراب ثلث  
 قبل دخولها في جمل جملتها على اصله وجعلت هي تفيد معناه خاصة وهذا  
 خاصية التقديم والتأخر وانما كثر اعمالها متقدمة لانه مقتضى اذا  
 تقدم كان اقوى لممكنه في صدر الكلام **قوله** لا يستقل الخبر في كلامه الى الالف

وهو قوله في باب ما اعطيت بعض تعاقب هذا الباب المضمون الجمل ولا ربط بين مفعوليته في حسن لا متصا رعا احديهما قوله ومنها ان يكون الالف في الآخر الى من خصا بصرف افعال القلوب جواز الفاعل اي ابطال عملها اذا توسطت الافعال بين مفعوليها كقولك زيد علمت قائم اذا تأخر عن مفعوليها كقولك زيد قائم علمت امسا اذا توسطت علانه انجته وحرمانه وذلك ان الفعل عامل في الابتداء ايضا عامل فيمتجا ذبه طرفان في اعمالهما معا متعذر فكل الحيز والنظر الى اكي العاقلين حيث فاعلم على التعاقب وكذلك اذا تأخرت هذه التعليل بعينه لا الالف لغا عند التأخير كان احسن وافصح لان الابتداء اقوى قوي وضعف الفعل بالتأخير لكن مع ذلك عامل لفظي فله قوة المعنى واللفظ فجاز اعماله وانما قل اذا توسطت تأخرت بينهما عما انها اذا تقدمت عملت تقويها بالتقدم واما اذا توسطت تأخرت فضعف فاختبر فيها الوجهان فكل المصنف شرح المفصل وقد نقل جواز الالف لغا عند التقديم ولا بعد الالف المعنى صحة الالف قائم بتقدم وتأخرت وهو ان تعليلها له اعراب ثلث قبل دخولها في جمل جملتها على اصله وجعلت هي تفيد معناه خاصة وهذا خاصية التقديم والتأخر وانما كثر اعمالها متقدمة لانه مقتضى اذا تقدم كان اقوى لممكنه في صدر الكلام قوله لا يستقل الخبر في كلامه الى الالف

لا استقلال مفعوليها كلاهما مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر بخلاف ما اعطيت  
 المفعوليين له استقلال كلاهما لتعدد النسب بينهما فعند الفاعل لغا الكلام ذكر  
 المصنف في كلامه افعال عند الالف كذكر النظر في المعنى فاذا قل زيد طنت طائم  
 فكانت قلت زيد قائم في ظرف **قوله** ومنها انها تتعلق فيل حرف الاستفهام المضاف  
 الى من خصا بصرف هذه الافعال تعليلها وهو لزوم ابطال العمل لفظا لا معنى بانه  
 لازم وهو وقوعها قبل الاستفهام نحو علمت زيد عند ام عمر او قبل الفعل  
 كقولك ما زيد منطلق او قبل لام الالف كقولك طنت لم زيد منطلق والمصنف  
 افرق بين التعليق والالف ان الالف عبارة عن قطعها عن العمل جواز  
 العمل لبقائها على اصلها مع ارتفاع الموانع الداحجة والتعليل قطعها عن العمل  
 لما منع توكي مع من اعمالها وذلك عند دخول هذه الحروف الثلاثة عليها لانك  
 لو عملتها جعلت ما بعد اللام وحرف الاستفهام والالف مفعولا قبلها فخرج  
 هذه الحروف عن كونها صادرا للكلام وهي موضوعه بشرط ان يكون في صدر الكلام  
 الكلام وانك يعمل ما قبلها فيما بعدها فوجب الالف لذلك موضع ما بعدها اي ما بعد هذا الحرف  
 موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق الظن لانه حمله مسبقا وكونه متعلقا بالنظر  
 باعتبار المعنى لا يخرجها عن كونها صادرا للكلام الا يذكرك انك اذا قلت زيدا  
 خريته او ردها خريته لم يخرج بوقوعه خبرا للمبتدأ عزله عن كون الحرف  
 جارا للكلام لانه وقع في صدر الجملة وادخل عليه ما يقتضيه فكذلك علم ان  
 هذا الحرف في صدر الكلام

وهو قوله في باب ما اعطيت بعض تعاقب هذا الباب المضمون الجمل ولا ربط بين مفعوليته في حسن لا متصا رعا احديهما قوله ومنها ان يكون الالف في الآخر الى من خصا بصرف افعال القلوب جواز الفاعل اي ابطال عملها اذا توسطت الافعال بين مفعوليها كقولك زيد علمت قائم اذا تأخر عن مفعوليها كقولك زيد قائم علمت امسا اذا توسطت علانه انجته وحرمانه وذلك ان الفعل عامل في الابتداء ايضا عامل فيمتجا ذبه طرفان في اعمالهما معا متعذر فكل الحيز والنظر الى اكي العاقلين حيث فاعلم على التعاقب وكذلك اذا تأخرت هذه التعليل بعينه لا الالف لغا عند التأخير كان احسن وافصح لان الابتداء اقوى قوي وضعف الفعل بالتأخير لكن مع ذلك عامل لفظي فله قوة المعنى واللفظ فجاز اعماله وانما قل اذا توسطت تأخرت بينهما عما انها اذا تقدمت عملت تقويها بالتقدم واما اذا توسطت تأخرت فضعف فاختبر فيها الوجهان فكل المصنف شرح المفصل وقد نقل جواز الالف لغا عند التقديم ولا بعد الالف المعنى صحة الالف قائم بتقدم وتأخرت وهو ان تعليلها له اعراب ثلث قبل دخولها في جمل جملتها على اصله وجعلت هي تفيد معناه خاصة وهذا خاصية التقديم والتأخر وانما كثر اعمالها متقدمة لانه مقتضى اذا تقدم كان اقوى لممكنه في صدر الكلام قوله لا يستقل الخبر في كلامه الى الالف



التعليق من قولهم امرأة معلقة لا ذات بعل ولا معلقة ومما لا يفتقر على حقيقة  
المعلقة المسئلة المذكورة كتاب النكاح رجل يزوج اخته عقدت ولا يتركها  
الاول فترت بينهما وبينه لئلا يقع ذات العقد الاول لا ذات الزوج ولا مطلقا ثم افعل  
القول عند انفعالها عن العمل باحد الاشياء الثلاثة يستعمل معلقة لانها لا تفعل  
ولا غير معلقة <sup>ان سبب تعين احد الطرفين الثلاثة المذكور</sup> **و**صل المراد بالتعليق هنا ازالة التعلق عن هذه الاشياء يقال  
علق الله بالشيء او عليه اذا وصل بينهما <sup>انما هو التعلق</sup> وعلقه عنه اذا ازال التوصل بينهما  
والغرض هنا انها تعلق عنها لانها قبل طردها هذه الاشياء كانت معلقة بها  
وبعد طردها صارت معلقة عنها <sup>اي افعالها</sup> **و**منها ان يجوز ان يكون فاعلها  
ومفعولها ضمير في الشيء الذي من خبر يصح ان يكون ان كان مفعولها ضمير في  
الفاعل والمفعول فتقول علمت منطلقا ولا المصنف شرح المصنف انما ذكر هو  
الجمع في غيرهما وان كان هو لا يصلح لما ثبت في غيرهما قلنا يجوز في الوجود فاعله  
ومفعوله ليس واحدا فاما كان كذلك كونهما انما هو انما هو انما هو فيستوي بالادوم  
انها مختلفان فضا بالكثر فيقع اللبس فعدوا الى لفظ النفس ليكون ايدا  
باتحادهما لمانية في لفظ ليس المضمرة واما افعال القلوب فانه كما انما يقع  
فاعلها ومفعولها ليس واحدا هو الاكثر من علم المير وظمنه بما هو في نفسه  
اكثر وقوعا من غيره واذ كان كذلك فقد زال اللبس المقص لتغيير لاصل فيقتر  
على افعالها فانه **كل** ليس يزول <sup>اي انما هو التعلق</sup> **و**ضربت كحركة الضمير **قل** <sup>لا اعتد بالادوم</sup>

واحد

منطلق في قوله  
والمفعول في قوله  
اي انما هو التعلق  
بما هو في نفسه  
وهو في قوله  
لا اعتد بالادوم  
لهذا

لهذه الحركة عند قيام هذا الغالب مع ان يجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند  
غفلة السامع او الغفلة في خبره لا يزول الله اشتباه بالحركة فلم يعلم ان ضرب نفسه او  
غيرها اخرجوا ذكرا لنفسه كانه ينادي بانه الضرب وقع على الضارب لا على الآخر  
ثم حملوا بقية ابواب علمهم <sup>انما هو التعلق</sup> **و**اذا صار المفعول بعقد حواسه الذي من قوله ضربت  
وضربت كل كونه <sup>انما هو التعلق</sup> **و**الواحد فاعله ومفعولا وليس كذلك طينته منطلقا لا المفعول  
في الحصة الذي تعلق به الظن هو الثاني والثالث ولله في الترتيب الثاني علم فلم يولد الجمع  
بينها الى فكره وهذا دليل يلوح منه <sup>انما هو التعلق</sup> **و**منها ان يجوز ان يكون فاعلها  
علمت انطلق **و** <sup>انما هو التعلق</sup> **و**ليجوزها مع اخر يتعدى الى واحد الى اخر انما يتعد  
هذه الافعال بسبب هذه المعاني اما واحد اخر يتعدى بها حسب التعلق واللعان المذكورة  
لا يتعلق الا واحدا **و** <sup>انما هو التعلق</sup> **و**الله لا يفعل الناقصة الى قوله افعالا انما يتعدى **و** <sup>انما هو التعلق</sup>  
مع نقصان هذه الافعال انما يتم مع مرفوعها كلاما ومن ثم عدوا عن لسانهم  
مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصورهم عن رسم الفاعل وهو ان يتم به الكلام وهكذا  
القول في مضمونها حسب ما يسمى مفعولا لا ليس على رسمه وهو كونه مفعولا  
وعرف من ذلك ان قوله ما وضع لتقدير الفاعل فاعلا ايضا محذوف وجب الاصطلاح  
فعله ما وضع لتقدير الفاعل على حصة معناه انما اذا قلنا كان زيد عالما فكأن  
يتقرر زيدا على حصة كونه عالما في الدار المسماة <sup>انما هو التعلق</sup> **و**تقدير السروح والقبائل  
يقول ليس بالواحد فاعل تقدير الفاعل على حصة فانه ضرب مثلا لضرب زيد يتقرر زيدا

انما هو التعلق  
بما هو في نفسه  
وهو في قوله  
لا اعتد بالادوم  
لهذا











ستة ثبوت خبرها لغاها يعني ان مقام يوثق من اربعة ثبوت خبرها لا سيما اذا قلت  
 اكرمك ما دمت قايما فعناه ذكر ثبوتها كرام بثبوت الخبر لهذا الفاعل **قوله** ومن ثم  
 احتاج الى كلام اي ولاجل انه لتوثيقه بهذا احتاج الى كلام لانه لا يكون طرفا والطرف  
 فضلة فلا بد من كلام من جملة اسمته او فعلية لمطالعة تدركها بالفضلات  
 كذا في شرح المصنف وذكره المصنف ولذا كان مقتضا الى ان يشفع بكلام لانه طرفه يد  
 له مما يتبع فيه **قوله** وليس في مضمون الجملة حاله وقيل مطلقا يعني ليس في مضمون الجملة  
 في الحال عند اكثرهم بدليل استحال العبر ليس في قايما الان ولا يقل ليس في قايما  
 غدا وعند بعضهم للغة مطلقا يعني سوار كان حاله او سقبالا ومثقال للغة مطلبا  
 لستدك بقوله تعالى لا يؤمن بالله يوم تاتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا للغة للغة يوم القيمة  
 وهو مستقبل وقيل عليه ان هذا ليس بدليل قاطع لان المتوقع فيما يجبر الله عليه كالاتي  
 الا يرى الى قوله وانك ليجزى بينهم يوم القيامة ولا شك ان اللام في المضارع الجازم والعلم  
 في هذا الباب قوله انك ليجزى **قوله** ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها يعني يجوز  
 تقديم اخبار الافعال الناصبة على اسمائها ولا اشكال في ذلك لانه تقدم المنصوب على المرفوع  
 وهذا يجوز كما مر في تقدم المفعول على الفاعل كذا في شرح المصنف **قوله** وهي تقدمها  
 عليها بحال لانه انما هي لا فاعل في تقدم اخبارها عليها على ما لا يه انما هي  
**قوله** قسم يجوز وهو من كان الى الخ في المصنف لانه انما هي صريحة ولا مانع في جاز  
 تقدم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات **قوله** وقسم يجوز وهو ما اوله جاء  
 الذي

كلمة

كلمة ما ما نعمة ان يتقدم اخبارها عليها لانه انما هي نافية ولها صدر الكلام فلا يتقدم  
 عليها الاخبار التي هي منزلة الذنوب واما مصدره وهي فيما دام وهو المصنف لضعفه  
 لا يتقدم عليه **قوله** خلافا لابن كيسان في غير ما دام عن ابن كيسان انه اجاز تقدم  
 عليها في ط النافية ولم يجوز في ما دام لان من مله به انصبا لانه لا يجوز تقدم معمول المصدر  
 على المصدر وما في ط ما دام مصدره وشبهه ابن كيسان في النافية ان النفي للثبوت اثباتا وفي  
 الفعل المثبت يجوز نحو كاي بكاهنا وللوجه ما عليه العامة ولذا ما اعتد محال ابن  
 كيسان ولم يجعله من المختلف **قوله** وقسم مختلف فيه وهو ليس في خبر يجوز جعل منزلة  
 قايما لا يجوز قايما ما رتد فكذا هذا ولله فعلية اقصر من فعلية اخوانه بدليل قصر خبره  
 فلا يقوى قوتها تقديمها واخيرا ومن جوز التقديم نظر الى انه فعل ولا يعم عليه معاملة  
 اكبر في اتما قصده عن التصرف الكلي فذاك لعماد رضى فيه وهو انه يد على ما يدرك عليه  
 مشتقة وهو المضارع من الحلال او الله اسند على احكامه في الاقوال فلم يقدم في فعلية  
 في المصنف الصحيح مذهب الجواز لما ثبت مثل قوله يوم تاتيهم ليس مصروفا عنهم  
 واد ان تقدم معمول الجازم لما تقدم العامل انصبا فله الله افعال المقاربة الى قوله  
 فعلا النقيض قلت ذكر المصنف في هذه الافعال في التعميم من اخواتها وذلك  
 انما لتقدير انما على ما صنف على سبيل المقاربة من رجا او اخذ فيه فتدخل على المصدر  
 واخباره عطا الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة وانما يوثق بها لانه لا يترامهم  
 خبرها لكونه فعلا مضارعا وفي بعض الشروح اضا في الماخذ امتناع تقديم خبرها

في قوله لا يجوز في ما دام لان من مله به انصبا لانه لا يجوز تقدم معمول المصدر على المصدر وما في ط ما دام مصدره وشبهه ابن كيسان في النافية ان النفي للثبوت اثباتا وفي الفعل المثبت يجوز نحو كاي بكاهنا وللوجه ما عليه العامة ولذا ما اعتد محال ابن كيسان ولم يجعله من المختلف

بيان افوات او يستعمل في كلام

في قوله لا يجوز في ما دام لان من مله به انصبا لانه لا يجوز تقدم معمول المصدر على المصدر وما في ط ما دام مصدره وشبهه ابن كيسان في النافية ان النفي للثبوت اثباتا وفي الفعل المثبت يجوز نحو كاي بكاهنا وللوجه ما عليه العامة ولذا ما اعتد محال ابن كيسان ولم يجعله من المختلف



عليها دون لا فعل التناقض **قوله** ما وضع لدن الخبر في ما وضع ليدخل على البتة  
والخبر ونعلم انه الخبر قد دنى عما سبيل الدجاء او الجهر ولا خذفه **قوله** فالاول  
عنه وهو غير متصرف اي الذي وضع لدن الخبر رجاء هو عين وهو غير متصرف يعني  
لا يأتي منه المضارع واسم الفاعل الامر والنهي وذلك لانه لا يشاء التوحي في شبه فعل  
ذلك **قوله** تقول عنه زيد ان يخرج وعنه ان يخرج زيد اشارة الى ان يخرج عن مذهبين  
احدهما ان يكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب الا ان منصوبها مشروط فيه لم يكن  
انفع الفعل متا ولا بالمصدر كالمثال الاول فله الامام عبد القاسم لما كان عندهم عن  
تقرير المستقبل من الحال قريب بالذي هو علم الاستقبال وهو ان الذي يرفع ذلك ان كان  
فله قارب زيد الخروج لم يكن لللفظ دليل على انك تريد حروجا فيما يستقبل بل لا جولة  
قولك قارب زيد امير الخروج وكذلك لعنه زيد الخروج لم يتخرج الدلالة على انك تريد المستقبل  
والمذهب الثاني ان يكون بمنزلة تروى فلا يكون لها الله مرفوع الا ان مرفوعها انفع الفعل  
في تاريل المصدر كالمثال الثاني قال الامام عبد القاسم وكذلك المذهب الثاني معناه قد ب  
خروجه ولا يتل عن خروجه لما ذكرنا انهم قصدوا ان لا يعود اللفظ عن علم استقبال  
ولم يحج هذا الخبر لغير الغرض هنا تقرب صريح زيدا تقرب زيد **قوله** وقد  
حذف ان يعني يجوز حذف ان عن تشبيهها بما كان كقولك عنه الكبر الذي اميتت فيه  
يكون وراه فرب قارب فانه قبل لم يدخل ان خبره كاد قلنا كاد ان يتوكل الذي  
يوجد البتة في القرب الى الخلو كالتشبيه تقرب لا يتل عن الشمس ان تقرب

وعنه

وعنه يتبعه الشيء الذي يكون ادخل الى الاستقبال اذا كان كذلك يكون داخل ان  
لغة هي علم الاستقبال مناسبا عنه دون كاد كذا بعض السروج وهذا الخذف  
خبر عنه التناقض ولا يجوز حذف ان عن اسم التناقض لغير الفعل بدونها لا يصح  
ان يقع فاعلا فاعرف **قوله** والثاني كاد يعني القسم الثاني وهو ما كان لدن الخبر  
سبيل الحصول كاد تقول كاد ان ينمى تغرب تود ان توتها قد حصل **قوله** وقد  
يدخل ان يعني قد يدخل ان خبر كاد تشبها بعنه كقوله قد كاد من طول اليه المصحف  
اي ان يندبر ويخرج **قوله** واذا دخل النفع على كاد فهو كالا فعلا على الاصح وكل اذا  
دخل النفع ثلثة فمذهب اهل هذا ان يكون كالا فعلا يعني كما ان سائر افعال المشتقة اذا دخل  
عليها النفع كانت للنفي لانه من ثلثة النفع ان ينفي ما يدخل عليه وانما قلنا على الاصح لان  
في ذلك ما هو من اخرج كاد مستقر **قوله** وقيل يكون للبناء هذه امواله الثاني يعني  
قل بعضهم النفي اذا دخل على كاد كان للبناء ماضيا كانه ماضيا قبله وتسلم  
فعله تعالى قد جوهها وما كادوا يفعلون فانه النفع واقع بلا شك ولو عملها كادوا  
على النفع يلزم منسلا المعنى والمضارع تحطية الشعور قل ذي الدقة اذا غير  
الاجز المجيز لم يكن سئل الهوى من حيثية يخرج وقصته فاروي لاهام عبد الله  
في ذلك لانه يحاز عن غيبته انه قل قدوم ذي الدقة الكوفة فوقف ينشد الناس  
بالكناسة قصيدة الحانية التي فيها هي المروا لا سقام والاهم والمي وموت الهوى  
وكاه الهوى باناي يحيى فنيحي وخبرك عندي ساجد ويرج

اي ان يندبر

فيها  
اي في الماضي  
والمضارع

فيها  
اي في الماضي  
والمضارع

ان توشو

اي بالبناء

اي بالبناء



اذا غلبت الناي السنت قال فلما انتهى اليها البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه  
قد برح قل فشتوا جلته فجعلته يا خرو وتكرهتم قل اذا غلبت الناي المحبين  
فلو لم يكن كاد مع الناي لانا خطي في ذلك وليا غيرا لا نسلا وهذا القول ضعيف  
لضعفه لانه انهم ما قاموا بعبادته ففعلوا فعل الذبح مع ما كانوا يفعلون في العزلة  
وبصفة القرب ولهذا اقر جوابا سؤالا بعد سؤالا فقالوا انك تخرنا ههنا واذع لنا ربك في  
بيتنا ما لو نزلنا ان لنا ربك بيننا ما هي ان البعد تشابه علينا وهذا بطريقه  
علاوة من ليس له عزيمة اسفل ووثيرة من لا يقارب لم يفعل ثم وقع الذبح  
بعد ذلك لاني في مقاديرهم ان فعل قبله من الكشاف وقوله وما كادوا يفعلون  
لمستفاد لا استقباهم ولم يستطاعوا وانهم لم يطولهم المفرد وكثرة استقامتهم  
ما كادوا يذبحونها وما كادوا يذبحونها سؤالا ثم وما كادوا يذبحونها خيطا بها هم  
فيها وتقرهم واما تخطية الشعراء ذا البرقة فليست عن روية ولكن تقيدهم  
لا نساك لما قل عند نسبة ساقه القصبة فلما انصرفوا حدثنا في فعل اخطا ارباب  
شبرمة انما هو كقول السعد على اذا اخرج يله لم يكد يراها اكل يرها ولم يكد يروى  
انه بلغ ذلك خلفا لا محققا اصاب طبعه واخطا روية ومجمل بيت ذي البرقة  
ما ذكرته لانه من اقراد في القرب يعني اذا غلبت الناي المحبين لم يبقا حتى ان  
يبرح فكيف البراح حقيقة **قوله** وقبل يكون في الموضع لا يشار الى اخره هذا هو  
المدح السالك يعني في بعضهم ان كاد اذا دخل عليه يكون في الموضع لا يشار الى قوله  
في الكلام

وما كادوا يفعلون ودمروحه التمسك الجواب عن ذلك والمسند للنفي مسكا به  
ذي البرقة لا تخطية الشعراء وتقيدين انشاده وما مر كان مسكا بهما ووجه  
التمسك بهما انه لما مر الجواب عن تخطيتهم كاد مننيا ههنا عجا ما يقتضيه  
حرف النفي في الصحاح رشت الحصى ورستها اول صيتها وبرز المكان ثلاثه  
والثالث جعل وطفقوا اخره يعني القسم الثالث وهو ما كان لدنوا الخرا خذانه هذه  
**قوله** وهي مثل كلالى هذه الافعال الاربعة وهي جعل وطفق وكبر واخذ  
لتمنع كاد اذا دخلت على المضارع بغير ان تقول جعل ينعول وطفقا جصفا وكبر  
واخذ يقول ذلك لضعفها هادئ خيرا عما معنى للاخذه فيه والمشرع وهذا المعنى  
مناف لعل لا يستقبل **قوله** واوشك يعني القسم الثالث هذه الافعال الاربعة واوشك  
**قوله** وهي مثل عسى وكاد يعني اوشك سئل السمعاء عن العز من منى واستعمل  
كلا اخرى ولم ترد انهما معنى عسى وعسى كاد ههنا اوشك ليس معنى الرجاء كعسى ولا معنى فيه  
لا نساك كجعل وطفق ذلك لضعفها لا صيا عرايى ههنا وهو سرعة ومعناه لا صيا  
يخذ من فعل المقارنة لما ان بين القرب والسرعة من المناسبة وله رتبة القرب وكلا  
اثبات في الحصول وانما استعمل السمعاء اليانين لفظا لما ذكرته اياما باعتبار اصل  
المقارنة والقياس لستعمله لستعمله كاد لا غير للاختلاف المعنوي فارتبط بالادشك  
سئل السمعاء اليانين باعتبار اصل المقارنة دون اخواته **قوله** لما مضيت الى الشام  
الى من معناه لا صيا عرايى ههنا فخذله جهات المناسبة الى الاخر وليس فيه معنى لا نساك  
الى الطريق

الشواهد

الافعال الاربعة



ليختص بها في أحد خلافه فواته **فعل** فعل لا تعجب لما قوله افعاله والذم  
 قل **التعجب** هو افعاله النفس عند ادراك ما خفى سببه وخرج عن نظائره وفي بعض النسخ  
 فعل التعجب في بعضها افعاله التعجب في بعض الشرح اراد بافعاله التعجب افعاله التي تستعمل  
 للتعجب لا الصيغ لانه لا يستعمل للمعجب الا صيغتان في بعضها افعاله التعجب ومعها افعاله  
 وافعاله افعاله وضعها نساء التعجب قل **اعل** افعاله التعجب ومانقلة من بعض  
 الشرح اوله اوله في سياق كلامه وهو قوله وهي صيغتان في شدة الى ان فصله  
 هنا ليس تعريف التعجب باعتبار الصيغتين بل باعتبار نفس فعل التعجب والالكان قوله  
 وهي صيغتان مستبدركا فكان لا وجه ان يقال فعل التعجب شمر لما لم يقل كذلك  
 وغرضه ليس تعريف الصيغتين فالترجمه باله فعلا اوله وقوله ما وضع لانتها المع  
 خرج مثل قولك عجبته وتعجبت وهي صيغتان في افعاله التعجب جازت على صيغتين احدهما  
 ما افعاله والثانية افعاله والاول على ذلك مستقرا كلامهم **قوله** ومعها غير  
 الى افعاله المع غير منصرفه الى المع منها مضارع ولا امر ولا نهى في افعالها  
 من معن الا نساء ساءت معن فلا تستعمل فيها كما لا تستعمل في معن **قوله** ولا  
 يبين ان الاما يبنى منه افعاله التفضيل وذلك لاستراك البابين في تركا الفضل **قوله**  
 فلا يرفع موضوع لها واما المع فلا انه انما يكون فيما زاد عما غير في الصفة عبات  
 الصيغة وفي معن ما شاركة للتفضيل في الوجود ايضا **قوله** ويتوصل الى المتع  
 الى اخره يعني ان افعاله التي يتنوع صيغة التعجب منها يصاغ من الثلاثي مثلا اسد

قوله

واستدرك بوقوعها فيقال طالت استخراجه وما لا تخرجه وما اقبل عوره  
 واستدرك باستخراجه وان لم تخرجه واطبق بعوره **قوله** ولا يتصرف فيها بتقديم  
 ولا تاخير ولا فصل اي لا يتصرف في صيغة المعجس بغيره ولا تاخير ولا فصل فلا  
 يقال طالت احسن ولا زيدا احسن ولا بطلا ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا  
 احسن اليوم زيدا بالفضل بالظن وهو اليوم لفرحلة التعجبه كالمثل والجامع بينهما  
 الغداية والاصل في كل كلام صار على المعن ان لا يتغير حجة لا تحتل الغم وقد نسب  
 الى السامح قوله ولا تاخير لانه ليس بمنع التاخير تصور عما حلة بدو المقيم **قوله**  
 وقد اجاز الما في الفصل بالظرف في ساع من الظرف من الاستماع مالم يستمع في غيره  
 ولما سمع من العرب احسن بالبدل ان صدق **قوله** وما ابتدا نكته عند سبويه  
 الى اخره شروع ببيان اعراب اجزاء هاتين الجملتين نظرا الى الاصل على حسب اختلافه  
 والاحسن فقال ما مبتدأ نكته عند سبويه وما بعدها وهو احسن خبر وفيه  
 يعود الى ما تقدم منه احسن هو زيدا املا املا فعلة من الخروج والما قبل نكته  
 للتعجب **قوله** فما تحقق من شي انك كان قابله بقول طيساه المتأدي لا يعرفه  
 بوصف لا اصل حق المعرفة فاذكرك بذكر هذا انها في التعجب وجه صلاح الذكر  
 للابتداء ما مر في شدة اهترانا **قوله** موصولة به عند الاحسن الضمير يرجع  
 الى ما بعده الى موصولة بما بعده يعني كلمة ما موصولة وما بعدها صلة ما خيرا  
 محذوف تقديره الذي احسن زيدا في وعنده بعضهم ما استندها مية مبتدأ وما  
 بعدها

قوله فالتدريج  
مؤنة فالي

في قوله  
 ما لم يستمع  
 في غيره  
 من الظرف  
 من الاستماع  
 مالم يستمع  
 في غيره



خبرها بقدره اى شئ احسن زيدا ولا المصنف في شرح المفضل الوجه قول سيبويه  
 في قول الاحفش تعسف لانه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف ونحن نقطع باستقلاله  
 كلاهما من غير نظر الى محذوف في قول من قال انهما شقيقتان ليس بجيد لا يصح لانها  
 لم يشيها نقل الى انشاء آخر خلاف صيغ الالف فانه ينقل الى انشاء شئ شئ  
 فكله القول ما قالت خدام **و** وبه فاعل عند سيبويه هذا بيان اعراضه عن  
 سيبويه اكرم بزيد اصله اكرم لزيد اى صار ذا اكرم كاغدة البعير الى صار ذا اغدة  
 الا انه اخرج عما لفظ الله امر ما معناه الخبر كما اخرج عما لفظ الخبر ما معناه الدعاء  
 في قولهم ربح الله والياء مثلها في كغيره وهذا القول مرفى عند صاحب المفضل  
 حيث قيل في هذا ضرب من التعسف ببيان التعسف مخالفة للقياس من وجوه منها  
 استعمال الصيغة لصيغة ذاك اى اكرم ومنه نقل الفعل عن صيغة الخبر الى صيغة  
 الامر ومنها زياده الباء على الفاعل **و** فلا ضمير في الفعل لان فاعله ولو كان  
 فيه ضمير لكان شئ فاعلان **و** ومنه قول الاحفش في آخر عطفه على قوله  
 فاعل عند سيبويه وجه قول الاحفش ان قولك اكرم بزيد امرا لكل واحد بان يجعل  
 زيدا اكرما اى بان يصفه باكرم والياء مزيد مثلها في ذلك تلحقوا بابتداء التوكيد  
 للتاكيد واختصاص او بانه نصيب ذاك اكرم والياء للتعدية وهذا هو المراد بقوله  
 والياء للتعدية او زائدة هذا اصله ثم جرى مجرى التثنية فلم يغير عن لفظ الواحد  
 قولك يا رجلا اكرم بزيد ويا رجلا اكرم بزيد ورجح هذا المذهب صاحب المفضل على الاول

في قول الاحفش  
 تعسف لانه يحتاج  
 الى تقدير خبر  
 محذوف ونحن نقطع  
 باستقلاله

الا وحيث قال عندي انك سهل ما خذ اذ يقول انه امرا لكل واحد الى آخره **و** فيه  
 ضمير لانه لا بد له فاعله وبه ليس نفا على هذا المذهب فلا بد من ضمير فيكون فاعلا  
 له قال رحمه الله افعال المدح والذم الى قوله الحذف **و** بقوله ما وضع لانشاء مدح  
 او ذم خرج مثل مدحته وذمته وشرفه وكرمه وقبحه وعيوره **و** فيها نعم وبئس  
 للذين افعال المدح والذم نعم وبئس اى نعم من افعال المدح وبئس من افعال الذم على  
 طريقه اللف **و** وشرطها ان يكون الفاعل معروفا باللام الى آخره خرج في بعض الشرح  
 وشرطها ان يكون الموصوفين في شرطه اى في شرطه اى في فعله ليس بجيد لانظم  
 الكلام يقتضي ان يجمع الضمير الى نعم وبئس يعني شرط فاعله نعم وبئس اى لا مولى له  
 قل هذا من المشكلات التي تقضى منه العجبة وقدما للمخافة فيه اصطفتي الدب  
 وقد طالعنا شئ عجم في هذا المقام وجوها لا اناهم لم يبلغ حد التمام وقد ظفرت  
 في شرح المفضل للمصنف تحقيقا هو احدى القبول واجرى على القول في القبول فاوردته  
 من غير تغيير ولا تغيير مثل خبره فانا احتجته على افعال واحدة لا على البلاء  
 مثا اتم قصدوا ايهام الممدوح اذ لم ثم فتره فلذلك اتوا به على هذه الصفة ووجه  
 الابهام فيما فيه الالف للام انه قصد الى معبودة الذهن غير معين في الوجود كقولك  
 ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معبودة الوجود وهذا التعريف باللام  
 نحو التعريف الذي ذكرنا اسامة وان كانت جهات التعريف مختلفة واذا كان  
 كذلك فحينئذ ايهام باعتبار الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي

في قول الاحفش  
 تعسف لانه يحتاج  
 الى تقدير خبر  
 محذوف ونحن نقطع  
 باستقلاله

في قول الاحفش  
 تعسف لانه يحتاج  
 الى تقدير خبر  
 محذوف ونحن نقطع  
 باستقلاله



حكم بابهامه ووزانه فلا بهام ولا يعرف فذلك قتل فلانا اسما فان اسما  
كان مجردة باعتبار الذهب الا انه نكرة باعتبار الوجود ولهذا المعنى طرأ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

2011

الدم يعني اذا لم  
يؤكل الغرض او  
لا اذا لم يؤكل

2011



المخصوص بجمله بحاشا الفاعل والذات كذا ليس من جنس المثل وهذه التسمية  
عامة وهم اذ الذين تشبه هو المخصوص بالذم ووجه اجوابك متاويل في ما يلي ووجه  
احدهما ان تقدير الكلام بنسب مثلا لقوم مثل الذين والثاني ان يكون محلا للذين محذورا  
صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذورا اي بنسب مثلا لقوم المكذبين مثلهم **د**  
وقد يحذف المخصوص اذا علم للذي قد يحذف المخصوص بالمدح والذم عند القرينة الدالة  
عليه كقوله نعم العبد التقدير نعم العبد هو وهو ضمير يتوكل والقرينة ان سياق  
الكلام في قصة ايوب وكقوله نعم الماهدون والوجه الماهدون من القرينة هي الضمير  
المتصلة قوله ولا ارضت منها اذ له تعلق بذا الله تعالى فكذا المحذوف في هذا المثال  
بسطته ووطائه **د** وسيا مثل يسوق المصنف يعني انها بنسب السمع اليها  
وبمعناها واركنت يقع في الاخبار كقوله سياتي ذلك وهو يتنفس سري وقد جعل  
قوله تعالى ساء مثلا لقوم عاها بنسب قد رخص محذوف ليجانس المخصوص  
الفاعل فيقبل التقدير ساء مثلا لقوم الذين **د** ومنها جند الى ولا يعمل  
لانه لا يشاء المدح جند اذ المصنف لذلك عااملة نعم فجعلوا فاعله  
ميرما ثم فسروه بالمخصوص عا خوما فعلوا نعم الرجل زيد والما عا عا ضم  
الفعل وان كان جائزا الاصل عا قولا وجبا عا قول لانه لما نقل الى مع لا يشاء  
جعل عا صيغة مخصوصة تنبيهها عا قصد النقل كذا في شرح المفصل للمصنف  
ايضا **د** وفاعله ذا وانما لم يجعل فاعله ما جعل فاعلا في نعم فرق بينهما ولم

الوجه في قوله كقوله سياتي ذلك وهو يتنفس سري وقد جعل قوله تعالى ساء مثلا لقوم عاها بنسب قد رخص محذوف ليجانس المخصوص الفاعل فيقبل التقدير ساء مثلا لقوم الذين د ومنها جند الى ولا يعمل لانه لا يشاء المدح جند اذ المصنف لذلك عااملة نعم فجعلوا فاعله ميرما ثم فسروه بالمخصوص عا خوما فعلوا نعم الرجل زيد والما عا عا ضم الفعل وان كان جائزا الاصل عا قولا وجبا عا قول لانه لما نقل الى مع لا يشاء جعل عا صيغة مخصوصة تنبيهها عا قصد النقل كذا في شرح المفصل للمصنف ايضا د وفاعله ذا وانما لم يجعل فاعله ما جعل فاعلا في نعم فرق بينهما ولم

يوكي

يعلم لئلا يراك شيعة المتجانسين خفة ذا وانما خصوا ذالانه من لاسما البهية  
والغرض لا بهام اول مرة وكان منها ما للمعنى المقصود واختص اذ من اخواتها  
لانها اللفظ السابق لكونه مفردا مذكرا وما عداه فرع عليه ثم انه وان كان من اللفظ  
الاشارة لم يرد به مثا بالية بعينه وانما اريد به مثا بالية في الدهن كما قيل في الدجل  
في قولهم نعم الرجل **د** ولا يتغير قال المصنف لا يتغير ذاع هذا اللفظ وان كان  
الممدوح مشا او مجموعا او مذكرا او مؤنثا كانهم عا فاعله المعصوم في نعم فانه  
لا يختلف باختلاف جوال الممدوح لانه لم يكن اسما ظاهرا خفيوا للظاهر عا غير  
مزية **د** وبعده المخصوص بعد جندا يذكرا المخصوص بالمدح كقولك جندا زيدا  
**د** واعبر به كاعبر بالمخصوص نعم لانه اسما مستداهما قبله خبره او يكون خبر  
مستداه **د** ويجوز ان ياتي قبل المخصوص بعد ضمير الى ويجوز ان يقع قبل ذكر  
مخصوص جند المميز عا وفوق المخصوص في افراد والثنائية والجمع والتذكير والانت  
تقول جندا رجلا زيدا او جندا زيدا رجلا كذا فاعله فيما ولا المصنف وانما لم  
يلتزموا جندا والترفيع في نعم اذ كان الفاعل مضمرا لا مذكرا احد من الفاعل  
هنا لانه لفظ تخصصه والفاعل في نعم مستر لانه لفظ فيجاء الفاعل للفظ في على المفعول  
مزية البياض والثاني انهم لم يميزوا نعم لانه ليس الفاعل بالمخصوص بالمدح  
كثير من الواضع وذلك نعم رجلا السلطان ملوذهبت تحذف رجلا لم يدر هذا السلطان  
فاعله المخصوص بالمدح محذوف او سيد كذا الفاعل مضمر والمضطر المخصوص بالمدح

الوجه في قوله كقوله سياتي ذلك وهو يتنفس سري وقد جعل قوله تعالى ساء مثلا لقوم عاها بنسب قد رخص محذوف ليجانس المخصوص الفاعل فيقبل التقدير ساء مثلا لقوم الذين د ومنها جند الى ولا يعمل لانه لا يشاء المدح جند اذ المصنف لذلك عااملة نعم فجعلوا فاعله ميرما ثم فسروه بالمخصوص عا خوما فعلوا نعم الرجل زيد والما عا عا ضم الفعل وان كان جائزا الاصل عا قولا وجبا عا قول لانه لما نقل الى مع لا يشاء جعل عا صيغة مخصوصة تنبيهها عا قصد النقل كذا في شرح المفصل للمصنف ايضا د وفاعله ذا وانما لم يجعل فاعله ما جعل فاعلا في نعم فرق بينهما ولم

الوجه في قوله كقوله سياتي ذلك وهو يتنفس سري وقد جعل قوله تعالى ساء مثلا لقوم عاها بنسب قد رخص محذوف ليجانس المخصوص الفاعل فيقبل التقدير ساء مثلا لقوم الذين د ومنها جند الى ولا يعمل لانه لا يشاء المدح جند اذ المصنف لذلك عااملة نعم فجعلوا فاعله ميرما ثم فسروه بالمخصوص عا خوما فعلوا نعم الرجل زيد والما عا عا ضم الفعل وان كان جائزا الاصل عا قولا وجبا عا قول لانه لما نقل الى مع لا يشاء جعل عا صيغة مخصوصة تنبيهها عا قصد النقل كذا في شرح المفصل للمصنف ايضا د وفاعله ذا وانما لم يجعل فاعله ما جعل فاعلا في نعم فرق بينهما ولم



بخلاف جند افاء لفظ اذا مرشد الخالة الفاعل **قوله** احوال يعني يجوز ان يأتي قبل  
 المخصوص ان يعلل حاله كقولك جند اكبازيد وحيد ارنه اكبازيد **قوله** عما وقع  
 مخصوصه يعني يكون التمييز او الحال موافقا لمخصوصه حتى اذا كان المذكور للناس والافراد  
 والسمه والجمع نحو جند امراة او اكبته همد وجند امراة او اكبته همد وكذا  
 البواقي في بعض السروج والعامل في التمييز والحال هنا جند من معنى الفعلية وذو الحال  
 هو ذاك الذي زيد له زيد المخصوص والمخصوص لا يحل الا بعد تمام المدح لفظا او  
 تقدير او المدح بالركوب فيكون اكبزا حاله الفاعل عن المخصوص وقد ايدى او الشرح  
 في قيم كحرف وارجو من الله ان يجعله سهلا من لفظ الطرف **قوله** جند الله اخرى بان  
 توجه الهم نحو بالصور **قوله** رحمه الله الحرف لما قوله كحرف المشبهة بالنقل  
**قوله** قد مر شرح هذا التعريف فلا يجازي لئلا يلزم ما قيل في حديثه **قوله** ومن  
 ثم احتاج في خبرته الى اسم لفعل الى من اجل ان دلالة باعتبار الوضع بتوقف على  
 متعلقه لم يكن **قوله** من ذلك المتعلق ذلك المتعلق اسم كقولك انزلنا اقام  
 او فعل نحو مقام **قوله** حروف الجر الى اخره الحروف حروف وضعت لتوقيل  
 معاني الالفها من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة  
 والمصدر والطرف والجار والمجرور واسماء الفاعل والافعال وكل شيء فيه معنى الفعل  
 مما هو متصل به وانما تلك الحروف لم يقر الى اسم ليتناول من قولها ما رتبته  
 فانه ليس باسم لكنه في تقديره اسم كذا في بعض الشروح **قوله** ومنه الى اخره

في قوله جند الله اخرى بان  
 في قوله جند الله اخرى بان  
 في قوله جند الله اخرى بان

في قوله جند الله اخرى بان  
 في قوله جند الله اخرى بان  
 في قوله جند الله اخرى بان

حروف الجر ثمانية عشر عما عدها **قوله** من ذلك لابتداء شرع يبين معاني هذه الحروف  
 تعاني من أربعة احدها لابتداء الغاية ويعرف ان ابتداءه بان يذكر معها الى الغاية  
 لفظا او تقدير كقولك سر من البصر الى بغداد والتقدير الى مقدر لابتداءه من  
 غير ان يقصد الى انتهاء مخصوصا كانه المعنى لا يقتضيه الالف ابتداء منه كقولنا اعوذ  
 بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو وكون وثابتها التبيين يعرف  
 المبينة بان يكون كالصفة لما قبلها بولسطة الذي قوله فاجتنبوا الرجس الذي  
 له الذي هو الوثن ومنه صرح صاحب الكشاف بتقدير الذي هو هذا الموضع في سورة  
 الحج وثالثها التبعيض ويعرف بالتبعيض بان يصير موضعا بعضه كقولك اخذت من الدراهم  
 الى بعضها واربعا الزيادة ويعرف بالزيادة بان يسقط ما فيبقى الكلام على اصل معناه  
 وجعلنا اصل معناه اشارة الى ان فاعلا ما يقيد من التاكيد عند اسقاطها لا يتدخ  
 في كونها زائدة **قوله** و زائدة غير الموجبة لآخره الى ان يزداد من الالف غير الموجبة  
 و اراد بغير الموجبة النفي والنهي والاسمها نحو ما جاني واحد وهذا جاني واحد  
 ولا تصرف من احد الا من هذه وان كانت زائدة فانها تفيد الاستفراق  
 والاستفراق انما يتصور غالبا في غير الموجبة الموجبة فانك اذا قلت جاني من احد  
 فقد صحت تصور عدم مجي جميع الناس الى جاني فاما اذا قلت جاني من احد فلا يصح  
 مجي جميع الناس او كذا اذا استقرت مثاله مثاله وجدته الغالب ان يتصور كاستفراق  
 في التبعيض لانه ثابت **قوله** خلافا للكوفيين والاحفش فانهم يجوزون الزيادة

في قوله جند الله اخرى بان  
 في قوله جند الله اخرى بان  
 في قوله جند الله اخرى بان



الموحد متمسكين بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم لهن معناه يغفر لكم ذنوبكم وما  
قيل لنقولنه (الله يغفر الذنوب جميعا) انما وردت هذه الامة ولا بعد في ان يغفر  
بعض الذنوب لقوم وجميعهم القوم وليس لكم ان لا يتبين لاحد الامتياز فقد جاز ان يغفر  
جميع الذنوب لبعضها لبعض وقد كان من مطر وشبهه متاوالا لانه  
الى سوال وجواب وجه السؤال انه من زائد في هذا الكلام لبقاء اصل المعنى عما انضم اليه  
بدونها وهو موجب وجه اجواب ان متاوالا لانه كان وقع في جواب من قبله هل يظهر من  
واذ وقع من سياتي في الجواب عن الاستفهام لا يكون الموحد ولا المصنف واقا قوله  
قد كان من مطر في حقه لم يكن للغير في من مطر في التبعيض واقا للبيان فلا يثبت  
مثل هذا الاصل مع مثل هذه المحتملات والى انتهاء الغاية الى معارضة  
لمزيد الى عن انتهائهم الغاية كقولك سر من المصنف الى بغداد وقد جاء مع كون  
فوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم للجمع اموالكم وينبغي له ان يكون  
الى معنى مع ليس بشيء ينافي كونه لانتهاء بل معنى انه انتهاء عن جميع مواضع لم ينقله  
الا انه قد يتفق لانه يكون ما بعد الى حيث يدخل من حكمه ما قبله وهذا انما اراد بقوله  
وبعض مع وبعض ذلك عاقلة صاحب الفصل وكونها بمعنى المصاحبة في قوله عز وجل  
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى معنى لانتهاء وحيث كذلك معنى  
حيث كاني كونهما بمعنى لانتهاء والفرق بينهما ان محذور حتى لم يكن اخرج  
مما ذكر قبله حيث كانه اسبق في قولك اكلت السمكة حيث راسها فانه الرأس اخرج من السمكة  
اذا

اذا

اذا ابتدئ من الذنب او ما يلاقي آخره منه كانه تباح في تالباحة حتى الصباح  
فانه يلاقي آخره البارية وذلك لغير الفعل المعدي حتى الغرض الوضعي فيمن  
يتحقق ما يتعلق شيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر الشئ بعد  
حيث ولا كذلك الى فلو قلنا ان نصفها او ثلثها لم يجر ولو لم يكن ان نصفها او ثلثها جازا  
وكذلك يجب ان يدخل ما بعد حيث فيما قبلها دون الخ في مسئلة السمكة والبارحة  
قد اكل الرأس في نيم الصباح كذا قاله صاحب الفصل والمصنف في شرحه وفيه ما لم  
لا توضع حيث لاجله انما يقتضي دخول ما يكون اخرج من اجزاء الشئ فيما قبله  
لا دخول ما يتبعه من الشئ نعم الكلام سألتم من صلب الصباح عن الاقوال الحكم  
وعدمه بخلاف صلب السمكة فان كونه اخرج من السمكة ينادي بانه داخل في حكم  
السمكة لان التقص شيئا فشيئا حتى ياتي على تمام الشئ انما يتصور بدخول كل الاجزاء  
في الحكم السابق بخلاف الصباح فانه ليس باخر جز من اجزاء البارية اذ المفرد  
هكذا حيث يلزم تقص البارية شيئا فشيئا حتى ياتي على تمام البارية دخول الصباح  
في الحكم المذكور لهذا ذكره المقيس للعلامة لا يستفاد من قوله وفيه الصباح  
مستدرك عند بعضهم لغير ما انتهى به الشئ يدخل فيما قبله كما في السمكة اما فيما  
ينتهي عنه كالمصباح فلا يدخل كقوله حيث يتبين لكم الخط الابيض والى البراق  
مسلة البارية لا يتناول النعم الصباح كما يتناول كل الرأس في مسلة السمكة  
وفي الخبر روي عن نيم الصباح منطوية لانه لم يتم الا يرى انما بعد حتى منزلة

اذا ابتدئ من الذنب او ما يلاقي آخره منه كانه تباح في تالباحة حتى الصباح  
فانه يلاقي آخره البارية وذلك لغير الفعل المعدي حتى الغرض الوضعي فيمن  
يتحقق ما يتعلق شيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر الشئ بعد  
حيث ولا كذلك الى فلو قلنا ان نصفها او ثلثها لم يجر ولو لم يكن ان نصفها او ثلثها جازا  
وكذلك يجب ان يدخل ما بعد حيث فيما قبلها دون الخ في مسئلة السمكة والبارحة  
قد اكل الرأس في نيم الصباح كذا قاله صاحب الفصل والمصنف في شرحه وفيه ما لم  
لا توضع حيث لاجله انما يقتضي دخول ما يكون اخرج من اجزاء الشئ فيما قبله  
لا دخول ما يتبعه من الشئ نعم الكلام سألتم من صلب الصباح عن الاقوال الحكم  
وعدمه بخلاف صلب السمكة فان كونه اخرج من السمكة ينادي بانه داخل في حكم  
السمكة لان التقص شيئا فشيئا حتى ياتي على تمام الشئ انما يتصور بدخول كل الاجزاء  
في الحكم السابق بخلاف الصباح فانه ليس باخر جز من اجزاء البارية اذ المفرد  
هكذا حيث يلزم تقص البارية شيئا فشيئا حتى ياتي على تمام البارية دخول الصباح  
في الحكم المذكور لهذا ذكره المقيس للعلامة لا يستفاد من قوله وفيه الصباح  
مستدرك عند بعضهم لغير ما انتهى به الشئ يدخل فيما قبله كما في السمكة اما فيما  
ينتهي عنه كالمصباح فلا يدخل كقوله حيث يتبين لكم الخط الابيض والى البراق  
مسلة البارية لا يتناول النعم الصباح كما يتناول كل الرأس في مسلة السمكة  
وفي الخبر روي عن نيم الصباح منطوية لانه لم يتم الا يرى انما بعد حتى منزلة

اذا ابتدئ من الذنب او ما يلاقي آخره منه كانه تباح في تالباحة حتى الصباح  
فانه يلاقي آخره البارية وذلك لغير الفعل المعدي حتى الغرض الوضعي فيمن  
يتحقق ما يتعلق شيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر الشئ بعد  
حيث ولا كذلك الى فلو قلنا ان نصفها او ثلثها لم يجر ولو لم يكن ان نصفها او ثلثها جازا  
وكذلك يجب ان يدخل ما بعد حيث فيما قبلها دون الخ في مسئلة السمكة والبارحة  
قد اكل الرأس في نيم الصباح كذا قاله صاحب الفصل والمصنف في شرحه وفيه ما لم  
لا توضع حيث لاجله انما يقتضي دخول ما يكون اخرج من اجزاء الشئ فيما قبله  
لا دخول ما يتبعه من الشئ نعم الكلام سألتم من صلب الصباح عن الاقوال الحكم  
وعدمه بخلاف صلب السمكة فان كونه اخرج من السمكة ينادي بانه داخل في حكم  
السمكة لان التقص شيئا فشيئا حتى ياتي على تمام الشئ انما يتصور بدخول كل الاجزاء  
في الحكم السابق بخلاف الصباح فانه ليس باخر جز من اجزاء البارية اذ المفرد  
هكذا حيث يلزم تقص البارية شيئا فشيئا حتى ياتي على تمام البارية دخول الصباح  
في الحكم المذكور لهذا ذكره المقيس للعلامة لا يستفاد من قوله وفيه الصباح  
مستدرك عند بعضهم لغير ما انتهى به الشئ يدخل فيما قبله كما في السمكة اما فيما  
ينتهي عنه كالمصباح فلا يدخل كقوله حيث يتبين لكم الخط الابيض والى البراق  
مسلة البارية لا يتناول النعم الصباح كما يتناول كل الرأس في مسلة السمكة  
وفي الخبر روي عن نيم الصباح منطوية لانه لم يتم الا يرى انما بعد حتى منزلة



التفصيل لما قبلها فاذا لم يدخل في ذلك لم يدخل في التفصيل وهو يقع  
مع كثير من المراد لمجي حتى يقع مع كونها بعد ادخال حكم ما قبلها كما مر ان  
يكون حتى يتم فيها المعنى مع من غير ملاحظة ما مر من معنى التيقن المذكور في قوله  
كثيرا اشار الى مجيها معنى الى قليلا كما جاء على غير عيسى في قوله اكلت السمكة  
حتى راسها بالجر يجوز لمراد يدخل في ذلك الاكل كما لا يدخل الى ويجوز  
بالظاهر اشارة الى فارق لفظي من حيث هو الى معنى حتى لا يدخل في المصدر فلا يخلو  
كما يدخل الى فيه معناه وانما لا يدخل في المصدر لانه يورث الاختلاف الصافي  
وذلك لانه ما بعد حتى كما يتفق مجزوا يتفق منصوبا ومرتفعا فاعلى السمكة يجوز  
الوجوه الثلاثة الجرح حتى والنقص على ان يكون حتى للعطف على السمكة والرفع على تقدير  
اخبار محمد وفا كانه قبل حتى راسها ما كونه ولو لم يمنع من المصدر لادى الى اللبس  
كذا وحسن ما قيل فيه ما ذكر العلامة فخر المشايخ الا سفند ركي حيث قال انما كان  
ذلك لا نه يورث لافسلا المعنى وذلك لانه المجزوء في حتى يجب ان يكون اضر جزا من الشيء  
او ما يلا في اخر خبر منه عما ما قرر في الفهرست كناية عن الثبات كونه في هو هو عليه  
لا جز منه فلو قلت اكلت السمكة حتى راسها لكانت السمكة اختلا الموضوع والمعنى  
خلا فالمراد هو يجوز حتى راسها قياسا باليه وما جاء به بعض الاسماء الشواذ  
والفارق قد مر وفي الظرفية المعنى بالظرفية لم يكن محلا للرفع والشيء  
اما حقيقة جوزية ارضه والركض في الميدان لا تدبر اخونظرة الكتاب وسعي

قالوا

في ظاهر

في الحاجة ومعنى على قليلا الى حتى يقع على قليلا فلا المصنف منه قوله  
ولا على سبيل حكم جرح لا تخل وقد قبلنا بها على بابها وانما قصد المبالغة في الاستقلال  
فاستعمل حرف الظرف لذلك وهذا هو المعنى رصاحب الفصل حيث قال وقولهم انما  
في الآية بمعنى على عمل الظاهر والحمية انها على اصلها التمكن للصلو في الخلق تكن  
الكأين في الظرفية والبار للصاق الى اخر الى البار يستعمل الجار للصاق وهو  
كتوكل به ذلك التصديق وخامس ومررت به وادى الى الانساع والمعنى للمعنى ورك  
موضع نقر منه ولا استعانة كتوكل كتبت بالقلم للمصاحبة كتوكل استوى العرس  
بسرجه والجامه والمقابل كتوكل عن هذا هذا والتعدي كتوكل خرجت يد والظرفية  
كتوكل جلت بالمسجد وزايدة لا استنهام والنعى قاسا كتوكل هل زيد بقاء  
وهما زيد بقاء وما غيرهما سماع كتوكل حبك زيد المرفوع والقيس في المنصوب  
والمراد بلا استنهام هل فقط ارادة الخاص من العام كذا في بعض الشرح واللام  
للاختصاص الى اخر الى سئل الله لم يعال للاختصاص وهو يشتمل الى غير كتوكل  
لما لزيد والجد للفرس والتعليل كتوكل حبك لا كرام الزايدة في مزيل في مرفوعه  
تعالى رد فلكم الى ردكم وبمعنى عن مع القول بغير استعمال اللام بغير عن اذا كان مع  
القول ما مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه  
ولم يرد انهم خاطبوا الذين آمنوا بل كان محببا اليه لو كان خيرا ما سبقونا اليه  
اليه وانما المعنى وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا اذا قاله المصنف في بعض الشرح

في قوله  
وهو



قلب

رحل القيت



ان لا يكون له صفات في ذاته وبقائه والخاصة  
 منه في ذاته فلهذا لا يقال له في ذاته  
 ان لا يكون له صفات في ذاته وبقائه والخاصة  
 منه في ذاته فلهذا لا يقال له في ذاته

وانما يحتاج ان تصفه بالكلم او العلم او كذا في ذلك وانما قال على الراجح لان بعضهم  
 يوجبون الصفة ويولون ان يعاملها نائبة عن الصفة مثلا اذ اقل من رجل لقته  
 طعنته في الصفة وقيل هذا اشارة الى ما ذهب اليه الكوفيون فانهم يرفعون  
 الصفة خبرا للرب لا يسمي عندهم تسكيبا بقول الشاعر ان تسلكوا فان تسلك  
 لم يكن عارا عليكم ورتب عارا قالوا انما ارتفع عار له خبر عن رتبة الخبر  
 لا خبر عنه واجيب عنه بانه تقدير هو عار كذا بعض السورج **وهو** فعلها  
 ماض محذوف عن الشا وانما وحده كقولهم فعلها الى يعاملها وحوارها ماضيا لانها  
 وضعت على التقليل محقق فلا يكون الا ماضيا فكذلك العلامة الاسفندرية تبادلت ذلك لثبوت  
 معناها التقليل وهو جزم في تصرفه بالثبوت بعد ان كان الموضع محتملا للكثر في مثله  
 لا يكون الا بعد تحقق الحال واما في قوله تعالى لا يتصور الجمع بين طرفي الخبر كذا  
 هو مستهزاء وسنطرد الى الذي هو مبداه والمتوقع معدوم والاحكام للانسان  
 على العدم لا نه غير معلوم له كيفية وقوعية وانما حذر فعله لفرج جارة والجاراة  
 يترك محذوف الى رجل اكرمني لقته وقيل بقاء هذا جواب السائل كما مر فاستغنى  
 عن الفعل انه يعلم بالسؤال وقيل غلبا اشارة الى ان فعله قد يظهر كور رجل  
 كرم لقته ومما ثبت في معانيها ولم تحذف قول الحماسة وخيل كما سرت اللفظ قد  
 وزعنا لها سرفقو المنيعة تلغ

سرفقو المنيعة تلغ  
 سرفقو المنيعة تلغ

انما في فاذا العيشة التي تنبع حوله شهدت هو المتعدي وقد وزعنا الصفة  
**وهو** وقد دخل على مضميرهم متميز بكونه يعني يدخل على مضمير ميم  
 غير ان يقصد الى مرجوع ظاهر ثم متميز بهما كما انهم رجلا وانما وجه متميز  
 له بهما ووجه متميز هو ان كانا الصفة التمييز لاضافة لمعنى هذا لانه  
 ضمير صفة ومعنى والضمائر تضاف عند امتناع الضافة تضاف الى الضمير  
 وقد مر **وهو** الضمير مفرد مذكر خلافا للكون في مطابقة التمييز في هذا  
 الخبر له ثمة ولا يجمع ولا يثبت ان في تبيين وجمع وانما خبره رجلين  
 او رجلا وامرأة وهذا عند الجبر من له مفعلا ضمير مجرول عندهم في خبر  
 غير قصد الى مرجوع والضمائر نائبة مطابقة للرجوع اليه وعند الكوفيين  
 يذكر ويثبت في جمع على حسب من يجوز به رجلا ورجلا امرأة ورجلا رجلا  
 الى الآخر وهذا الضمير عندهم راجع الى ما ذكرنا ان قابلا لاهل من رجل  
 كرم فقل له ربه رجلا **وهو** ويحتمل ما فيه من انما الى ما يحق في ما الكا  
 فيدخل على الجملة بعد ان كانت يدخل على كلمة موصوفة اسمية كانت خبرا عما قام  
 زيد او فعلية كوزن ما قام زيد وذلك اذا ارادوا تليد النسبة والصفة في شرح  
 المفصل لما قصدوا الى تليد النسبة المفروقة من الجملة انما بالمكفوفة اي اذا نال ذلك  
 قال الامام الاسفندري كانت الذبابة هنا مناسبة لتعلقها بالجملة والمفرد  
 وحق حروا بهام لفرج عا في الجملة مبرقة متعلقة بها محلا لافايد فكان ذبابة



الابهام فيها اذ وقع وامكن وادواها تدخل على كنه موصوفة اى وادوي  
 الوادوي يتبدل بها اى اول الكلام يحذف كقوله وبلية ليس بها انيس الا  
 اليها فادوا الا انيس والى المصنف شرح المنفصل اختلافه اذ صار بعد الوادوي  
 بعضهم الخافض هو زب الثمرة وعن بعضهم انه الخافض هو الوادوي ولكن وقع  
 عندها جرت مجرى الماص بعد النية وصار كواو القسم والله ويقوي ذلك انها  
 يوقى اول الكلام ولو كانت عاطفة لما استقام له استدعاءها معطوفا عليه  
 وليس الكلام ذلك وادوا القسم انما يكون عند حذف الفعل فيجمع  
 وادوا القسم مع الفعل فلا يسمي القسم والله كما يسمي بالله فلا المصنف كان جعلوا  
 عوضا من الباء او الفعل معا ومن ثم اجاب من مع العطف على عاملين قوله  
 والمثل اذا انفس والتمها اذا تجلى لما اعترض من عليه بانه قد عطف على الوادوي  
 والتمها وادوي او العطف على عاملين الفعل المحذوف والوادوي موصوف  
 الخافضة لليل بانه هذه الواو جعلت بدل حرف الفعل ومي حرف فصارت  
 عاملة للعلتين جميعا فاجري مجرى عامل واحد على عاملين وذلك جائز كقولك  
 ضرر زيد عروا وبكر خالدا وهذا واركانه ظاهرا الا انه منقوض من قوله  
 والتمها اذا انفس فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا  
 عن العامل الاخر وهو قوله فلا اقسام بالشفق عداة شرح المنفصل للمصنف  
 غير السؤال عن لا يعمل الواو السؤال فلا تقار والله اخبر في كتابه

في قوله وادواها تدخل على كنه موصوفة اى وادوي  
 في قوله وادواها تدخل على كنه موصوفة اى وادوي  
 في قوله وادواها تدخل على كنه موصوفة اى وادوي

اخبر في كتابه اللواو عن درجة الباء وذلك لان الباء اصلية للقسم اذ لا اصل خلفها لله  
 بالباء الا الصاقية ثم كلفا بالباء عن الفعل ثم والله بابل الباء واو الكونها طرقت  
 الا انه اخبر من الباء التي في الشفقت عنه وانضمامها عن الباء محتجبة بالقلة  
 يعني لا يدخل الواو المضمرة فلا بد ان يقال ان المضمرة درجة الواو عن الباء كما هو  
 والتا مثلها الى ان التا مثل الواو انما لا يستعمل مع الفعل المتوالي فحق  
 بالظاهر ذلك من التا بدل الواو فاخذت حكمها محتجبة باسم للتعديلا  
 يستعمل في غير اسم الله ولا يقال تربي الكعبة لا عند لا خفت وذلك لانهم لما ادوا  
 التا من الواو لتبدل بها جوارا اذ واخطرت عنها عن الواو وجبوا باسم واحد  
 لذلك وتغير اسم الله لذلك ثم اكثر مجيء القسم من غير ذلك الا انهم لا يستندون  
 فانه سالت الحروف الشفوية الواو والياء والهمزة والفاء وليس التا منها مخرجا  
 في الواو كانت تدل عليها جوارا فانها من طرف اللسان عما سياتي في باب الخارج  
 ولكن الاخوات اخف من القرب بالمحاورة فليس اجيب الامر عما ذكرت الا انه قام فيه  
 مانع عن اقامتين معا معا عرضا اما الباء فلا انها مقدمة الباء باسم حقا  
 والتا اساقية فبينها يوقى واما الهمزة فلا انها تتبع القسم محذوفة النون من الحارة  
 فلو قام مقام التا لما علم انها هي الام تلك لكان التا فلا انها ياتي في حروف  
 العطف فامرها يوقى في بعض الصور كما هو والله فانه انها للعطف مع القسم ثم  
 لما انشد طريقا استعمل في هذا الموضع اتجه الطريق المعين الى الجاهل البعد

في قوله وادواها تدخل على كنه موصوفة اى وادوي  
 في قوله وادواها تدخل على كنه موصوفة اى وادوي  
 في قوله وادواها تدخل على كنه موصوفة اى وادوي



ومما انتاه اذ ليس لها وراة القسم حكم اخرا كلامهم فقامت مقامها عوضا وهذا  
 معي لم اسبق اليه قلت هذا وان كان فيه نوع اطناب لا يحتاج اليه الا في اوردته  
 لغزلية فوايلك وذر اليد هذا الفن قل عا التلخيص الباء اعم منهما الجميع قوله  
 نعم الباء اعم لسعيان من الواو والتاء لا سيما في هذا وحذنه ومع السؤال  
 وغيره مع الظاهر وعين نقول انتم بانه وبالله اخبر في بزيديك لا فعلت  
 ولا يكون الواو والتاء كذلك الباء اصلها في افعالها كما تد وتيلقي  
 القسم باللام وان حروف النفي بعد نجاب القسم الذي في غير السؤال هذه الاشياء التاكيد  
 في ان اللام محمول عند النفي في حروف النفي في المصنف كما هم فصدوا ان يتبينوا  
 هذا والقسم عليه من اول الامر فاللام كقولك لزيد قائم ولا فعلت كذا وان  
 كقولك ان زيد قائم وحرف النفي كقولك ما زيد قائم ولا يقوم زيد وهو اللوغ قد  
 انما يكون مخصوصا بالقسم لغير الاستعطاء اما القسم الذي للاستعطاء في  
 طلب التعطف والترحم على سبيل التضرع كما قولك يا الله لما زرتني معناه لا  
 اطلب منك الا زيارتك انا هذا الطلب كما تضرع وكقولك يا الله اخر هذا قائم  
 زيد وانما يكون جوابه الجملة الطلبية فالمصنف لذلك شي قسم السؤال القسم  
 الطلب وكذا جوابه اذا عترض او تقذف ما يدل عليه الى كذا جواب  
 القسم اذا عترض الى ان وسط القسم بين طرفي الكلام كقولك زيد والله قائم او  
 ذكر قبله ما يدل على الجواب كقولك زيد قائم والله لا الكلام الذي تحذف عنه القسم

وما تقدم على القسم هو القسم عليه في شقني اعلاه وعن المجاوزة  
 وعلى الاستعلاء كقولك ربحي عن القوس لانه تجاوز السهم عن القوس والطمع عن  
 الجوع وكساة عن العزى لانه جعلها متجاوزا عن كقولك جئت على الخياط  
 لا سعة لك اياه وود كونا اسماء لا قول من يعي عن علي يد كونا اسماء  
 اذا كان معنى الجانب كقولهم جئت من عنده الى من جانبها وعلى معنى فوق كقوله  
 غدت من عليه بعد ما تم ظهورها تصل وعن فيض بيضاء مجرول الطم ما  
 بين البيتين تصل بالصلاء المرسل يقال جاز الخيل تصل عطشا وذلك اذا سمعت  
 له جوازا صليلا اي صوتا والفيض ما تعلق من قشر البعير لا عما ومن عليه  
 الى من اعلى الفرج او البيض يقول غدت قطاة من فوق بيضها بالطل المار ولعل انما  
 اسماء لما صح دخول من عليهما والكاف للتشبيه الكاف تحذف اكثر من التشبيه  
 كقولك زيد كاله سد وقد تكون زائدة كقوله ليس كمثلته والذي يدل على ان يكون له  
 لعله هو لازم نفيه لانه نفي مثل مثله هو مثل مثله لانه المماثلة من الجانبين كذا  
 بعض الشرح قلت فيه نظر لانه لازم نفي الله تعالى بصفة المظنية ولا يلزم من ذلك  
 نفي خاتمة تعالى لجولنا ان يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلية ولا وجه لغيره  
 لعلم بحال الكاف على الزيادة لا ختم معزى كما سيق لانه لا حجة وذلك لانه سوق الآية  
 لبيان نفي المثل بدليل سياتي الكلام وهو قوله فاطم السمووات والارض والانه ثم اذا  
 جعلتها غير مزبغة او هم ذلك ان تبارك الله تعالى فانك اذا قلت ليس مثلك



احدا كما نكر قل ليس مثله الذي هو مثل احد فانه لا تاذ لك مثله ولا لآلة  
 سيقليا في المثال فوق الخلق ذلك قلت وكاه اكم بزيادة الكاف احد القولين  
 في الآية بدليل ان صاحب الكشاف صح لزوم في المثال من الله عيا وجه بدو ان جعل الكا  
 زايك وجعلها زايك عيا وجه وانا اسوق كلامه اساعة للطالبين الذين طالما  
 فتوا هذه العويصة بالشبح والسهو في المعرك طوائف لطيفة الدخيليات  
 بكتب سواد العين عيا بياض الحاشيات قالوا امثلك لا يخل فتفوقوا اليجل امثلك  
 وهم يريدون نفية ذاته قصدوا المبالغة ذلك فسلكوا به طريق الكناية لانهم اذا  
 نفوا يسد مسلكا وعمر هو على احسن اوصافه فقد نفوا عنه وظاهر قولك المعرك  
 العرب كتحف الذم كاه ابلغ من قولك انت كتحف ومنه قولهم قد ايقعت لآلة مندي  
 وبلغت اثراته يريدون ايقاعه وبلوغه وفي حديث رقيقة بنت حبيب في سقياعند  
 المطلب الاقربهم الطيب للظاهر لبراته والقصد الى طهارته وطيبه فاذا علم انه  
 من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كشيء وبين قوله ليس كشيء في الكلام  
 تعطيه الكناية من فائدتها وكما انها عبارة عن معتقباته عما يقع واحد وهو نفى  
 المماثلة عن ذاته ونحو قوله عز وجل بل يدان مبسوطا له وانفعناه بل وجود  
 من غير تصور يد ولا بسط لهما له ما وقع عبارة عن الجواد لا تقدر شيئا  
 اخر في انهم لم يعملوها فيمنه كيد لك يستعمل هذا فيمنه كيد مثل ومن  
 له مثله ولكن ان تدغم الهمزة النسيب كبرت الناكيد كما كبرت بها من قبل وضالها

في قوله كاه ابلغ من قولك انت كتحف ومنه قولهم قد ايقعت لآلة مندي  
 وبلغت اثراته يريدون ايقاعه وبلوغه وفي حديث رقيقة بنت حبيب في سقياعند  
 المطلب الاقربهم الطيب للظاهر لبراته والقصد الى طهارته وطيبه فاذا علم انه  
 من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كشيء وبين قوله ليس كشيء في الكلام

كما يوثق في حرف فاصح من كعصف طكور . وقد كور اسم اللود  
 كعم كاه والنسيب كعصف طكور عن كاه والنسيب كعصف طكور عن كاه  
 الجدر عليها والمنهم الذي ينهمهم الشحم فانهم ومنه للدوام للآلة  
 في المساق يعني ان هذا من ذلك ابتداء الغاية في الدوام المساق وهذا امر وضعي هو  
 ما رآته مدسنة ولا يقول ما ارى مدسنة والظرفية في الحاضر مثل مندي  
 لى في شهرنا وقد يوقع ان المثال الاول للابتداء والثاني للظرفية وليس كذلك المثال  
 للظرفية وذلك انهما اذا دخل على اللفظ الدال على زمان انت فيه لا يوازيهما الا  
 الظرفية بالوضع والاستعمال ولهذا قال المحقق في تفسير المثال الاول فيكون نفيا  
 للروية في الشهور المذكور وحاشا وخلا وعد الاستثناء في هذه الاشياء  
 الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها بكن حروفا واذا نصبت بها ما بعدها بكن افعالا  
 وقد مر البحث عنها وفي بعض الشرح وانما قيد هذه الثلاثة بقوله لا سيما لانها  
 اذ لم يكن لا سيما لم يكن حرفا لكن ليس كشيء كما كانت لا سيما كانت حرفا  
 فلو لم يكن لا سيما لم يكن حرفا تصور ذلك ما ذهبت او فارق  
 ولا اول غير موجب للتقدير بما يحركه هذا العلم والثاني غير مسلم ما حق ان هذا  
 ليس يقيد بلباها انما يستعمل كذلك كما في قوله الباء لا لصاق قال رحمه الله الحروف  
 المشبهة بالفعل الى قوله اكون في العطفة قلب في كذا مصنف لوجه شربها  
 لانها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين فاعلا ومفعولا وذلك

في قوله كاه ابلغ من قولك انت كتحف ومنه قولهم قد ايقعت لآلة مندي  
 وبلغت اثراته يريدون ايقاعه وبلوغه وفي حديث رقيقة بنت حبيب في سقياعند  
 المطلب الاقربهم الطيب للظاهر لبراته والقصد الى طهارته وطيبه فاذا علم انه  
 من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كشيء وبين قوله ليس كشيء في الكلام



صوت هذه الحروف لا يحدث عارضا في علم توجد هي فيها قبل دخولها فتقولك زيد  
منطوق اخباريا انطلاق زيد ساذج فاذا اردت ان تضاهيه عما التاكيد قلت ان زيد  
منطوق اذا اردت مضاهيه عما النسب ذكرته كان مكانه ان ثم اذا ثبتت انما مشبهة  
بالفعل اعطيت عمل الفعل الثابت بطريق الفرعية وهذا معنى قول المصنف في المخرج  
اولا لما كان عمله فرعا عما الفعل جعل عمله كعمل الفعل الفرعي من تمام المنطوق  
عما الرفع قال المصنف قد يقال اشبهت الفعل لانها على ثلاثة احوال فصاعدا  
بعضها على ثلاثة احوال كحوال بعضها على اربعة كعمل بعضها على خمسة كعمل  
كأنه الافعال كخوبص وخرج والكرم مع انها مبنيّة على الفتح كالافعال ولا معانيها  
معاني لا يقال كأنه كذلك في شتهر ولعمري ذلك في شتهر وتحيث قلناه  
المصنف انما لم يعبا بترك الوجوه من الحاشيات زياذ اكثر انما لانها لا اختصص لها  
بالفعل المتعدي لكن ما يقتضيه اذ بها كعمل الثالث اللفظي بينها وبين الافعال  
لها صدر الكلام يعني يصدر هذه الحروف حتى يعلم من اول الامر ان الكلام للتحقيق  
او للتمني في نحوها سوى ان يهي بعكسها الى هذه الحروف صدر الكلام  
سوى ان المفتوحة فانها بعكس هذه الحروف لانها تقتضي اخرا الكلام كما انضمت  
الحروف صدر الكلام وقد اضمينا تعليل ذلك في باب المبتدأ والخبر وتليقها  
فان قيل في عما الافعال اي تحقق هذه الحروف في الكاف فيبطل عملها لانها خرجت  
اذا لم يخرجها الفاعل لانه لا يثبت بها فاجاز دخولها عما الافعال كما قرأنا

وهو النقص في الدلالة في خبر عن كماله  
لأن العمل لا يثبت على طريق الفرعية

في الكاف في الدلالة  
في الكاف في الدلالة

رشد ذلك لانهم لما قصدوا تأكيد النسبة في الجملة الفعلية اتوا بها واذا بنحو  
دخولها في الافعال حصارا اقتضاه اسم الذي شابهت الافعال واهيا فلذلك  
ضعف عملها فتلغى عما المذهب الاصح والما قال عما الافعال لانه قد جاء اعماها كما  
في بيت النابغة عما احد الوجهين ومع قوله قالت الالبتهما هذا الحمام لنا الى حمامتنا  
ونصفه فقد فيه وجهان نصف الحمام عما جعل ما مزيدا كحروف الذوات لا يمنع  
من العمل كما قول فيمارح والآخر رغبة عما ان يكون ما كانه عارضا لعمله فيكون  
هذا الحمام مبتدأ ولنا خبره القمير في قالت للزرقاء وهي امرأة يفرس بها  
المثلية في النظر وجودة البصر فيقال يصبر من الزرقاء والى حمامتنا الى مع  
حمامتنا وقد يعني حسنة بعد محسنين فالقول كما حسنت تصح وتسمى  
لم ينقص ولم يزد وبعدنا واحكم حكم فتاة المحي اذا نظرت الى حمام سراج  
وارد التمدد والعصاة الى الزرقاء فيما رعدوا نظرت الى قطا يطير من جبين فقالت  
ليت الحمام ليته الى حمامتيه ونصفه قد يه ثم الحمام مائة فاتبع القطا الى الزرقاء  
الما فعدوا فاذا استه وسنور فيكون نصفها ثلثة وتلدين هذه جملة ما تسمع وتسعد  
ثم اذا انضمت اليها واحدة ككلمة فانه يدخل في الافعال الى هذا  
الحروف الخ التي بها ما على الالف ليعيد معانيها في الجملة الفعلية كما افلح في الجملة  
لا سمية تقول انما قام زيد وانما تقوم زيد فانك تغير معنى الجملة بغير  
كل واحد من تلك الحروف باعتبار معانيها فانه وضعت تلك الجملة من غير تغيير

ما شاع

في الكاف في الدلالة







وهو تقدير الخبر لا يكون  
المستند اليه في التقدير  
فقد اوردوا في التقدير

وجب الفتح لانهما وقع خبرا مبتدأ وإذا آتاه خبره القفا واللام ارم من ذلك آخر موضع  
يصلح فيه التقديران الوارد لعطف المثالين واوليه وكنت اري زيدا كما قيل سيدا  
اذ آتاه البيت اذ هذه المفاجاة ويقع بعدها الجملة لا بدائية فاذا امتحنت  
فانما قصدت لوقوع ان اسمها وخبرها موضع المبتدأ خاصة فيكون الموضع  
موضع مبتدأ مفرد لا تكلم تقصده الا اليه ولذلك يجب تقدير حذف خبر ليكمل  
الجملة فيكون تقديره فاذا عودتيه جارية واذا كسرت فانما قصدت لظاخر  
ان عملها على المبتدأ والى خبرها مستقلا لهما بغايدتهما فلم يقع ان الالف موضع الجملة  
فلم يجزئ الى تقدير محذوف لان الجملة جارية كما لها لوقوع المكسورة اللام في  
عظماة ثانيا في الخبرين تحت الاذنين في موضع القفا قيل معناه هو عبيد  
والقفا مفتحة وقيل التقدير عبيد قفا وهو اضافة الصفة الى الفاعل نحو  
حسن الوجه وعن بعض الادباء انهم يخففون اللوم الى القفا كما يخففون  
اللدن الى الوجه وقيل معناه البيت كنت اظنه خيرا كريما ذا مروءة فاذا هو  
ليتم نفعه ما يفعل بالاحسن من الناس وشبهه يحتمل ان يريد به  
عولم اولها قول ابي احمد الله فانك لا تجعلها خبرا للمبتدأ وهو اول من غير  
ان تحكيها فتحت كما نك قلت اقول مقول في حديث الله وان شئت لسرهما حاكيا لما تقول  
اولا قول الالف تحكيها اليوم ريد منطلق ولا حاجة الى تقدير خبر مثل ثابت  
موجود وهو اختيار المصنف على خلاف ما قاله صاحب الفصل ومراد الباعث الى

على المثال

فان كان خبرا مستقلا  
فان كان خبرا مستقلا  
فان كان خبرا مستقلا

أقص

أقصه التحقيق في هذا فليطالع شرح الفصل المصنف  
على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع يقع من اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة يجوز  
لك ان تجعلها كالعدم وتعطف على محلا اسمها بالرفع كقوله زيدا قائما وعمرو واذا  
كانت مفتوحة في اللفظ مكسورة في الحكم يجوز العطف ايضا بالرفع نحو علي زيدا  
قائم وعمرو فجعل ان مع معمولها ان حكم ان بعد عملها لانها تقوم مقام كجمله لقيامها  
مقام المفعولين والشدة بسببها والآفاق عملوا انما وانتم بغاة فابقينا في شقت  
مستحكي بآة المفتوحة في هذا الباب حكم المكسورة ادلوم بكذا كالحاجة  
عطف الضمير للرفع على اسم الالف المفتوحة والتقدير انما بغاة وانتم كذلك  
دولة المفتوحة الى يجوز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لانها لا تغير معنى الجملة  
لا يسع لك ان تجعلها كالعدم اولان اسمها منزلة جزاء الكلمة والعطف على جزاء الكلمة  
ليجوز ويترط مفعل الخبر لفظا او تقديرًا الذي يترط لجواز العطف على محلا اسم  
ان حضي الخبر عند البصر من امثال لفظا كقولك ان زيدا قائم وعمرو او بعد  
قوله زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو كذلك واقابل مفعل الخبر لفظا  
او تقديرًا فلا يجوز فلا يقال ان زيدا وعمرو اذ هما و ذلك لانهما العطف قبل مفعل الخبر  
بالرفع يورتي الى عملين مختلفين في معمول واحد ذلك لانه زيدا منصوب بان وخبره  
لا يكون الا معمولًا لان الالف بدلها من مرفوع وهو خبر وارتفاع عمرو وانما  
هو لتقدير عطفه على المحل الذي هو الالف بندا على الخلق من ان يجعلها مع معمولها

فان كان خبرا مستقلا  
فان كان خبرا مستقلا  
فان كان خبرا مستقلا

٢







اجتماعها في موضع واحد كذا <sup>أحد</sup> وتوقع اللام مرتين في خبرها والخبر والجملة  
 الوجه اشارة بقوله على الخبر والناهي ان يدخل على اسم ان فصل بينهما وبين ان كقولك  
 انك الدار لزيد وقوله تعالى انك ذلك لعين لعدم اجتماعهما في شيء واحد والى هذا  
 اشارة بقوله او على اسم اذا فصل بينهما وبين اسم ويزان ذلك في خبر  
 عما يتعلق بالخبر اذا تقدم على الخبر وتأخر عن اسم كقولك انك في الطعام ك  
 اكل وان عدوا الى الدار جالس وقوله تعالى انهم لفي سكرتهم يعمهون وذلك ان  
 المتعلق بالخبر كالمعلق بالمبتدأ <sup>هو</sup> المبتدأ هو الخبر من حيث المعنى لا من حيث  
 التركيب في ذلك المتعلق بين اسم والخبر لئلا يتعبد فاللام الداخلة في المتعلق  
 كأنها داخلة في المبتدأ بتوسط الخبر وتدخل على المتعلق منادوخ الخبر لقربه  
 والى هذا الوجه اشارة بقوله او عما بينهما اي عما بين اسم والخبر وهو المتعلق  
 وفيه لكن ضعيفا في قوله هذه اللام في كذا على احد المدخل المذكور ضعيفا  
 وجه الجواز ما تقدم مرانه لا يعبر عنه الجملة فيمكن الجمع بينها وبين اللام بقاء معنى  
 الابتداء في قولك كذا اما الضعيف فلان كذا يفيد الوصل بالتوسط بين كلامين  
 واللام يفيد القطع لئلا يلتصقا على الابتداء فلا يكثر اجتماع حرفين في جملة يقتضي احدهما  
 الاتصال والاخران اتصالا لئلا يفسد قوله ولكن من حيثها العميد على ان الاجل  
 ولكن اني فتقلت حركة الهينة الى النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى كراهة  
 اجتماع النونتين ثم ادخلت النون في النون وتخفف المكسورة فيلزمها اللام

والا المصنف وانما لزمها اللام للفرق بينها وبين النافية لا نياتا خفت صار  
 لفظها كلفظها ولو لم يدخل اللام لم يرد اذا قيل انك قائم لانها مخففة ام نافية  
 وكان مقتضاها اذا انجملت انك بلزمها اللام للفرق لئلا يخلو عمل ولكنهم جعلوا  
 الباب كله واحدا ومنه كذا من الاسماء بظرف فيه احد اللفظ اما المتعذر  
 واما لكونه مبنيا فلا يظفر الفرق بال عمل ويجوز انما هو كذا وكذا  
 ان المكسورة اذا خفت يجوز انما لها ايضا اما جواز الالف خلفوا اليه العنوي  
 وهو اقتضاها وهاهنا من كذا لفعل المتعذر ويجوز دخولها على فعل من  
 افعال المبتدأ يعني اذا خفت المكسورة يجوز دخولها على الافعال العاطلة في المبتدأ والخبر  
 كما فعل القلوب والافعال الناقصة وذلك لان عملها ملحق مع ان يحصل الغرض  
 المقصود منها بدخولها على تلك اللفظ وهو كيد الجملة لا ابتداء في نياتها  
 وبين هذه الالفاظ في مثاله قوله ٢ وان نظرت الى الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لنا  
 قلت قوله ويجوز دخولها يوهن ان يجوز دخولها في غير تلك الافعال ايضا وليس كذلك  
 بل المراد ان من حقها ان تدخل على المبتدأ والخبر الا انه يجوز له ان يدخل على تلك الافعال  
 لا غير لما مر وهذا قيل في المفضل والافعال الواقعة بعد المكسورة يجب ان يكون الالف  
 الداخلة على المبتدأ والخبر خلافا للكوفيين في التعميم يعني الكوفيين  
 يجوزون دخولها على الافعال عامة سواء كانت داخلة على المبتدأ والخبر او غير ذلك  
 عليهما انشدوا بالله ربك ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المبتدأ

الالف في المبتدأ والخبر  
 يجوز دخولها على  
 الافعال العاطلة في  
 المبتدأ والخبر



قال المصنف هذا خارج عن القياس ويستعمل النفي فلا اعتبار به وتخفف  
 المفتوحة فتعمل في ضمير شاة مقدرة أي تخفف أو المفتوحة فتعمل عند التخفيف في ضمير  
 شاة مقدرة وجوبا قل طالع الاستحالة في هذا المقام مسايا واخذ على استحالة  
 دلائل فاسأل التوفيق في التحقيق وهو عز سلطانة بالاجابة حق المسئلة لا في مسئلة  
 الفرق بين المكسورة إذا خففت بين المفتوحة إذا خففت حيث تعدل الله في المظهر نحو  
 وان تحلادوه الثانية المسئلة الثانية ما الفرق بينهما انضاء ان المكسورة حتى تبلغ علاما  
 في الظاهر لم يحذف فيها تقدير ضمير الشاة والمفتوحة حين تلغى عملها في الظاهر لم  
 فيها تقدير ضمير الشاة لا في الثالثة ما بالضمير الشاة خفف هذا التقدير واكواب  
 عنها ان يقال كالمعنى ان يستويا بعد التخفيف اعمالا والغار نظر الى ظاهر  
 التخفيف الا ان المفتوحة شبهة بالفعل اقوى من المكسورة من حيث انها  
 مخصوصة كاله فعلى خلاف المكسورة فانه ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد الذي  
 هو معنى الدوام كليا فبهذا التثنية القوي استدعي المفتوحة ترجيح جانبا لا اعمالا  
 ولم يطر ذلك الترجيح الا بان تحكم بالاهمال في الظاهر ختماء المفتوحة وجواز  
 المكسورة ولو حكم كذلك يلزم اثبات التفاضل الفاحش بين المتساويين في الحكم  
 بواسطة التخفيف الذي مما منه شيان في ذلك من الشاعة ماله يحقد الذوق  
 فارجو المفتوحة معبودا نظرا الى جانب الترجيح وشرطا ان يكون ضمير اليكون  
 استرلا عملها حتى لا يطر المتفاوت الفاحش بين الشيقين الموجب استويا

استويا

المفتوحة

المفتوحة

فانما هو الذي  
 في قوله

استويا

يستويا في تعيين ان يكون ضمير الشاة لان المعنى انما يصح بتقديره فانك اذا قلت علمت  
 ان زيد منطلق فلا بد لك لعجبة المعنى ان تقدير ضمير من غير مرجح ويكون هذه الجملة  
 ارتباطية وليست بظرفية بذلك الصفة سوى ضمير الشاة وهذا من خواص هذا  
 المؤلف مدخل على الجمل مطلقا مع لما قدر ضمير الشاة بعد المفتوحة المخففة  
 صالحة لان تجار بعد جملة اسمية او فعلية ثم الفعل بعدها يكون داخل على البتة  
 واخبار او غير داخل عليها اذ بتقدير ضمير الشاة حصن متضاها دائما وهو افلاحة  
 معناها في الجملة لا سميته بخلاف المكسورة وشذ اعمالها في غير ما شذ  
 اعماله المخففة المفتوحة في غير ضمير شاة مقدرة كقولهم فلوانك يوم البضاء سالت  
 فراقك لم اجد وانت صديق يصف نفسه بالجد حتى لو سأل الخبيث الفرائح فخرط  
 حبة لاجابة الخ ذلك عبرة ردة البسائر لا نك وسالتك وفراقك وانت ظلمها بالكسر  
 كذا نقله ابن ابي نبارك عن الفراء انه قال اخبرني مشيخي بعد كذا عشرة سنة انها  
 ما الكسر في ذلك ذكر ان الرواية بالفتح ويلزمها مع الفعل السير او سوا  
 او قد اوحى حرف النفي علم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الجملة الفعلية فلا  
 بد من احد الاخر في المدة كذا لا ته بالتخفيف ذهب منها التضعيف فلا ريب ان الاسماء  
 حتى قيل علمت لشيء خرج زيد فلما ذهب عنها التضعيف وصارت تحت الفعل  
 بعد ان كانت تله اسماء جاءوا بساير ط تفصل بينهما وبين الفعل وهي تلك  
 الاربعة جبر الماظهر من النقصان وانما عيبت هذه الاربعة لتقويض من قبل

الاسماء



انما مختصة بالافعال فلما ذهب منها ما به يشابه في اللفظ هو مختص  
 بالافعال ووجه اخر انهم اذ قالوا ان شيا به باجده هذه الربعة لم لا يتبع الالباء بين  
 ان هذه ومن ان الناصبة للفعل لانك اذا قل علمت ان سيد هب علم ان هذا ليس  
 بالناصب له بل للاستقبال والجمع بين علم الاستقبال مستكر وعلم هذا سور حرف  
 النفي لا بل للاستقبال اما قد فانه لما شابه السين وسوف اجري مجراهما في  
 دخول هذه الاشياء تفصيلا وذلك لان الفعل كان هاضما منفيًا فلا بد من حرف النفي  
 نحو علمت ان خارج رند ولا يشكل بقوله وان ليس للانسان الا ما سعى له ليس انما  
 جامدا فكانه ليس بعد هاضما فلهذا لا تنضم مع النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا  
 وان فاجعل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا ولا بد من قد لتقريب المضاف من المخر  
 نحو علمت ان قد خرج وان كان مضارعا مثبتا ولا بد من السين او سوف مع كونه  
 ان سيمكو منضم مرفي وار مضارعا منفيًا فلا بد من حرف النفي كقوله ان فلا يدرون  
 انك يرجع اليهم وكقوله تعالى الحسبة لم يره احب وعلمت انك تخرج رند وانما نقل  
 مع الفعل لانه لو كانت مع الله سم كبرت الكتاب في فتيمة كسيوف الهن قد علموا انهم  
 كل من يحق في يتعلم لم يلزمها احب هذه الحروف لانه لا يستنبه بان المصدرية ولم  
 يحج الى التعويض لانه التغير مع الفعل وهو الحذف ووجه الفعل فيها وليس  
 مع الله سم لا الحذف ولما كان التغير مع الفعل اكثر مما هو مع الله سم عوض عن الفعل  
 ولم يعوض مع الله سم كذا في بعض الشروح كان للتشبيه كان لا يشاء التشبيه كان

لميت

ليت لعل الانشاء التبع والترجي نعم بعضهم ان الكاف كان كالتشبيه لكن مع ان  
 واصل قولك كان رندا لاسد ان رندا لاسد فقدم الكاف لاجل الانشاء كما في منة  
 الاستفهام وفجئت منة ان لا الكاف جارة والجاراة انما تدخل في المفرد فراعوا  
 الضميمة وفتحوا الهمزة وان كان للمعنى على الكسر فكالمصنف ومضى عند بعضهم صرف  
 بوايه وهو الصحيح لانه التركيب خلاف لاصل وتخفف نيل في على الانصاف ان اذا  
 خفت بطل عملها في القول الاصح يقع بطلان الظاهر ولكن لا يبطل في ضمير ثان  
 مقد ر قياسا على المفتوحة في لفظها مفتوحة كقوله ونحو نشر والنون  
 كان تدياة جقان وفي قول يعزى الظاهر قياسا على المكسورة في اصلها  
 مكسورة وهذا مذهب القائلين بالتركيب علم من ذلك بيان قوله على الانصاف كنت  
 للاستدراك مع الاستدراك ان الجملة التي تسوقها اوله يقع فيها وهم للمخاطب في ذلك  
 ذلك بكلمة كنت كما اذا كان بين رند وعمر ملازمة في المحي وعدمه وقيل لم يخاف  
 نريد بذهب قلب السامع الى ان عمر ايضا لم يمشا كان بينهما من هاتيك الملازمة  
 السابقة فترى عنه ذلك العزم بقولك كنت عمر اجابني فاجابني معه لاسد ان  
 رفع وهم تولد عن كلام سابق الاستدراك شبه الاستدراك فكما ان الاستدراك  
 فيه بكلمة الاستدراك النفي بالاجاب نحو ما جاني احب الله زيد ولا يجاب بالنفي خو جاني  
 القوم الا زيد اكد انك استدراك في بكلمة النفي بالاجاب لا يجاب بالنفي الا  
 ان الله استدراك استدراك من كل خلاف الله استدراك توسط كلامه

في قوله  
 كان تدياة جقان  
 وفي قوله  
 نريد بذهب قلب السامع  
 الى ان عمر ايضا لم يمشا



متغايير معني الى يتولد من كذا من متغاييرين نفيًا ولربما بامر من حيث المعنى الى المعنى  
 هو التغايير بحسب المعنى سواء تغايرت اللفظ ام لا مثال المتغاييرين لفظا ومعنى  
 ما حان الى زيد كنت عمرا قد جاز ومثال المتغاييرين معنى لا لفظا سافر زيد لكن عمرا جاز  
 ومنه قوله لو اريدكم كثيرا لنفسيتكم ولتأريتم في الله مرد ولكن الله سلم اي سلمكم  
 من ان يريكم كثيرا فالمعنى ولكن الله ما اريدكم كثيرا وتخفف فتأني وانما تعلموها  
 عند التخفيف لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجرت تخجراها  
 في ترك العمل بخلاف ان في ان فانهما ليسا ما يجريان عليه في منع العمل كذا في شرح  
 المفضل للمصنف ويجوز معها الواو سوق هذا الكلام يفضي الى ان يكون في موضعها  
 عابدا الى لكن التخفة وهو الوجه وان كان يدخل الواو على المقلة ايضا اذ ليس ذلك  
 مستباه وانما الاستباه في ان لكن التخفة لما كانت محاطون لكن للوظف هل يجوز  
 الواو فيها ام لا فاننا نحقق الاستباه بقوله ويجوز معها الواو كما في قوله وما  
 كعد سلمان ولكن الشياطين كفروا وتخفيف لكن ورفع الشياطين على قراءة من  
 عابروا وحنن والكسائي عا ما نص على الساطبي وادخل الواو فيه لفرق بينها  
 وبين لكن الذي هو حصر العطف لست لستم القح طلب المنيته وهو القيد  
 انما في نفسه ما يذوقه ممكنا كان او محال والفرق بين التي ولا التي ان  
 الا ولا يكون في الممكن وغيره والثاني لا يكون الا في الممكن كذا في بعض حواشي المفضل  
 وقد جاز الفراء ليت زيدا قايما الفراء ينصب الخبرين معا اشرى يعني

المنع

في قوله  
 ويجوز معها  
 الواو

اي هو يتولد من كذا من متغاييرين نفيًا ولربما بامر من حيث المعنى الى المعنى  
 دعياما الى ذلك قول الشاعر عذرا ليت ايام القبار واجعا في المصنف شرح الفصل  
 في المدفوعات للناس فيه ثلاثة مذهب اجدها وهو مذهب المصنف انها تنصب  
 الحال وخبر ليت محذوف فيكون رواج حاله عن الايام وليت عمل الحال لتضمنها  
 مع الفعل ومذهب الفراء ان ليت ينصب لا يمين جميعا على لغة بعض العرب التي تنصب  
 لميت وهم يقولون ميتت زيدا قايما فكذا هذه ومذهب الكسائي انه منصوب ايضا اذ يمكن  
 انما انما كان كذا يتروك الامرهم ومذهب البصريين انما اذ قد تبيح خبر مع اداة ترو  
 غير ما حكوه عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان ليت عاطفة لخباء الخبر فيعمل عليه  
 لا ميت ولا ليت ذلك لا يثبت واما مذهب الكسائي ان كان خبرا مذهب الفراء ثبت  
 انما كان في مواضع الالة مذهب البصريين انما لاكثر في خبر وقوله (انما كان  
 وايضا يدل على ضعف قول الفراء بعدم جواز نصب الخبرين في كان ولعل وعاضد  
 الكسائي عدم جواز ان زيدا قايما على تقدير كان كذا في المصنف شرحه لعل  
 للترجيح في المفضل لعل لتوقع مرجو او مخوف وذكر بعض الفضلاء ان طائفة من  
 الفضلاء من معي لعل اتم واعلم مما ذكره الائمة في كثير من انما للترجيح في انما في المصنف  
 مرجو وهو المخوف لعل الرجاء انما يحقق فيما يقع له فيما يضره لا يقال رجو للهلاك  
 قلت لوجه انها لا تستعمل في المخوف والمصنف اعان ذلك بناء على الغالب  
 على استعمال لعل في توقع مرجو فلذا قال لعل للترجيح وبعضه ما قال المصنف في  
 شرح المفضل

الكسائي

الشيخ



معناها التوقع لمجرد المخوف لكنه كثرة المخوفات صارت غالباً عليها ثم ما جاء  
من قوله تعالى السابعة ترتبته وترتج للعبارة لانه التوقع من اليازي سبحانه  
لانه انما يكون فيما جرت عاقبته وهو محال فحقه تعالى لانه عالم جميع المعلومات  
وقد شد الجزاء بالجزء بلعد شاف وروى السيراني عن ابن زيد ان من العبد من يجد  
بلعد وانشد ما ذلك دأج دعائهم فحسبنا الله فليست بحسبنا الله فليست بحسبنا الله  
فقلت ادع اخرى ارفع الصوت دعوا لعل الفعول من كل قريب فلا المصنف الجزاء  
بها على قصد الحكاية يعني انه وقع مجروراً في موضع آخر فالتاء على ما كان  
مجروراً وكما انه اشهر ذلك الرجل بالفعول بالياء في ان تحكي بالياء اما الاحوال التي  
وه بعض الشرح وهذا التاويل جيد لعل بكر الجزاء بالغة فيسلة في الاعراض غير  
ولقد فاه المصنف ترك تلك اللغة ثم اورد السمع بوجه لا يكون على تلك اللغة براءة  
لذلك هذا السامع فيقضي ذلك الاستعمال الرذول فيهما ثم ما وجبه فسل ما يريه  
لوكاه الجزاء لغة غير كلمة اليرايح وحشية الصبي في مضغ الشبه والميتضوم  
ولكن الله اخرون الحافظة الى قوله خروف التنبيه في العطف لانه ثبت  
ومنه عطف الجود فاعطف عطف الوسادة ثنائياً ومنه من عطف الواوي  
منجها كذا في الصحاح وكتب هذا الباب بالعطف لانه خبره ما بعلى الى ما قبله  
اعراباً وحكام المفردات فالاربع الاولى للجمع يعني الواو والفاء وجم وحته  
الجمع بينه وبين الثاني في الحكم الحاصل للادل كقولك جاء زيد وعمر وطارند عمرو

هذا هو الوجه في قوله تعالى السابعة ترتبته وترتج للعبارة لانه التوقع من اليازي سبحانه

هذا هو الوجه في قوله تعالى السابعة ترتبته وترتج للعبارة لانه التوقع من اليازي سبحانه

او هو صواب في الجملة

وجاء رند ثم عمرو وجاء القوم حقه عمرو قالوا وجمع مطلق لا ترتيب فيها تسرع  
يترتجاً تحت كل مرهنة اكرو في فعل الواو لمطلق الجمع غير مراعاة ترتيب دليل  
وقالوا قوله من الحكاية عن المنكرين للبعث فاعلموا الاحيوتنا الدنيا لموت ونحييا فالموت بعد احيوتنا  
مع انه قدمها عليها لمكان الغرض نفس الجمع واما الترتيب وبدليل قوله وادخلوا النار ساجداً  
وقوله وادخلوا الجنة في موضع وقوله واجبة وادخلوا الباب سجداً في موضع آخر ولو كان الواو  
للترتيب لتأخر الكلامان والفاء للترتيب الاول للجمع مع الترتيب في قوله  
وهذا هو المراد بقوله الفاء للتعقيب الدليل على ان الفاء التي تعقب صحة قولك سفيته  
فروى وبدليل انها تدخل على الجزاء والجزاء متأخر عن الشرط ولا المصنف في المفضل  
المراد بالتعقيب ما تبعه الحالة تعقيباً له عما سبيل الحقيقة فرب فعلين يعقبة  
الثاني يعقبه في الواو والجزء والكل هما ارفاه كثر من نحو قوله ثم خلقنا النطفة  
علقة فخلقنا العلقة فخلقنا المصغرة عظم فخلقنا العظام ثم لما وحي  
بعض شروح المفضل فسرد ذلك بقوله ومعنى قوله بغير مرهنة ان لا يتخلل بين الواو والثاء  
عمل كما اذا قل دخلت البصرة والكوفة فالمنع انك لم تشتغل بعد دخول البصرة بعمل  
اخر حتى دخلت الكوفة وهو قد سبق من الاول وثم يمتثل في مثل الفاء في الجمع والالتزام  
الاولى مع المراد بدليل انه يجوز ادخالها على الجزاء اذا الجزاء لا يترأخى عن الشرط  
ولذلك قاله سيبويه مرر بمرور امرأه فالمرور هنا مروران وحيه سلباً  
الى اخره يعني ان حتى مثل ثم في الترتيب والمراد ان كان زمان من قبلها اول من  
زمان ثم

هذا هو الوجه في قوله تعالى السابعة ترتبته وترتج للعبارة لانه التوقع من اليازي سبحانه



لا انما يتعارف ثم ان معطوفها يجب ان يكون جزءا من متبوعه دونه ثم حتى لو قلت  
ما ان الانبياء حتى للناس لم يجدوا ذلك عكس ما يقتضيه حتى اذ الله نبياء بعض الناس  
والحق هذا الفرق ان رسول الله ومعطوفها جزء من متبوعه وانما وجب ان يكون جزءا  
من متبوعه لانه الغرض الذي نوحى اليه بالعطف حتى وضعه للاعلام بان الحكم سرى  
من الاضعف الى القوي حتى شمل الكل من هذا الجنس كقولك ما ان الناس حتى الانبياء  
او بالعكس كقولك قدم الحاج حتى المشاة وكان ذلك لا قويا ولا ذوا قويا بعد ان ينزل  
التعليل عما ان لم يتغير من افراد هذا الجنس احد من هذا الحكم فانه بلوغ الموت الى الانبياء  
وهم الاقوياء يستدل على انهم يتخلص عنهم غيرهم وقدوم المشاة وهم الضعفاء  
يستدل على انهم لم يبق من الحاج احد الا وقد قدم وهذا الاستدلال انما يستقيم اذا كان  
ما بعده من جنس ما قبلها فانه لا يلزم مثلا ما ان يجمع الناس ليعتبروا الخيل والبق  
ما ان الناس حتى الانبياء فثبت ان لا يجوز ذلك الا بان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها والا  
هذا التعليل انما يار بقوله ليفيد قوة او ضعفا في بعض الشرح قوله ليفيد قوة او ضعفا  
تقليل لهذا الشرط ان يكون معطوفها جزءا من متبوعه وتقديره ان يقال ان وضعيت  
حتى للغاية وغاية الشيء لا يكون الا طرفه وطرفه جزءه فثبت ان مقتضاها ان يكون  
المعطوف جزءا من المتبوع واذا كان كذلك فانه ابتداء عن الطرف الاضعف مثل ان تقول  
ما ان الناس حتى الملوك يفيد القوة لانه الملوك غاية الناس من طرقي القوة وسو المراد  
بقوله ليفيد قوة وان ابتداء عن الطرف الاقوي مثل ان تقول قدم الحاج حتى المشاة

بعد  
1.

بعد الضعف لانه المشاة غاية الحاج من طرقي الضعف ولـ هذا افضل ما في الشرح  
واشبهه الا ان فيه نظرا لانه لما علمت ان ذلك كقوله حتى وضع غايته والغاية طرقي والطرف  
جزءا ولو سلم ذلك فقدم له التعليل عما ان ما بعده من جنس ما قبلها وبقي قوله ليفيد  
قوة او ضعفا غير محتاج الى ذلك والمصنف انما علم ذلك بما روي عن هذا القائل ولا  
بد من تقديره بطريقا فاسا والمصنف كلامه ان جله عما ان قوله حتى وضع غايته والغاية  
طرف والطرف جزء من مقوضه بل فان ما بعده غايته ايضا ولا يلزم ذلك عند وجه  
اخر لعل هو الاوجه وهو ان لا يعقل قوله ليفيد تعليل عما قوله ومعطوفها جزء  
من متبوعه بل يجعل من تمت للشرط له شرط حتى هذا المجمع وهو كون ما بعدها  
جزءا ما قبلها لانه فله القوة او الضعف ذلك ليس سرى وهو ان يكتفى بخرقة جواب  
لمن عني يقتضي ضياعه لو كان ما بعدها جزءا ما قبلها لكان المعطوف جزءا من المعطوف  
عليه ولكانه ينزل لن يبق احد الدلائل ودرهما وفيه البشاعة ما لا يخفى  
فانما الذي جوابه بقوله ليفيد قوة او ضعفا الى شرط ما بعدها ان يكون اقوي او  
ادون لصير كانه جنس اخر ويذهب بالبشاعة اللازمة من عطفها ما هو دونه  
الشئ على الله ويكون هذا المولود من كانه عدوا لله وملائكته وجبريل وميكائيل  
عطفها على الملائكة وان كانا منها لازما لا فضلية كما انهما من جنس اخر فدونه  
فقد لا يفرق بينهما ولا يبارك في تفرقهما فانه قد مر ان كبر وفالحارة  
ان ما بعده حتى ما اخر جزء من اخر الشئ او ما يله في اخره فان كان ما يله في اخره

فان كان ما يله في اخره  
فان كان ما يله في اخره



فكيف يكون جزاء متبوعه قل اظن ان ذلك حكم في الجارة لا العاطفة والعاطفة  
 ينبغي ان يكون ما بعد ما لا يخرج من اجزاء الشئ لما اسلفنا من الغرض الوضعي فيها  
 انما وبعض ذلك ما وجد في بعض النسخ لا يجوز نقل البارية حتى الصباح بالخب  
 انما الصباح ليس من اجزاء البارية ويجوز اكلها في العمة حتى راسها بالخب والخب لا يخرج  
 من العمة ومعطوفها من متبوعه الضمير في معطوفها عائد الى حتى  
 وفي متبوعه عائد الى المعطوف واو وام واقال احد السنين منها  
 لو هذه الثلاثة لاسناد الحكم الى احد الامرين بعينه نحو جاني زيد وعمرو وجاني  
 اقر زيد واقرا عمرو وازيد عندك امر عمرو ولو قال لا احد السنين فصاعدا  
 لكان اشمل وام المتصلة لا رقة لهن الا استفهام قلب قبل الشرح  
 في شرح هذا لا بد من تقديم معرفة ام المتصلة والمنقطعة ففخ المتصلة لا يكون  
 معادله لهن وقدرته لهما تكونان جميعا بقرينة التي والمنقطعة هي المترجمة ببل  
 ومنه الا استفهام مثل المتصلة فقولك ازيد عندك امر عمرو والعين انما عندك  
 وجوابه ان يقول زيد اذا كان عندك زيد وعمرو اذا كان عندك عمرو ومثاله  
 المنقطعة الا استفهام ازيد عندك ام عمرو ومعناه بل عندك عمرو ولو  
 كانت هي المتصلة لما اختلف فيها الى تكرير الطرف كانه غلب على ظنك الذي عندك  
 زيدا استفهام ليعود الظن بقينا قلنا التمسك استفهام غلب على ظنك الذي  
 عندك عمرو فاعترض على الاول ولست انا فت سؤاله ثانيا كقولنا فاعلمه بدينا  
 الذي كذا فيكون  
 امثال

ومثل المنقطعة اخبارها لا بل ام شاة كانت ظررك استخاف من بعد فعله عاظفك  
 انما بل فقلت انما بل بل بخبر عنها عما مضى فقلت ثم لما تم الاخبار اعترضك  
 شك فاستأنت سؤاله فافترست عن الاخبار انك ابق فقلت ام شاة عاظفك بلام  
 هي شاة فكانت في التمثيل هي شاة التي فيها دلالة على الاضرب كذا في دلالة على  
 كذا في الهمزة فترجموا الى هذه بيل والهمزة هي شاة عاظفك كذا في التمثيل  
 الى الشرح في قوله وام المتصلة لا رقة لهن الا استفهام اشارة الى تعريف ام المتصلة  
 والى الفرق بينهما وبين اذ واقا يعني ام المتصلة هي التي لا تقع الا بعد هنة الاستفهام  
 ما تر من الفاعل لانه في الهمزة وقدرته وذلك انها متصلة وضيق السؤال عن تغيير كل  
 واحد منهما بعد لم يعلم بنون احدهما فالنمواد خول حرف السؤال فيهما تليها  
 احدهما المستويين بل يلام احدهما المستويين في المسؤولية والآخر لهن  
 الآخر من المستويين في المسؤولية في الهمزة بعد ثبوت احدهما لهن بعد ثبوت احدهما  
 عند التاييل لطلب التمييز تعليل عاقله يليها احدهما المستويين والآخر الهمزة  
 يعني انما شرط ذلك لطلب التمييز كانه قصدوا الى الا يذاه اوله مرافا المطلق  
 تعيين احدهما وهذا هو الفارق بين اذ واقا وذلك لهن اطلب التمييز  
 بعد ثبوت احدهما في علم المخاطب التزم ان يليها احدهما المستويين في الهمزة والآخر  
 منهما ايذانا بذلك الخ في اول الامر ولا كذلك اذ واقا فانه التاييل لهما جاهد  
 بنون احدهما فيسأل عن ثبوتيه ولهذا كان الجواب المطابق اذ واقا في نعم ولا  
 حتى لو اختلف

في قوله وام المتصلة لا رقة لهن الا استفهام اشارة الى تعريف ام المتصلة  
 والى الفرق بينهما وبين اذ واقا يعني ام المتصلة هي التي لا تقع الا بعد هنة الاستفهام  
 ما تر من الفاعل لانه في الهمزة وقدرته وذلك انها متصلة وضيق السؤال عن تغيير كل  
 واحد منهما بعد لم يعلم بنون احدهما فالنمواد خول حرف السؤال فيهما تليها



بالتعيين زدت على الجواب جواب لم بالتعيين لا ينعم لما سأل ومن ثم لم  
 خذ ارايت زيدا ام عمرو اى من اجزاء لم المتصلة يلحقها احد المستويين باللفظة  
 لا آخر لم يجلز يقلل ارايت زيدا ام عمرا لانه لم يتصل باحد المستويين  
 بل اتصلت بقوله ارايت فالشرط اتصالها باحدهما كما مر في بعض مجازات العرب  
 ارايت زيدا ام عمرو الا عما شدد ثم قيل فيه لعلم اني جددت نسخة قريش على  
 المصنف وعليها خطه كانه فيها على الانفع بعد قوله وللأخرى الامدة وكان فيها بدل  
 قوله ومن ثم لم يجلز ومن ثم ضعف هو ترتيب من الاول لكن سرح المصنف بوقوعها  
 ذكرناه اوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دونه نعم اوله اى من اجزاء  
 لم لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما عند السائل كان جوابها بالتعيين لا ولا او نعم  
 لانه لا يتعين المسؤل عنه باحدهما واذ قل اريد عندك ام عمرو وقلنا الجواب  
 نعم اوله لم يتعين واحد منهما وهو المطلوب من السؤال فكان الجواب زيدا وعمرو  
 وهذا خلافاً لاول ما كاتر والمنقطعة كبر والامدة الى اخره اشارة  
 الى معناه المنقطعة والفروق بينهما ومن المصلحة بين اوقا وهو موضع  
 سرح ذلك فطلع البحث واما قبل المعطوف عليه لا زمة مع اقا جائئة  
 مع اشارة الى الفرق بين اوقا وهو ان اقا العاطفة بلزم لم يكتف بقل  
 المعطوف عليه بها اقا اخرى ليقولك جاء اقا زيدا واما عمرو بخلافه فاذ كان ذلك  
 لا يلزمها معها ولكن يجوز ان يتقدم قبلها اقا فيتقوا جاء زيدا وعمرو وجاء

اقا زيدا وعمرو وكانهم قصدوا بتقديم اقا ان يتموا من اوله الى اخره الحكم ثابت  
 لا حد له من بين الا ترى انه لو لم يتقدم لينا السامع عما اذ الظاهر اه الحكم ثابت للاول  
 فاذا جى باقا او اقر بعد ذلك تبين خلاف ما ظنه فاذا جى ما مر اوله الى اخره الجى  
 هذا للسك كذا سرح المصنف فانه قل هلا او جوا رفع ذلك اللبس او  
 قلت طالما زاد قلت كسفت شئ متنع ذلك وما ساعد في سوى ما ظنه  
 من اقا او كى زيدا وضعت لست علمت شك عرض لك بعد ما بينت كلامك عما اليقين فانك  
 اذا قلت جاء زيدا فكانت متيقنة ذلك او ذهلية ثم عرض لك الشك ان الجاني زيد  
 ام عمرو فقلت اذ عمرو بعد ذلك واما كانهما وضعت لست علمت شك عرض لك اني اورد  
 الامدة الى الجاني زيدا وعمرو فثبت باقا في اول الامر على ما كانت قبل من  
 السك ثم كان ان اورد من اضا اقا اجادوا ان يتقدم بها اقا رعايته بجانب  
 القربى فانه قل هلا يجوز ان يتقدم او عما اوقلت لانهما قوتية في باب  
 العطف فلا يتصدر بخلاف اقا فان فيها نوع وهما في ذلك المكان للاختلاف  
 فان ابا عما الفارسي لم يعد اقا في حرف العطف لدخول العاطف عليه في قوله  
 قبل المعطوف عليه وان اجاب المصنف عن ذلك في شرح الفصل فعلا ولا بعد  
 ان يكون دخل حرف العطف على اقا الغرض اجمع بين ما بعدها ومن ما بعدها اقا  
 المتقدمة ويكون اقا نفسها لغرض المنع بين ما بعدها وبين ما بعدها اما المتقدمة  
 هذا هو الصحيح والله تحقيقه انهم يقولون جاءني اقا زيدا وعمرو فيوتقون

اوقا على وجهين  
 اوقا على وجهين

اوقا على وجهين  
 اوقا على وجهين

اوقا على وجهين  
 اوقا على وجهين



انما هو في قولهم واما اولها انها حرف عطف لم يقع حرف العطف معها من كل  
 وجه وكلمة او عطفها بتناق ١٠ وبل ولكن ١١ حدهما معينا يعني هذه  
 الثلاثة ١٢ ثانيا الحكم ١٣ حد المذكورين معينا فلا ينف ما وجب الاول تقول جاني زيد  
 ١٤ عمرو فلو قلت جاني زيد ١٥ عمرو لم يحذف لانك لم تجزها لاول شيئا فتعني بلا  
 وبل للاضمار عن الالف منفيها كانه او موجبا ولا ضارا هو الالف عمارة الشي  
 بعد الالف قبل عليه فلا اضحت عن طلب المعيشة مضربا لما وثقت بان ما لك علي  
 تقول جاني زيد بل عمرو فاصد الالف جانا لمجي زيدا ثم تميز لك انك غلطت ذلك  
 فصرحت تضرب عنه وتعرض عن ذكره الى عمرو وقلت بل عمرو وتقول جاني  
 بكر بل خالد وهذا عما وجه من احدهما لانه يكون التقدير جاني بكر بل جاني خالد  
 فكانت قصدة نفي الجاني بكر ثم لم يردك فثبتت لخالد الوجه الثاني للمعنى  
 حاجا في بكر بل جاني خالد فيكون نفي الجاني بكر ثابتا بكر ويكونا اثباتا لخالد فيكون  
 الاستدراك الفعل جدي دون الفعل حرف النفي معا فال مصنف وقد ياتي بل  
 الجملة عن ترك الاول والالف خذ فيما هم منه مثل قوله تعالى ام يقولون افترية  
 بل هو الحق من ربك ونظاير كثيرة ولكن لفة النفي في المصنف  
 ولكن للاستدراك بعد النفي وانما لزمها النفي اذا عطفها بمفرد عما مفرد وهو  
 المراد هنا فاصح المصنف في الشرح بقوله وانما لزمها النفي لانه المراد عطف  
 المفرد وذلك لانه وضع كبر المعاني من ما قبلها وما بعدها والمفرد لا يكون  
 نفيا

يحتمل  
 ان تثبت

نفيا لانه النفي مخصوص بالجملة واذا ثبتت بكبر شيئا وجب بكبر ما قبلها نفيا  
 ليحتمل المعاني فلا يجوز جاني زيد لكن بشرط النفي بر فانه سالت لم لا يجوز  
 عما مع النفي لكن بشرط جاني كما كان جاني زيد لكن عمرو ومع عمرو جاني اجبت  
 النفي لا يكون الا بعلاقة ومع حرف النفي وليس كذلك لاجب لانه لا علاقة له  
 بحرف جاني قالوا وللمة كل المستقي ليس فيما ذكره واقعية والذي هو انقطع  
 للتشبيه لم يقال عطف المفرد عما المفرد يقتضي الاشتراك الالف سنة اذا قلت جاني  
 زيد فيه شيئا حرف النفي وانما فعل ثم اذا عطف عمرو بالكن ١٦ اسندك من  
 ضرورة ابطال حرف النفي والالف يحصل التدارك فقد ابطلت النفي وبقي الفعل سالما  
 مسندا الى عمرو مقدر اللابا ١٧ فقد حصل مقتضى عطف المفرد عما المفرد  
 فاقا اذا قلت جاني زيد ثم عطف عمرو بالكن ١٨ انما ابطلت نفس الفعل اذا  
 نفي تبطله بلكن فلم يبق الا سندا الى عمرو وشي فبطل مقتضى اسناد المفرد  
 الى المفرد وقد يلح الى ذلك ما مر من الفرق بين ما وليس في الالف شيئا واما  
 في عطف الجملة على الجملة في نظيره بل في مجيها بعد النفي وبعد الالف يتوقع جاني  
 زيد لكن عمرو ولم يجي وما جاني زيد لكن عمرو وقد جاء النفي عطف الجملة على الجملة  
 فنادية حصول الجملة في الالف ثبات النفي وقد حصلت قال رحمه الله حرف النفي  
 الى قوله حرف النفي انما قلت هذه الحروف فضعفت لتبنيها الخاطبة قبل الشروع  
 في الجملة ليتفطن لما يقال له لانه قد يفوته عما تدبر الغفلة بفض ما ذكره تقول  
 زيد

قوله ما قبل  
 قوله جاني زيد  
 جاني زيد  
 الالف في النفي  
 للنفي في النفي  
 للنفي في النفي  
 ليس زيد الاظها  
 الالف في النفي  
 الالف في النفي  
 الالف في النفي  
 الالف في النفي







بين المحال التي تستعمل هذه الحروف فيها زيادة فان المكسورة تزداد مع ما النافية  
 لتأكيد النفي نحو ما اشدت زيدا الى عدايتك <sup>وقلت مع المصدرية يعني</sup>  
 قلت زيادة ان مع ما المصدرية ومع ما نحو جليس <sup>ما ان جليس القاف</sup>  
 وما ان جليست جليست . وان مع ما الى اخره الى تزداد ان المفتوحة بعد  
 ما نحو فلما ان جار البئر وانما زيدت لفتح المفتوحة بعد ما لفتح النافية معنى  
 المجازاة تقول لما جاز زيد جيت ان منى لا صلا فبال مجازاة فاستقيم وان  
 تزيدها عليها ان التي هي اصل الجاز لا يلا يكون الا مبدأ تابع للنفي انما زيد المكسرة  
 بعد ما النافية فانما للنفي وان كذلك لا يضاف في زيادة ان مع ما تحقيق للنفي  
 وتأكيد وتزداد بين القسم وتوحد والله لو قلت لعمرك ما سبوه واقالت  
 فيكون بمنزلة لام القسم في قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت لا يرا في مع ان  
 ان يكون جوابا اذا القسم على شيء في قوله لو ولا يكون جوابا في غير ذلك وانما جاز ذلك  
 هنا خاصة كداهية للتضعيف بادخال اللام على اللام وتراجع الكاف قليلا لقوله  
 كان طيبة يعطو الى ناضرا السلم مجرد طيبة الى طيبة وتعطوا اي تنازلوا  
 وما مع اذا ومنه الى اخره الى تزداد ما بعد اذا شرط نحو اذا ما لا كد متين  
 وبعد متى شرط نحو متى تكرمني اكرمك وبعد ان شرط نحو انما تكثر الكذب وبعد  
 اي شرط كقولهم انما ما تدعوا فله لاسما الحسن وبعد شرط كقولهم فاما  
 تذهب يبح ولا بد من ادخال نون التأكيد على فعل الشرط اذا زيدت ما بعد ان شرط

في قوله ما اشدت زيدا الى عدايتك  
 في قوله قلت زيادة ان مع ما المصدرية  
 في قوله وما ان جليست جليست  
 في قوله انما جاز زيد جيت  
 في قوله تزيدها عليها ان التي هي اصل الجاز  
 في قوله انما زيد المكسرة بعد ما النافية  
 في قوله وتوحد والله لو قلت لعمرك ما سبوه واقالت  
 في قوله ان لو فعلت لفعلت لا يرا في مع ان  
 في قوله ان يكون جوابا اذا القسم على شيء  
 في قوله هنا خاصة كداهية للتضعيف  
 في قوله كان طيبة يعطو الى ناضرا السلم  
 في قوله وما مع اذا ومنه الى اخره  
 في قوله وبعد متى شرط  
 في قوله وبعد اي شرط

دون المسنون

في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تأكيد النفي لا في فاه قلت ما ذكر من  
 التعليل متروك بين الجميع فالاختصاص في فعلها قلت تأكيد اجواب ان لا يمكن  
 ان يكون تأكيدها لما بالشرط اذ هو ليس بمتجه في الشرط بخلاف ان في اكد ما  
 انما يكون له اهتمام بفعل الشرط فافهم عن لطيف بصيرة <sup>شرطا متعلق</sup>  
 بالجميع من اذ الخواتم وبعض حروف تزداد ما مع بعض حروف الجزاء  
 مع كذا كقولهم فيما نفعهم ميثاقهم وفيما راحة ملائكتهم واما قليل <sup>قول</sup>  
 وقلت مع المضاف يعني تزداد ما يبين المضاف والمضاف اليه قليلا نحو غصت من غصتها  
 جزم للمضارع غير جزم البتة <sup>ولا مع الواو بعد النفي ان تزداد لا بعد الواو</sup>  
 اذ اكار قبلها نفيان تأكيد نحو ما جاني زيد ولا عجز واما حكم بزيادتها هنا  
 لغير المعطوف على المنفي من ملاحاة اليها قال المصنف شرح المفضل انما هذا  
 منظر فانه يفيد نفي المحي عن كذا واحد منها نفيًا ولولم يات بلا جاز لنه نفي المحي  
 عنها عادية الالتماع ولكنه خلاف الظاهر فلا يكره ان يكون القول بالزلة او في بقا  
 الكلام باثباتها بحاله عند عدمها وان دلالتها عند مجيها اقوى ومنه  
 باب التأكيد والزيادة في نفيها معنى التأكيد فلا يخرج بقوة دلالة الكلام بها عن  
 يكفر زيادة وبعد من المصدرية الى تزداد لا بعد من المصدرية كقوله تليلا  
 يعلم ان هذا الكتاب كقولهم ما منعك من ان تسمى ذلك كشاف في قوله ما منعك ان  
 تسمى ان تسمى ولا نايك وقايدتها توضيح معنى القول الذي تدخل عليه

في قوله ما اشدت زيدا الى عدايتك  
 في قوله قلت زيادة ان مع ما المصدرية  
 في قوله وما ان جليست جليست  
 في قوله انما جاز زيد جيت  
 في قوله تزيدها عليها ان التي هي اصل الجاز  
 في قوله انما زيد المكسرة بعد ما النافية  
 في قوله وتوحد والله لو قلت لعمرك ما سبوه واقالت  
 في قوله ان لو فعلت لفعلت لا يرا في مع ان  
 في قوله ان يكون جوابا اذا القسم على شيء  
 في قوله هنا خاصة كداهية للتضعيف  
 في قوله كان طيبة يعطو الى ناضرا السلم  
 في قوله وما مع اذا ومنه الى اخره  
 في قوله وبعد متى شرط  
 في قوله وبعد اي شرط











الفعل لفظا نحو ضربت زيدا او تقدر ان نحو هلا زيدا اضربت قال المصنف في شرح  
 المنفصل هذه الحروف معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والامر انما هو التوحيه  
 اذا وقع بعدها الماضي وكذلك ذكر صاحب المفصل في بعض حواشيه وما كان  
 معناها لا وجها لذلك فتقرر له ما وقع الفعل بعدها كحرف الشرط لان معنى  
 الحرف التوحيه لما يكون في الافعال كالشرط قل الله حرف التوحيه الى قوله  
 حرفا لا استفهام قل سمى حرف توقيح لانه انما يخبر به من يتوحيح لا اخبارا كقول  
 المقيم قد قامت الصلوة وهذا انما يكون في الماضي وفي المضارع للتقليل يعني  
 اذا دخل في المضارع يفيد تقليل الفعل في الاخبار كقولهم انا لكذب قد بصدت  
 وقد يناد بها التحقيق في المضارع كقولهم قد يعلم الله ذلك رحمه الله حرف الاستفهام  
 الهمة وهذا الى حروف الشرط ولست هذا من الحرفان في ضيق الظاهر الغم  
 فلذا سمي حرفا الاستفهام ولذا تصدرا اول الكلام انما يحل في الغم من اول  
 الامر سؤل زيد قائم الى اخيه يعني مما يدخلان على الجملة الاسمية كوزيد  
 قائم وهذا زيد قائم والفعلية كقولك قائم زيد وهذا قائم زيد لانه اذا وقع  
 في الاسمية الخبر فغلا جازع الهمة وكان تقديره لا اسم بعدها فاعلا وسعولا  
 عما حسبت تعلق الفعل اخبر من تقديره مستدرك كقولك زيد قائم وازيد اضربه  
 عما تقدم في الاضمار على شريطة التفيد اما هلا فلا يقع في الاسمية اذا كان  
 الخبر فعلا الا على سذوذ ذلك لا يصلح هلا ان يكون بمعنى قد بدليل قوله تعالى

هذا انما هو التوحيه  
 هذا انما هو التوحيه

هلا اني قد اتى بدليل ادخال الهمة عليها كقولهم هلا زيدا اضربت  
 الا انهم تركوا الهمة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام وادراك معناها في  
 قوله لا يعني لا يقل زيد قائم فذلك لا يصح ان يقال هلا زيد قائم فان قلت  
 فذلك يجوز لغيره يقال قد زيد قائم فذلك لا يجوز لغيره بل هو جازع الهمة قائم  
 قل انما جازع جملتها على اخيه او مسمى زيد قائم فان قلت فذلك لا يجوز لغيره  
 قام على ان زيد قائم حتى يجوز ذلك كما يجوز في قوله لا زيد قائم ليس بصريح  
 جملة اسمية بل فيه شبهة الفعلية فكيف يدبر ما من مقتضى هل واليه انما يصير قوله  
 على شي رنا بعاليه ادا لم يكن قريبا من محال ويستصونه فاما اذا كان يقرب من  
 موقعه لا صلا هو كانه في مكانه من رياسته واصالته فلا يرضى بتبعية الغير ولما كان  
 زيد قائم ليس من محال هلا اصلا لا جزم هلا بتبعية الهمة في دخولها عليه ولما كان  
 زيد قائم فيه شبهة محالة لا جزم قويته مع هل فابتنه عن المتابعة فاهل قد عدرك  
 هل زيد خرج فاعل فعل مضمير يفسر الظاهر ولست لم يقصد به الا توجيه وجه  
 ضعيف ان ذلك سابع في السبعة كما ان شرح المفصل للمصنف لست وكذا هو ذلك  
 البحث لم يورد عند قوله والهمة انهم تصرفوا الا انه وقع في شرح المصنف وسابره  
 المذبح ههنا فاقصدتهم والهمة انهم تصرفوا الى اخره يريد انما يستعمل  
 ايضا في مواضع لا يستعمل فيها هلا فمن تلك المواضع قولك زيد اضربه وازيد قائم  
 ولا تقول هلا زيدا اضربه هلا زيد قائم لما مر ان اصلا لا يكون بمعنى قد فاقصدت

ضعفت  
 لما ايتى  
 المتابعة لهذا  
 الخ ولم يرد  
 خلا وطعن في ذلك  
 فيه انما لا يرد  
 فانه قد استعمل  
 المذموم في شرح  
 المصنف



وقوع الفعل فلا لا يقال قد زيد اضربت لا يقل هذا زيدا كذا في شرح المصنف للمصنف  
 والامر الامرة وضعيت للسؤال عن وجود الفعل في خوفك اقام زيد وعين جدي  
 الفعل او وقع عليه دوز الفعل كقولك لزيد قام وازيدا اضربت اما هذا فانيا  
 وضعيت للسؤال عن وجود الفعل لا غير رفع قولك لزيد اضربت تقدم الفعل لا يشر  
 يكون الفعل حاصلا ولو كان فيه شك تقدم لكونه اهم فيكون هذا سوالا غير وقع  
 عليه الفعل عامعة ازيد اضربت ام عمرا فيختص بالحمزة ولو قل ضربته بالها  
 صح وقوعه هذا لان السؤال حينئذ يكون عن الفعل اذ التقدير هو ضرب زيد اضربه  
 والحق هذا التعليق اشارة في كلام الامام عبد القادر وانظر زيدا وامي  
 اخوك من تلك المواضع هذا المثال فلا تقول فيه هل تضرب زيدا او هو اخوك مثلك  
 تضربه وهو عما هذه الصفة فاستعملوها بنا اترى ما دخل عليه على وجه لا نكار  
 كذا في شرح المصنف في بعض شروح المصنف اذ قال قولك تضرب زيدا وهو اخوك وانت  
 تريد وقوع الضرب في الحال فاما صح وقوع الامر هنا دوز هل تضرب فيختص  
 المضارع بالاسم فقال له فيما يحتمل في مقام التردد وقوع الفعل ولا تردد في  
 الفعل الحالي لا في مثله هذاما الامر فانيا تستعمل في التواضع ايضا لا يرد انها  
 ازيد ام عمرو للسؤال عن الذات والذوات من حيث هو في الاضافه لا اختصا  
 لها بزيادة دوز زفا في سنا سنا يقع سوالا عن الفعل الحالي فان قلت طلب حصول  
 الحاصل محال قلت نعم لكن لما اكر الاستفهام خبر به صار كانه لم يشاهد  
 فيستقيم

فليست قيمه سواله وان كان في هذا الحقيقه <sup>فانما الضمير</sup> <sup>بالفعل لا بالفاعل</sup> <sup>والامر الامرة</sup> <sup>وضعيت للسؤال</sup> <sup>عن وجود الفعل</sup> <sup>في خوفك اقام زيد</sup> <sup>وعين جدي</sup> <sup>الفعل او وقع عليه دوز</sup> <sup>الفعل كقولك لزيد قام</sup> <sup>وازيدا اضربت</sup> <sup>اما هذا فانيا</sup> <sup>وضعيت للسؤال</sup> <sup>عن وجود الفعل</sup> <sup>لا غير رفع قولك لزيد اضربت</sup> <sup>تقدم الفعل لا يشر</sup> <sup>يكون الفعل حاصلا</sup> <sup>ولو كان فيه شك تقدم لكونه اهم</sup> <sup>فيكون هذا سوالا غير وقع</sup> <sup>عليه الفعل عامعة</sup> <sup>ازيد اضربت ام عمرا</sup> <sup>فيختص بالحمزة</sup> <sup>ولو قل ضربته بالها</sup> <sup>صح وقوعه</sup> <sup>هذا لان السؤال حينئذ يكون</sup> <sup>عن الفعل اذ التقدير هو</sup> <sup>ضرب زيد اضربه</sup> <sup>والحق هذا التعليق</sup> <sup>اشارة في كلام الامام عبد القادر</sup> <sup>وانظر زيدا وامي</sup> <sup>اخوك من تلك المواضع</sup> <sup>هذا المثال فلا تقول فيه</sup> <sup>هل تضرب زيدا او هو اخوك مثلك</sup> <sup>تضربه وهو عما هذه الصفة</sup> <sup>فاستعملوها بنا اترى ما دخل عليه على وجه لا نكار</sup> <sup>كذا في شرح المصنف في بعض شروح المصنف</sup> <sup>اذ قال قولك تضرب زيدا وهو اخوك وانت</sup> <sup>تريد وقوع الضرب في الحال</sup> <sup>فاما صح وقوع الامر هنا دوز</sup> <sup>هل تضرب فيختص</sup> <sup>المضارع بالاسم فقال له فيما يحتمل في مقام التردد</sup> <sup>وقوع الفعل ولا تردد في</sup> <sup>الفعل الحالي لا في مثله</sup> <sup>هذاما الامر فانيا تستعمل في التواضع ايضا</sup> <sup>لا يرد انها</sup> <sup>ازيد ام عمرو للسؤال عن الذات والذوات من حيث هو</sup> <sup>في الاضافه لا اختصا</sup> <sup>لها بزيادة دوز زفا في سنا سنا يقع سوالا عن الفعل الحالي</sup> <sup>فان قلت طلب حصول</sup> <sup>الحاصل محال قلت نعم لكن لما اكر الاستفهام خبر به</sup> <sup>صار كانه لم يشاهد</sup> <sup>فيستقيم</sup>

فليست قيمه سواله وان كان في هذا الحقيقه <sup>فانما الضمير</sup> <sup>بالفعل لا بالفاعل</sup> <sup>والامر الامرة</sup> <sup>وضعيت للسؤال</sup> <sup>عن وجود الفعل</sup> <sup>في خوفك اقام زيد</sup> <sup>وعين جدي</sup> <sup>الفعل او وقع عليه دوز</sup> <sup>الفعل كقولك لزيد قام</sup> <sup>وازيدا اضربت</sup> <sup>اما هذا فانيا</sup> <sup>وضعيت للسؤال</sup> <sup>عن وجود الفعل</sup> <sup>لا غير رفع قولك لزيد اضربت</sup> <sup>تقدم الفعل لا يشر</sup> <sup>يكون الفعل حاصلا</sup> <sup>ولو كان فيه شك تقدم لكونه اهم</sup> <sup>فيكون هذا سوالا غير وقع</sup> <sup>عليه الفعل عامعة</sup> <sup>ازيد اضربت ام عمرا</sup> <sup>فيختص بالحمزة</sup> <sup>ولو قل ضربته بالها</sup> <sup>صح وقوعه</sup> <sup>هذا لان السؤال حينئذ يكون</sup> <sup>عن الفعل اذ التقدير هو</sup> <sup>ضرب زيد اضربه</sup> <sup>والحق هذا التعليق</sup> <sup>اشارة في كلام الامام عبد القادر</sup> <sup>وانظر زيدا وامي</sup> <sup>اخوك من تلك المواضع</sup> <sup>هذا المثال فلا تقول فيه</sup> <sup>هل تضرب زيدا او هو اخوك مثلك</sup> <sup>تضربه وهو عما هذه الصفة</sup> <sup>فاستعملوها بنا اترى ما دخل عليه على وجه لا نكار</sup> <sup>كذا في شرح المصنف في بعض شروح المصنف</sup> <sup>اذ قال قولك تضرب زيدا وهو اخوك وانت</sup> <sup>تريد وقوع الضرب في الحال</sup> <sup>فاما صح وقوع الامر هنا دوز</sup> <sup>هل تضرب فيختص</sup> <sup>المضارع بالاسم فقال له فيما يحتمل في مقام التردد</sup> <sup>وقوع الفعل ولا تردد في</sup> <sup>الفعل الحالي لا في مثله</sup> <sup>هذاما الامر فانيا تستعمل في التواضع ايضا</sup> <sup>لا يرد انها</sup> <sup>ازيد ام عمرو للسؤال عن الذات والذوات من حيث هو</sup> <sup>في الاضافه لا اختصا</sup> <sup>لها بزيادة دوز زفا في سنا سنا يقع سوالا عن الفعل الحالي</sup> <sup>فان قلت طلب حصول</sup> <sup>الحاصل محال قلت نعم لكن لما اكر الاستفهام خبر به</sup> <sup>صار كانه لم يشاهد</sup> <sup>فيستقيم</sup>

فليست قيمه سواله وان كان في هذا الحقيقه <sup>فانما الضمير</sup> <sup>بالفعل لا بالفاعل</sup> <sup>والامر الامرة</sup> <sup>وضعيت للسؤال</sup> <sup>عن وجود الفعل</sup> <sup>في خوفك اقام زيد</sup> <sup>وعين جدي</sup> <sup>الفعل او وقع عليه دوز</sup> <sup>الفعل كقولك لزيد قام</sup> <sup>وازيدا اضربت</sup> <sup>اما هذا فانيا</sup> <sup>وضعيت للسؤال</sup> <sup>عن وجود الفعل</sup> <sup>لا غير رفع قولك لزيد اضربت</sup> <sup>تقدم الفعل لا يشر</sup> <sup>يكون الفعل حاصلا</sup> <sup>ولو كان فيه شك تقدم لكونه اهم</sup> <sup>فيكون هذا سوالا غير وقع</sup> <sup>عليه الفعل عامعة</sup> <sup>ازيد اضربت ام عمرا</sup> <sup>فيختص بالحمزة</sup> <sup>ولو قل ضربته بالها</sup> <sup>صح وقوعه</sup> <sup>هذا لان السؤال حينئذ يكون</sup> <sup>عن الفعل اذ التقدير هو</sup> <sup>ضرب زيد اضربه</sup> <sup>والحق هذا التعليق</sup> <sup>اشارة في كلام الامام عبد القادر</sup> <sup>وانظر زيدا وامي</sup> <sup>اخوك من تلك المواضع</sup> <sup>هذا المثال فلا تقول فيه</sup> <sup>هل تضرب زيدا او هو اخوك مثلك</sup> <sup>تضربه وهو عما هذه الصفة</sup> <sup>فاستعملوها بنا اترى ما دخل عليه على وجه لا نكار</sup> <sup>كذا في شرح المصنف في بعض شروح المصنف</sup> <sup>اذ قال قولك تضرب زيدا وهو اخوك وانت</sup> <sup>تريد وقوع الضرب في الحال</sup> <sup>فاما صح وقوع الامر هنا دوز</sup> <sup>هل تضرب فيختص</sup> <sup>المضارع بالاسم فقال له فيما يحتمل في مقام التردد</sup> <sup>وقوع الفعل ولا تردد في</sup> <sup>الفعل الحالي لا في مثله</sup> <sup>هذاما الامر فانيا تستعمل في التواضع ايضا</sup> <sup>لا يرد انها</sup> <sup>ازيد ام عمرو للسؤال عن الذات والذوات من حيث هو</sup> <sup>في الاضافه لا اختصا</sup> <sup>لها بزيادة دوز زفا في سنا سنا يقع سوالا عن الفعل الحالي</sup> <sup>فان قلت طلب حصول</sup> <sup>الحاصل محال قلت نعم لكن لما اكر الاستفهام خبر به</sup> <sup>صار كانه لم يشاهد</sup> <sup>فيستقيم</sup>



وهو مدعي الكوفة ومنهم من يقول بل هو جملة مستقلة دللت على الجزاء ولذلك لم يرد  
 الفاء كما بدخله اذا تأخروا وهو القول المنصور فان للاستقبال معنى ان  
 يحذف الفعل للاستقبال وان كان ما مضيا كما تقول لم يفعل لم يفعل لم يفعل  
 ان خرجت خرجت والمعنى ان يخرج اخرج كما كان المعنى في قولك لم يخرج ما خرجت لا  
 انك لو قلت ان خرجت خرجت امس احب الابدان وبل يكن سببا للاخبار بانك خرجت  
 كما انك اذا قلت لم يخرج غدا كما في مكان من الاحالة وذلك لان الشرط نفسه الشرط  
 اما المحل والمنع فالمحل نحو ان تكرمني الكرم والمنع نحو ان تضربني اضربك والجر  
 والمنع انما يكونان في المستقبل واما قوله تعالى ان كان في قبضه قد من قبل قصد قد  
 عاينا وبل ان يثبت المستقبل ان قبضه قد من قبل يكن سببا للاخبار بانها صدقت  
 وكذا انما ويل كل ما وقع ماضيا من شرط او جزاء ولولمضي يعني لو وان دخل  
 على المضارع يحذف المعنى الماضى وذلك لان الشرط بعد معنى نفس الشرط معنى اختصه وهو  
 انه لا متناع الشيء لا متناع غيره كقولك لو جئت لا كمستكر فانه يبين انتفاء الفعلين  
 ولو قلت لو لم يجي لي اعطيتك افا وجودهما ولا كذلك لان جعل الواقعة بعد او  
 للمضي فانه المستقبل ايدى من جيتي الانتفاء والوجود ولا يترجم الى دليل ولا  
 عديمه فعملوا بالاضد وجعلوا للماضى ثم وان كان الدليل على الاستقبال صورة  
 فقد كفيته المؤنثة عنه باله قوله ويلوفا في الفعل لفظا او تقديرا يعني لا بد من  
 يلها الفعل اما لفظا نحو ان تضرب اضرب او ضررت ضررتا او قد بدلتا خوران احد

من

من الشرط انما استجار كما مر ذلك فيهما حرفا شرط والشرط انما يقع بالفعل قالوا  
 وقوع الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو لم يكن بالفتح او من اجل انها بلزوم  
 الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بالفتح لان لو يقتضي الفعل ولا بد من فاعل  
 وانه المفتوحة مع جملتها في ثاويل المفرد بتجليل فاعلا ففتحة ان الفعل المحذوف  
 نعمنا والقدرية عليه ان دلالة لهما على التحقيق النبوت <sup>لانه فاعل انطلقت</sup>  
 قلت بل هو نأ على ثبوت بدل لظاير لكل عا ذكرك بدل ما قال في شرح الفصل  
 لمر معناها النبوت فكانت لو ثبتت وكانه انما قال ذلك باعتبار حاصل المعنى  
 فالنوع قولك انك انطلقت لو ثبت انطلقا لو ثبت انطلقا كحاصل معناه لو  
 انطلقت <sup>فان</sup> فالنوع موضع منطلق قلت كان في نسخة سماعي في النسخ  
 التي عندي غير هاهنا وطالما بقيت فيه اجير من الضم اذ جعل من الضم  
 اجد الفاء مرتبها وان ربطت بقوله لانه فاعل انطلقت فيكون هذا القول  
 نتيجة من ذلك القول يكون التقدير لانه فاعل انطلقت فيلزم من ذلك ان يكون انطلقت  
 موضع منطلق فلا معنى له وحي وجد في نسخة وبالفقر موضع منطلق فخلص  
 والحيرة وسكوت يد الحيرة ثم هو عطف على قوله بالفتح يعني لزم من ذلك  
 الفعل لو انك حكما ان احدهما ان يستعمل لو انك بالفتح وثانيهما ان يستعمل الفعل  
 في موضع خبرها اذ (ك) مشتقا ثم حاصل الكلام فيه انك اذا اردت ان  
 تدخل نوعا ان مع اسمها خبرها فانظر الى خبرها وان كان مشتقا نحو انك  
 منطلق



فيجوز ان يكون موضع ذلك الخبر المشق يكون كالعرض عن الفعل المحذوف قبل ان وهو  
 المراد بقوله بالمفعول موضع منطلق ان كان جامدا كقولك انكر جملته ما كان  
 وادخل الفعل عليه لتعذر وقوع الفعل موقع الجامد وهذا هو المراد بقوله فان كان  
 جامدا اجاز لتعذره ان اجاز لم يستعمل كما كان في ضوء المصباح ان عند المخبر  
 لا يجوز ان يكون خبرها اسما اصلا فلا يقال لوان زيد اخوك وقد اعترض عليه بعلوم  
 فلو ان كان الاثر من شجرة اقليم وقد اجاب عنه في المباحث بانها جامدة  
 حيث لم يرد له تعالى في الحديث انه خبر الجملة المعطوف عليها لا لتبسيطها بل  
 فلو لم زيد اضربته عزا واداه في ان يتكلم القايض نصيب مع كون الفعل متعذرا  
 يعود وهو اجنب عنه من اجاز ان يحذف او اخا زيدا بالتبسيط عطفه على  
 محذوف لا اتصال به فيسبب زيد وكان الضمير المتصل بالضمير المتصل يعود ثم المصنف  
 لما اجاز ان يكون خبرها اسما جامدا لا يكون هذا الا عراضا واداه عليه لم يستعمل  
 ذلك خبر المشق نفسه هل يجوز ام لا مع لو في المتصل نصرا على عدم جواز حيث عليه  
 قبل فيم ولو قل ان زيد اجاز في لم يجوز وكذلك في شرح المصنف حيث فيه ولا  
 يقول لوانك منطلق الا ان صاحب المقام ان لم يستعمل على الاصل في قوله ولوانك كذا  
 فقلت لقلت صر كذا في الحقيقة واذ اقدم القسم او الكلام لزم المصحح  
 لفظا او تقدرا بعد اذ اقدم القسم في الكلام على الشرط وجب له في كل حرف  
 الشرط على الفعل الماضي ايضا لفظا كقولك ان الله ان يتبعه لا كقولك او بعد لا

لا يجوز ان يكون خبرها اسما اصلا فلا يقال لوان زيد اخوك وقد اعترض عليه بعلوم  
 فلو ان كان الاثر من شجرة اقليم وقد اجاب عنه في المباحث بانها جامدة

لعل

كقولك ان الله ان لم يتبعه لا يتكلم من حيث انه لم يتبعه المصباح الى الماخذ انما  
 وجب في كل الخبر اجوابا عند يكون للقسم لاسيما في القاف لا بعد حرف الشرط في  
 الجواب فانما بالشرط ما ضا لئلا بعد حرف الشرط في ظاهرا ايضا فينطابق  
 وكان الجواب للقسم لفظا والمصنف انما كان الجواب للقسم لا مهم لما  
 قد مر وتعدله يكون جوابا للشرط والقسم معا لفظا وجب له في كل واحد  
 وتقيم للقسم يد على العناية به فكان جعله ليراق وهو جواب القسم لفظا  
 وجواب الشرط معا لفظا قلت حذفت في خبر لامة وخبر الملة العلام  
 العناية في بعض مجازات القافية لطايف التفسير على اصحابه بفتح القاص  
 اما فيهم انتصار الملة البيضاء وانتشار الغيرة القصباء فلكنت انهم  
 خصه شيخي قدوة الله بذكره بسوء الاخير الى اخره واصفاه الغر البهيمية بغير  
 الذمير الدضية مولانا جيا وظ الملة والدين هم الله عليه رحمة بمرصحة  
 وترويح روحه ورحمة اذ دخل على منجما جماعة من الافاضل الخراسانية فسألوا احد  
 منهم في اثنا تجاذب لاجل شتم هذه الملة فقال الاصل عند البغرية عند  
 تنازع العاملين احد انما الاقرب في هذه المسئلة تحت لفظ هذا الاصل فاحضار  
 افاضوا الجواب حتى اذا صار دنت عقيب ذلك الحكم فيما اذا كان في العوام  
 سوايته في المرتبة فاما اذا كان احدها اعلى رتبة في نفسه ثم انتم اليها  
 عناية التقديم فتعاضدت جهتنا ترجيحها فامحى سائر العوام في جنبه

مولانا  
 صام  
 الدين



وما نحن فيه كذلك فاستحسن الشيخ جوابي وان يسطر بتقديم شرط او  
 غيره الى آخره يعني اذا توسط القسم بتقديم للشرط عليه كقولك انت تاتي والله  
 لا تترك او بتقديم غير الشرط عليه كقولك انا والله انت تاتي لا تترك جلا ان القسم  
 اي يجعل الجواب جواب القسم فلا ينجز الجواب بلزم حرف الشرط الماضي وجران  
 يلغى اي يجعل الجواب للشرط فيجزم ولم يلزم حرف الشرط الماضي اما اعتبار القسم  
 مع تقدم الشرط عليه كخواتم ايتي او ان لم تاتي فوالله لا تترك فليوفر مقتضى كل  
 واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم ويكون القسم مع ما بعد  
 جواب الشرط فيلزم دخول النار في القسم واما الغاء القسم مع تقدم الشرط عليه  
 كخواتم ايتي والله انت تترك فكثرة العناية بالشرط لتقديمه فالشرط مع الجزاء  
 مسدود الجواب القسم واما اعتبار القسم مع تقدم غير الشرط عليه كخواتم والله  
 انت تاتي او ان لم تاتي لا تترك فوجه ان يجعل القسم وجوابه ولم يترك الجواب  
 لسد جواب القسم مسدود واما ان القسم مع تقدم غير الشرط عليه كخواتم  
 والله انت تاتي لا تترك فوجه ان يجعل الشرط وجوابه خبرا للمبتدأ ولم يترك جواب  
 القسم لسد الشرط وجوابه مسدود جواب القسم وتقدر القسم كاللفظ  
 الى آخره الى تقدير القسم قبل الشرط في اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط في الجواب  
 للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضي كقوله تعالى انت اخر جوارك اخر جوارك  
 ولولا تقدير القسم لوجب جزمه لا يخرجون قوله وان اطلعتموه انكم لسركون

وهو لا يوجب  
 الجواب  
 القسم

مشركون

لشركون فلو لا تقدير القسم لوجب ان يكون قائلهم مع الغاء  
 كلمة اما وضعت لتفصيل الاخبار المجمل كقولك انا اعلم واغنى اما اعلم فحق فلان  
 واما اغنى فحق فلان اكثر ما يستعمل كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر  
 واما الشايل فلانة تترك وتعمل غير ممكنة لكن يفهم انها تركت لا امر كقوله  
 تعالى فاما الذين ملوهم زيغ فانه لم يترك بعد ذلك اما اخرى لدلالة تفصيل الاول  
 عليها كذا في بعض السور قال المصنف تقديرهم اياها بما كقولهم سورة اذا  
 قلت اما زيد فنطلق فكما ترك قلت منها يكن من شي ازيد منطقا فيلزم تحقيق  
 انها في معنى الشرط لان ذلك التحقيق معناها ومما يدعي ان الشرط لذو الناء  
 في جوابه والقصبة باه الا ولا مستلزم للثاني وللمهم حذف فعلها الى التزم  
 حذف الفعل الذي كان يدخل عليه اما تنبيهها على انه المقصود بها حكم لاسم الواقع  
 بعدها وعوض عنها وبين فاني جاز في حيزها اعلم ان قولك اما زيد  
 منطلق كان لا يصلح من شي ازيد منطقا وهذا الكلام كما ترى مشتملا  
 على جملتين شرطية وجزائية حذف فيكون في الفرض المار صفي في منطلق  
 فلهذا ان يقع الغاء في صدر الكلام من حيث المعنى لا من حيث اللفظ  
 مفرد بين جملتين كونهما موضوعا لان يكون متبعا شيئا فاقترنه الى  
 منطلق فقالوا اما زيد منطلق فزيد هذا من الجملتين وتبعه جيز جواب  
 اما وهو المراج سوله وعوض عنها وبين فاني جاز في حيزها الى عوض

والقصد بان الاول مستلزم للثاني

فادخلوا اما  
 عليه فصار لها  
 فزيد منطلق



عن الفعل المحذوف وهو يكون بين اقوا وبين الفاء جزء من جملة وقوع لا يؤول  
 في حيز جواب ما هذا اصلا والمصنف كما اشار اليه الشرح وعند غيره القول  
 عن الفعل المحذوف هو اما وسببه هو ما بينكم ويا في اقامتها مقام الجملة كذا في مخرج  
 الفصل مطلقا اراد ذلك الجزم بما حيز جوابها الذي هو موضع الفعل  
 سواء كان مبتدأ غير محمول لشيء كقولك اما زيد منطلق او معمول لما في حيز الفاء  
 كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وان يوم الجمعة معمول لمنطلق وقيل هو  
 معمول المحذوف يعني قال قوم الهم الواجب بعد اما ليس جملتها في حيز اما بل هو  
 معمول الفعل محذوف فانك اذا قلت اما زيد منطلق فكذلك قل مما ذكره فزيد هو  
 مطلق اذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق وكانك قلت مما ذكره يوم الجمعة  
 فزيد منطلق فوك مطلقا الى سواء كان ما بعد اما مرفوعا كقولك اما زيد  
 منطلق او منصوبا كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق سواء كان بعد الفاء  
 ما ينفع للتقديم او لم يكن كما سجي قال الحنفى وهذا القول ليس بشيء فانه حيز  
 الرفع بتقدير مما حصل يوم الجمعة او ذكر يوم الجمعة والرفع لا يجوز في هذا الموضع  
 بالاجماع قلت المفهوم من بعض الشروح ان مرجع الضمير قوله وقيل هو  
 الجزم مما حيزها لئلا يؤول هذا الحكم كذا الصور من اعني اما زيد منطلق واما  
 يوم الجمعة فزيد منطلق كما افيضت في ذلك وفي بعض الشروح اشارة الى  
 انه مرجع المنحرف بعد اما وفي بعض الشروح لست شجر ذلك لانه انما رتبة  
 الذكر

الذكر وهو غلط للقول مطلقا يدل على ذلك المنحرف مكانه مذكور مع والعب  
 هو الاول وقبل ان كان جايدا للتقدم قبل الاول والا فليس الثاني يعني ما وقع  
 بعد الفاء في اصل التركيب وهو ما يكون في مرفوع منطلق او منصوبا في يوم  
 الجمعة فزيد منطلق ان كان تقديمه على الفاء في التركيب الثاني هو اما زيد منطلق  
 او اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك انما يكون بوجهين احدهما ان لا يكون ما قبل  
 الفاء معمول لعميل لفظي كالمشاكل او يكون معمول لعميل لفظي لا يكون طاع  
 من عمل ما بعد الفاء فيه فهو من اول اي كان ما بعد اما جزا فمالي حيزها  
 ولا يكون معمول للمحذوف بل يكون اما مبتدأ كقولك اما زيد منطلق او يكون  
 معمول لما في حيز جوابها اذا ما مانع من عمله وعمل المحذوف صلا لا يصلح القول  
 اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه لا مانع من عمله منطلق في يوم الجمعة وان منع مانع  
 عن تقديم ما بعد الفاء في اصل التركيب على الفاء في التركيب الثاني وذلك انما يكون  
 واحد ويومان تقدرا ان ما بعد الفاء في اصل التركيب معمول لما بعد الفاء في  
 التركيب الثاني فيكون هناك مانع من عمل ما بعد الفاء في التركيب الاول وفيما قبل الفاء  
 في هذا التركيب فهو الثاني اي يكون جزا فمالي حيزها بل يكون معمول للمحذوف  
 لانه لا بد من عمل ما بعد الفاء لا يجوز تسليطه عليه فلا بد من عمل المحذوف  
 منه كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وتقدم خبر ان عليه كوز لانه  
 يتصل بالجملة كما مر ولما قبله لئلا يقول فرق بين قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق  
 وبين قولك

فانما يكون منطلقا  
 فانما يكون منطلقا  
 فانما يكون منطلقا

فانما يكون منطلقا  
 فانما يكون منطلقا  
 فانما يكون منطلقا



والتاريخ  
الصفحة الأولى

في سنة الف وستمائة  
والعشر المئتين  
والأربعين  
والثلاثين  
والعشرين  
والأول

٤٥ - لفظی



اعلام التنبيه  
والعلم  
الذي هو  
العلم

قال المصنف هذه على ضعفها لا ينبغي ان يقدّر ضميرها بل يلزم من تقديم المضمير على  
يعود اليه من غير فائدة ولذلك عليها النجوتون على انها حروف في الدلالة على  
احوال الفاعلين في اتي بناء التاني للدلالة على حال الفاعل قلت ومن جهة اخرى اجزاء  
على ايراد هذا المعنى هنا قلت <sup>عنه الله التنوين</sup> نحو الى قوله نون التاكيد قلت  
قوله ساكنة احسن من نون ضيق <sup>انما تدعى الى الابد</sup> يتبع حركة الاخر اخر لنون حروف  
فانها قبل حركة الاخر لا بعدها قلت ولعلها خرجت بقوله ساكنة وقوله لا تاكيد  
الفعل اخر لنون الخفيفة التي لتاكيد الفعل نحو اضرب فانها ساكنة بعد حركة  
لاخر حروف <sup>وهو للممكن</sup> لا اخر قد مضينا هذه الاقسام في اول الكتاب مشرحين  
ومحذوف من العلم الى اخره وهذا ايضا مما اقصينا من باب النداء والنداء  
نون التاكيد الى اخره قلت ارادة نون التاكيد نوعان خفيفة وثقيلة فاذا  
اتينا الخفيفة فانت مؤكدة واذا اتينا بالثقيلة فانت شديدة تأكيداً ثم اخففة  
ساكنة على الاصل لانها مبنية والمشددة ما حركت لا تقا الساكنة مفتوحة خفة  
الفتحة مع غير الالف لثبوتها اذ يكون مفتوحة اذا كان غير الف التثنية  
نحو اضربان والالف الفاصلة بينهما وبين نون الجمع نحو اضربان فاة المشددة  
في الحروفين يكون مكسورة تشبيهاً بنون التثنية في وقوعها بعد الالف صيغة كـ  
يضميران ان كانا بينهما فرق بحسب التشديد والتخفيف وتحقق الامر في  
الى اخره يعني انما نون كذا المسبق الذي فيه معنى الطلب والطلب مجرى في هذه  
الاقسام

بالفعل  
الطلب

وانما خصت بالمسقبل لمرادها الحال الثابت لا الثابت لا يقتصر الى التاكيد لا  
تقول لتاكيد زيد وهو حال كل له لا تخلف وانما يقتصر الى التاكيد ما لم يثبت  
وهو المسبق وما فيه معنى الطلب يكون مستحقاً لوقوع الفعل ولا اخبار جعلها  
علامة لذلك وامثلة ما على الترتيب ضربين لا تضربان هل تذهب لتخرج من الانزلة  
بأنه لا يفعل فانه قلت ان القسم مع الطلب قلت فيه معنى الطلب فانك اذا قلت  
بأنه لا يفعل فكانت قلت اسأل الله ان يفعل ام اتقول من انك كبير والله لا اعلم  
وكيف فانا دخل عليه نون التاكيد وان لم يكن في طلب ليجري الاخوان على منهاج  
واحد قلت في النون نون التاكيد في النون ولا يقال زيد ما يقول <sup>العلم على</sup>  
الا قليلا لفرق مع معنى الطلب ولما جاز قليلا تشبيهاً بالندى ولزمت  
مشتبة القسم لولدت نون التاكيد في جواب القسم اذا كان تشبيهاً القسم موصولة  
التاكيد وموصولة لزمتهنا اشارة الى انها لا يلزم في غير القسم وكثرت  
في مثل اما يفعل او ردة المفصل اما تفعل كما لا عار في اكم للمقدم وموت  
نون التاكيد انما يدخل في مواقع الطلب وتعمل في مواقع موقوفة وقد دخلت عليه  
واجبة الفصل على قوله فلنبيه ما بالام القسم كونها مؤكدة وتنفيد  
ما ذكره الكشاف في قوله تعالى اما يستغنى عن ذلك الكبر اما هي ان السطحة زيدت  
عليها تأكيداً ولذلك دخلت النون المؤكدة في الفعل ولو اقررت ان لم يجرى في قوله  
لا تقول انك كبير زيداً بكراً ولكن انما تكبرني وقيل انما كثر في زيادة النون

العلم على

العلم



اما تقولون انهم لما كذبوا حرف الشريعة كذا الفعل ايضا بالنون لئلا يخطئ المقصود  
 عن غير <sup>ان التام</sup> وما قبلها مع ضمير المذكور مضموم الخاضع للواحد فاعلم ان السكند  
 مخففة كانت او مشددة مع واو ضمير الوصل مضموم وذلك لما يكون المضارع والامر  
 في المضارع فانك اذا اردت الخاق نون التاكيد يضر بون مثلا فخذ في نون  
 الاعمى لانه حال المضارع ان يجمع الخاضع بناية وذلك لان صلة الفعل البناء  
 وقد رخص هذا الاصل بسبب المضارعة للامر فلما دخلت نون التاكيد خففت معه  
 الفعل لانه التاكيد الحواري يكون فاجذب المضارع بالمجوز الى اصد وهو  
 البناء ثم حذفته او الضمير تناديا من اجتماع التاكيد في المخففة وحمل المدة  
 عليها وابقيت ما قبلها مضموما دليلا على الواو فتبيل يضر بون يضر بون واما  
 الامر فنون الاعمى قد سقطت علامة الجزم فيض اضر بون ثم حذف واو الجمع  
 الى حرف فتبيل اضر بون يضر بون وضع المخاطبة مكسورا ما قبل نون التاكيد  
 مع ضمير المخاطبة مكسور وذلك ايضا المضارع ولا يكون في المضارع فانك  
 اذا اردت الخاق نون التاكيد تقولون يضر بون يضر بون يضر بون يضر بون يضر بون  
 حذف السار المامر وابقيت ما قبلها مكسورا دليلا على الواو كذلك اذا اردت الخاق  
 نون التاكيد يضر بون <sup>ان الهمزة</sup> وفيما يجدها مفتوحة لما قبل نون التاكيد فيما  
 بعد المذكرة هو واو ضمير الجمع ويار المخاطبة مفتوحة لم يمتنع على الفتح وذلك انما  
 يكون الواحد المذكور غائبا او مخاطبا وفي الغائبة نحو اضر بون وها يضر بون

غارضا

يادند ويزيد يضر بون وهذا تضر بون اما البناء فلا يجذب المضارع بالمجوز الى  
 اصله كما مر البناء على الحركة للونه وعلى الفتحة للمخفة وحسب ان يعلم ان التثنية  
 واجمع ليسا بدخيلين في قوله فما عداه مراد او ان كانا داخلين لفظا في حكمهما  
 يذكرا بعد ذلك وتكون التثنية وجمع المؤنث اضر بون يضر بون يضر بون يضر بون  
 التثنية اضر بون بالالف ولا تحذف الالف هنا جملا على اخيها وفي العوار والياء  
 واركاه اجمع التاكيد على ما كانا اضر بون اضر بون اضر بون اضر بون اضر بون  
 الواحد كذا اذكر ان اجمع تضر بون بضميرهم <sup>بضمير</sup> وطلما تجذب ضد ران  
 بين رفع الالباس وحذف الالف ممكن وذلك ان يجر الالف كالف فتكسر  
 نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل  
 التثنية حتى وجد في بعض شرح المنطل تعليل اخر لذلك مع ما يقوي به اختلافي  
 فتبيل ولا تحذف الالف في اخففة خفيفة وجودها كعدمها فلو كانت التوكيد  
 بعد الالف مفتوحة لكان لزم الالباس بفعل الواحد عند حذف الالف في الجمع  
 حذفها ولكن الغرض بعد الالف في سورة لم يلزم الالباس فلذلك يذكر ذلك الوجه وان  
 فرق الى ذلك بعض سائر الكتاب فتقول اجمع المؤنث اضر بون يضر بون يضر بون يضر بون  
 نون اجمع وقيل المشددة لئلا تجتمع ثلثة نون متواليات ولا يدخلها كهيئة  
 الى لا يلحق نون التاكيد المخففة المشددة وجمع المؤنث فلا يقل اضر بون يضر بون  
 لا لبقا التاكيد في الالف والنون خلافا ليو سري بون جوز ذلك الالف



قَرطاً مَدَّ والمَدَّ يقوم مقام الحركه ويعضده قراءة من قدار مخياري ثماني بالجمع  
 بين ساكنين الف والياء <sup>البارز</sup> ومما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل عن  
 والنون في غير التثنية والجمع الموصوف مع الضمير كالجملة المنفصلة اعلم ان الغرض  
 من هذا اية لا فاعال المعجزة اللام عند الحاق النون بها وتلك الاية هي ان الضمير  
 يتصل به الضمير البارز كقولك في الضارع تدعون في الجمع المذكور تدعين في المخاطبة  
 وترون وتروين وتكسرون وتكسين في الامر ادعوا في جمع المذكور ادعي في المخاطبة  
 وارموا وارمي واحشوا واحش في لم امثله بالثنية والجمع <sup>لانهم لم يتبينوا ما يقولون</sup> بقوله غيرهما  
 لما سبق من حكمها وضمير المتصل به الضمير البارز كقولك تدعون وتروون وتغذي  
 فحكم الضمير الاول في المخارج بعد حذف النون في الامر اذا اقيمتها ساكن اخر في  
 كلمة منفصلة منها اية يقال يا قوم لم تدعوا الله بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هندا  
 لم تدعي الله بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم لم ترموا الغرض بحذف الواو وضم  
 ما قبلها ويا هندا لم ترمي الغرض بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم لم تحشوا الله  
 بضم الواو وفي ما قبلها ويا هندا لم تحش الله بكسر الياء وفي ما قبلها ويا قوم ادعوا  
 الله بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هندا ادعي الله بحذف الياء وكسر ما قبلها  
 ويا قوم ارموا الغرض بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هندا ادعي الغرض بحذف الياء  
 وكسر ما قبلها ويا قوم احشوا الله بضم الواو وفي ما قبلها ويا هندا احش الله  
 بكسر الياء وفي ما قبلها وحكم الضمير الثاني ان اتصل به الف التثنية انما تدعوا

بفهم ما قبل الواو وترويان بكسر ما قبل الياء وكسبان بفتح ما قبل الياء وادعوا  
 وطمعوا واخشيائهم في الضمير الاول اذ الحق بها نون التأكيد خفيفة لا تقيدها كالحكماء  
 حكم ارتباطها بالكلمة المنفصلة فيفلا يا قوم والله لتدع عن حذف الواو وضم ما قبلها  
 او يا هندا والله لتدع عن حذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم والله لتدع عن حذف الواو وضم  
 ما قبلها ويا هندا والله لتدع عن حذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم والله لتدع عن حذف الواو  
 وفي ما قبلها ويا هندا والله لتدع عن حذف الياء وكسر ما قبلها وفي ما قبلها ويا قوم ادع عن حذف  
 الواو وضم ما قبلها ويا هندا ادع عن حذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم ارم عن حذف الواو  
 وضم ما قبلها ويا هندا ارم عن حذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم احشوا الله بضم الواو  
 وفي ما قبلها ويا هندا احشوا الله بكسر الياء وفي ما قبلها وكذا في النون الخفيفة وهذا  
 هو المراد بقوله مع الضمير البارز كالمنفصل وفي الضمير الثاني اذ الحق بها نون التأكيد  
 حكمها اذ الحق بها الف التثنية فيقال يا زيد والله لتدع عن حذف الواو وضم ما قبلها  
 او والله لتدع عن حذف الياء وكسر ما قبلها او والله لتدع عن حذف الياء وفي ما قبلها  
 وكذا في النون الخفيفة وهذا هو المراد فانه لم يكن زكاً لتقبل وانما اعطى الضمير الاول  
 حكم المنفصل لانه تحذف الياء البارز كانه يمنعها عن اتصالها بالفعل واعطى الضمير  
 الثاني حكم المتصل لانه لا جازعنا اتصالها بالفعل فيتصل بالفعل وتصير خبره جزؤه  
 فلذا اياه لكم هنا حكم المتصل وانما عيشت الف التثنية مثال المتصل لما قالوا  
 الفاضل تقي الدين البغدادى في المراد بالمتصل ضمير المتكلم فانه ضمير الجمع بحذف  
 الفعل



معية اذ كان معتلا لنقل الفضة على الواو الضموم ما قبلها والكسرة على اليااء المكسور  
 ما قبلها ومن ثم قيل هل يربون ويروون وترين واعزوز واعزوز واعزوز  
 قلت اصح فيود هذه الامثلة اولاً ثم اشرح في شرحها الاول بكسر اليااء والياء  
 بضم الواو والثاني بفتح اليااء والواو بضم الواو وفيما من بضم الواو  
 وحذف الواو والياء بكسر الواو وحذف الواو وفي بعض النسخ بالفتح والثالثة  
 بالكسرة وما صحح في المكون مماثلة على ترتيب القضا بطبق مقدار ما كان له من اجزائ  
 النون مع الضمير في غير المنه وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع الضمير البارز في  
 بقول في تربون تربون بكسر اليااء لا نه لما جي بنون التاكيد وحذف نون تربون اجتمع  
 ساكنان كما مر فكسر اليااء كما كسرت عند اتصالها بالكلمة المنفصلة نحو باهند  
 تدرك القوم وفي تربون تربون كما تقول في المنفصل تدرك القوم كقولهم ولا تدركوا  
 الفضل وما ترى تربون بفتح اليااء واعزوز واعزوز بضم الواو وفي الواو كما تقول في  
 المتصديا واعزوا واعزوا امر المذكورين اعزوز حذو الواو وهم الذلل كما تقول  
 في المنفصل اعزوا والقوم وما اخرى امرا للمخاطبة اعزوز حذو الواو وكسر الواو  
 كما تقول في المنفصل اعزوا القوم فالمشاهة لله ولا يكون النون مع الضمير البارز  
 ومما ياء المخاطبة وواو المذكورين والمثاله في المنفصل اعزوا القوم مع غير  
 الضمير البارز والمثاله في غير النون مع الضمير البارز ومما  
 الواو امر المخاطبة والياء امر المخاطبة كذا في بعض النسخ وبعضه كذا

صحته في الامثلة والمخففة تحذف للساكن الى المخففة تحذف لاجل ساكن لقيتها  
 بعد ها كبيت الفصل له ثمين الفقير عليك ان تركع يوماً والذهب قد ارفع  
 للوا ثمين قاله قلت في الفرق بينهما وبين التسوين حيث ترك التسوين اذ اليتما  
 ساكن في تحذف النون قلت الفرق في التسوين قوع ليس للتون من التسوين لانها في  
 الاسم عند عدم المانع بخلاف النون فانت في اليااء تانها مخير تقول اضرب يدك في النون  
 وانت اضرب يدك في اليااء التسوين مختص بالاسم وهو قوي في النون فختصة بالفعل  
 وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف لياها وفي الوقف  
 الى حذف نون الخفيفة في الوقف قياساً على التسوين فيرد ما حذف بعد اذا  
 حذفت نون الخفيفة باحد الامرين المذكورين كما في برة ما حذف لاجل النون يقول  
 في اضرب يدك في اليااء اضربوا في اضرب يدك بكسر اليااء في اضرب يدك بامارة وهل  
 تحشرون باقوم هل تربون وهل تحشرون باعلاء نون اليااء لانها في الوقف  
 والبناء بخلاف التسوين فان حذفه في الوقف لا يوجب له المحذوف عند الفصحى كما  
 في قوله تعالى فاقض ما انت فاض و الفرق بينهما ما مضيت انما اريد التسوية  
 فلا تكون عند حذف نوناً منسياً بخلاف النون والمفتوح ما قبلها تقبل الفاء  
 الى اذ كان ما قبل نون التاكيد مفتوحاً فقبلت النون الفاء عند الوقف تعقياً لما فيها  
 مع التسوين في هي تكسب صورة اللفظ لا سم عند الوقف تقول اضرب يدك في اليااء  
 اضربوا ايها الولاة بوجه مع تناسب الفمجة بالالف وانما تقبل اليااء الواو  
 التاكيد



١٩٩

هذا  
كتاب

شرح الكافية للعبد  
في علم العربية

قد تم بخط أحمد بن مسعود بن علي المدعو بنظام

العاشقاني  
وقت الظهيرة في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٣٣



Copyright © King Saud University

٤٩٥